

دارفور

من أزمة دولة
إلى صراع
القوى العظمى

دارفور

من أزمة دولة
إلى صراع
القوى العظمى

د . عبده مختار موسى



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 785108 - 785107 - 786233 (+961-1)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشرين

التنضيد وفرز الألوان: أجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

7	مقدمة
13	الفصل الأول: أزمة دارفور: أزمة الدولة وأزمة الهوية
15	الإثنية وأزمة الهوية
19	مفهوم الإثنية
27	أزمة الدولة
37	الفصل الثاني: نظرية المركز والأطراف: مسألة التهميش
37	التهميش: المفهوم والظاهرة
40	التهميش في السودان: ديناميكيات أزمة المركز والأطراف
52	حكومة الإنقاذ والتهميش: الأطروحات والأطروحات المضادة
75	الفصل الثالث: من جذور الأزمة إلى ظهور الحركات المسلحة
75	الموقع والتركيب القبلي
85	أسباب النزاع
98	النزاع المسلح وظهور الحركات
109	دور دول الجوار (تشاد وليبيا) في تعقيد الصراع
123	الفصل الرابع: دور الحكومات الوطنية ومحاولات الحل
123	دور الحكومات المتعاقبة في تفاقم الصراع
129	جهود الإنقاذ لحل الأزمة: اتفاقية أبوجا 2006
139	جهود الحكومة السودانية في إنفاذ اتفاقية أبوجا
144	الدور العربي والأفريقي
151	ما بعد أبوجا: عقبات أمام الاتفاقية
159	الفصل الخامس: التدخل الدولي (I): الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي
159	دارفور من قضية محلية إلى أزمة إنسانية دولية

178.....	دور الاتحاد الأوروبي
189.....	دور الاتحاد الأفريقي
197.....	الفصل السادس: التدخل الدولي (II): دور الأمم المتحدة
197.....	دارفور في مجلس الأمن
206.....	القوات الهجين (الأممية)
211.....	السودان والمحكمة الجنائية الدولية
231.....	الفصل السابع: صراع القوى العظمى (I): أطماع فرنسا وطموحات الصين
231.....	الدور الفرنسي
245.....	طموحات الصين
257.....	الفصل الثامن: صراع القوى العظمى (II): الدور الأمريكي في أزمة دارفور
259.....	السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا
263.....	أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في السودان
269.....	الأهداف الحقيقية لموقف أمريكا من قضية دارفور
275.....	أسباب التدخل الأمريكي في دارفور
280.....	أبعاد التدخل الأمريكي في دارفور
282.....	أشكال التدخل الأمريكي في أزمة دارفور
290.....	البعد الإسرائيلي
301.....	خاتمة
309.....	المصادر
317.....	الملاحق

مُقَدِّمَةٌ

من واقع تتبع تطورات مشكلة دارفور منذ بداياتها قد يصدق القول بأنها حتمية وأن انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة. فقد توافرت كل المعطيات وكل الظروف الموضوعية التي تجعل منها أمراً حتمياً ليس بحساب الصراع التقليدي الداخلي فحسب بل وفق معطيات التفاعلات الإقليمية والتغيرات الدولية أيضاً. ويتفق علماء السياسة بأن الصراع حتمي بين الذين يملكون الثروة والسلطة والذين لا يملكونها. وحينما تجد الجماعات المحرومة قائداً، أو قادة، ينظمهم ويبلور مطالبهم فإن النتيجة هي العنف والصراع. وهذا هو بالضبط ما حدث في دارفور: إقليم متخلف، ثم بمرور الوقت انتشر الوعي بالتخلف النسبي، ثم ظهرت نخبة متعلمة من أبناء الإقليم زادت من الإدراك والوعي بهذا التخلف. فارتفعت أصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية أقاليم السودان - وإن كان بدرجات متفاوتة. لم تجد مطالبهم - كما يرون - الاستجابة الكافية أو الاهتمام اللازم من الحكومة المركزية عبر عقود من الزمن وعبر منابر مختلفة منذ الستينات من القرن العشرين (جبهة تنمية دارفور...) فكان التصعيد، وكانت الأزمة تزامناً مع الفضائيات والشبكة العنكبوتية ومنابر دولية ومناخ سياسي دولي موات لأطروحات الحركات المتسقة مع أدبيات العولمة - مثل التطهير العرقي، انتهاك حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية، التهميش، الإقصاء - وما شابه ذلك.

تتضح هذه الصورة بالتأمل في خارطة الإقليم بتعقيدها الأنثروبولوجية وأبعادها الجيوسياسية: التقت الموجات العربية الوافدة بالسكان الأصليين من الزنوج والأفارقة فكانت الحالة السودانية الأكثر تعقيداً وسيطرت عرقيات محددة على السلطة والثروة، وتداولتها فيما بينها عبر الزمن. فأصبحت مجموعات عرقية كبيرة تشعر بأنها مهمشة ومحرومة، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وبارتفاع مستوى الوعي تبلور الإحساس بالغبن الاجتماعي، وزاد الوعي بالظلم الاقتصادي

والإقصاء السياسي؛ فكانت النتيجة دولة مضطربة - فشلت فيها النخبة الحاكمة في أن تحقق التوازن السياسي والعدالة الاقتصادية والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي. هذه الدولة المضطربة، وبموقعها الإستراتيجي المميز ومواردها الكبيرة والمتنوعة، كان من الطبيعي أن تصبح هدفاً للأطماع الدولية. ولذلك كانت مسرحاً لعودة الصراع بين القوى العظمى عبر بوابة دارفور.

هذا الكتاب، وإذ يقدم أطروحات التهميش وأدبيات الاحتجاج المناطية والجهوية، إنما يسعى لوضع المشكل السوداني الأساسي في أبعاده الكاملة ويلمس جوهر الأزمة وأسبابها الحقيقية. ذلك لأن هذا الكتاب يركز على أهمية فهم طبيعة المجتمع السوداني وتركيبته، وهيكل القوى وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية ودور النخبة السياسية وكيف أسهمت هذه النخبة في تعقيد المشكلات الموروثة من نمط الدولة العالماثلية، فزادتها تعقيداً. فتولدت أزمات لولبية كشفت هشاشة بنية الدولة في السودان وبدأت تهدد ليس استقرارها فحسب بل تماسكها ووجودها.

لقد زاد من تعقيدات أزمة الدولة في السودان -انطلاقاً من نموذج الجنوب ودارفور- أن النخبة السودانية لم تع بما فيه الكفاية، أو ربما لم تعترف، بتعدد الهويات وتنوع الإثنيات. كما أنها لم تعمل في الواقع بما يحقق إدماج هذه الفسيفساء في بوتقة انصهار حقيقية، ثم إدارة هذا التنوع بعدالة وشفافية وتوازن يحقق التكامل الوطني والوحدة المستدامة. فأزمة دارفور ما هي -في التحليل النهائي- إلا تعبير عن تظلمات واحتقانات اعمتت في دواخل المهمشين وتبلورت في عقول نخبتها عبر الزمن. فانتقل الصراع من صراع قبلي حول الموارد المحدودة إلى صراع مع المركز الذي، في نظر النخبة الدارفورية، لم يوظف هذه الموارد، عبر التنمية، لتسع للجميع - فكان الانفجار، وكانت الأزمة.

الحديث عن التهميش كأحد مفاعلات الأزمة وديناميكياتها لا يعني انخيازاً لدارفور وإنما اعترافاً بقضية تطورت إلى أزمة بسبب القصور المنهجي في تعامل النخبة السياسية مع أزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان. هذا القصور المنهجي هو الذي يطوّر المشكلات إلى أزمات مستعصية تهدد كيان الدولة كلها. فمثلاً حل مشكلة الجنوب -بعد حرب طويلة- باتفاقية سلام أعطت الجنوب ما يريد لكنها

أرست تقليداً جديداً للمناطق المشاهدة، في التخلف والتظلم، بأن الطريق الوحيد للحصول على نصيب في معادلة الثروة والسلطة هو حمل السلاح في وجه السلطة المركزية. لذلك كانت هناك مشكلة جبال النوبة، ثم مشكلة الشرق، ثم مشكلة دارفور. كما ظهرت حركات في إقليم كردفان المجاور لدارفور تمثلت في (شهامة) و(شم) و(تجمع كردفان للتنمية: كاد KAD). وهكذا كل ما توقع الحكومة اتفاق سلام تندلع الحرب في مكان آخر من السودان؛ ذلك لأن الحكومة لم تنظر لأزمة الدولة السودانية في كليتها. ولذلك قد يظل السودان يعاني من أزمات ربما تؤدي لتمزيق هذه الدولة التي تلقت الضربات المتتالية من الحروب الأهلية فأصبحت ضعيفة ومضطربة وهشة. ومع إنتاج نفطي واعد، وموارد مائية ومعدنية وحيوانية وزراعية هائلة أصبحت هدفاً للأطماع الدولية. لذلك كان التدخل الأجنبي والصراع الدولي حول السودان من مدخل دارفور.

إن الحديث عن التهميش كقضية محورية للأزمة، في تقدير هذا الكتاب، لا ينبغي تجاوزها، إنما هو وصف لواقع، ووصف لجزء من أسباب الأزمة. أي أن هذا لا يعني أن التهميش هو السبب الوحيد وإنما هناك عدة عوامل أخرى تفاعلت مع مسألة دارفور التي حركتها نخبتها خاصة بعد تسعينات القرن العشرين -أي منذ مجيء حكومة الإنقاذ الوطني. وبصورة عامة هناك ثلاثة عوامل مهمة يجب أخذها في الاعتبار:

1. النزاع المرتبط بالموارد على المستوى المحلي.
 2. خصائص النخبة التي تقود الحركات وطموحاتها وخلفياتها.
 3. الموقع الجيوسياسي للإقليم في المنطقة مقرون بصراع القوى العظمى.
- هذه العوامل مقروءة في سياق متغيرات دولية، مثل هيمنة أمريكا وامتداد نفوذها من خلال النظام الدولي الجديد ومقتضيات العولمة، تقاطع ذلك مع إحياء النفوذ الفرنسي القديم، مقروناً بصعود الصين وانتشارها اقتصادياً في إفريقيا، مقروءاً مع ظهور موارد إستراتيجية مهمة في السودان -مثل النفط واليورانيوم- أدى إلى اهتمام دولي بالمنطقة، وهو اهتمام لا يخلو من صراع بسبب تقاطع مصالح هذه القوى. لذلك يهدف هذا الكتاب لكشف كل الأبعاد والعوامل المتفاعلة في أزمة دارفور.

هناك اتفاق على وصف النزاع في دارفور بأنه معقد ويتطلب فهمه تفهم خلفياته وخلفيات التطورات الجارية في الإقليم في الوقت الحالي وعلاقة تطور المشكلة بالديناميات القومية والإقليمية والدولية. من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب.

يحاول هذا الكتاب من خلال **منهج تاريخي/وصفي** تقديم خلفيات كاملة عن المشكلة وكشف السياق المحلي (أزمة الدولة) والإطار الإقليمي (التداخل الأثروبولوجي والجيوسياسي) والبعث الدولي (صراع القوى العظمى)، وتوصيف العوامل التي أدت لتفاقمها مع محاولة استشراف المستقبل من خلال اقتراح لتغيير منهج التعاطي مع أزمات الدولة السودانية.

ينطلق هذا الكتاب من **الفرضيات** التالية:

أولاً: نتجت مشكلة دارفور عن صراع داخلي/محلي حول الموارد (بين المزارعين والرعاة) وحول المياه والأرض، فأدت عوامل الجهل والتخلف (غياب التنمية) إلى تفاقمه.

ثانياً: نقلت النخبة الدارفورية المشكلة إلى صراع مع المركز بسبب غياب التنمية الشاملة وغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة (الإقصاء والتهميش).

ثالثاً: التداخل القبلي مع دول الجوار والاضطرابات في تشاد شكّلت عوامل تعقيد إضافية للمشكلة.

رابعاً: الخطأ في منهج حكومة الإنقاذ الوطني في تعاملها مع المشكلة أدى إلى تعقيدها وتدويلها.

خامساً: يتحمل الطرفان (الحكومة والحركات الدارفورية) المسؤولية في ما وصلت إليه المشكلة وما آلت إليه الأوضاع الإنسانية والأمنية.

سادساً: شكّلت الآثار الإنسانية وفضائع الحرب نافذة ومبرراً للتدخل الأجنبي وتدويل القضية.

سابعاً: كثرة الحركات وانشقاقاتها، وتعدد المبادرات وتشتتها بين الداخل والخارج عرقل عملية تحقيق السلام.

ثامناً: أخطأ المجتمع الدولي عندما أقبل على المشكلة باعتبارها صراع بين حكومة ومتمردين مع سوء فهم لطبيعة المجتمع السوداني والدارفوري زاد من حجم الأزمة.

تعامل هذا الكتاب مع أزمة دارفور، على مستوى المعالجة النظرية، باعتبارها تضم محورين: محلي/داخلي، وخارجي/دولي. ويعالج المحورين في ثمان فصول: أربعة فصول لكل محور. يبدأ المحور الأول بالفصل الأول الذي يتناول موضوع أزمة الدولة ومشكلة الهوية. يفحص الفصل الثاني مسألة التهميش على المستوى المفاهيمي (النظري) وعلى المستوى العملي ويقدم إحصائيات حول ظاهرة التهميش مع توضيح الأطروحات والأطروحات المضادة في هذا السياق. يستعرض الفصل الثالث تطورات المشكلة منذ جذورها الأولى وأسبابها الأساسية حتى ظهور الحركات المسلحة. يحاول الفصل الرابع تقديم مسح شامل لدور كل الحكومات الوطنية في المشكلة وجهودها في الحل إلى اتفاق أوجا للسلام.

يبدأ المحور الثاني بالفصل الخامس الذي يتناول الجزء الأول من التدخل الدولي حيث يدرس قضية دارفور من حيث أنها تطورت من مشكلة داخلية إلى كارثة إنسانية وأزمة دولية، ويتناول دور الاتحاد الإفريقي ودور الاتحاد الأوروبي. أما الفصل السادس فيتناول الجزء الثاني من التدخل الدولي متمثلاً في دور الأمم المتحدة ويغطي ذلك دارفور في مجلس الأمن، وقرارات مجلس الأمن بشأن دارفور، والقوات الأممية أو "المجين" - انتشارها ومشاكلها والعقبات التي تواجهها وآثارها على دارفور، ثم السودان والمحكمة الجنائية الدولية ومذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بالمطالبة بتوقيف مسؤولين سودانيين، على رأسهم الرئيس المشير البشير، متهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور وتدابير المذكرة داخلياً وخارجياً. يستعرض الفصل السابع الجزء الأول من صراع القوى العظمى حيث يتناول أطماع فرنسا وطموحات الصين ويتضمن ظهور منافسة دولية بما ينطوي على مؤشرات لعودة صراع القوى العظمى. أما الفصل الثامن فهو يتناول الجزء الثاني من صراع القوى العظمى حيث يركز على الدور الأمريكي في إطاره الأشمل من حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود النظام الدولي (الأحادي) الجديد وفق إستراتيجيات لم تسلم منها هذه المنطقة. كما أن أمريكا قد أصبحت أحد اللاعبين الأساسيين في أزمة دارفور، وكذلك يكشف الكتاب الأبعاد الصهيونية-إسرائيلية في أزمة دارفور.

أزمة دارفور: أزمة الدولة وأزمة الهوية

تمهيد:

لكي نضع أزمة دارفور في سياقها الشامل يمكن القول أنها وليدة لأزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان - بل تشكل نموذجاً لأزمة الدولة والهوية في العالم الثالث. وهذا يستدعي النظر - بإيجاز- في الإطار الاجتماعي للسياسة وفي سوسيولوجيا الدولة لتجنب الوقوع في تصورات اختزالية لواقع هذه المجتمعات. هذا يعني أن النظرة الشمولية للواقع المجتمعي المتعدد هي الكفيلة بتشريح بنياته ومجالاته وأبعاده دون الاعتماد الكلي على جانب واحد. إن هذا "المنظور التكاملي لجدلية التعدد والاختلافات في المجتمع هو الكفيل بالإحاطة شمولياً بالواقع موضوع الدراسة."¹

في ما يتعلق بتشريح علل وأوضاع المجتمعات العاثالثية يذهب الكثير من الباحثين في السوسيولوجيا والاقتصاد إلى إعطاء الأسبقية للآلية السياسية (بالمفهوم السوسيولوجي للسياسة) على الآلية الاقتصادية والآلية الثقافية في تفسير أوضاع المجتمعات العربية كجزء من مجتمعات العالم الثالث. ويبرر هذا التصور بكون ما تعانيه هذه المجتمعات من تخلف مضاعف "لا يرجع إلى التمايزات الاجتماعية-الطبقية، ولا إلى العامل الثقافي-الأيديولوجي، بل يعود بالدرجة الأولى، إلى كفيات وأشكال توزيع السلطة والنفوذ الاجتماعي، التي تشترط بدورها أشكال توزيع المراتب الاجتماعية وقنوات الاستفادة المادية: (الجانب الاقتصادي)، وكذلك المعرفة والقيم والرموز: (الجانب الثقافي- الأيديولوجي). وذلك على اعتبار الجانبين الأخيرين تابعين، في التحليل النهائي، للكيفيات التي تشغل وفقها الآلية السياسية

في المجتمع المعني.² وبذلك تظل النخبة السياسية الحاكمة في موضع اتهام لما آلت إليه الأوضاع بعد ذهاب الاستعمار بل ذهب الإحباط ببعض المفكرين بالدعوة لعودة الاستعمار - مثل ما ذهب على مزروعي في عام 1994.

ففي حالة السودان، موضوع الدراسة، نجد أنه - بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال - ما زال يعاني من أزمة التكامل القومي، وما زال يبحث عن خيوط الوحدة وعناصر نسيجها وميكانيزمات توازنها والديناميكية اللازمة لاستمرارها. أي ما زال السودان في حالة أمة في طور التكوين (a nation in the making).

إن الحديث عن السودان كدولة عاملثالثية يستلزم الإشارة إلى أن الحدود المصطنعة التي وُضعت في مؤتمر برلين (1884 - 1885) وهو ما عُرف بعملية اغتصاب أفريقيا أو نهب القارة حيث لم تعبر الحدود التي وضعها المؤتمرون عن الواقع الإثني الديمغرافي في القارة فقسمت هذه الحدود جماعة عرقية واحدة بين أكثر من كيان سياسي. مثلاً في السودان نجد قبيلة البني عامر منقسمة بين أثيوبيا والسودان، والأشولي بين جنوب السودان وشمال أوغندا، والنوبة بين صعيد مصر وشمال السودان، والزغاوة والسلامات بين شرق تشاد وغرب السودان (دارفور). وحدث العكس أيضاً عندما ربطت بين جماعات لا تمت إلى بعضها البعض بأية صلة من عرق أو لغة أو دين - مثل جنوب السودان وشماله - مما قاد إلى صراعات حادة بينها. كذلك مارس الاستعمار سياسة فرق تسد (divide and rule) بين الجماعات الوطنية فقرّب بعضها وأبعد البعض الآخر. كما أقام مشروعات التنمية في بعض المناطق وحرّم أخرى. إلا أن الاستعمار لا يشكل السبب الوحيد في ذلك بل لعبت القوى الوطنية والحكومات الأفريقية الدور الأكبر في الصراعات الإثنية لفشلها في تحقيق التنمية الشاملة،³ وقيام السلطات السياسية على أساس قبلي، بالإضافة إلى سلطات الاستيعاب التي مارستها السلطات الحاكمة.

لقد ظهرت أزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان في سياق جدليات متعددة مثل: عربي وزنجي، وشمالي جنوبي، ومسلم ومسيحي، والمركز والأطراف، أو المركز والهامش. وفي غياب الرؤية السياسية لمعالجة هذه الثنائيات والتعددية في بوتقة انصهار واحدة لإحداث التكامل القومي والوحدة الوطنية تحولت هذه

المكونات إلى تناقضات أفضت إلى صراع هويات. وظهرت، تبعاً لذلك، مفاهيم جديدة مثل التهميش والإقصاء والاستعلاء الثقافي والطبقية العرقية. لذلك ينبغي النظر أولاً إلى جذور أزمة الدولة وأزمة المجتمع من خلال أزمة الهوية والتي لا يمكن عزلها عن الإثنية التي تشكل أهم سمات العالم الثالث وخاصة أفريقيا التي يقع فيها السودان الذي يصفه الأنثروبولوجيون بأنه صورة مصغرة لأفريقيا (a microcosm of Africa).

الإثنية وأزمة الهوية

أولاً: أزمة الهوية

لقد ساهم الاستعمار (الاحتلال) في أزمة الدولة وأزمة الهوية التي تعيشها بلدان العالم الثالث اليوم وذلك من خلال الحدود التي رسمها الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية (كما سبقت الإشارة). فقبل الاستعمار كانت الأوضاع في القارة تسير بالصورة الطبيعية حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة جنباً إلى جنب وسادت فيها إمبراطوريات اختلطت فيها الأجناس واللغات والثقافات. وفي تلك الفترة لم تكن للحدود السياسية أهمية كبيرة. وعرفت القارة آنذاك مفاهيم للحيز المكاني لا يتعدى كونه إقليمياً عشبياً بالنسبة للشعوب الرعوية، أو إقليمياً مملوكاً ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية.⁴ غير أن الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة في مؤتمر برلين (1884-1885) هي التي أوجدت هذه المشكلة، أي مسألة الهوية وأزمة الدولة.

يمكن النظر للهوية من خلال أركانها أو مقوماتها ومرتكزاتها مثل الدين واللغة والقيم والأخلاق. الملاحظ أن هذه العناصر تتقاطع مع عناصر الثقافة. لكن هناك من يُعرّف الهوية تعريفاً لغوياً فيقول "الهوية" هي من كلمة "هو" - بضم الهاء وكسر الواو المشددة. والهوية بمعنى الماهية (ما هو؟ وما هي؟) - أي حقيقة الشخص أو الشيء المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره.⁵

ويمكن القول إنها مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره،⁶ لكن هناك من يرى ضرورة التلازم بين جانبيين أو بُعدين مهمين في الهوية وهما جانب التصورات والتصرفات، أي الجانب الفكري العقدي الذهني المعنوي والجانب العملي الواقعي.⁷ وكما أن للفرد هوية فكذلك للمجتمع هوية وللأمة

هوية. وهوية المجتمع تنطلق من أفرادها، إذ للهوية علاقة أساسية بمعتقدات الفرد ومسلّماته الفكرية وبالتالي تحدد سمات شخصيته،⁸ وأطر سلوكه وتصرفاته. ويمكن لعدة إثنيات أن تشكل هوية واحدة يجمعها الدين واللغة مثل الهوية الإسلامية والهوية العربية والهوية الزنجية. فمثلاً توجد أقليات وطوائف دينية في الوطن العربي تجمعها الهوية العربية مثل الدروز، العلويين، والموارنة. كما أن هناك نماذج من الهويات، مثل الإسلامية-العربية، يمكن أن يكون قوامها ثقافة واحدة مقرونة مع العناصر الأخرى للثقافة مثل الدين والقيم والأخلاق والتي تشكل أهم ركائز الهوية كما سبقت الإشارة.

الحديث عن الهوية يرتبط بصورة مباشرة بالحديث عن الإثنية والثقافة. لأن هذين المتغيرين هما أكثر عناصر الهوية ديناميةً وجدلاً. وينطبق هذا التوصيف على الدول الحديثة (the newly emerging states) التي حصلت على استقلالها حديثاً وما زالت تعاني من مشكلة بناء الدولة وتواجه صعوبات عملية في دمج أو صهر العديد من الإثنيات في بوتقة دولة قومية واحدة وثقافة أشمل توفر الضمانة الحقيقية لوحدة وطنية مستدامة. إلا أن النخب السياسية الوطنية الحاكمة في معظم هذه الدول تواجه معضلة كبيرة تتمثل في كيفية هرمنة هذه الفسيفساء القبلية والإثنية لتكوين مجتمع متجانس لتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر كمقدمة ضرورية لازمة لعملية التكامل الوطني والتنمية وبناء الدولة المستقرة.

أصبحت التعددية الإثنية هي السمة المميزة لدولة اليوم، مع ملاحظة أن الدولة القومية (Nation-state)، باعتبارها الصورة المثلى للمجتمعات السياسية، لم تتحقق في أرض الواقع. فمن جملة 132 دولة مستقلة (حتى ستينات القرن العشرين) لا توجد سوى 12 دولة تتمتع بالتجانس السكاني.⁹ ولا يُعتبر التعدد الإثني مشكلة في حد ذاته بل يمكن أن يكون مصدراً للإثراء الثقافي. لكن تبرز المشكلة عندما يتم تسييسه. وهذا هو جوهر المشكلة في العالم الثالث خاصة أفريقيا، والحالة السودانية نموذجاً لذلك. فقد أصبحت الإثنية المسييسة قنابل موقوته في القارة فكانت النتيجة المجازر البشرية في منطقة البحيرات في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وفي الصومال منذ التسعينات وحتى الآن، وفي كينيا في نهاية العام 2007 وحتى بداية العام 2008، وفي السودان على مدى عشرات السنين.

نسبة لارتباط الإثنية بالهوية أصبحت الدولة الوطنية المستقلة في العالم الثالث تعاني من أزمة بناء الدولة المتناسكة التي قوامها هوية منسجمة الأركان. لذلك أضحت أزمة الهوية واحدة من أكبر القضايا التي تواجه المشروع الوطني للدولة العالمثالية (هذا بالطبع إضافة إلى أزمة الشرعية ومشكلات التخلف والتبعية والجهل والأمية). ويُعتَبَر السودان من بين الدول التي تعاني من نظام سياسي مضطرب ودولة غير مستقرة، دولة حاضنة لتلك الأزمات - أو دولة في حالة أزمة؛ وهي حالة تعبر عن مجتمع منقسم الهويات.

ثانياً: الظاهرة الإثنية

تكتسب مسألة الإثنيات في عالم اليوم أهمية كبرى، فبعد أن ساد اعتقاد في حواتيم القرن العشرين بأن الإنسان في ترقيه في سلم الحداثة سيصل إلى درجة تتلاشى فيها الانتماءات الإثنية والثقافية ليحل محلها الانتماء الطبقي - في المفهوم الماركسي - أو ليحل محلها الإنسان الأخير - حسب تعبير فرانسيس فوكوياما،¹⁰ جاءت الوقائع لتثبت خطأ هذه التنبؤات، فشهد العالم تصاعداً في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات.

يبدو أنه كلما زاد تعرض المجتمعات لموجات التحديث سابقاً أو العولمة حالياً، زاد حماسها للبحث عن جذورها. ومن أمثلة ذلك ما حدث في تركيا ودول آسيا الوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وتزداد هذه الظاهرة كلما كانت هناك سلطة مركزية قابضة تهمش الثقافات الوطنية الأخرى أو تقصي الثقافات المحلية فتكبتها ولا تجد طريقاً للتعبير عن نفسها فيكون رد الفعل انفجاراً في شكل حروب أهلية أو ظهور حركات متعصبة.¹¹

نشأت الدولة القومية في أوروبا معتمدة على الإثنية بصورة أو بأخرى وذلك في أعقاب صلح ويستفاليا الذي أنهى الحروب الدينية في عام 1648م. ومع ذلك فإن الدول المتجانسة إثنية لا تشكل أكثر من 10% من مجموع دول العالم في مقابل 90% من الدول المتعددة الإثنيات.¹² واكتسب مصطلح الإثنية في العقدين الماضيين قدراً عظيماً من الأهمية في القاموس السياسي الاجتماعي وذلك بعد أن بدأت حدة استقطاب الأيديولوجيات الشمولية (الأممية)

و(القومية) تخف، وبعد أن بدأ الباحثون في ميادين السياسة والاجتماع يتحررون من خشية الوصم بـ (البدائية) أو التخلف إن هم عادوا للاهتمام بوحداث أصغر وأضيق بعد أن تبين لهم إلحاح هذه الوحدات الأصغر في التأثير على مجرى وتطور الحياة السياسية والاجتماعية ومدى ما يسببه تجاهل وإغفال وجودها من كوارث.

وقد عمد كثير من الباحثين إلى إيجاد خصائص للإثنية تميزها عن (القومية) وعن العنصرية في آن وتجد لها صياغات كواقع اجتماعي وكأيديولوجيا. وعقدت مقارنات كثيرة بين المجموعة الإثنية (ethnic group)، والأمة (Nation)، وبين الأيديولوجيا الإثنية (ethnocentrism)، وبين أيديولوجيا الأمة أو القومية (Nationalism). وهناك إجماع على أن المجموعة الإثنية أصغر وأضيق من الأمة. وأن "الإثنية" ألصق بالتركيب النفسي والمزاج الاجتماعي من القومية. والمجموعات الإثنية كما يرى سميث "بالضرورة مقصورة على أفرادها الذين ينتسبون إليها وينحدرون من أسلافها بينما تكون الأمة رابطة تقوم على أسس ثقافية وسياسية". على أن سميث ينسب إلى خطورة إمكانية تتبع وإرجاع أصول الأمة إلى المجموعات الإثنية القومية، وإرجاع القومية Nationalism إلى الإثنية ethnocentrism، وخطورة هذا أنه ينتهي إلى "العنصرية" (Racism).¹³

ولهذا فمن الضروري التفريق بين:¹⁴

أ. المجموعة الإثنية: كمجموعة أفراد تنحدر من نفس الأسلاف وتوحد بينها خصائص بيولوجية وأنماط سلوكية وراثية لا تتوافر إلا لمن يُولد أو ينشأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعنية.

ب. الإثنية: وهي الانتماء والشعور بالولاء لمجموعة إثنية بعينها.

ج. الإثنية - كأيديولوجيا ethnocentrism أو التمركز حول الذات. وهي مصطلح نفسي يعبر عن التحيز إلى مجموعة إثنية بعينها ضد المجموعات الإثنية الأخرى وتفصيلها عليها، وتصور خصائص لها تميزها على كل المجموعات الأخرى مما ينتهي بها إلى شيء من العنصرية.

أما العرق أو العنصر هو أحد المكونات الضرورية والأساسية للمجموعات البشرية على أساس بيولوجي يوجد خصائص مميزة مثل الشكل والتركيب العضوي

واللون وافترض وجود جينات موروثية مشتركة. أما "العرقية" أو "العنصرية" فهو ما قد ينتج من إرجاع "القومية" إلى "الإثنية"، ثم تركيز الإثنية على الاعتراف بالجانب البيولوجي الذي يقود إلى الإيمان بتميز عنصر على عنصر وعرق على عرق فيقود إلى تلك الصراعات والكوارث التي وصلت قممها في ألمانيا فترة النازية وفي جنوب أفريقيا في عهد الحكم العنصري للأقلية البيضاء (الأبارتايد).¹⁵ وتعبّر عن نفسها في كثير من دول العالم ومن بينها السودان.

مفهوم الإثنية

كما سبقت الإشارة فإن الإثنية تشكل أهم مكون في بنية الهوية خاصة في العالم الثالث. وهذا يستدعي الوقوف عند مفهوم الإثنية لأن البحث سوف يستند إلى حد كبير إلى هذا العنصر في سياق تحليل أثر الهوية في علاقات الشمال والجنوب في السودان.

في معجم أكسفورد شرح كلمة Ethnic متعلقة بالعرق (race). والعرقية لا تعني سواء انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة (سامية أو حامية أو آرية). ولا تعني بالضرورة انتماءك الثقافي الذي يحكم آراءك وتصوراتك ونمط حياتك المعيشي، والأهم هويتك. بينما يمكن الاعتراف بأنه ليس بالضرورة أن تحدد الإثنية الانتماء الثقافي بصورة مطلقة، إلا أنه في الواقع - في كثير من المجتمعات النامية أو التقليدية نجد هنالك تلازماً واضحاً بين الانتماء الإثني والواقع الثقافي. فمثلاً في السودان نجد كثيراً من المجموعات العرقية (أو الإثنية) تحمل خصائص ثقافية متميزة مثل النوبيين في شمال السودان، والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسن في جنوب شرق السودان، وكذلك قبائل الجنوب. فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمها وأنماط سلوكها التي تميزها عن بقية المجموعات العرقية في السودان. وجود هذه المجموعات في ظل الدولة السودانية حتمته ظروف تاريخية موضوعية وتعايش جغرافي بحت.

كل هذه الإثنيات التي أشار هذا الفصل لنماذج منها لم تندمج أو تنصهر حتى الآن في ثقافة سودانية واحدة. لذلك يصح الحديث عن قوميات سودانية وهويات سودانية. وقد شكل الدين الإسلامي والثقافة العربية عوامل ربط بين

معظم هذه الإثنيات وشكل هذان العنصران رابطاً سياسياً في إطار دولة مركزية؛ ولكن بقيت الإثنيات حاضرة في داخل هذا الكيان السياسي المتناسك بفعل أطروحة الدين الإسلامي الشاملة الجامعة واللغة العربية التي تعكس تفرقاً ثقافياً يسمو على الثقافات الأخرى الخاصة بكل جماعة إثنية. غير أن هذه الانتماءات الإثنية والثقافية (المهويات) سرعان ما تظهر إلى السطح متجاوزة الانتماء لكيان الدولة السياسي كلما شعرت أي من هذه المجموعات أن كيانها الإثني-الثقافي مهدد سواء كان من ناحية التعبير عن هويتها أو مصالحها الاقتصادية.

إن لفظة إثنية كاسم حالة من الألفاظ المحدثه نسبياً لم يُستخدم إلا بعد مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ظهر أول مرة لدى علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع. وهذا اللفظ ليس له مقابل دقيق في اللغة العربية فهو مشتق من الكلمة الإغريقية (إثنوس) أي (شعب) والتي لا تزال مستخدمة في الكتابات والأدبيات الأنثروبولوجية والاجتماعية المعاصرة. بينما تكاد تختفي في مثيلاتها من الأدبيات الغربية. أما عبارة "الجماعة الإثنية" (ethnic group) فيرجع استخدامها إلى قرن من الزمان. أما محتوى المفهوم كتركيب اجتماعي فقديم جداً. وقد حل هذا المفهوم حديثاً محل مفهوم العنصر. لضعف مقولة "إن الخصائص البيولوجية تحدد إلى قدر كبير الخصائص الاجتماعية والحضارية عموماً."¹⁶

هناك من يرى أن الإثنية هي "مجموعة من الناس أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية وتحتل رقعة جغرافية واحدة ويجمع بينها شعور بالتضامن والتناصر. كل ذلك يجعلها في عرف أعضائها وعرّف الآخرين مجموعة متميزة فتتصرف هي وتتصرف الآخرون حيالها تبعاً لذلك."¹⁷ وينطوي هذا التعريف على خصائص الجماعة:

- لها حدود قد تنكمش أو تمتد تبعاً لظروف تاريخية واجتماعية معينة.
- إن الإثنية شعور طبيعي وفكري في الجماعة الإنسانية تقوى وتضعف تبعاً لظروف اجتماعية واقتصادية وتاريخية معينة
- إن الإثنية خاصة اجتماعية توجد لها ظروف اجتماعية وتاريخية تقوى وتضعف وقد تنتهي تبعاً لمسار وحركية تلك الظروف.

ديناميكيات الإثنية تتم من خلال ضم أعضاء جدد وتوسيع أو تضيق - حسب أهداف الجماعة الإثنية - دائرة الانتماء، وتحديد مجالها الخارجي (حدودها) والداخلي، ويتم تحديد طبيعة عملها تبعاً للأحداث المحددة والمصادر المتاحة ومجال العمل (في الإطار القومي أو مع غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى). الجماعة الإثنية تقدم ذاتية وهوية لأعضائها وتمنحهم الشعور بالانتماء والطمأنينة... وتدخلهم في شبكة اجتماعية يستطيعون من خلالها تحقيق حاجاتهم الاجتماعية والنفسية. ولتؤدي الجماعات الإثنية دورها بنجاح ينبغي أن يكون لها أيديولوجيا واضحة ومقنعة لأعضائها، ووسائل اتصال فعالة وأسسها التنظيمية ذات كفاءة وقيادتها مدربة ومنظمة وقادرة، فعناصر تكوين الجماعة الإثنية تبقى كامنة إلى أن تحركها القيادة والقوة التنظيمية الفعالة.¹⁸

يرجع استخدام مصطلح الإثنية في العصر الحديث إلى بداية القرن العشرين عند حدوث التغيرات الكبرى في الخارطة الجغرافية السياسية في العالم بفعل الحروب وسقوط إمبراطوريات ودول كبرى مثل الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر. ظهر هذا المصطلح في عام 1909 عندما أشارت له وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة الروسية في عام 1917، ضمن المبادئ النظرية التي نظمت العلاقات بين القوميات المختلفة في الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث وردت الإشارة إلى المجموعات الإثنية تمييزاً لها عن الأقليات القومية.¹⁹

غير أن مفهوم الإثنية ظل من أكثر المفاهيم إثارة للخلافات وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته حيث يستخدمه البعض أحياناً لوصف جماعة فرعية أو أقلية والإفصاح في الوقت نفسه عن جماعة أساسية أو أمة، كما أنه يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية بمثابة "خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي عند الأمة."²⁰ كما أن دراسته لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظواهر أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع مثل طبيعة النظام، والمهن، والطبقات الاجتماعية، والثقافة.

الملاحظ أن بعض الباحثين يستخدم كلمة إثنية كمترادف لكلمة عرقية. فقد عرّف البعض الإثنية على أنها (السلالة أو العرق)، وهذا ما جاء في قاموس المورد حيث ترجم كلمة 'ethnic' بمعنى "عريقي". على أن هناك من يرى فرقاً بين العرقية

والإثنية: فالأولى من العرق (الجذر) الذي تنحدر منه الجماعة، وبالتالي فإن الجماعة العرقية ترتبط فيما بينها برابطة الدم والقرابة حيث ينحدر أفرادها من أصل واحد. أما الجماعة العرقية فتعني "العرقية-الثقافية". ويُقصد بها أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن وإن لم ينحدروا من أصل عرقي واحد.²¹ غير أن هذا البحث سوف يستخدم كلمة الإثنية باعتبارها مترجمة ترجمة حرفية عن المفردة الإنجليزية (ethnicity) وأنها تقابل العرقية في اللغة العربية. لكن البحث يستخدم كلمة "إثنية"، ليست لأنها ارتبطت بالأصل أو السلالة فحسب، بل لأنها اكتسبت مدلولاً ثقافياً وتشكل ركناً في الهوية كما لها ظلال سياسية في حالة صراع الهويات.

لقد أصبحت الإثنية بتعدد دلالاتها تشكل تهديداً للاستقرار السياسي لكثير من الدول لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديدة. وبعض هذه الوحدات الصغرى (الإثنية) التي تقوم على روابط العرق، الدين، والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، مؤثرة في سياسات الحكومات. وفي حالات محددة يكون وجود الحكومات مرتبطاً بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.²²

هذا التوصيف يقترب كثيراً من وصف الحالة السودانية مثل النوبة في جبال النوبة بالسودان، والأفارقة مقابل العرب في دارفور، والأقليات العرقية في شرق السودان (مثل البجا الذين كان لهم كيان سياسي خاض الانتخابات عدة مرات وحصل على 10 مقاعد في البرلمان في انتخابات عام 1965).

وفي سياق عدم الدقة في استخدام هذا المصطلح يرى البعض أنه يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وهو يُطلق على مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الشعب، والقبيلة. فقد يكون المقصود مجموعة لغوية كما هو الحال بالنسبة لقبائل الهوسا في نيجيريا والنيجر، أو عرقياً وهو ينطبق على سكان أفريقيا من غير أبنائها الأصليين. وهذا يضفي مرونة على المصطلح ليشير للجماعات البشرية التي تتميز ثقافياً عن غيرها بقيمتها الثقافية ولغتها المشتركة.²³

عبارة "تتميز ثقافياً" تلتقي مع تعريف قاموس علم الاجتماع لمفردة "إثنية" للتعبير عن جماعة فرعية "ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة

فرعية في المجتمع الأكبر. ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لها أعراف مميزة وربما يكون الشعور بالتوحد كجماعة متميزة من الناحية التقليدية.²⁴ هذا التعريف يلتقي مع المنظور الذي يتبناه هذا البحث للإثنية كعنصر أساسي - بجانب الثقافة - في تشكيل الهويات في السودان.

هذا المدلول أيضاً يتفق مع ما ذهب إليه برهان غليون في حديثه عن "الهوية الإثنية وما ذهب إليه بعض الباحثين في حقل الإثنولوجيا الذين يرون أن الإثنية إنما هي: "جماعة من السكان فرعية أو صغيرة نسبياً تعيش في مجتمع أكبر. وأن هذه الجماعة تربط بين أفرادها، أو يوحد بينهم، روابط العرق، والثقافة..."²⁵ مضافاً إليه مكونات الإثنية مثل الدين والعادات واللغة؛ وهذا يقترب من استخدام هذا البحث للمصطلح في توصيف الحالة الجنوبية السودانية حيث إن "روابط العرق والثقافة" في جنوب السودان تتمثل في الزوجة والأفريقية مضافاً إليها العادات التي تختلف عن عادات الشمال وكذلك اللغة. أما بالنسبة للدين فالمسيحية استخدمتها النخبة الجنوبية مقابل هوية الشمال التي تستند إلى الدين الإسلامي واللغة العربية في تماسكها. يعزز اتجاه هذا البحث في استخدام المصطلح لوصف الحالة الجنوبية في السودان ما ذهب إليه تعريف اليونسكو التي تستخدم مفهوم الإثنية في السياق الذي ورد في الموسوعة البريطانية كمرادف للعرق (Race).

هناك نفر من الباحثين استخدم مفهوم الإثنية بمعنى القومية (Ethnic nationalism) والتي على أساسها ظهرت دول في أوروبا مثل بلغاريا، ألبانيا، فنلندا، تشيكوسلوفاكيا {التي انقسمت إلى دولتين}، هنغاريا {أو المجر}، يوغسلافيا {والتي انقسمت إلى خمس دول}، وغيرها.²⁶ ولا يستبعد هذا البحث أن تنشأ في يوم ما دولة في جنوب السودان على أساس الهوية الإثنية-الثقافية، مستندة إلى قاعدة السياسة (أو التسييس). والإثنية المسيسة ظاهرة منتشرة في العالم اليوم. وقد أطلق على الإثنية بهذا المستوى الكثير من الأسماء مثل "الوعي الإثني" و"التسييس الإثني" و"الإدراك الإثني" و"الوطنية الإثنية"؛ وكلها تنطبق على الحالة الجنوبية السودانية. ويمكن القول إن في الحالة الجنوبية يمكن استبعاد عنصر الدين وذلك لأن الجنوب تتعدد فيه الأديان كما أن هذه الديانات جاءت في وقت لاحق لكيانات

عرقية موجودة أصلاً متميزة بالخصائص الأخرى للهوية. وكانت المعتقدات السائدة هي بدائية (primitive) ووثنيات متعددة. ومن ناحية السلالات فهي - في الجنوب - تتراوح ما بين حاميين ونيليين وزنوج وغيرهم. وكلها تجمع بينها سمة واحدة هي أنها "غير عربية" في مقابل (أغلب) الشمال.

كذلك يعزز هذا الاتجاه في استخدام البحث لمفهوم الإثنية في هذا السياق ما يشير إليه تعريف آخر للمفهوم. بمعنى الرابطة الثقافية الاجتماعية. فالجماعة الإثنية تحدد هنا "كفئة متميزة في المجتمع، واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات واعتقادات وتقاليد وتواريخ وقيم مشتركة وهي تعبئ أو تحرك أعضائها لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية، واجتماعية مشتركة، لأن في جوهرها تنظيمًا اجتماعياً ذو أساس ثقافي".²⁷ فالجنوب السوداني موحد حول ثقافات "أفريقية" واعتقادات وتواريخ مشتركة تعبئه وتحرك أعضائه لتحقيق أهداف سياسية. وهذا يشكل أحد الجوانب المهمة في إشكالية علاقة الجنوب بالشمال.

طبقاً لهذه المقولة الأخيرة فإن الإثنية المسيسة عبارة عن "جماعة يتوافر لها إحساس خاص بالتضامن، ولديها أيضاً إدراك لوجودها وخصوصيتها، كما تمتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات ومجموعة من القيم والرموز المشتركة، وهدفها كمجموعة إثنية له طابع سياسي ويدور حول الدولة".²⁸ وتتراوح أهداف الإثنية المسيسة ما بين الانفصال أو الحكم الذاتي (جنوب السودان) أو المطالبة بتحسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها (النوبة والبجا في وسط السودان وشرقه).

وبعيداً عن الجدل بين مفهوم الأقلية والإثنية فإن هذه الدراسة تستبعد مفهوم الأقلية لأن الأقليات قد تكون جماعات إثنية أو غير إثنية كأن تكون أقلية دينية مثل الأقباط في مصر، أو لغوية مثل البربر في المغرب العربي، أو قومية مثل الصوماليين في كينيا، أو العرقية مثل الزوج في موريتانيا، أو قبلية مثل التوتسي في رواندا وبوروندي، أو أقلية وافدة مثل الآسيويين والهنود في أفريقيا - يجمعها نطاق جغرافي تشعر بالانتماء إليه، يوحد بينها - أحياناً - الإحساس بالظلم من قبل المركز فيكون طابعها اقتصادياً تجمعها مصالح مادية تسعى لتحقيقها بموقف موحد تجاه السلطة المركزية رافضاً لسياساتها ومطالباً بالعدالة.

لقد حاولت النخبة الأفريقية وضع حل لمشكلة الإثنية ولكن اختلفت القادة الأفارقة في الوسائل والأساليب ويرجع ذلك لاختلاف نظرهم للمشكلة مما انعكس على طريقة معالجتهم لها. لكن بصورة عامة لجأ القادة السياسيين الأفارقة إلى خيارين في هذا الصدد وهما: الاستيعاب والاندماج الوظيفي. بالنسبة للخيار الأول يعتبر متطرفاً لأنه لا يعترف بخصوصية الآخر، ويعمل على إقصائه أو إغائه ويسعى إلى دمج واستيعابه في إطار ثقافة الأغلبية الحاكمة بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك استخدام القوة. واتجهت غالبية الدول بعد الاستقلال لهذا الخيار لحل مشكلة التكامل القومي وذلك بمحاولة استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة لإطار ثقافة ودين الجماعة الحاكمة. وارتبطت سياسة الاستيعاب في أفريقيا بنظام الحزب الواحد (الاستيعابي) بحجة أن التعددية الحزبية تفتح الباب واسعاً للقبليّة والتشرذم وتقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية.²⁹ وقد فحرت سياسة الاستيعاب العديد من الاضطرابات والأزمات وأدى أحياناً لصراع بين الهويات.

أما سياسة الاندماج الوظيفي فهو يعني وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركتين، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية، كما أن نظرهم إلى القادة السياسيين - باعتبارهم صالحين أو فاسدين - تستند إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف.³⁰

إن المشكلة الإثنية لا تنحصر في الدول المتخلفة فعلى الرغم من الحداثة فإن التعدد الإثني ظاهرة عالمية. وهي - عدا بعض الاستثناءات - السمة المميزة لدول العالم.³¹ وفي سياق تصعيدها لمطالبها قد تسبب الأقليات في أشكال من العنف السياسي وتهديد الوحدة الوطنية واستقرار الأوضاع الداخلية للدولة.

في حالة السودان فإن الموضوع الخاص بالهوية يتمحور حول الإثنية وليس الأقلية؛ لأن جنوب السودان، مثلاً، يشكل نسبة كبيرة - ربع السودان - حجماً وما يقارب الثلث (30%) سكاناً حيث أشارت آخر التقديرات في عام 1999م إلى أنهم حوالي (8) مليون نسمة (جرى إحصاء سكاني في صيف 2008 ولكن حتى تاريخ كتابة هذا الكتاب لم تُعلن النتيجة رسمياً) بل نجد في طرح الحركة الشعبية لتحرير السودان ما يشير إلى تجاوز الجنوب لحدود الجغرافيا من الناحية العرقية لتضم

الهوية الأفريقية (أي غير العربية) جماعات إثنية أخرى تلتقي في هوية (كبرى) واحدة مع الجنوبيين في عدة مناطق في السودان مثل النوبة في ولاية جنوب كردفان بوسط السودان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان الشمالي والقبائل الأفريقية والزنجية في غرب السودان (دارفور) مثل الفور، الزغاوة، والمساليت، البرتي، والتنجر، التامة، البرقو، البرنو، الداو، والفلاتة وغيرها. فتأرجح النسبة بين التساوي أو ربما رجحانها لصالح الجماعات ذات الأصل والهوية غير العربية والتي يشكل الجنوبيون أغلبها كما وكذلك أعلاها صوتاً في طرح مسألة الهوية كمجموعة عرقية متميزة عن الهوية الرئيسية المطروحة رسمياً في السودان والمتمركزة حول الدين الإسلامي والثقافة العربية.

ويُعد السودان من أكثر الدول التي تعاني من التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي حيث يضم حوالي 572 قبيلة، تشكل 50 منها مجموعة قبلية كبيرة ويتحدث سكانها 115 لغة. ونسبة لعدم نجاح النخبة السياسية في تحقيق الانسجام وعملية التكامل القومي فإن هذه القضية أصبحت ليست عائقاً للتنمية فحسب بل مهدداً للسلام، وتبعاً لذلك مهدداً لأية وحدة مستدامة في المستقبل وذلك لأسباب كثيرة على نحو ما يأتي تفصيله في هذه الدراسة. وقد قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات إثنية كل منها تشكل نسبة محددة كما يلي:³²

الجدول رقم (1): يوضح نسب سكان السودان على أساس إثني

المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان
العرب	39%
الجنوبيون	30%
مجموعة الغرب (الأفارقة)	13%
النوبة (جنوب كردفان)	6%
البحا (شرق السودان)	6%
النوبيون (أقصى شمال السودان)	3%
مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	3%
	100%

لكن قد يصدق القول أيضاً إن التنوع اللغوي أو الديني أو العرقي أو القومي قد لا يشكل في حد ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدولة المعنية، إنما تسييس التنوع (كما سبقت الإشارة) هو الذي يؤدي إلى ذلك. وهذا هو الطابع السائد في معظم دول العالم الثالث، والسودان ليس استثناءً.

أزمة الدولة:

تأسيساً على ما جاء في الجزء السابق من هذا الفصل يمكن القول بأن أزمة الدولة السودانية لا تنفصل عن أزمة الدولة الأفريقية. فهناك ما يشبه الانفصام بين مؤسسة الدولة وبنية المجتمع الذي احتوته الدولة الأفريقية المصنوعة. على الرغم من الاختلافات ما بين الدول الأفريقية التي خضعت للاستعمار الأوروبي إلا أنها جميعاً "قد تم تشكيلها على غرار الكيانات الأوروبية، فكانت بذلك مغتربة تماماً فكرياً وثقافياً عن أفريقيا... وقد حاول الاستعمار تفكيك الدولة الأفريقية وإعادة بناء نظم القوة الغربية واقتصادياتها المهيمنة".³³ وعلى الرغم من محاولات الاستعمار تدمير الهويات الثقافية وتاريخ الشعوب إلا أن هذه الشعوب قد نجحت في الحفاظ على ولائها التقليدي. لكن الأخطر أن "كل الأفارقة في معظم التجارب الاستعمارية بمثابة رعايا لا مواطنين". وعليه فقد تم تطوير ثقافة الرعايا سياسياً وثقافياً؛ وهي ثقافة يصنف الشخص نفسه فيها عاملاً أو عبداً.³⁴

بعد الحصول على الاستقلال من خلال حركات المقاومة والتحرير الوطني قامت النخب الأفريقية بالحفاظ على الوضع كما هو عليه. كما ورثت النخب النظام المركزي السلطوي. ونشأت دولة نخبوية تعكس هيكلاً هرمياً يتم من خلاله دعم مصالح الأقلية في حين تعاني الأغلبية من الحرمان ومن حقوقها ومطالبها. ومن ثم تنتشر مشاعر الاغتراب (alienation) بين المواطنين.³⁵ ومع غياب الرؤية للتنمية الشاملة واستئثار فئات (أحياناً عرقية) محدودة على الثروة واحتكار السلطة بدأت تظهر أصوات تنادي بالعدالة. وبرزت مفاهيم جديدة لوصف ظاهرة الظلم مثل: التهميش والحرمان والإقصاء (أنظر الفصل التالي).

لذلك هناك من يرى أن أزمة الدولة في العالم الثالث مزدوجة المصدر. فهي نتاج للتجربة الاستعمارية من ناحية، ومن ناحية أخرى نتاج لعوامل داخلية ومحلية.

فمن ناحية التجربة الاستعمارية يتفق الكثير من الباحثين في أن الدولة الأفريقية لم تكن نتاج تطورات وثورات داخلية بل هي نتاج لتشكيلات قوى استعمارية وما بعد الاستعمارية. ومن ثم فإن الدول الأفريقية وغيرها من الدول العنصرية "عكست من خلال سلوكياتها وهيكلها ديناميكيات السياسات العالمية التي شكلتها وصاغتها القوى الأوروبية والتاريخ السياسي. هذا الشكل من الدول تم إيجاده من قبل القوى الأوروبية لدعم مصالحها من خلال الرأسمالية العالمية. فهي أداة للرأسمالية العالمية دون منازع."³⁶ وقد أصبحت هذه الدول أطرافاً (peripheries) أو توابع تدور في فلك الرأسمالية الغربية التي أصبحت تشكل المركز الإمبريالي العالمي مما زاد من تخلفها وإفقارها. ومن رواد هذا الاتجاه جوندر فرانك (G. A. Frank) الذي يرى أن "... الصفوة في العالم الثالث مندججة في هذا النسق ولم تفعل إلا القليل من أجل خلق صيغة مختلفة ومستقلة النشاط. وأصبح أعضاء هذه النخبة مجرد وسطاء بين المشترين الأغنياء والبائعين الفقراء (الفلاحين). يطلق فرانك اسم الصفوة الكومبرادورية (Comprador) وهي النخب التي ارتبطت بنشاطها الاقتصادي وثروتها وأسلوب حياتها بالمركز الميتروبوليتان (Metropolitan). وبينما يتمتع أعضاء الصفوة في العالم الثالث بمستوى عالٍ للمعيشة، نتيجة هذه العلاقة، تعاني الجماهير من الحرمان القاسي، لأن فائض إنتاجهم يؤخذ منهم في المنطقة المحلية، ويُنقل للمزارعين والتجار الأغنياء في مناطقهم ثم يُنقل بعد ذلك للخارج.³⁷

أما عن مصادر الدولة محلياً فهي جزئياً امتداد للعامل الاستعماري، خاصة في مجال ترسيم الحدود. وقد ساهم ذلك في أزمة الهوية والصراعات العرقية. فبعد الحصول على الاستقلال لم تقم النخبة بإصلاحات سياسية هيكلية ولم تسع لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وعلى الرغم من أن بعض القادة الأفارقة قاموا بصياغة مشروع وطني في إطار من الخطاب الوطني والشعارات الفلسفية، إلا أن سعيهم في بناء دولة قوية ربطت الدولة بشخص قائد واحد أو مجموعة من الأفراد أفرز ذلك أزمة الشرعية. فقد تجاهلت النخبة السياسية الحاكمة قيم المشاركة السياسية والديمقراطية لصالح الحفاظ على أمن قادة الدولة وعلى المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لحلفائهم.³⁸

في إطار التوجه العالمي نحو الإصلاحات الديمقراطية كان رد فعل الدولة الأفريقية المزيد من القهر ومحاول قتل المجتمع المدني في مهده مع انتهاج نوع من سياسات الهوية التي تؤدي إلى اندلاع النزاعات المسلحة وهو ما كانت له آثار مدمرة على عملية التنمية والإصلاح الديمقراطي؛ فقد وقفت الدولة وأجهزتها العسكرية حجر عثرة في طريق محاولة صياغة الدستور وتنمية مجتمعات تعددية. وفي غياب حوار حقيقي بين مختلف قطاعات الشعب لجأت الدول والنخب السياسية إلى استخدام الوسائل العسكرية والإثنية والدين للوصول إلى أهدافها. وفي أحيان كثيرة قامت الانتخابات الرئاسية دون أية مشاركة حقيقية من الشعب ودون احترام لحقوق الإنسان.³⁹

فغياب المشروعية عن السلطة والتناقض بين الدولة والمجتمع وعدم شرعية الدولة الأفريقية وطبيعة قيادتها المتعددة الثقافات ودورها الهامشي في عملية إعادة إنتاج الرأسمالية العالمية هي أهم أسباب الأزمة الاجتماعية في أفريقيا.⁴⁰ هذا إضافة إلى الفساد وسوء فهم التنمية وسوء الإدارة ضاعف من أزمة الدولة في أفريقيا وأصبحت الدولة الأفريقية بشكلها الحالي لا تعد محركاً للتغيير الاجتماعي الإيجابي والتنمية التي لم تبدأ بعد في أفريقيا. لذلك دعا البعض لإعادة صياغة مفهوم الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا، خاصة وأن العالم كله يمر في الوقت الحالي بمرحلة انتقالية متعددة الأبعاد، ما زالت تخضع لدراسات وتحليلات مختلفة.

لذلك ينتقد البعض الآراء التي تدّعي بانتصار نظام على جميع النظم الأخرى. ومن الممكن تحدي تلك المقولات. فهناك من يرى أن أزمة دارفور، مثلاً، أثبتت بطلان ثلاثة تنبؤات: التنبؤ الليبرالي والماركسي والإسلامي.⁴¹ فالليبراليون (وهم أول من رفع راية الحداثة ودافع عنها) كانوا يتنبؤون بأن الاهتمام في المجتمعات الحديثة سينصب أساساً على الكفاءة والإنجاز، وسيتضاءل أو ينعدم تماماً دور (الأنساب) والعشائر في الحراك الاجتماعي. وتكون للفرد قيمة اجتماعية أصالة عن نفسه نابعة من إنجاز هذا العمل أو ذاك، لا من انتمائه لهذا الجنس أو لتلك القبيلة. ويعود هذا في تقديرهم للنظام التعليمي العام، ولسيادة قيم السوق ولتعمق وسائل الاتصال والتي ستعمل جميعها على تفكيك المجتمعات القديمة وإعادة صهرها في المجتمع

الحديث. كما لاحظ شك (W. A. Shack) وهو يبحث ظاهرة القبيلة الحضرية في أثيوبيا أن الانفصال عن الحياة القبلية في الريف والاندماج في الحياة الحضرية في المدن الحديثة لا يضعف الترابط بين أعضاء القبيلة - كما توهم الليبراليون والماركسيون- وإنما يقوم، على العكس من ذلك، بتقويتها.⁴² وأصبحت القبيلة غطاءً أيديولوجياً تستخدمه بعض النخب لتعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية.

أما الماركسيون فيرون أن التكوينات الإثنية بلهجاتها المغلقة واعتقاداتها التقليدية سوف يتم تجاوزها تماماً في المجتمعات الحديثة، وسوف تحل محلها التصنيفات الطبقيّة... وسوف تكون المصلحة الاقتصادية - وليس الانتماء القبلي - هي التي تغذي الحراك الاجتماعي. أما الإسلاميون فقد كانوا يتوقعون أيضاً - برغم اختلافهم مع الليبراليين والماركسيين - أنه كلما زاد الوعي العام والالتزام الديني، كلما انخرط الجمهور في التيار الإسلامي العام بحيث تنقلص ولاءاته القبلية ويصير جزءاً من الأمة الإسلامية الواحدة.⁴³

حالة دارفور أطاحت بكل تلك المسلمات وكذّبت المقولات والأطروحات. فما زالت القبيلة حاضرة بقوة في الحراك الاجتماعي وفي عقلية القوى السياسية خاصة في دول العالم الثالث حيث يلاحظ (شاك) أن الأفارقة يحافظون على هويتهم القبلية، وعلى عضويتهم في مجتمع الريف، وهم دائماً يفكرون بمفاهيم "المنطقة الخلفية"، كما تتجه معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لأفارقة المدن إلى إنشاء مؤسسات قبلية في المدن وتفعيلها لتوظف لصيانة العلاقات العشائرية مع القرى الريفية التي يتوقعون التقاعد فيها أخيراً.⁴⁴ هذا بالضبط ما يحدث في السودان حيث نجد العاصمة الخرطوم تعج بأندية وكيانات كثيرة تضم قبائل من مختلف أنحاء السودان وتجتمع تحت تلك اللافتات القبلية حتى النخب المثقفة. فلا تزال القبيلة حاضرة في الواقع الاجتماعي وفي العقل السياسي السوداني.

ما زالت القبيلة تشكل السمة الغالبة لقنوات المشاركة السياسية والتعبئة السياسية في السودان. وحتى الأحزاب الرئيسة في السودان ذات الرصيد التاريخي الوطني الكبير (مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي) هي أحزاب طائفية وقبلية في التحليل النهائي. ولم تطل الحداثة هذه التركيبة الاجتماعية/السياسية. وكان التناح نظام سياسي هش ودولة غير مستقرة مثقلة بالأزمات. فعالماً أصبح

السودان نموذجاً للدولة المتردية، الأكثر فقراً والأكثر اضطراباً سياسياً والأكثر حصاراً من المجتمع الدولي والتي يعاني فيها إنسان الريف من جميع الجوانب، بل صار يموت جوعاً في بلد يصدر النفط. فقد أوردت صحف الخرطوم تقارير (في 2008/8/17) تقول أن 21 مواطناً من قبيلة كونقور بمحلية أليك بولاية واراب، في الجنوب، ماتوا جوعاً. وأدى الجوع إلى تهجير 7000 إلى المناطق المجاورة. هذا يعكس مدى فشل النخبة الحاكمة في إدارة الدولة. ويعكس إلى أي مدى تعيش السودان في أزمات مركبة. أزمات في كل شيء: أزمة في الشرعية، أزمة في الحكم، أزمة في إدارة الصراع، أزمة في إدارة التنمية، أزمة في إدارة الأزمات، وأزمة في إدارة الموارد المتاحة وأزمة في إدارة التعدد الإثني والتنوع الثقافي والديني حتى أن أحد الباحثين من انتلجنتسيا المناطق المهمشة في ولاية كردفان كتب يقول: "إن الدولة السودانية تصنع الفقر في ريف الهامش، وأن للفقر بعد إثني بسبب التهميش [أنظر الفصل التالي] وأصبح الفقر الحضري يتميز ببروز ظاهرة التآثني أو الأثننة (ethnicization of poverty) حيث أن المجموع الأكبر والتمثيل الأكبر وسط شريحة الفقراء هم من الإثنيات من الأقاليم الهامشية." 45 ويبدو أن النخب لا تفكر في جذور الأزمات فأصبحنا أمام حالة سودانية (Sudan syndrome) وهي حبلى بالأزمات.

في هذا السياق صرح السيد باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان أكثر من مرة بأن السودان "دولة فاشلة وفسادة وعديمة النضج وضيقة الأفق. وقال أموم (الذي كان قد تقلد منصب وزير رئاسة الوزراء بعد اتفاق السلام) بأن مواجهة بالخطر بسبب إنفاق المال في التفاوض. ووصف التعديلات الدستورية والتغييرات الوزارية التي تتم من حين لآخر بأنها تعبير عن الفشل وأن التدخل الأجنبي في الدولة السودانية يمثل الفشل الكبير. ويرى أن السودان يعيش فترة انتقالية منذ الاستقلال. وطالب الدولة بالاعتذار وقبول الآخر وتوفير العدالة الاجتماعية." 46 وقد فجرت تصريحات أموم أزمة في حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد اتفاق السلام وطالبت بعض العناصر في المؤتمر الوطني بمحاسبته وعزله من منصبه فتمت تنحيته لاحقاً ليتفرغ لأمانة الحركة الشعبية لأن دستورها ينص على ذلك.

وبصورة عامة يمكن القول أن هذه الدولة السودانية الفسيفساء (غير المنسجمة حتى الآن) تشكل نمطاً أو نموذجاً للدولة العنصرية التي يصفها بعض الباحثين بأنها دولة "خواء اجتماعي". بمعنى أنها قامت "بدون تجذر اجتماعي فعال وبدون مشروع مجتمعي، وأنها لم تنشأ من صراع داخلي قسّم المجتمع، ولم تشكل جهاز سيطرة انبثق من المجتمع... لذا ولدت هذه الدولة، بنمط سلطتها الخارجية وطاقتها وأجهزتها ومتففيها هامشية بالمعنى الحرفي." ⁴⁷ وإذا كانت الحركات الوطنية في هذه المجتمعات قد شكلت ما يشبه "حلفاً وطنياً" حارب الاستعمار الأجنبي، ودافع عن الذاتية الوطنية والقومية في فترات الحماية أو الاحتلال، التي كان المستعمر فيها يشكل التناقض المرحلي الأساسي، فإن التناقضات الاجتماعية الثانوية بين مختلف الفئات والشرائح لم تلبث أن انفجرت بعد استلام الاستقلال الشكلي. ولما كانت بعض فصائل النخبة الوطنية هي التي تملك تأهيلات اقتصادية وثقافية وسياسية لخوض مرحلة ما بعد الاستقلال، فإنها، ونظراً لظروف نشأتها وتكونها في أحضان المستعمر، ولارتباط بعض مصالحها مع بعض مصالحه، لم تكن قادرة على دفع الصراع الاجتماعي إلى مده البعيد، ولذلك كان تركيزها على السلطة، بل التسلط لكبح أي صراع، وإبعاد أي عنصر مناوئ، مختلف، أو مخالف لتوجهاتها. ولما كان المستعمر/الاستعمار يشكل لدى هذه النخبة النموذج المثالي، في شكله السلطوي التنظيمي، إدارياً وعسكرياً، فقد أخذت منه شكله القمعي العنفي المتمثل في مؤسسة الدولة، التي ستحتل في هذه المجتمعات العنصرية محور الارتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات والاختلافات الاجتماعية... وستبرز الدولة في هذا الوضع كجهاز مركزي محتكر وحده للتاريخ، ومهيمن على كل الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية المتباينة، ومحدد لمآلها ومصيرها. ⁴⁸

يشكل السودان خير مثال لهذا النموذج لأن النخبة السياسية الحاكمة هي إفرار لتأثيرات الاستعمار بكافة مكوناته وأبعاده (الثقافية والفكرية والإدارية والتعليمية) فجاءت طبقة سياسية معزولة عن جذور المجتمع، غير مستوعبة مكوناته، وغير مدركة لخصائصه. ومن المفارقات أن الإدارة الاستعمارية استوعبت طبيعة وخصائص المجتمع السوداني - ربما أكثر من النخبة الوطنية - وكمثال لذلك أبقّت الإدارة الاستعمارية على هيكل المجتمع السوداني ومؤسساته التقليدية كما هي

ووجهتها ووظيفتها لتحقيق الاستقرار لتحقيق أهدافها ومصالحها. ففي عام 1970 حلت الحكومة السودانية الإدارة الأهلية، وفي عهد حكومة الإنقاذ، التي جاءت للحكم في عام 1989م، تم إعادتها ولكن بعد إفراغها من محتواها (سلطاتها الحقيقية) فأصبحت هياكل فارغة تقوم الحكومة بتعيين زعمائها وهم - بالضرورة - من المواليين لها. بتجريد الإدارة الأهلية من استقلالها وسلطاتها حدث فراغ إداري قاد إلى فراغ أممي ثم - ضمن عوامل أخرى - إلى انفلات كما هو الحال في أزمة دارفور.

لذلك هناك من يرى أن أزمة دارفور والأزمات المتشابهة الأخرى قد كشفت أن "مشروع الدولة الوطنية في السودان قد فشل، وأن عصر القوميات (الهويات) الصغيرة قد بدأ يلوح في الأفق. وكما أكدت حالة جنوب السودان فإن احتمالات تفكك الدولة السودانية أو توحيدها وتكاملها سوف تقرره النزاعات المسلحة،"⁴⁹ على ما يبدو.

هوامش الفصل الأول

1. أحمد سمير، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس 1983
2. مصطفى حسن، "سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث: نحو نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام"، 6. في: <http://www.fikrwanakd.aljabriabed.com/philosophie.htm>
3. هناك خلط شائع وسط الباحثين والكتاب (باستثناء الاقتصاديين) بين مصطلحي التنمية الشاملة والتنمية المتوازنة. كثير من الكتاب يشير إلى أن غياب التنمية "المتوازنة" يؤدي إلى احتجاجات وحركات مطلبية من الأقاليم (أو المحافظات والولايات) الفقيرة وبالتالي يؤدي إلى اضطرابات أو عدم استقرار. المقصود هنا هو التنمية الشاملة (التي تشمل كل الولايات بالتساوي: equitable and comprehensive development). أما التنمية المتوازنة (balanced dev.) فتعني أن تشمل التنمية كل قطاعات الاقتصاد (الزراعة، الصناعة، التعدين، التجارة... دون التركيز في قطاع واحد أو قطاعات محدودة وإهمال بقية القطاعات فيحدث خللاً في الاقتصاد الوطني.
4. محمود أبو العنين، أفريقيا والتحويلات في النظام الدولي الجديد، في مصر وأفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، 264
5. محمد إسماعيل المقدم، ندوة منشورة في مجلة البيان اللندنية، www.albayan-magazine.com/Dialogue/101/
6. الشبكة الإسلامية، صراع الهويات وخصائص الهوية الإسلامية: www.islamweb.net
7. صالح القريح، الهوية الإسلامية: حقيقتها ووسائل الحفاظ عليها، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي السادس "الهوية الإسلامية في عالم متغير"، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 2004/12/2 - 11/20
8. إسلام أون لاين، صراع الهويات، المصدر السابق.
9. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، 1
10. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أمين، (نيويورك: فري برس، 1992).
11. عبد الرحمن الغالي الجعلي، التعدد الإثني والديمقراطية في السودان (تحرير حيدر إبراهيم علي)، أوراق مختارة من ندوة: "التعدد الإثني والديمقراطية في السودان"، الخرطوم، 18 - 19 مايو 2002، 32
12. محجوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، مجلة الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، 19

13. خالد الكد، الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية، في: "التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، أبحاث ندوة مركز الدراسات السودانية، 1 - 3 إبريل 1995، القاهرة، 85 - 86
14. خالد الكد، الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية، 86 - 87
15. يعقوب عبد الله آدم، الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية 1999-2000، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 4
16. يعقوب عبد الله آدم، الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية في السودان، 5
17. مدثر عبد الرحيم الطيب، هوية السودان الأفريقية والعربية، ورقة عمل مقدمة لسمنار "الهوية الثقافية والسياسات الثقافية، 20 - 22 أغسطس 1991، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
18. كوروليوف، لينين وسياسة الأممية الشيوعية في المسألة القومية والكولونيالية، ترجمة ميشيل كيلو، دراسات عربية، السنة 10، العدد 1 (نوفمبر 1973، 80 - 81)، في عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 95
19. المصدر نفسه.
20. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 97
21. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، 100 - 101
22. انظر شفيق الغبرا، الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم، ص 44، في عبد السلام إبراهيم، المصدر السابق، 97
23. رياض عزيز هادي، السياسة في العالم الثالث، ط2 (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، 429
24. سعد الدين إبراهيم، نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية: الأقليات في العالم العربي، قضايا عربية، السنة 3، الأعداد 1 - 6 (نيسان/إبريل - أيلول/سبتمبر 1976)، 17.
25. Ethnic Group: In David Sills (ed.), the International Encyclopedia of the Social Sciences (New York: London: Macmillan: Free Press, 1972).
26. John Stone, Ethnicity Versus the State: the Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-determination, in Rotchild and Olorunsola, eds., State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemma, p.85.
27. Ibid., p. 20.
28. انظر الغبرا، الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم، 47
29. بهاء الدين مكاي، الصراعات الإثنية في أفريقيا، سلسلة قضايا أفريقية (رقم 2)، الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الأفريقية، أكتوبر 2007، 60 - 61.

30. إبراهيم أحمد نصر الدين، الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني، مجلة المستقبل العربي، العدد (63)، مايو 1984، 38
31. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي: أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987، ص 7، في بغداد، المصدر السابق.
32. Agang Beyour, Ethnography and Population in Sudan في: حيدر إبراهيم علي (تحرير) التعدد الإثني والديمقراطية في السودان، المصدر السابق، 140.
33. توكومبي لوموبا كاسونجو (ترجمة نهاد جوهر)، "إعادة صياغة الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا"، في: المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، العدد (4)، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة، 2003، ص ص 126-127.
34. توكومبي لوموبا كاسونجو، "إعادة صياغة الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا، 113.
35. توكومبي لوموبا كاسونجو، "إعادة صياغة الدولة، 135
36. توكومبي لوموبا كاسونجو، 124.
37. أندرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (د.ت)، 154-155.
38. كاسونجو إعادة صياغة الدولة...، 128
39. Ihonubere, 2000 في: كاسونجو، 135
40. كاسونجو، "إعادة صياغة الدولة، 136.
41. التجاني عبد القادر حامد، دارفور والتنبؤات الكاذبة، مقال في صحيفة الأحداث، الخرطوم، 2007/9/15
42. التجاني عبد القادر حامد، دارفور والتنبؤات الكاذبة.
43. المصدر نفسه.
44. المصدر نفسه.
45. حامد البشير إبراهيم، الإسلاميون الجدد، أم الإنجليز القدامى: تأملات في صناعة الفقر في ريف الهامش، مقال في صحيفة السوداني، الخرطوم، العدد (607)، 2007/7/26.
46. باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان مخاطباً ندوة أقيمت بمقر الحركة الشعبية بالخرطوم بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 10 أغسطس/آب 2008.
47. مصطفى حسن، سوسيولوجيا الدولة...، 6
48. حسن، سوسيولوجيا الدولة، 6
49. عبد الغفار محمد ولايف مانقار (تحرير)، "أزمة دارفور: الأسباب الأساسية"، في: دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات (باللغة الإنجليزية: ترجمة محمد علي جادين)، منشورات رواق، جامعة بيرجن، هولندا، 2006، 138.

نظرية المركز والأطراف: مسألة التهميش

التهميش: المفهوم والظاهرة

استخدم مفهوم التهميش (marginalization) في العلوم الاجتماعية عامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، ليشير للذين هاجروا من مناطقهم الريفية إلى المدن لأسباب مرتبطة بالدخل. وفي المدينة يواجهون عجزاً حاداً في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وعدم حصولهم على السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيعيشون في مناطق طرفية هامشية (marginal periphery areas) - أي في الضواحي الفقيرة الموبوءة بالأمراض وليست مناسبة للسكن الآدمي. ثم أصبح مفهوم التهميش شائعاً في أدبيات التنمية والتخلف. وقدم المفهوم شرحاً لمشكلات الفقر والتخلف في دول العالم الثالث.¹

حددت نظرية التهميش أربعة مجالات تتجلى فيها الظاهرة:

1. التهميش الجغرافي: يُقصد به عجز في المساحة الجغرافية. ويُستخدم هذا المفهوم ضمناً في الأدبيات المتعلقة بالرعاة، مثل الرعي في غرب السودان (البقارة والكبابيش). ويصف المفهوم هجرتهم وتحركاتهم (المراحيل) أو تنقلهم بين السافنا الغنية ومناطقهم الضعيفة من ناحية الإنتاج الحيوي والفقيرة المراعي نتيجة للتوسع في الإنتاج التجاري لاقتصاد السوق يحد من تنقلاتهم ويضيّق المساحة الجغرافية على تحركاتهم.²

2. التهميش البيئي: يرتبط بمحدودية الموارد خاصة بالنسبة لطول الأمطار والتذبذب في معدلاتها. هذا يفرض قيوداً بيئية على الإنتاج الحيوي مقرونة بقيود أخرى مثل الفيضانات والجفاف.³ ويرى البعض أن التنمية البشرية تلعب

دوراً في زيادة وتعميق حدة التهميش البيئي. مثال لذلك سوء استغلال الموارد الطبيعية والقطع الجائر للأشجار والرعي والإفراط في الرعي (overgrazing)، والميل أكثر نحو الإنتاج المحصولي، كلها تؤدي إلى تدمير البيئة وزيادة التهميش البيئي.⁴

3. التهميش السياسي: يتمثل في فقدان الحقوق الأساسية للفرد التي تجب على الدولة كفالتها (مثل حقوق المواطنة). ويشمل ذلك تجاهل الفرد في السياسات الخاصة بهيكل الموارد خاصة في ما يتعلق بخطط التنمية والتحديث.⁵ ويظهر التهميش هنا في عدم حيادية الدولة في صنع السياسة العامة.

ظهرت في العصر الحديث مفردات كثيرة مرتبطة بالظاهرة مثل: الإقصاء البنيوي/الاجتماعي، والتهميش السياسي/الاقتصادي. وأشارت الموسوعة البريطانية إلى أن مصطلح الجماعات المهمشة (marginalized groups) قد استخدمه علماء الاجتماع بطريقتين: الأول يشير إلى جماعات مختلطة عنصرياً (racially mixed)؛ ويشير الثاني إلى جماعة في طور مغادرتها لخلفية ثقافية محددة لكن لم يتم قبولها بعد في ثقافة المجتمع الآخر. ويقول علماء الاجتماع أنه في كل أنحاء العالم هناك شعوب من ذوي السلالات المختلفة، أو غير محددة الأصل الجيني (uncertain genetic origin) لم يتم الاعتراف بها كأعضاء في الجماعة العرقية المسيطرة، ويرفضون التصنيف العنصري لهم كجماعة تابعة اجتماعياً أو أقلية. هذه الجماعات تصبح جماعات مهمشة. فهي تحتل موقع مميز (distinctive) لكنه وضع يعبر عن الفصل أو العزلة (segregation) عن المجتمع.⁶

هذه الجماعات المعزولة عن الجرى الرئيسي للثقافة العامة أو السائدة في المجتمع والتنمية قد تشعر بالحرمان. وينتقل هذا الإحساس المشترك بالظلم إلى وعي مشترك بفضل الطبقة المتعلمة التي تستطيع بلورة هذا الشعور وذاك الوعي في شكل أصوات مطالبة برفع الظلم أو المطالبة بالتنمية. هنا يبرز دور السلطة المركزية التي يمكنها أن تتجنب تطور الحركة المطالبة إلى احتجاجات وسخط وعنف وذلك بالتجاوب مع المطالب واستيعاب تلك المناطق المهمشة في عملية التنمية.

يرى علماء سوسولوجيا التنمية أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منهما. وحالما تجد الجماعات المحرومة القائد

الذي ينظم مطالبها ويصوغ مصالحتها فينفجر العنف ويحدث الصراع.⁷ هذا بالضبط ما حدث في دارفور (كما سيرد تفصيله لاحقاً). ويرون أن الحرمان النسبي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمرد والعصيان وحرب العصابات والشغب المتصل بالغذاء وانتفاضات الفلاحين والثورات. كما أن الحرمان النسبي يخلق المناخ للعنف الجماعي (collective violence) لأن الحرمان النسبي يسبب الإحباط (frustration) والذي بدوره يؤدي إلى العدوان (aggression). وفي كتابه "لماذا يثور الناس؟" (Why Men Rebel?) يرى تيد جور (Ted Gurr) بأن "السبب هو الفجوة بين الحاجات وتحقيقها."⁸

كذلك من أسباب الشعور بالحرمان الخلل الاجتماعي/الاقتصادي الذي يولد الإحساس بالظلم كما أن المحرومين يشعرون بأنهم محرومون من حقهم وتعرضهم للتمييز ضدهم. وطبقاً للنظرية الإنسانية للعنف أن الحاجات الإنسانية ليست بيولوجية فحسب مثل الطعام والماء النقي والسكن، بل أيضاً الحاجات الاجتماعية-الاقتصادية الأساسية المهمة للنمو والتنمية مثل فرص العمل، حرية التعبير، والمشاركة في الثروة والسلطة. ويحدث العنف نسبة لتجاهل مثل هذه المطالب وقمع الحاجات الأساسية التي يجب إشباعها.⁹

الملاحظ أن المفردات مثل التهميش والإقصاء أو الاستبعاد (exclusion) ارتبطت بالأدبيات الحديثة للتعبير عن ظاهرة أو حالة واحدة أو وضع اقتصادي-سياسي-اجتماعي، وربما ثقافي، واحد. فقد كانت المصطلحات السائدة قديماً للتعبير عن هذا الوضع هي "العدالة" و"المساواة" مقابل

الظلم والتمييز. فقد تداول الفكر الإنساني على مر العصور، ثم العلم الإنساني والاجتماعي في العصور الحديثة قيمة المساواة وأهميتها والعدل وضرورة إزالة الظلم. ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع توصيف واضح للعدل ومؤشر محدد للمساواة: "المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة الإنتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي. واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة."¹⁰

يمكن النظر للاستبعاد، أو الإقصاء، باعتباره نقيضاً للاندماج أو الاستيعاب، وهو يعكس طبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. الإقصاء ليس أمراً شخصياً

راجعاً لتدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها... وهو ليس موقفاً سياسياً فقط، ولا طبقياً... لكنه جماع كل ذلك.¹¹ فهو، إذن، ظاهرة اجتماعية سلبية تمس أعداداً كبيرة من الناس وتنطوي على الفقر والحرمان وتتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد والثقافة.

يميل الأمريكيون إلى استعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الإقصاء الاجتماعي، منها مصطلح "التجويت" - أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة تُعرف بالجيٲو (Jehto)، وكذلك مصطلح الطبقة الدنيا والتهميش. لكن هذه المصطلحات ليست متباعدة في معانيها ويتفق الكثيرون بأن الإقصاء يقع على فئة أو شريحة في المجتمع عادة تكون فقيرة وضعيفة لا تملك فرص معالجة وضعها. وأهم تحت رحمة الأقوياء. ويلقى البعض المسؤولية على الصفوة بصورة عامة. فممارسة البعض للقوة، وهم يعملون على حماية مصالحهم الذاتية، تؤدي إلى استبعاد غيرهم.¹²

هناك اتجاه يصور الإقصاء باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسة من حياة المجتمع. ولكن يؤكد البعض على ضرورة أن يكون هذا الإقصاء (الاستبعاد) قهرياً، ليس باختيار الفئة أو الجماعة المعنية. وهناك من يربطه بحرمان منطقة ما من المتوسط العام للخدمات والتنمية.¹³

غير أن هذا البحث يستخدم التهميش والإقصاء كمترادفين لأتهما في التحليل النهائي ينطويان عن الحرمان بمعناه الواسع (deprivation and disadvantage).

التهميش في السودان: ديناميكات أزمة المركز والأطراف:

يلاحظ بعض الباحثين أن "القوميّات الطرفية الإثنو/ثقافية في السودان لم تشعر بذاتيتها شعوراً حاداً في وقت من الأوقات بقدر ما صارت تشعر به الآن [منذ العقد الأخير من القرن العشرين] ولم تؤثر على السياسات العامة وتجذب انتباه السياسيين بقدر ما تفعل اليوم."¹⁴ ارتكبت النخبة السياسية التي حكمت السودان منذ الاستقلال خطأً منهجياً عندما أهملت و/أو تجاهلت القوة الكامنة وراء التجمعات الإقليمية/الجهوية والإثنية ومطالبها. وأخطأت عندما استخفت بالقوة الإقليمية والإثنية التي نشطت في المجال السياسي وصنفتها في عداد القوى العنصرية الهدامة، وأما مجموعات اكتسبت وعياً سياسياً واجتماعياً بنفسها خارج الإطار

القومي العام. بينما الواقع التاريخي "يدلل على أن هذه الحركات - كما في جنوب السودان وغربه وشرقه- وهي في بداياتها كانت فئات سعت وتسعى لتحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية داخل إطار الدولة القومية. ولم تكن في واقع الأمر تعبيراً عن علاقات أصيلة وسطها بقدر ما هي حركات تشكل هويات جديدة، وتسعى بواسطة قياداتها لتحقيق مصالح معينة"¹⁵ فهي لا تعني بالضرورة حركة انفصالية بل دعوة لدولة تستوعب -ومساواة وعدالة وتوازن- التنوع الثقافي والإثني والديني.

هذه المقدمة مهمة لفهم كيف تشكل المركز والهامش في السودان وأبرز مشكلات كبيرة قادت إلى أزمات، من بينها دارفور. في السودان شكل الشمال مركز الدولة التاريخي. فشمال السودان، رغم اختلاف قبائله الكثيرة العدد، مرّ بتحويلات مهمة في تركيبته القبلية والثقافية نتيجة لعوامل الحراك الاجتماعي التنافسي النسبي وسط الجماعات المختلفة خاصة في مناطق الوسط النيلي. إذ استفاد هؤلاء -إلى حد معقول- من رصيد التطور النسبي خلال سنوات الإدارة الاستعمارية مقارنة بأقاليم السودان الأخرى، مثل غرب السودان وجنوبه وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق (إلى الجنوب الشرقي من السودان الشمالي) وشرق السودان في مناطق البجا. فقد دخلت عناصر الوسط الشمالي العربي المسلم مخيلة المستعمر البريطاني انتقائياً لاعتبارهم ينتمون في نظره لحضارة متقدمة. هذا في الوقت الذي نُظر فيه لغيرهم مثلاً للتخلف الحضاري! وهكذا تكونت العناصر القائدة في الشمال والكادر المساعد الإداري والتجاري للجهاز الاستعماري. وحددت السياسة الاستعمارية نتيجة التنافس بين الجماعات ذات الحراك الاجتماعي التي قبلت الشروط التي تمت من خلالها سياسات ومساومات التعاون مع الإدارة الاستعمارية، مما مكّن لها القضاء على مملكة دارفور في العام 1916م.¹⁶ وكذلك على المقاومة الجنوبية في نهاية عشرينيات القرن العشرين.

هذا التعاون وتلك المساومات بين المستعمر من جهة وبين بعض العناصر الشمالية من طائفية ودينية وقوى تقليدية ومتعلمين من جهة أخرى لم تحدد فقط مساحة التوسع الاستعماري في البلاد، بل حددت بنية المجتمع السوداني كله فيما بعد. فقد استفادت العناصر الشمالية من التوزيع الانتقائي للمهارات الحديثة من

تعليم وتدريب، مما أدى إلى أن تسير عمليات التحديث كلها على نفس الوتيرة الانتقائية التي عمقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب والغرب والشرق ذات الأصول غير العربية.¹⁷

عامل آخر مهم هو الموقع الجغرافي لبعض الجماعات الشمالية على النيل والبحر الأحمر وجنوب مصر، واتصال هذه الجماعات التاريخي بحضارات قديمة مدونة عن طريق الإسلام الذي هو ديانة عالمية، استطاعوا عن طريقها تطوير إحساسهم القومي أكثر من غيرهم. فالإسلام أعطاهم عالماً من الأفكار والرموز والطقوس والشعائر التي جعلتهم يحسون وكأنهم جماعة واحدة، حيث أن الجماعة التي يرمز لها بالعرقية أو الإثنية أو القبلية غالباً ما يشارك أعضاؤها جماعة أخرى في لغة أو لهجة أو عقيدة أو طائفة دينية رغم التمايز بينها في الأصل والتاريخ.¹⁸

هذا الخليط الشمالي الذي تكوّن العناصر المسلمة ذات الأصول العربية مكان القلب منه، استطاع أن يفرض نفسه مركزاً للبناء القومي نتيجة العوامل التي سبق ذكرها، وأسس بالمعنى السياسي والموقع الجغرافي والإستراتيجي كنقطة مركزية للدولة السودانية وحدودها، وللأمة وهويتها. فهو يضم كل السودانيين المسلمين العرب تقريباً، والفئات الحاكمة فيه منذ الاستقلال كانت تحاول، عن طريق الدولة، فرض عمليات التعريب والأسلمة على كل مناطق السودان عن طريق السلطة. هكذا استمر تاريخياً الشكل العام للتقدم الاجتماعي يعكس الثقافة الإسلامية واللغة العربية ونمط الحياة الشمالية. هذه العناصر الحاكمة في الشمال هي التي فرضت العزلة على الجماعات والقوميات السودانية الأخرى في الجنوب والغرب ذات الأصول الأفريقية [غير العربية] عن مسار البناء القومي.¹⁹ وهذا أسهم جزئياً في أزمة الهوية، ومع أن القبائل غير العربية في دارفور قد استعربت وتأسلمت ولا تعاني من وطأة التحدث باللغة العربية لغة القرآن الكريم، وهناك تمازج بينهم وبين بقية قبائل السودان. لكن تكمن المشكلة في كيف تحقق النخبة التوازن ويشعر الجميع بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى. وموازية لعلاقة المركز بالهامش وبما تنطوي عليه من حرمان اقتصادي وإقصاء سياسي وتهميش اجتماعي/ثقافي تشكلت هويتان -العربية مقابل غير العربية- أدت إلى صراع هويات زاد من تعقيد أزمة الدولة في السودان.

إضافة إلى ذلك لاحظ الباحثون السودانيون أن الكيانات النيلية التي أسست لها نظاماً حضارياً متقدمة كما في الدولة المروية في شمال السودان مكرسة التضامن التاريخي مع الكيانات الأخرى التي لم تصل إلى مرحلة الدولة فوجدت نفسها -أي تلك الكيانات- خاضعة لكيان حضاري إسلامي عربي تبلورت حوله هوية "إسلاموية" فحاولت إلحاق تلك الكيانات بسياقها الحضاري. هذا "النهج الاستتباعي قد يبدو عادياً ومفهوماً في سياقه التاريخي لكن استمراره بعد ضعف الإمبراطورية العربية الإسلامية وزيادة وعي تلك الكيانات الموجودة خارج منظومة الدولة والثقافة العربية والإسلامية جعل من هذه الثقافة مركزية مهيمنة واشتمل ذلك على ميكانيزم الاستعراب العرقي/الثقافي ويرتكز على أيديولوجيا العروبة.²⁰ وعن طريق الأسلمة -الطرق الصوفية ومؤسسات التعليم الحديث- يواصل الكيان العربي تغلغله. وتبقى المشكلة في ما يولده هذا النهج من وقائع الاستعلاء العرقي والاجتماعي خاصة في وجود التعدد والتباين العرقي والثقافي في ظل هيمنة الكيان الإسلاموعروبي على جهاز الدولة. وتستثمره إقصائياً على مستويات متعددة وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنون وعادات وتقاليده وعقائد وتراتيبات اجتماعية إلى أسلحة أيديولوجية، ويتم فصل العرق واللون مع الطبقة وتقسيم العمل، والدين مع السياسة، والمذهبي واللغوي مع الاجتماعي، وتكون النتيجة وضعية تاريخية مأزومة. ويكون الصراع فيها صراعاً شاملاً: صراع هويات ضد هويات... هذه الوضعية نسميها جدلية المركز والهامش، التي هي ليست بالضرورة قائمة على البعد الجغرافي، بل هي جوهرياً تمركز وتمميش عرقي وثقافي وسياسي واقتصادي وديني. وقد تأخذ أبعاداً مذهبية في الدين الواحد، وتتطور بإعادة إنتاج نفسها في شكل أزمات متصاعدة. وتتعارض هذه الوضعية التاريخية جوهرياً مع الديمقراطية والتنمية مما يقود إلى أقصى تجليات أزمتهما في الحروب الأهلية وأزمات الهوية.²¹

زاد من الأزمات أن هذه الإشكالية التاريخية قد تنزلت إلى أدبيات المركز وخطاب النخبة السياسية الحاكمة وأدائها الإعلامية. فخطابها يعاني من الازدواجية فهو يستبطن ترميزات تضليلية عندما يتحدث في شكل أكليشيات مثل الحديث عن التنوع في إطار الوحدة لكنه في واقع الأمر تنوع تغيب عنه العدالة -قوامه

تراتبية اجتماعية طابعها الاستعلاء العرقي/الثقافي. ويصدق القول أيضاً أن هنالك تهميشاً رأسياً -موازياً لهذا الأفقي- الذي يعكس التباين الاجتماعي في كل أنحاء السودان، وبالتالي يلتقي مهمشي الأطراف مع المهمشين اقتصادياً من حيث النتيجة. أو بتعبير آخر تقاطع الرأسي والأفقي يعكس جانباً من أزمة الحكم وأزمة إدارة الدولة في السودان وأخطاء النخب.

كان نتاج الشعور بالظلم والغبن والتهميش -خاصة الأفقي- ظهور حركات إقليمية وجهوية خلال العقود التي تلت الاستقلال مثل مؤتمر البجا الذي تأسس في شرق السودان عام 1958م واتحاد جبال النوبة الذي تأسس في بداية الستينات من القرن العشرين، ووحدة غرب السودان الخاصة بدارفور.²² وبزيادة التراكم النوعي والكمي لأبناء المهمشين أصبح صوتهم يعلو منادين بالعدالة في توزيع السلطة والثروة وفي نصيبهم في التنمية. بل تمرد بعضهم في وقت مبكر مثل أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) الذين انضموا في منتصف ثمانينات القرن العشرين للحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM/A) بقيادة الراحل العقيد د. جون قرنق. وفي منتصف التسعينات من القرن العشرين بلور عدد من أبناء الغرب سخطهم واستنكارهم للتهميش في كتاب سُمي بـ "الكتاب الأسود" الذي أثار جدلاً بتقديره تقيماً عرقياً لشاغلي المناصب القيادية في الدولة. وظل الكتاب مجهول الكاتب إلى أن أعلن الدكتور خليل إبراهيم (قائد حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور) أنه من الذين أعدوا ذلك الكتاب، وجاء ذلك الاعتراف في أول حوار أُجري معه في لندن بعد أحداث دارفور (في 2003 وما بعدها) بصحيفة (الحياة) اللندنية حيث قال: "منذ الاستقلال حكم السودان 12 رئيساً جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب... قررنا التأكد من ادعاءاتنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاء نشرناه في الكتاب الأسود."²³ صحيح أن الكتاب الأسود، الذي أثار حفيظة حكومة الخرطوم، "قدم سرداً إحصائياً لتقسيم السلطة في السودان منذ الاستقلال وفيه بيان للظلم الذي حاق بأهل المناطق المهمشة ودارفور على وجه الخصوص. وقد عكست عملية توزيعه نفوذ أصحابه... وقد ساعد في ترويح الكتاب سعي الحكومة للتعتيم عليه ومصادرته،"²⁴ لكن يصح القول أيضاً بأنه

ليس بالضروري أن يكون من يقود السودان من هذا الإقليم أو ذاك، من هذه القبيلة أو تلك، بل المهم أن تكون هناك عدالة في توزيع الفرص في العمل وفي المشروعات والتنمية.

هذا الوضع الذي يتحدث عنه الكتاب الأسود استمر إلى أن جاءت الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي. يقول أحد أساتذة الجامعات من أبناء دارفور أن نظام الإنقاذ "عندما عمل على توزيع المناصب الوزارية تخلّى عن الشعارات المرفوعة مثل المشروع الحضاري، وإعادة صياغة المجتمع وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة... وتمت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين. وقد كان، لكنه كان تمكيناً جوهياً عنصرياً لثلاث فئات من الإقليم الشمالي هم الشايقية والحعليين والديناقلة.²⁵ ويرى أن هذا العمل انعكس في مجموعة النتائج السالبة في مجال إدارة الدولة وتوزيع الثروة، وكانت أهم شعارات السلطة المركزية الولاء قبل الكفاءة، وتجريد الأقاليم من مصادر تمويلها. وعدم توفير الاعتمادات المالية لهذه الأقاليم من المركز وأحياناً يتم تنفيذ 25% فقط من الميزانية المصدقة إذا كان هذا الإقليم منحدرًا من أعراق الولاية الشمالية، أما إذا كان منحدرًا عرقياً من غير ذلك الإقليم فربما لا تتجاوز النسبة الـ 2%.²⁶

يتهم الكتاب الأسود حكومة الإنقاذ بالقول: "في أول تشكيل وزاري للإنقاذ منحت 90% من المناصب الوزارية الاتحادية لأبناء الإقليم الشمالي، وعندما وجدت الحكومة المركزية أن هناك بعض أبناء الإقليم المدلل لم ينالوا مناصب قامت السلطة المركزية باستنساخ وزارات وتقسيم الوزارة الاتحادية الواحدة إلى عدة وزارات، وأتت بكميات تصل إلى أرقام قياسية في تاريخ المناصب الدستورية في مجال المستشارين لأغراض الترضيات ولحفظ أغلبية التمثيل للإقليم الشمالي.²⁶ ويقول عندما تتقدم أي مؤسسة من غير الإقليم الشمالي بطلب تمويل لميزانيتها المجازة تُوضع أمامها العراقيل الإدارية والإجرائية مثل التحويل بالصرف وتوقيته والبند وما شابه ذلك... وكذلك تصفية المشاريع الزراعية الخاصة بغرب السودان مثل مؤسسة جبال النوبة الزراعية، ومؤسسة جنوب كردفان الزراعية ومشروع غرب السافنا، ومشروع جبل مرة للتنمية الريفية ومشروع ساق النعام. ويقول أحد العلماء من دارفور (بروفيسور محمود موسى محمود) أنهم في دارفور أسسوا نهضة

دارفور عام 1964 وما تزال قضاياها معلقة. ويرى أن النخب الحاكمة في الخرطوم ظلت تمارس "التهميش المنهجي والمخطط للأقاليم". وأشار إلى أن الرئيس البشير كان قد أعلن في لقاء جماهيري في بداية التسعينات عن تبرعه بمبلغ مليار دولار لتنمية دارفور ووجه بقيام لجنة خاصة وصندوق خاص ولكن لا ندري أين ذهب المليار دولار. كما أن مشروع طريق الإنقاذ الغربي يرجع إلى مؤتمر البرقي بمدينة مليط في عام 1995 ولكن لم يتم تنفيذه حتى الآن على الرغم من إسهام المواطنين فيه.²⁷

كما يرى بعض الباحثين أن دارفور من الأقاليم التي تأثرت سلباً من نمط التنمية الإقليمية غير المتوازنة في السودان. وهذه الوضعية هي "نتاج انحياز الطبقة الحاكمة في المركز لمصلحة الإقليم الأوسط، الأغنى نسبياً، والذي ظل لسنوات طويلة يستحوذ على نصيب الأسد من موارد الاستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم. وكذلك يعكس اقتصاد دارفور كل سمات الإقليم المستقل، سمات إقليم يعاني من مأزق مزدوج، مأزق التخلف في داخل قطر متخلف."²⁸

في عام 1998 أعدت الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية (القصر الجمهوري) دراسة بالإحصاءات لتعطي صورة حقيقية للحكومة حول قسمة السلطة السياسية في البلاد على مستوى الحكومة المركزية فقط. تناولت الدراسة كل حقب الحكم الوطني في السودان منذ قبيل الاستقلال (1954) وحتى آخر تشكيل وزاري في إبريل/نيسان 1998. شملت الدراسة خلفيات ومعلومات عن كل وزير من حيث العمر، المستوى التعليمي، التوزيع المهني، والمنطقة والقبيلة.

ففي أول حكومة وطنية في 1954 - 1958 (الحزبية الأولى) كانت قبيلة الدناقلة (الولاية الشمالية) في مقدمة القبائل بنسبة 15.58%، تليها المواليد بنسبة 11.69%، ثم المحس والبديرية بنسبة 10.39% لكل. ويلاحظ غياب مجموعات قبلية كبيرة مثل الشلك في الجنوب والفور والبقارة في غرب السودان وكل قبائل شرق السودان ما عدا الشكرية في البطانة.²⁹ وبالمقابل فإن القبائل التي تنتمي إلى شمال السودان (النيلي): دناقلة، محس، نوبة حلفاويين، ميرفاب، جعلية وشايقية شكلت غالبية واضحة بنسبة 45.46%. (انظر الجدول رقم 2).

(جدول رقم 2): التوزيع القبلي لوزراء الحكومة الوطنية (1954-1958م)

القبيلة	العدد	النسبة
الدناقلة	12	15.58%
مواليد	9	11.69%
محس	8	10.39%
بديرية	8	10.39%
دينكا	7	9.09%
نوبي	6	7.79%
نوير	4	5.19%
باليت	3	3.90%
الحضور	3	3.90%
الحلفاويين	3	3.90%
ميرقاب	2	2.60%
شكري	2	2.60%
جعليين	2	2.60%
شايقي	2	2.60%
زاندي	2	2.60%
رفاعيين	1	1.30%
اللحويين	1	1.30%
فونج	1	1.30%
دوينق	1	1.30%
العدد الكلي	77	100%

المصدر: الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية.

ومن ناحية الأقاليم يأتي إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم التي شاركت في السلطة المركزية في الفترة (1954 - 1958) حيث بلغت مشاركته 31.17% يليه الإقليم الشمالي (الآن ولايتي نهر النيل والشمالية) بنسبة 25.97%؛ إلا أن معظم الذين يقطنون الخرطوم ينتمون لقبائل جاءت من الإقليم الشمالي (في تلك الفترة). 29 ولم يتم تمثيل أقاليم غرب السودان (كردفان الكبرى ودارفور الكبرى) طوال تلك الحقبة (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي لوزراء الحكومة الوطنية (1954-1958)

الإقليم	العدد	النسبة
الخرطوم	24	31.17%
الشمالي	20	25.97%
الأوسط	11	14.29%
أعالي النيل	8	10.39%
الاستوائية	4	5.19%
بحر الغزال	3	3.90%
الشرقي	3	3.90%
النيل الأبيض	2	2.60%
النيل الأزرق	2	2.60%
العدد الكلي	77	100%

ضمت حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية (1958-1964) عشرة قبائل يأتي في أولها المواليد بنسبة 25% يليهم الشايقية بنسبة 16% والجعلية والعبادة بنسبة 12% (انظر الجدول رقم 4). ولم يتم تمثيل قبائل دارفور وشرق السودان وكانت الغلبة لقبائل الإقليم الشمالي (الشايقية والجعليين، المحس، الدناقلة، الحفاويين، النوبة) حيث شكلوا 63.85% من الحكومة الحزبية الأولى.

جدول رقم (4): التوزيع القبلي لوزراء حكومة عبود (1958-1964)

القبيلة	العدد	النسبة
مواليد	6	25%
شايقية	4	16.67%
جعليين	3	12.50%
عبادة	3	12.50%
جوامعة	2	8.33%
دناقلة	2	8.33%
محس	1	4.17%
حفاويين	1	4.17%
النوبة	1	4.17%
الباليت	1	4.17%
العدد الكلي	24	100%

المصدر: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998

يوضح الجدول رقم (4) أن نسبة مشاركة قبائل الولاية الشمالية في حكومة عبود (شايقية، عبادة، جعليين، دناقلة، محس، حلفاويين، نوبة...) بلغت 86.51%.

وعلى مستوى الأقاليم تمثلت العاصمة الخرطوم بنسبة 41.67% يليها الشمالي بنسبة 25% ثم الأوسط 8.33% ثم أعالي النيل 10.39%، بينما لم يجد إقليم دارفور أي تمثيل طوال هذه الحقبة.

أما في الحكومة الحزبية الثانية (1965-1967) فقد شاركت 18 قبيلة حيث كانت تنتمي أكبر نسبة من الوزراء لقبيلة الشايقية (12.24%) ثم الدناقلة (10.20%) ثم الميرفاب (8.16%) ثم الأشراف (8.16%) ثم الجعليين (6.12%). ولأول مرة يتم تمثيل قبائل دارفوة (زغاوة ورزيقات) بنسبة 2.04%. وظهر تمثيل قبائل جديدة مثل الشناقيط والمسلمية والسعانة في كردفان. لكن يلاحظ أن قبائل الإقليم الشمالي في مجملها شكلت حوالي نصف الحكومة حيث بلغت نسبتها مجتمعة 49%.³⁰

من ناحية التمثيل الجغرافي احتلت الخرطوم المرتبة الأولى بنسبة 44.90% تليها الشمالية بنسبة 16.33%، ثم النيل الأبيض (8.16%)، ثم كردفان (6.12%)، ودارفور (4.88%) والشرق (2.045%).

أما في حكومة مايو بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري (1969-1985) فقد حصل الجعليون على نسبة 25.32% من التشكيل الوزاري في حكومة الخرطوم، والدناقلة (8.86%)، والمحس 8.10%، وقد حصلت قبائل الإقليم الشمالي (الذي ينتمي له نميري) على ما يقارب نصف التشكيل الوزاري - أي أربعة قبائل مقابل 34 قبيلة شاركت في الحكومة (انظر الجدول رقم 6).

أما من ناحية التوزيع القبلي لفترة الحكم الانتقالي (1985-1986) الذي أعقبت حكومة مايو فقد جرى تمثيل أحد عشرة قبيلة، جاء أعلى تمثيل فيها لقبيلة الدناقلة (19.23%)، تليها الشايقية (15.38%) وهما من أبرز قبائل الإقليم الشمالي التي يرى أبناء الأقاليم الأخرى، خاصة دارفور، أنهما يستحوذان على السلطة والثروة منذ استقلال السودان في 1/1/1956م.⁽³¹⁾

في الحكومة الحزبية الثالثة (1986-1989) شاركت 39 قبيلة كانت أعلى نسبة تمثيل فيها لقبيلة الشايقية (9.6%)، يليها الجعليون والدناقلة بنسبة 8.8% لكل. (انظر الجدول رقم 5).

جدول رقم (5) يوضح الانتماء القبلي للتشكيل الوزاري
للحكومات السودانية منذ الاستقلال:

القبيلة	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الذناقلة	%16	%8.33	%10.20	%8.86	%8.59	%16.11
مواليد	%12	%25	-	%4.81	%,.78	%2.84
محس	%10	%4.17	%4.8	%8.10	-	%5.79
بديرية	%10	-	%6.12	%,.2,3	%6.25	%2.36
نوبي	%8	%4.17	-	%,.76	%1.56	-
دينكا	%9	-	%6.12	%4.56	%7.81	%7.11
نوير	%5	-	%4.8	-	-	-
باليت	%4	%4.17	-	-	-	-
الحضور	%4	-	-	-	-	-
حلفاويين	%4	%4.17	-	%1.52	%1.56	-
ميرفاب	%3	-	%8.16	-	%,.78	%,.47
شكرية	%3	-	-	-	-	%,.47
جعليين	%3	%12.5	%6.12	%25.32	%8.59	%15.17
شايقية	%3	%16.67	%12.24	%4.30	%9.38	%12.80
زاندي	%3	-	-	-	%2.34	%2.37
رفاعيون	%1	-	-	-	-	%,.47
اللحويون	%1	-	-	-	-	-
فونج	%1	-	-	%1.1	-	-
دوينقا	%1	-	-	-	-	-
عبادة	-	%12.50	-	%2.78	-	%,.47
جوامعة	-	%8.33	-	%1.77	%,.78	-
ركابية	-	-	-	%4.81	%,.78	-
رباطاب	-	-	-	%3.4	%,.78	%2.84

في حكومة الإنقاذ الوطني (1989 -) فقد حققت الإنقاذ أكبر مشاركة للقبائل في الحقب المختلفة حيث بلغ عدد القبائل التي شاركت فيها (حتى 1998) أربعون قبيلة، يأتي أولها الدناقلة بنسبة 16.11% ثم الجعلية (15.17%)، فالشايقية (12.80%)، لكن إذا أضفنا العمراب للجعليين، وهم أحد فروعهم، يصبح الجعليون في المقدمة بنسبة تبلغ 19.41%. بالنسبة للإقليم الجنوبي جاء أكبر تمثيل لقبيلة الدينكا بنسبة 7.11% ثم النوير بنسبة 3.79%. وبلغ عدد القبائل الجنوبية المشاركة 7 قبائل، وبلغت نسبة تمثيل قبائل الجنوب مجتمعة 16.11% مما يضعهم في المرتبة الثالثة بعد الجعليين. أما على مستوى التمثيل الجغرافي في الإنقاذ فقد حقق الإقليم الشمالي أكبر نسبة مشاركة بنسبة 35.55% يليه الخرطوم بنسبة 17.54% ثم ولاية كردفان. (انظر الجدول رقم 6).³²

جدول رقم (6): التوزيع الجغرافي (الإقليمي) للحكومات المركزية في السودان (1954-1998)

الإقليم	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الخرطوم	31.17%	41.67%	44.90%	32.15%	21.9%	17.54%
الشمالي	25.97%	25%	16.33%	11.65%	11.72%	35.55%
الشرقي	3.90%	8.33%	2.4%	3.4%	5.47%	1.9%
أعالي النيل	10.39%	-	6.12%	2.78%	7.81%	7.58%
الاستوائية	5.19%	-	2.4%	1.1%	6.25%	4.27%
بحر الغزال	3.90%	4.17%	4.8%	7.6%	-	5.21%
دارفور	-	-	4.8%	7.6%	7.81%	5.64%
كردفان	-	4.17%	6.12%	8.61%	14.6%	11.85%
النيل الأزرق	2.60%	-	-	4.30%	1.56%	1.42%
النيل الأبيض	2.60%	-	8.16%	5.32%	4.69%	7.11%
الأوسط	14.29%	16.66%	2.4%	7.9%	5.47%	3.79%

* المصدر: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998م.

غير أن أبناء دارفور يرون أن إقليمهم ذو كثافة سكانية عالية (خمس سكان السودان) بينما يأتي التمثيل أكبر من الإقليم الشمالي الأقل كثافة مقارنة بكل أقاليم السودان تقريباً. ويرون أنه على الرغم من الكم الهائل من القبائل التي شاركت في حكومة الإنقاذ، إلا أنها - علاوة على أنها حافظت على نفس النسبة لصالح قبائل بعينها - أعطت القبائل والأقاليم الأخرى (خاصة المهمشة) وزارات هامشية ويضربون مثلاً بوزارتي الشباب والرياضة، ووزارة الثروة الحيوانية.

الملاحظ أن قبائل الشايقية والداقلة والجعليين (قبائل الإقليم الشمالي) تتميز بأنها شاركت في كل الحكومات المركزية في السودان، لم تغب عن أي تشكيل وزارى. كما نالت أعلى النسب في المشاركة مقارنة ببقية قبائل السودان.

يُلاحظ أن نظامي مايو والإنقاذ قد اشتركت فيها كل أقاليم السودان. وشهد الإقليم الشمالي وإقليم بحر الغزال أعلى نسبة لهما في تاريخ السودان في عهد حكومة الإنقاذ. من جانب آخر شهد الإقليم الشرقي أقل تمثيل له في تاريخ السودان في عهد الإنقاذ. كما أن أكبر نسبة تمثيل لأقاليم الجنوب كانت لصالح أعالي النيل والاستوائية في حقبة الحزبية الثالثة.

هذا الوضع الذي عكسته هذه الإحصائيات جعل الكثير من النخب في ولايات أخرى مثل الشرق ودارفور يتحدثون عن ضرورة العدالة في توزيع فرص السلطة والتنمية والخدمات. والمعروف أن السودان يعاني من شح الموارد المالية، وهو من الدول الأقل نمواً (LDCs) لكن حجة هذه النخبة أن التخلف مسألة نسبية، وأن الثروة على قلتها ينبغي توزيعها بعدالة كما أن السلطة يجب ألا تحتكرها قبائل معينة كما أشار إلى ذلك الكتاب الأسود وعززته إحصائيات رئاسة الجمهورية.

حكومة الإنقاذ والتهميش: الأطروحات والأطروحات المضادة:

إن مشكلات السودان ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي موجودة منذ الاستقلال لكن تصاعدت بدرجة كبيرة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي جاءت بانقلاب عسكري في 30 يونيو/حزيران 1989م حيث برزت تناقضات في حكم الإنقاذ بين الشعارات الإسلامية التي طرحتها من ناحية وأدائها في الواقع من ناحية

ثانية. وقد انبرى لها البعض بالنقد حتى من كوادرها في الحركة الإسلامية سواء كان الذين انسلخوا من الجبهة الإسلامية القومية، مثل د. عبد الوهاب الأفندي، أو الذين آثروا الابتعاد عن النشاط المباشر في التنظيم مثل د. التجاني عبد القادر حامد ود. حسن مكّي محمد أحمد. فالدكتور التجاني عبد القادر أحد أميز مفكري ومنظري الحركة الإسلامية ومشروعها الإنقاذي تحدث عن "المراجعات الكبرى عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم" ناقداً للحركة الإسلامية وهي في الدولة قد حادت عن المبادئ. وكتب عن "الإسلاميون وأوهام الدولة القومية"³³ باعتبار أن المشروع ضل طريقه في ردهات الدولة. وقد نقد د. التجاني (وهو من أبناء كردفان) العنصرية التي وجدها داخل الحركة الإسلامية مشيراً إلى ذلك بدبلوماسية مهذبة عندما قال "السبب المباشر لخروجي من السودان أنني شعرت بأن مشاركتي في العمل السياسي المباشر... غير مرغوب فيها."³⁴ فهاجر في ما يشبه البحث عن الخلاص الفردي. وقد أشار أحد تلاميذ الدكتور الشيخ الترابي والمقربين له، المحبوب عبد السلام، إلى أنهم كانوا "أنتلجنتسيا مضطهدة داخل الحركة الإسلامية وأن انشقاق الحركة الإسلامية - إلى مؤتمر وطني ومؤتمر شعبي - أضاء فكرة الحرية، وفكرة اللامركزية، وفكرة الهامش الذي يقاتل من أجل حقوقه."³⁵

برزت التناقضات من أن الحكومة الإسلامية لم تستطع تحقيق مبادئ الإسلام مثل العدالة والمساواة. ومن خلال سعيها للتمكين أطاحت بالكثيرين الذين فقدوا مناصبهم في الخدمة المدنية والقوات النظامية لا لسبب سوى أنهم لا ينتمون للحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية القومية وواجهتها حزب المؤتمر الوطني). ففي ندوة خاطبها في مدينة القضارف (414 كلم جنوب شرق الخرطوم) نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، في أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 اعترف بأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم أهل الولاء لحاجتها للثقة وتثبيت أركان النظام.³⁶ وهي الأخطاء ذاتها التي أشار إليها البروفيسور حسن مكّي (من مفكري الحركة الإسلامية) حيث قال أن هذا الأخطاء هي التي أدت إلى تأزيم مشكلات السودان وتدويلها.³⁷ كذلك عانت حكومة الإنقاذ من أزمة في الخطاب السياسي. وتكمن المفارقة في أن خطابها موجه لدولة وكأها كلها عرب، وكلها مسلمون، وكلها حركة إسلامية.

أحد أساتذة الجامعات ينتمي لإقليم دارفور كان حتى بداية التسعينات من القرن العشرين عضواً منظمًا في الجبهة الإسلامية القومية (حزب الحركة الإسلامية) فانسلخ عنها مسبباً خروجها بأنه وجد عنصرية في داخل الجبهة الإسلامية نفسها. وقد أثبتت بعض الأحداث لاحقاً أنه محق في ما ذهب إليه. يقدم هذا الكتاب بعض الأمثلة لذلك:

في عام 1995م قررت الحركة الإسلامية ترشيح أمين عام لحزب المؤتمر الوطني برز مرشحان هما: غازي صلاح الدين عتباتي (وهو من الوسط النيلي الذين يطلق عليهم أبناء الغرب صفة "أبناء البحر")، وظهر منافساً له الشفيح أحمد محمد وهو من أبناء دارفور (أبناء الغرب). وأجريت عملية انتخابية ديمقراطية ففاز الشفيح. فألغوا نتيجة التصويت واختاروا غازي صلاح الدين أميناً عاماً للحزب، وترضية للشفيح تم تعيينه سفيراً للسودان في إيران. تعليقاً على ذلك الحدث كتب الصحفي محمد طه محمد أحمد (الذي اغتيل في سبتمبر/أيلول 2006) تحت عنوان: "أولاد البحر يتآمرون على أولاد الغرب". مع ملاحظة أن هذا الصحفي ينتمي لأبناء البحر (فهو من الشايقية) لكنه كان ملتزماً جانب الحق والحقيقة.

المثال الثاني هو عندما كان هناك اتجاه داخل الحركة الإسلامية لانتخاب رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) في عام 1996 لكي يتفرغ الشيخ د. حسن الترابي للمؤتمر الوطني (حزب الحركة الإسلامية). برز مرشحان هما عبد العزيز شدو الحامي، وهو من الوسط النيلي، والآخر هو مكّي بلايل من أبناء قبيلة النوبة في جنوب كردفان. تحركت الكتل البرلمانية وكانت المؤشرات تؤكد اكتساح بلايل لشدو بسبب تحالف ما يُعرف بـ "الكتلة السوداء" (دارفور، الجنوب، جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق) تم إلغاء الفكرة واستمر الترابي أميناً للمؤتمر الوطني ورئيساً للمجلس الوطني حتى حدوث الانشقاق بينه والرئيس البشير في عام 1999.

كذلك هناك قصة داود يحي بولاد المعروفة الذي كان من كوادر الحركة الإسلامية المخلصين والنشطين منذ أن كان طالباً. فقد ترأس إتحاد طلاب جامعة الخرطوم (دورة 1975-1976) وهي فترة المواجهة الشرسة بين التنظيم ونظام جعفر نميري العسكري الشمولي (1969-1985). كان بولاد من أبناء دارفور. وبعد أن

تخرج رأى أن أهله في دارفور يعانون. ويبدو أن عاطفة العنصرية ممزوجة بالشعور بالظلم تغلبت على الانتماء الأيديولوجي. فانسلخ عن الحركة الإسلامية والتحق بالمعارضة المسلحة متحالفاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يقودها العقيد د. جون قرنق. ويُقال أنه عندما قابل قرنق قال لقرنق "الدم غلب الدين"³⁸ في إشارة لانسلاخه عن الحركة الإسلامية وانحيازه لأهله في دارفور. وعندما كان في متحرك عسكري من ناحية الجنوب تجاه دارفور في، بداية تسعينات القرن العشرين، تم اغتياله هناك - أو بالأحرى تصفيته بواسطة كوادر الحركة الإسلامية. ويبدو الآن وكأنما التاريخ يكرر نفسه في حالة د. خليل إبراهيم الذي انسلخ عن الحركة الإسلامية وانحاز لأهله من خلال قيادته لحركة التمرد الدارفورية (حركة العدل والمساواة) وأصبح من ألد أعداء الحركة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم حيث قاد محاولة انقلابية ضدها في 10 مايو/أيار 2008 وفشل.

إضافة إلى ذلك فإن سلوك الإنقاذ الإقصائي، ومنذ البداية، أفقدها تعاطف الكثير من التيارات السياسية. كما أن بعض سياساتها أفقدتها تعاطف الكثير من فئات الشعب في الأقاليم المتخلفة والمناطق النائية التي واجهت الإهمال حيث دمرت سياسات الإنقاذ الزراعة والاقتصاد الريفي وتدمر معه المجتمع الريفي في أقاليم الهامش. لذلك قادت نخبة الهامش خطاباً نقدياً حاداً ضد أطروحات الإنقاذ وسلوكها السياسي وحتى توجهها الأيديولوجي: "رفع نظام الإنقاذ شعارات إسلامية وخلا المشروع الإسلامي من المضامين الإسلامية في العدالة والمساواة بين القوميات والجهات وخطاب الإنقاذ العروبي والحديث عن الكتلة السوداء قد حوّل جوهر المشروع الإسلامي، رغم الشعارات الإسلامية، إلى مشروع سلطوي ذي طابع جهوي وعشائري... هذا يؤكد أن النزاعات الإثنية رهينة المناخ السياسي السائد وتوجهات النظام السياسي الحاكم..."³⁹

في السياق ذاته كتب شريف حرير، أحد نخب دارفور المعارضة للحكومة، دراسة لجامعة بيرجن (غير منشورة) اهتم فيه حكومة الحركة الإسلامية بأنها عبارة عن "عنصرية في ثوب إسلامي": *(Racism in Islamic Disguise? Retreating)*⁴⁰ *(Nationalism and Uprising Ethnicity in Darfur)* حيث يشير الكتاب إلى تراجع القومية وصعود الإثنية في دارفور كجزء أصيل من مسببات الأزمة.

ترى نخبة الهامش أن الإنقاذ بطرحها الإسلامي بدلاً من أن تؤسس دولة العدالة أدت سياساتها إلى خلق دولة الطبقات والهويات. ويرى أحد الباحثين (من إقليم كردفان) "أن التمايز الاجتماعي والبناء الطبقي والتراتبية الاجتماعية في السودان قد أخذت -خلال سنوات حكومة الإنقاذ- شكل التلاحم الحميم بين الإثنية والطبقية... وهذا التطابق هو الذي ولّد تطوراً كاذباً بالاستعلاء لدى البعض، وربما ولّد غبناً واحتقناً لدى الطرف الآخر".⁴¹

لذلك ركزت الحركة الشعبية في أديباتها على التهميش والمهمشين. لذلك كان من شعاراتها وأهدافها الأساسية إقامة السودان الجديد. وتعني به الذي يقوم على العدالة وعلى المواطنة بعيداً عن العنصرية والجهوية. فكانت تحاول أن يكون خطابها قومياً واستقطبت بعض الشماليين بداخلها حتى في المناصب القيادية مثل الدكتور منصور خالد الذي كان وزيراً في حكومة نميري في السبعينات من القرن العشرين، وياسر عرمان، ومالك عقار (من منطقة النيل الأزرق)، إضافة إلى قيادات من جبال النوبة مثل يوسف كوة وعبد العزيز الحلو.

وحتى بعد أن أصبحت الحركة الشعبية شريكا في حكومة الإنقاذ بعد اتفاقية نيفاشا وعقدت مؤتمرها، مايو/أيار 2008، بجوبا أعادت إنتاج بعض شعارات المرحلة على الرغم من إعلانها في هذا المؤتمر بأنها قد تحولت من حركة مسلحة إلى حزب سياسي. ففي بيانها الختامي أوصت الحركة "بتحالف الحركة مع قوى الهامش في الشمال والغرب والشرق وكل أنحاء السودان بجانب الديمقراطيين... وأن الحركة جاءت من أجل المهمشين، وأنهم يسعون لتنفيذ برنامج السودان الجديد".⁴²

لقد ذهبت في ذات الاتجاه الذي يتهم النخبة (النيلية) الحاكمة بأثنية الدولة السودانية أنتلجنتسيا غير دارفورية. حيث يرى البعض أنه ومن خلال استقراء تاريخي لتكوّن الدولة السودانية أن "ظاهرة الانتماء القبلي الحاد تشكل في بعض جوانبها أخطاء تاريخية في سياسات بناء الدولة الوطنية في تاريخ السودان الحديث، وأن الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان انتهجت سياسات أدت إلى تفتيت الكيانات الكبيرة ونشوء كيانات جديدة لا يسندها العرف القبلي القديم ولكنها جاءت بمبررات الولاء السياسي الأمر الذي أعاد القبائل إلى النعرات العرقية الضيقة والاستقطاب العرقي الحاد".⁴³

هناك أيضاً من مفكري الشمال النيلي -أو النهري- من ينتقد السلوك الإثني للحكومة المركزية في السودان. مثلاً الدكتور الباقر العفيفي -وهو من الوسط النيلي- يتهم نخبة الوسط النيلي المسيطرة على الحكم بالتلاعب بالجين في نفي المكوّن الأفريقي. ويؤكد أن المكوّن العرقي للوسط النيلي لعب دوراً بارزاً في سلب الجهات الأخرى حقوقها الوظيفية والثقافية منذ الاستقلال حيث ظل هؤلاء الذين يمثلون القبائل أو القوميات خارج منظومة الوسط النيلي إلا "تروس وفيّة" في ماكينه الدولة المركزية. فالوظائف التي ظل يشغلها أبناء الجنوب والغرب والشرق، إن وجدوا، حتى بعد نيفاشا وأبوجا واتفاقية الشرق، تمثل هبات أو (عطية مزين) أو إضافة لون للوحة التي ترسمها نخبة الوسط النيلي وتحمل وحدها مسؤولية عرضها في جدران المسارح السياسية⁴⁴، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر العربي في السودان ليس محصوراً فقط في قبائل الوسط النيلي. هذا السلوك الإقصائي من جانب النخبة النيلية لأقاليم الهامش هو الذي أفرز الأزمات التي يعيشها السودان الآن والتي حاولت الحكومة الحالية أن تعترف بها وبمسمياتها وبالمظالم لكن بعد أن فات الأوان واستفحلت الأزمات مما جعل السودان يدفع الثمن غالياً وطفق يبحث عن ما ينقذ البلاد من التمزق. وهو إنقاذ مرهون ليس بالمزيد من التنازلات من جانب الإنقاذ بل بتغيير جذري للرؤية وللمسلمات التي ظلت تندثر بها نخبة الوسط النيلي عبر عقود من الزمان.

كما يرى الصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق في السودان أن تنامي ظاهرة القبلية والإثنية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشمولية معتبراً أن الشمولية تقفل الباب أمام التعبير السياسي فيلجأ الناس لقبائلهم وإثنياتهم للتعبير. كما أن الدولة بتخليها عن تقديم الخدمات تدفع المواطن للقبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعي، وأيضاً عبر تبني النظام الشمولي لثقافة مركزية قابضة يلجأ الناس برد الفعل للتأكيد على هوياتهم الثقافية. وينحي الصادق باللائمة على الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان تحت اسم المؤتمر الوطني لسياساتها التي دفعت المجتمع بالارتداد إلى الجهوية والقبلية. ويعتقد المهدي أن سياسات نظام الإنقاذ الإقصائية أفرزت إقصاءات مضادة باستلهاهم معطيات سياسة المناطق المقفولة، وجدت دعماً من قطاعات علمانية في الشمال والجنوب، وهذا في رأيه ربما يؤدي إلى نهج نقيض

سيؤدي لإقصاء جديد يضع الوطن أمام حتمية الانفصال والاستقطاب الحاد. كما يرى أن النظم الدكتاتورية التي حكمت السودان -نظم عبود ونميري والبشير- قد اتبعت نهجاً خشناً، خاصة الإنقاذ، التي كانت أكثر صرامة جراء اعتبارها هوية السودان إسلامية عربية. وأن نهج الإنقاذ الإقصائي خلق ردة فعل من قوى اجتماعية تجدد دعماً إقليمياً ودولياً بهدف بناء السودان أفريقي (إثنيًا) انجلوفوني علماني. ويرى أن المخرج أو الخيار يتمثل في برنامج الدولة المدنية الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية التي تكفل حقوق المواطنة وحرية الأديان.⁴⁵

في ذات الاتجاه الذي ذهب إليه السيد الصادق المهدي ترى نخب الهامش أن التهميش بكل ملامحه وأبعاده قمين بالظهور تحت أي نظام سياسي. لكن يرون أن "احتمال تفشيه وتفاقمه أكبر في ظل نظام شمولي مهموم بقضية الشرعية وبقائه على السلطة بأي ثمن، فهو نظام منعدم الشفافية ومحجوب عن المساءلة. وهذا بالضبط ما حدث وما هو حادث الآن في السودان [في عهد الإنقاذ] من إقصاء لكثير من الكيانات الإثنية والجهوية والسياسية في ظل النظام الشمولي الحالي [الإنقاذ] مقارنة بالأنظمة الديمقراطية على قصر مدتها." ⁴⁶ ويقدم هؤلاء أمثلة من واقع تجارب ماثلة في العالم المعاصر منها ما فعله النظام الشمولي بالصومال والنظام الشمولي الذي فتت الإتحاد السوفيتي السابق. ويقدمون مثال الديمقراطية الهندية التي يعيش في كنفها أكثر من مليار نسمة يتوزعون على مئات الطوائف والطبقات والإثنيات والأديان حافظت على تماسكها ووحدها (بعد انفصال باكستان) وأضحت الديمقراطية الأكبر في العالم وتقدم الآن عملاقاً اقتصادياً وعلمياً جباراً في الألفية الثالثة. تدعو أنتلجنتسيا الهامش إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجارب. وتحذر من أن تنزلق الدولة السودانية إلى العنصرية والتي أصبحت تتضح ملامحها يوماً بعد آخر في ظروف التمكين التنظيمي وللدرجة التي ضاعت معه ملامح الدولة القومية الجامعة وحلت محلها الدولة الإثنية القابضة.⁴⁷

هناك بعض قادة الحركات المسلحة الدارفورية أكثر تطرفاً في توصيف علاقة المركز بالهامش في السودان. فهم يرون أن نخب السودان النيولي الحاكمة هي امتداد للاستعمار في تعامله مع الهامش. ومثلما كان الاستعمار الأجنبي يستنزف

موارد السودان ويستغل أهله كذلك نخب المركز الآن تمارس ذات الاستغلال والاستنزاف لمواطني وأقاليم الهامش. وتصف نخب الحركات الدارفورية حركة المؤتمر الوطني الحاكمة في السودان بأنها "حركة من حيث أدب الممارسة والتكوين والفعل تتماثل مع حركة المستعمر في السودان خلال القرنين التاسع عشر والعشرين من طرف التاج البريطاني والحكم التركي/المصري. وبذلك أضحت أخطر مهدد للشعب السوداني من الكولونيالية التي جاءت من الخارج... فهي تعمل بنفس الأدوات والميكانيزمات لإعادة إنتاج رأسمال الكولونيالية وكرست جهودها لتبيئتها محلياً من خلال حركة استعمارية دائمة لتحكم السيطرة عبر ما أطلق عليه "التمكين".⁴⁸ وتنادي هذه النخبة بإعادة فتح الخرطوم عبر حركة ثورية لتخليص السودان من هذا المستعمر الثالث القائم حالياً. وهي دعوة بدأت فعلاً بمحاولة حركة العدل والمساواة، بقيادة خليل إبراهيم، بالهجوم على الخرطوم عبر أم درمان في 10 مايو/أيار 2008 لتغيير النظام بالقوة وقد تم دحرها في ذات اليوم بعد معركة دامت خمس ساعات وتم تقديم بعض عناصرها للمحاكمة وصدرت أحكام ضد بعضهم بالإعدام.

كذلك ترى أنتلجنتسيا المناطق المهمشة (الغرب والجنوب والشرق والنيل الأزرق) أن الإثنية قد نُحتت في الواقع السوداني من جديد، أي في عصر الإنقاذ، للدرجة التي تفرقت فيها وتطابقت وتداخلت وتساكنت أيضاً مع بنية الدولة الحديثة وفي كل مؤسساتها الحيوية، بما فيها تركيبة النظام البيروقراطي وهيمنت ذات البنية الإثنية على مفاصل الاقتصاد والخدمة المدنية والعسكرية والدبلوماسية والإعلام، ما عدا الرياضة التي ظلت مفتوحة على مصراعيها على أهل الهامش.⁴⁹ هذا مع ملاحظة أنه على المستوى النظري متاح لإثنيات الهامش دخول كل المؤسسات بمقدار العمل في كل خاناتها الصغيرة كـ (التروس) دون الوصول إلى المفاصل الكبيرة وإلى قلب الدينمو. وتظل يد الإثنية والعنصرية الخفية التي ترعاها الدولة في الخفاء والعلن تفعل فعل السحر في إضعاف البناء والتماسك القومي من خلال ترسيخ الفوارق في البناء الاجتماعي وتعميقها على أسس إثنية حادة وهي على المدى البعيد حتماً ستضر بكل الأطراف في الوطن: الذين يتم لصالحهم الانحياز والذين يتم ضدّهم التمييز.⁵⁰

كما ترى النخبة المتعلمة في مناطق الهامش أن هناك ما يؤكد وجود فوارق إقليمية كبيرة في كل الخدمات الاجتماعية بين مختلف أقاليم السودان، وبالضرورة بين إثنياته ومناطقه حسب منطق الأشياء في التطورات الراهنة [عصر الإنقاذ] في السودان. ويشير هؤلاء إلى إحصائيات وزارة التربية والتعليم السودانية التي تضخ نسب الانخراط في التعليم العام والجامعي تقل بكثير في أقاليم غرب السودان (كردفان ودارفور) والشرق والجنوب والنيل الأزرق بصورة أقل من المستوى القومي بكثير وبدرجات متفاوتة بالضرورة. ففي ولاية بحر الغزال حتى نهاية التسعينات كانت نسبة الانخراط في التعليم الأساسي لا تتعدى 10%، وفي جنوب كردفان (24%) في حين أنه في ولاية أخرى كانت النسبة تتعدى 85%.⁵¹

صحيح أن الحرب كانت واحدة من الأسباب ولكن ليست كل الأسباب وفي كل الأوقات. كذلك أكدت الإحصائيات أن نسبة التسرب (drop out) من التعليم في بعض الولايات "المهمشة"، بلغت 92% وسط جيل واحد من الأطفال، بين الصف الأول والصف الثامن، لأسباب كثيرة منها غياب المعلم، بُعد المدرسة عن المنزل (وهذه مشكلة فاقمتها الإنقاذ بإلغاء نظام الداخليات)، وتدهور البيئة المدرسية حيث أن المدرسة ليس بها مياه شرب ولا دورات مياه، كما أن التلاميذ يتركون المدرسة لطلب الماء أو للعمل في الزراعة لمساعدة أسرهم. بسبب ضعف التمويل المركزي، لضعف الاهتمام المركزي، تأثرت كل القطاعات: التعليم، الصحة، المياه، الخدمات والتنمية. وأصبح الناس يموتون بأمراض غير معروفة لعدم كفاءة وكفاية المستشفيات وعدم توافر الكادر الصحي. وأدى تدهور التعليم إلى اختفاء مدارس الولايات من العشر الأوائل في نتائج الشهادة السودانية التي تؤهل للدخول للتعليم العالي. بل، ومنذ التسعينات، اختفت المدارس العريقة في الولايات المهمشة التي كانت لا تغيب عن العشرة الأوائل، غابت الآن حتى عن المائة الأوائل. كل ذلك يعكس تهميشا اقتصاديا/اجتماعيا. وعندما أعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي نتيجة القبول للجامعات في أغسطس 2008م اعترف "بوجود فجوة في نسب النجاح بين المركز والولايات مما أضر على مستوى القبول".⁵²

أما بعد أن ضرب الجفاف مناطق الغرب (المهمشة) نزحت معظم الأسر إلى العاصمة واستوطنوا في مساكن عشوائية (بيوت الصفيح والكرتون...) حيث تنعدم

الخدمات وأصبحوا ضائعين في أطراف العاصمة وصار البعض يصفهم بـ "أحزمة البؤس الممتدة حول العاصمة". وهكذا يرون أن سياسات الدولة (الإثنية) تصنع الفقر في ريف الهامش.

ومما زاد من غبن نخب الهامش -خاصة في دارفور وكردفان- أن النفط عندما تم اكتشافه في مناطقهم أقامت الحكومة المصفاة الرئيسية جوار العاصمة بدلاً عن تلك المناطق بحجة عدم وجود البنية التحتية هناك. غير أن حجة نخب الغرب هي أنه كان يجب أن يكون ذلك فرصة لإقامة مشاريع البنية التحتية لأن ذلك ما تحتاجه هذه المناطق الشديدة التخلف والتي ترى أن من حقها أن تنعم بالخدمات والتنمية طالما أن النفط مكتشف في مناطقها. والأسوأ من ذلك أن وظائف النشاط الاقتصادي الخاص بالتقيب والإنتاج قد حُصّصت نسبة 90% منها لبعض الإثنيات والقبايل والجهويات التي تحددها الدولة حسب (الاستمارة) الرسمية للتقدم للوظيفة. وقد أثار هذا الأمر في المجلس الوطني (البرلمان) ابن المنطقة (غرب كردفان) الإسلامي ورجل الأعمال البارز محمد عبد الله جار النبي في عام 2005. وتم استدعاء وزير الطاقة (د. عوض الجاز، وزير الطاقة آنذاك وهو من قبيلة الشايقية) الذي حاول نفي التهمة وهدد بالاستقالة إذا كان ذلك صحيحاً ولكنه لم يستقل. وكانت تلك الاستمارة (الأورنيك) التي تكررّ التمييز العنصري هي حديث الناس في مختلف أنحاء السودان.⁵³

استمر هذا الاتجاه وأصبح هو السائد مما أغضب شباب تلك المناطق الذين يقولون أنهم ضحوا في الحرب ضد الجنوب ولم يجدوا في عصر السلام غير المزيد من الظلم والإهمال. كل ذلك أدى لظهور حركات معارضة جديدة في إقليم كردفان المجاور لدارفور والذي -على الرغم من وقوعه جغرافياً وسط السودان- يُصنّفه أبناء الوسط النيلي بأنه (غرب) وذلك بمفهوم "أبناء الغرب" مقابل "أبناء البحر" في الوسط النيلي من السودان الشمالي. كان رد الفعل لظهور حركات مثل شهامة (2004) وشم (2006). وفي العام نفسه ظهرت حركة جديدة أسسها أبناء كردفان بالداخل والخارج هي تجمع كردفان للتنمية (كاد KAD: Kordofan Alliance for Development).

شهامة هي منظمة ظهرت في ولاية غرب كردفان مناهضة للدولة المركزية. انضم إليها عدد كبير من أبناء قبيلة المسيرية (إحدى قبائل البقارة بولاية كردفان).

من أهم أهداف تلك المنظمة تحقيق العدالة لأهل المنطقة وإثباتها الذين عانوا ظلماً من الإنقاذ. وكذلك احتجاجاً على تدوير ولايتهم (غرب كردفان) ودمجها في شمال كردفان وجنوب كردفان في إطار تسوية اتفاقية نيفاشا (كينيا) 2005 للسلام القاضية بإعادة جنوب كردفان إلى وضعها قبل عام 1989. إن منطقة المسيرية التي نشأت فيها منظمة شهامة أهم ما يميزها هو الغياب التام للتنمية والخدمات والبنيات التحتية والتي كان آخرها خط سكة الحديد الذي أنشئ في الستينات من القرن العشرين وبعد ذلك بقيت المنطقة احتياطياً دفاعياً تحركه حكومة الإنقاذ بكافة المسميات. وعند توقيع نيفاشا وجد أبناء المنطقة أن أبيي قد أصبحت عربوناً تقدمت به الإنقاذ مرضاة للمجتمع الدولي. وزاد من غبن شباب المنطقة أن البترول الذي ينتجه حوض المجلد وهو عصب البترول السوداني لم يوفر إلا لشريحة صغيرة منهم وظائف عمالية في قاعدة الهرم الوظيفي والمهني بينما تم توزيع الغنائم والوظائف الكبرى والوسيلة في قطاع النفط جهوياً وإثنياً وتنظيماً.⁵⁴

تأسس تجمع كردفان للتنمية (كاد) في 30 إبريل 2006 في مؤتمر أنتويرب بالمملكة البلجيكية. ويقول القادة المؤسسون لهذا التجمع إنه "لم يكن وليد صدفة، وإنما امتداد لحركات كردفانية سابقة كما هو حال جميع الحركات التاريخية في مناطق جبال النوبة: شهامة الأولى وشهامة الثانية في غرب كردفان، وحركة كفاح وغيرها. وأنه نشأ في الداخل أما بلورته والإعلان عنه فقد تما في الخارج بسبب طبيعة النظام داخل الوطن، وأن فلسفة الامتداد لا تقتصر على كردفان فقط وإنما كل حركات الهامش التي تصدت للمطالبة بإنصاف المهمشين في كل السودان، وفي ظل الدولة الموحدة، سواء كان ذلك في جنوب الوطن أو غربه أو شرقه.⁵⁵

يرى قادة (كاد) أنها جاءت كرد فعل "للهيمنة الأحادية في التوجه الثقافي والمرتكزة على عنصري العرق والدين والتي أدت إلى تمهيش الآخرين ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وحوّلتهم إلى أدوات لخدمة مصالح إثنيات محددة حتى كادت الدولة السودانية أن تكون حيازة مملوكة لفئة لا تتجاوز 5 - 10% من إجمالي سكان السودان. هذه الشريحة المهيمنة ليست بالضرورة أن تكون متجانسة عرقياً أو جهوياً، إنها نخبة سياسية وثقافية استغلت الآيديولوجيا والولاء الديني والعرقى والجهوي بصور مختلفة لتحافظ على السلطة والثروة على مر عهود الحكم في السودان.⁵⁶

يؤكد قادة كاد أنهم وحدويون وأن فلسفة كاد الأساسية تهدف إلى إحداث تغيير في الحراك السياسي السوداني، وهو حراك يكون مرتبطاً بعمليات التنمية المترابطة (integrated development processes). بمعنى أن البعد السياسي يجب ألا ينفصل عن التنمية الاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع. وينتقد قادة كاد النخبة الحاكمة في منهج تعاملها مع أقاليم الهامش وخطابها تجاه المهمشين. فمنذ الاستقلال "يتعاملون مع المواطن في الأقاليم المهمشة باعتباره (بقرة حلوبا) يدر ثروة دون أن يستفيد من عائدها، وكما انتخبياً أو غيره من آليات الاستعباد المتعددة دون أن يشارك في صنع القرار السياسي بشكل حقيقي... وتُستعمل شعوب الهامش في خوض الحروب بالوكالة، مثل استخدام فرسان البقارة في الدفاع الشعبي ليقاتلوا الجنوبيين.⁵⁷ كل ذلك أدى إلى قيام ثورات في الهامش وقد سمتها كل السلطات المركزية المتعاقبة حركات قُطّاع طرق، ونهباً مسلحاً وخوارج وجهوية وعنصرية، بل أحياناً تسميهم مرتزقة ومواطنين من دول أخرى.⁵⁸

كذلك تأسست (شمم) وهي "المنير الحر" في 15 - 16 مايو/أيار 2006 في مدينة المجلد في المنطقة الغربية لولاية جنوب كردفان وحضر المؤتمر التأسيسي خمسة آلاف ممثل من قواعد المحليات الخمس للمنطقة. وهو وعاء جامع لكافة الإثنيات بالمنطقة وكافة ألوان الطيف السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وهو تجمّع يقوم على النهج السلمي برفع الظلم عن المنطقة التي ظهر فيها النفط ولم تجد أي مشروعات تنمية أو خدمية، بل جنت تلوث للبيئة وأمراضا وشعورا بالغبن.⁵⁹ لذلك انبرى أحد أئدجتسيا كردفان لتحذير الحكومة من أن تتطور الأمور في كردفان إلى دارفور أخرى بسبب توافر العوامل ذاتها التي أدت لانفجار الأمور هناك مثل إحساس الناس بالتهميش وانعدام التنمية حتى أن كثير من شباب المسيرية وقبائل البقارة الأخرى انضمت للحركة الشعبية (الجنوبية) والتي كانت بالأمس عدواً للشمال وذلك بسبب الإحباط الذي أصاب هؤلاء الشباب من الحرمان والفقر والشعور بالظلم والتهميش من المركز.⁶⁰ ولاحظ أن الشريحة المنضوية جميعاً من الشباب في الفئة العمرية 18 - 25 سنة ويمتازون بدرجة عالية من الوعي. وأن جميع هذه المجموعات من الشباب مصابة بالإحباط السياسي نتيجة الإقصاء وغياب

الإدماج في الحراك السياسي والاجتماعي وفي ديناميات وتفاعلات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية... وهؤلاء بالتحدث معهم اتضح أنهم جميعاً يرون أن الدولة قد فقدت ملامحها القومية وأصبحت جهازاً إثنياً يتم الاختيار له من بطانة الخطوة الإثنية والجهوية والتنظيمية. وجميعهم يتحدثون بمرارة عن الإجحاف والظلم الجهوي والإثني وغياب التنمية والخدمات وتفشي الفقر والعوز والحرمان الذي أضحى من أهم ملامح الحياة في الريف. أن هذه البيئة هي التي ولدت تلك التيارات.⁶¹

هي الأسباب ذاتها - التهميش والإقصاء وإهمال المركز للأقاليم - التي دفعت بظهور حركات في الشرق مثل (مؤتمر البجا وجماعة الأسود الحرة) والتي نجحت الحكومة في توقيع اتفاق معها بوساطة ارترية عُرف باتفاق الشرق (14 أكتوبر/تشرين أول 2006). وقد حصل أبناء الشرق بمقتضاه على وعد بالتنمية والخدمات من خلال صندوق الشرق لتغذيته الحكومة بمبلغ 600 مليون دولار. كما حصل القادة في حركات الشرق على منصب مساعد رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية وبعض الحقائق الوزارية (وزير اتحادي ووزراء دولة) إضافة إلى بعض الوظائف القيادية الأخرى في العاصمة وفي إقليم الشرق. وفي مؤتمر البجا الذي عُقد بمصيف أركويت بالبحر الأحمر (شرق السودان) في 15 أغسطس/آب 2008 أقر رئيس المؤتمر، موسى محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية ورئيس جبهة الشرق، بأن وجودهم في السلطة شكلي ولا يشاركون مشاركة فعلية أو حقيقية في صناعة السياسة والقرار. "أننا في الواقع لا نملك من نواصي القرار والإمكانات ما يتوقعه كل الناس منا، وأحياناً نصبح مشلولين عن أداء القليل. وأن اتفاق الشرق دون الطموح." وأكد استمرار النضال لتحقيق أوضاع وظروف أفضل لأبناء الشرق. وانتقد الظروف المعيشية القاسية التي يعانيها مواطن الشرق، وحمل الدولة المسؤولية ونادى بالفيدرالية الحقيقية التي تمنح سلطات الحكم الذاتي صلاحيات واسعة.⁶²

من ناحية أخرى نجد أن حكومة الإنقاذ قد بدأت خطوات في التنمية. فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من 11 مدرسة في كل إقليم دارفور (الولايات الثلاث) عام 1989 إلى 195 مدرسة ثانوية عام 2003. كما لم تكن هناك أية

جامعة في دارفور أنشأت الإنقاذ ثلاث جامعات بواقع جامعة لكل ولاية.⁶³ كذلك بدأت مشروعات في الخدمات الصحية والمياه وشرعت في رصف الطرق التي تربط بين مدن الإقليم وطريق يربط الإقليم بالعاصمة الخرطوم. وفي مطلع أغسطس/آب 2008 كتب أحد الكتاب أعضاء الحركة الإسلامية سلسلة مقالات احتوت إحصائيات بمشاركة أبناء دارفور في حكومة الإنقاذ على المستوى المركزي والولائي. جاء في المقال أن 445 من أبناء دارفور تقلدوا مناصب دستورية اتحادية وولائية في الفترة من 1989 وحتى 2008 وهو من جملة 1327 وظيفة عليا، 345 منها تقلدها أبناء الجنوب و(228) منها شغلها أبناء الجزيرة والشرق وأن (118) منها شغلها أبناء الوسط والشمالية.⁶⁴ لكن الملاحظ أن 40% من هذه الوظائف ولوائية مثل محافظين ووزراء ولبيين ومعتمدين. وجزء كبير من بقية الوظائف أيضاً على المستوى الولائي في ولايات أخرى. بل يرى أبناء دارفور أن القلة التي تقلد مناصب دستورية أو سياسية في المركز لا يتمتعون بسلطات حقيقية وأنهم بعيدين عن الدائرة الداخلية العليا المعنية بصناعة السياسة واتخاذ القرار.

كذلك صدرت دراسة من مركز بحوث في الخرطوم أوردت أرقاماً تعكس مدى زيادة فرص التعليم لأبناء دارفور في فترة الإنقاذ.⁶⁵ الجدول التالي يوضح هذه الحقائق:

جدول رقم (7): مؤسسات التعليم: كل السودان مقارنة بإقليم دارفور (2004/2003):

المؤسسة	كل السودان	ولايات دارفور	النسبة
قبل المدرسي	8617	941	19.2%
التعليم الأساسي	13174	2393	18.17%
ثانوي أكاديمي	2024	207	10.2%
ثانوي فني	66	3	4.55%
فصول يافعين	161	18	11.2%
فصول محو أمية وتعليم كبار	4625	189	4.1%
إجمالي المؤسسات	28667	3751	13.1%

هذه الإحصائيات توضح أن نسبة التعليم قبل المدرسي والتعليم الأساس يتناسب مع نسبة الإقليم في عدد السكان، بينما نسبة التعليم الثانوي متدنية. كذلك اشتملت الدراسة على إحصائيات في مجال الخدمات الصحية. انظر جدول رقم (8).

جدول رقم (8): الخدمات الصحية مقارنة بين دارفور وبقية السودان (2005):

نقاط غير	شفخانات	مراكز صحية	مستشفيات	الأسرة	الأطباء	
762	1226	1043	357	26094	8008	السودان
27	113	51	25	1920	214	دارفور
%3.54	%10.85	%0.49	%7	7.35	%2.67	النسبة

طبقاً للجدول رقم (8) فإن دارفور تعاني من ضعف في الخدمات الصحية. وخلصت الدراسة إلى أن جميع أبناء دارفور بلا استثناء يسيطر عليهم إحساس أن إقليمهم مهمش اقتصادياً وخدمياً ولكنهم يختلفون حول درجات التهميش ووسائل علاجه كما يختلفون حول سقف المطالب. كما توصلت الدراسة (التي شملت عينات من أبناء دارفور بالعاصمة) إلى أن اتفاقيتي جبال النوبة ونيفاشا لعبتا دوراً في تمسك الدارفوريين بالأطر الإقليمية كوسيلة لتحقيق المطالب. وأن كثيراً من أبناء دارفور أخذوا ينسحبون عن انتماءاتهم الحزبية وأصبح الولاء للقبيلة أوضح من الأحزاب السياسية. وأن هناك توجسا من بعض أبناء دارفور من الوسط النيلي بسبب التسامي العرقي في بداية عهدهم بالعاصمة.⁶⁶

لكن تعتقد نخب دارفور أن كل ذلك تم بعد ضغوط. كما أن زيادة المدارس لم يعد مجرد مبان. فالمدارس ليس بها عدد كاف من المعلمين، والعدد على قلته غير مؤهل أو مدرب، وأن البيئة الدراسية سيئة وطاردة وحتى المياه لا توجد في المدارس، وأن التسرب من المدارس كبير بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية فيضطر التلميذ لترك الدراسة لمساعدة أسرته (كما سبقت الإشارة). وذات الوضع ينطبق على المستشفيات من حيث عدم توافر الأطباء والكوادر الطبية المساعدة حيث يحجم الأطباء عن العمل في دارفور بسبب فقره في البنيات التحتية والخدمات، وعدم توافر المعينات اللازمة للعمل الطبي. وبالنسبة للمياه ترى نخبة

دارفور أن جهود الحكومة الإنقاذ دون المطلوب ولم تغير في الأمر شيئاً فما زال الإقليم يعاني من شح المياه حتى في المدن الرئيسية الكبرى. كذلك تقول النخبة الدارفورية إن الذين يتخرجون من الجامعات من أبناء دارفور لا يجدون عملاً ويطالبون بالعدالة في توزيع الفرص.⁶⁷

أما عن الطرق فالمعروف أن الطريق، المسمى طريق الإنقاذ الغربي، قد بدأ العمل فيه في النصف الأول من التسعينات بتمويل جزئي من المواطنين، ببيع حصة السكر المخصص لهم لصالح الطريق. توقف العمل في هذا الطريق بسبب التمويل وقد دار لغط كبير حول الجهة التي ذهبت إليها أموال الطريق والتي دفعها مواطنو الإقليم. ولم تقدم الحكومة أي توضيح في هذا الأمر بل منعت الصحف من تناول الموضوع. وعندما أُثير موضوع الطريق تحدث مسؤول حكومي (من أبناء دارفور) والذي انشق من الحكومة مع مجموعة الترابي وهو د. علي الحاج، تحدث للإعلام قائلاً بأنه يعرف أين ذهبت أموال الطريق. وعندما سأله الصحفيون عن التوضيح قال قولته الشهيرة التي أصبح يردددها الشارع السوداني طويلاً: "حلّوها مستورة". (زار الرئيس السوداني دارفور في 24 ديسمبر/كانون الأول 2008 وتم التوقيع على اتفاقية مواصلة العمل في المراحل المختلفة في الطريق). وهكذا ترى نخبة دارفور أن الإقليم لم يجد تنمية حقيقية تحقق فيه تحولاً بالقدر المطلوب أو بالنسبة للأقاليم الأخرى أو بالنسبة للوضع الاقتصادي بعد اكتشاف النفط وتصديره وتوقف الحرب في الجنوب.

كما أجمعت مجموعة من المفكرين -غير الدارفوريين- أن المركز يزيد التنمية غير المتوازنة مما يخلق عدم توازن، وكان للحكومة دور سلبي في هذا النزاع، وأن نظام الإنقاذ تسبب في فتنة بين أهل السودان، وأن مشكلة دارفور قومية ولذلك لا بد من معالجتها في إطار قومي من خلال مؤتمر جامع.⁶⁸ كذلك يرى قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، الشريك للمؤتمر الوطني في الحكم بعد اتفاقية السلام، أن قضية دارفور عادلة وتتطلب تقديم تنازلات من المؤتمر الوطني.⁶⁹

وفي سؤال موجه له من الفضائية المصرية (القناة الأولى) حول مسؤولية الحكومات السودانية عن الأوضاع في دارفور اعترف نائب الرئيس السوداني، علي عثمان محمد طه، بالقول: "بكل صراحة الإجابة نعم. الحكومات الوطنية تتحمل

المسؤولية وقد قلتُ ذلك في حوار مع بعض قادة الفصائل الدارفورية في عام 2006 في أبوجا. وقلت لهم أنا معكم أن دارفور قد تعرضت للإهمال في فترات سابقة، وأنهما لم تنل نصيباً كافياً من التعليم مقارنة مع بقية السودان. لكن الحكومة الحالية فتحت ثلاث جامعات لأول مرة في دارفور. وأن طلاب دارفور في جامعات العاصمة قد تجاوز الثلاثين ألف طالب.⁷⁰ وقال إنهم بدؤوا مشاريع إنمائية في الطرق والمياه، إلا أن الحرب عرقلت التنمية. الواضح أن نائب الرئيس قد برأ الإنقاذ، ضمناً، من الإسهام في مشكلة دارفور؛ بينما تُحمّل نخبة دارفور حكومة الإنقاذ نفسها المسؤولية بدرجة كبيرة لما حدث لدارفور (كما سبقت الإشارة).

مهما يكن من نقد، مدعوم بالأرقام، للحكومة المركزية في السودان منذ الاستقلال إلا أن تلك الأرقام تؤكد أن حكومة الإنقاذ هي الأفضل في فتح فرص المشاركة لعدد أكبر من قبائل السودان، مع أن الحل لا يتم بـ (كم) التعيينات والتمثيل في الحكومة المركزية بقدر ما إلى أي مدى تحقق سياسات وبرامج الحكومة ومشروعاتها التوازن في كل جوانب الحياة ولكل مكونات المجتمع السوداني. لكن هذا المبدأ خطأ لأنه يستند إلى التمثيل القبلي بدلاً عن الكفاءة. فهو خطأ لأن ذلك يكرّس للمزيد من القبلية والعنصرية ويكرّس لهذه الثقافة التي تفتت الجسم الاجتماعي من ناحية ولا تحقق تنمية حقيقية من ناحية أخرى. فإذا ما سار السودان في هذا الاتجاه فهذا ربما يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة وإلى المزيد من الأزمات.

لكن يبدو أن المشكلة لا تكمن في سياسات المركز تجاه الهامش فحسب، بل خطاب المركز نفسه يشكل جزءاً من الأزمة، فهو يصب الزيت في النار. ففي مخاطبة لحشد جماهيري بالولاية الشمالية (25 مايو/أيار 2008) وصف د. نافع علي نافع، مساعد رئيس الجمهورية، عناصر حركات دارفور المعارضة بأنهم "عبيد السفارات". وأن الحُر لا يكون متمرداً ولا خائناً.⁷¹ هذا بلا شك سقطة في الخطاب السياسي يوغر صدر الدارفوريين، ليس المتمرّد منهم أو القائد فيهم بل كل فرد منهم يسمع مثل هذه المفردات. إن الخطاب السياسي يتحمل جزءاً كبيراً من تصعيد الأزمات في السودان لأنه لا يعترف بالتنوع ولا يقر أو يحترم أصوات المهمشين ولا يستمع للتظلمات. مثل هذا الخطاب ينفر أبناء المناطق المهمشة خاصة

الذين ينحدرون من أصول غير عربية لكنهم مسلمون وتعلموا اللغة العربية، وتمثلوا الثقافة الإسلامية-العربية. فبدلاً من أن يكونوا دعامة للعروبة والإسلام ربما يكونون خصماً لها. فإذا كانت الدولة ترفع شعارات الإسلام والعروبة كان الأحرى أن تركز إستراتيجية النخبة الحاكمة في نشر العروبة والإسلام -ليس في السودان فحسب بل في العمق الأفريقي- على خطاب أكثر وعياً ودبلوماسية بدلاً من إثارة هذا المكنون العنصري المنفر.

هذه الأزمات المركبة التي أدخلت نخبة الإنقاذ الحاكمة في مأزق بين توجيه اعتمادات مالية ضخمة للبنيات التحتية والخدمات لهذه المناطق المهمشة التي أصبحت تمارس ضغوطاً على المركز، وفي الوقت ذاته "أصبحت ميزانية الدولة تعاني من كثرة الالتزامات المالية خارج الميزانية التي تبلغ عشرات المليارات في العام ومنها الصرف على المليشيات العسكرية وشبه العسكرية وشراء الولاءات السياسية وتفكيك الأحزاب المعارضة. بمختلف صور الفساد المالي والسياسي ذات التكلفة العالية.⁷²

إذن ينبغي مخاطبة التهميش كظاهرة مرتبطة بالسلطة والثروة مقروناً بدراسة العوامل البنوية التي تعمل على خلق واستدامة التخلف. وربط التنمية بمفهومها الشامل -المتوازنة والمتكاملة- للخروج من لولبية الأزمة السودانية.

هوامش الفصل الثاني

1. Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: the News for New Paradigm*, New York, 1997, 18
2. Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development and Conflict in Sudan: A Case Study of Northern Darfur State*, unpubulished master thesis, Development and Research Centre, (Khartoum: University of Khartoum, May 2007), 19
3. Hayati, 1994, in: Sharaf eldin, *Uneven Dev.*, p. 19. Also see: Ted Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press. 1970).
4. Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development*, p 20.
5. Enegmi, 1994, in: Sharaf Eldin, p. 20.
6. Encyclopedia Britanica, Vol. 14, USA, 1966, p. 866.
7. Sharaf Eldin, *Uneven Dev.*, pp. 14 - 15.
8. Sharaf Eldin, p. 16.
9. Sharaf Eldin, pp. 17 -18.
10. جون هيلز، جوليان لوغرمان، ديفيد بياشو (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهرى (الكويت: سلسلة عالم المعرفة 344، 2007)، 9.
11. جون هيلز وآخرون (تحرير)، الاستبعاد، ص 11.
12. جون هيلز وآخرون، الاستبعاد، 28.
13. جون هيلز وآخرون، الاستبعاد، ص ص 30 - 32.
14. عدلان الحارذلو، "بروتوكولات السلام ونظام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالية"، ورقة قدمت في ورشة عمل مبادرة المجتمع المدني للسلام في اتفاقية السلام الشامل حول نظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية، (الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، 2005/2/9).
15. عدلان الحارذلو، المرجع السابق.
16. عدلان الحارذلو، المرجع السابق.
17. عدلان الحارذلو، المرجع السابق.
18. عدلان الحارذلو، المرجع السابق.
19. أبكر آدم إسماعيل، 4-5.
20. إسماعيل، 7.
21. إسماعيل، 13.
22. حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز أين خلدون، 1996)، 147.
23. ضياء الدين بلال، دارفور والصعود إلى الجبل، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، 7 إبريل/نيسان 2008م.

24. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية (الخرطوم، د. ن.، 2006)، 46.
25. صلاح الدومة، أثر مشكلة دارفور، 53.
26. المرجع السابق في نفس الصفحة.
27. حوار منشور في صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم: 08/12/17 مع البروفيسور محمود موسى محمود (أستاذ جامعي بيطري، من أبناء دارفور).
28. موسى آدم عبد الجليل، ملكية واستخدام الأرض والنزاعات الإثنية في دارفور، في: عبد الغفار محمد أحمد ولايف مانقار، دارفور إقليم العذاب، إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006)، 53.
29. قسمة السلطة السياسية في السودان، (دون مؤلف)، دراسة أعدتها الإدارة السياسية بالقصر الجمهوري (رئاسة الجمهورية)، الخرطوم، 1998م.
30. قسمة السلطة السياسية في السودان، دراسة القصر الجمهوري.
31. دراسة القصر الجمهوري حول قسمة السلطة السياسية.
32. دراسة القصر الجمهوري.
33. "المراجعات الكبرى" عنوان لمقابلة مطولة في صحيفة الصحافي الدولي مع د. الجاني عبد القادر حامد، نُشرت في عام 2000؛ وأعيد نشرها في كتاب يضم سلسلة مقالات صحفية في عن نقد الحركة الإسلامية تحت عنوان: "نزاع الإسلاميين في السودان عن أزمة الإسلاميين ومستقبلهم: مقالات في النقد والإصلاح"، (د. ن.)، يناير/كانون الأول 2008، 308. انظر كذلك الفصل الخامس من الكتاب نفسه، "التوسع الأمني والقبلي"، 114 وما بعدها.
34. التجاني عبد القادر، "الحركة الإسلامية والمسألة الأمنية"، مقال في صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2007/3/25. انظر كذلك الأعداد بتاريخ 2007/1/21 و2008/1/28 من الصحيفة نفسها.
35. حوار مع المحبوب عبد السلام، مدير مكتب الشيخ الترابي، صحيفة الانتباهة، تحت عنوان "المشروع الذي كان"، الخرطوم، 2008/8/24؛ انظر كذلك: مجلة الخرطوم الجديدة، الخرطوم، العدد (45)، فبراير/شباط 2007، 8-10.
36. الرأي العام، الخرطوم، 2009/1/1.
37. حوار مع البروفيسور حسن مكي محمد أحمد، أكاديمي وأحد مفكري الحركة الإسلامية في السودان، منشور في صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 2008/9/15.
38. سليمان الأمين، رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم دورة 97-1980م، متحدثاً للكاتب حول تفاصيل هذا الحدث، الخرطوم 15 أغسطس/آب، 2008.
39. مكي علي بلال، الديمقراطية والإثنية في السودان، في: حيدر إبراهيم علي (تحرير) التعدد الإثني والديمقراطية في السودان، ندوة التعدد الإثني والديمقراطية في السودان (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 18-19 مايو/أيار 2002)، 13.
40. انظر فرانسيس دينج، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة د. عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ط2، 2001)، 522.

41. حامد البشير إبراهيم، التهميش والجريمة الإثنية، صحيفة السوداني، الخرطوم، 5 ديسمبر/كانون الأول 2007
42. صحيفة الصحافة، الخرطوم، 22 مايو 2008.
43. يوسف تكنة (أحد قيادات حزب الأمة القومي، وزير التعاون الدولي السابق بالسودان)، الصحافة، 13 إبريل/نيسان 2008م.
44. صلاح شعيب، "الباقر العفيف: مشروع طموح للإصلاح"، الصحافة، 31 يوليو/تموز 2008 م. انظر أيضاً: الباقر العفيف، ما وراء دارفور، ترجمة محمد سليمان (القاهرة: دراسات حقوق الإنسان، رقم 13، 2006).
45. الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة القومي المعارض ورئيس وزراء السودان السابق، في حديث صحفي)، الصحافة، 13 إبريل/نيسان 2008م. كذلك الصحافة، 17/9/2008.
46. حامد البشير: "الهامش والانتحار قبل الرأسمالية"، السوداني، الخرطوم، 18 أغسطس/آب 2008م.
47. حامد البشير، الهامش والانتحار.
48. محجوب حسين (الناطق الرسمي لحركة العدل والمساواة، إحدى حركات دارفور المعارضة المسلحة، مقيم في لندن)، "في أس تضاريس الأزمة السودانية: التحول التاريخي ينحو تجاه فتح الخرطوم مجدداً"، السوداني، 10 مارس/آذار 2007م.
49. حامد البشير إبراهيم، الهامش والانتحار قبل الرأسمالية.
50. إبراهيم، الهامش والانتحار.
51. إبراهيم، الهامش والانتحار.
52. وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مؤتمر صحفي معلناً نتيجة امتحان الشهادة السودانية للعام 2008/2009، السوداني، 20 أغسطس/آب 2008م.
53. حامد البشير إبراهيم، "أول الحرب كلام: كردفان والبوادر الأولى لصراع جديد"، السوداني، 17 أغسطس/آب 2008م.
54. البشير، أول الحرب كلام.
55. محمد المكي الدخري، مستشار التخطيط الإستراتيجي لتجمع كردفان للتنمية (KAD) في مقابلة أجرتها معه صحيفة الصحافة السودانية في أمستردام (هولندا)، 13 يناير/كانون الثاني 2007م.
56. محمد المكي الدخري، كاد، 13 يناير/كانون ثاني 2007.
57. حامد البشير إبراهيم، أول الحرب كلام.
58. إبراهيم، أول الحرب كلام.
59. للمزيد من التفاصيل حول (شمم) أنظر: <http://www.Sudaneseonline.com>.
60. حامد البشير إبراهيم، أول الحرب كلام.
61. إبراهيم، أول الحرب كلام.
62. موسى محمد، مساعد رئيس الجمهورية، ممثل جبهة الشرق، مخاطباً المؤتمر الثالث لـ (مؤتمر البجا) في مصيف أركويت بمنطقة البحر الأحمر، شرق السودان، 15 أغسطس/آب 2008م.

63. الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، مخاطباً حشداً جماهيرياً في الخرطوم، 12/5/2008 مندداً بهجوم حركة العدل والمساواة الدارفورية على العاصمة الخرطوم في 10 مايو/أيار 2008م.
64. صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 3 أغسطس/آب 2008م.
65. عبد اللطيف البوني، وصديق محمد أحمد مضوي، دراسة حول: "دور أبناء دارفور بالعاصمة في المسألة الدارفورية"، تقرير رقم (1)، سلسلة تقارير شهرية يعدها مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، إبريل/نيسان 2007، 24.
66. عبد اللطيف البوني، وصديق محمد مضوي، دور أبناء دارفور في العاصمة في المسألة الدارفورية، 36.
67. البوني ومضوي، دور أبناء دارفور، 37.
68. عدلان الحارذلو، بروتوكولات السلام ونظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية، 168.
69. صحيفة أجراس الحرية (الناطقة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان)، الخرطوم، 18 إبريل/نيسان 2008م.
70. علي عثمان محمد طه، نائب رئيس الجمهورية السوداني، في حديث للفضائية المصرية (القناة الأولى) بالقاهرة، 31 يوليو/تموز 2008، في: أخبار اليوم، الخرطوم، 2 أغسطس/آب 2008م.
71. الصحافة، الخرطوم، 26 مايو/أيار 2008.
72. حامد البشير إبراهيم، التهميش في السودان: مرافعة لصالح الحقيقة والعدالة والوحدة، ومحاولة إعادة تخطيط الدولة السودانية لصالحا اليوتوبيا، السوداني، 4 أغسطس/آب 2007م.

من جذور الأزمة إلى ظهور الحركات المسلحة

الموقع والتركيب القبلي

أولاً: الموقع (الجغرافيا والتاريخ)

يقع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطي عرض 15 شمالاً و100 جنوباً، وخطي طول 22-27 شرقاً. تحده ليبيا من ناحية الشمال الغربي، وتشاد غرباً، وأفريقيا الوسطى جنوب غرب. ومساحته 200 ألف ميل مربع، أي حوالي 20% من مساحة السودان، وهو أكبر أقاليم السودان مساحة وتعادل مساحته مساحة فرنسا. يبلغ عدد سكانه أكثر من 6 ملايين، أي خمس سكان السودان. تضم دارفور حوالي 195 قبيلة. (يضم السودان أكثر من 570 قبيلة). وينقسم سكان دارفور إلى مجموعتين: عرب وزُرقة.¹

الزُرقة هم القبائل الأصلية صاحبة الأرض والدار وهم: المساليت، البرقو، البرقي، الزغاوة، الداجو، التنجر والفور. وقد سُميت المنطقة باسم الفور فأصبحت دارفور. والمجموعة الثانية هي العرب وينقسمون إلى بقارة (رعاة الأبقار) والأبالة (رعاة الإبل) يوجد البقارة في جنوب دارفور، وقد استوطنوا في هذه المناطق منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان الأصليين، كان التعايش السلمي بينهم والزُرقة مثاليًا. وتضم قبائل هذه المجموعة: الرزيقات، الهبانية والتعايشة وكل القبائل الأخرى التي ترعى الماشية في جنوب دارفور. أما المجموعة العربية الأخرى، الأبالة، وفد بعضها حديثاً بعد موجات الجفاف والتصحر التي ضربت غرب أفريقيا ومن بينها تشاد في سبعينات وثمانينات القرن العشرين. يرى أحد الباحثين من أبناء دارفور أن هذه المجموعة هي سبب محنة الفور

حيث بسبب استمرار تذبذب مستوى الأمطار والجفاف تسلس الأباله إلى مناطق جبل مرة وغرب دارفور الغنية بالمرعى والمياه. فاستطاب لهم المقام وشرعوا في انتهاكات ضد قبيلة الفور.² وشكل هؤلاء نواة للجنجويد (كما سوف يتم تفصيله لاحقاً).

عندما دخل الإسلام أرض السودان في مطلع القرن السابع الميلادي كانت تحركات المسلمين في جماعات وأفواج بدون عنف ولا عدوان، ومن خلال هذا الانتشار أبدى السكان سماحة المعاملة مع الوافدين وازدادت هذه الصلة أهمية وعمقاً مما أكسب مرونة الحركة، وحيثما توجه المسلم تحرك معه إسلامه عقيدة وفكراً وحضارة وامتزج بالسكان الأصليين تواجاً واستيطاناً، الأمر الذي ساعد كثيراً في تغيير التركيبة السكانية عنصرياً وحضارياً في المناطق التي ارتادوها. أما الأثر الفعلي لهجرة المجموعات العربية تلك فقد وضح في القرن التاسع الميلادي، خلال هذه الفترة انفتح المهاجرون العرب على العناصر السودانية المختلفة فعايشوهم وتزوجوا منهم خاصة من البيوتات الكبيرة والأسر المالكة بالأخص في دارفور للاستفادة من نظام الوراثة عن طريق الأم.³

كانت دارفور واحدة من ثلاثة ممالك إسلامية قامت عليها دولة السودان الشمالي وهي: مملكة الفونج (1505 - 1821م)، ومملكة دنقلا (1570 - 1880م) في الركن الشمالي.⁴ وكان بين مملكة الفونج، التي تكونت من قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية وأسست مملكة كبيرة، وبين سلطان دارفور نزاع مستمر حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الممالك الدعوة الإسلامية وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين وصلوا فحببوا لهم الإقامة ومنحهم إقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً. وعندما دخل الجيش المصري بلاد السودان عام (1235هـ - 1820م) أرسل والي مصر (محمد علي باشا) جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل ففضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم سنار ووصل إلى أقصى الجنوب وتأخر احتلال دارفور حتى عام 1874م. إلا أن تقاليد الحكم المستقل عن فور جبل مرة ظلت تعارض الحكم التركي المصري إلى أن تمكن السلطان علي دينار من استرداد حكمه سنة 1899.⁵

ومع أن الثورة المهديّة كانت وطنية ودوافعها إسلامية إلا أن أمدها القصير لم يكن كاف لتحقّق الانصهار بين شعبي المملكتين بل إن التاريخ لم يذكر أن أهل دارفور قد قاوموا الثورة المهديّة مثل مقاومتهم الحكم التركي المصري حتى أخضعهم الخليفة، إلى أن جاء الغزو الإنجليزي في كرري عام 1898م. إلا أن (علي دينار بن زكريا) سلطان دارفور تزعم أول حركة مقاومة سودانية لمقاومة الاحتلال، ولكن السلطات البريطانية سارعت بالقضاء عليه وهزمته في (20 رجب 1324هـ - 22 مايو/أيار 1916). وبعدهُ بسط الإنجليزي سطوتهم على كل الإقليم الذي حوته الدولة المهديّة والذي عرف باسم السودان الإنجليزي المصري وحتى جلائهم عنه عام 1956.⁶

يشكل موقع دارفور منطقة انتقالية تربط شمال أفريقيا بأفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة حوض النيل بغرب أفريقيا. وتتميز منطقة دارفور بوجود رصيد ضخّم من الثروة الحيوانية يمثل المنشط الرعوي (تربية الحيوان) بدارفور 26% من جملة ماشية السودان حسب إحصائية عام 1987م.⁷ وبهذا تعتبر أكبر الولايات في السودان امتلاكاً للثروة الحيوانية. ويرجع ذلك إلى تنوع مناخها وملائمة طبيعتها ووفرة مراعيها، الشيء الذي أهلها لتلعب دوراً مهماً في صادرات السودان بنسبة تقدر بحوالي 60% من صادرات الإبل والضأن لمصر وليبيا.⁸ بالإضافة إلى ذلك توجد هنالك ثروة معدنية ضخمة غير مستغلة في باطن الأرض، والذي تم اكتشافه عبارة عن حديد وزنك ونيكل وورصاص في غرب دارفور والنحاس في منطقة (حفرة النحاس) في جنوب دارفور، والغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطرون في شمال دارفور والذهب والرصاص والبوكسايت والأسمنت في مواقع مختلفة في دارفور.

تتميز دارفور بالثروة الحيوانية والحبوب الزيتية كالفول السوداني والسمسم والحبوب الغذائية كالذرة إضافة إلى التبغ في منطقة (شقراء)، والمانجو والبرتقال في منطقتي زالنجي والجنينية أما المخزون الإستراتيجي من المياه الجوفية فيوجد في الحوض النوبي، وتوفر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم يجعل من دارفور ولاية واعدة وذات مستقبل.⁹

ثانياً: التركيبة القبلية

تأسست دارفور على القبائل. ويقال إن الداوجو هم أول من أسس دولة منظمة في تاريخ دارفور ثم أعقبهم التنجر. ولقد عمرت الداوجو حوالي ثلاثمائة سنة (400-700م) ثم غشيها الخراب حيث استولى التنجر على شمال دارفور وظلوا يهيمنون على البلاد من القرن الثامن حتى مطلع القرن الثالث عشر حيث داهمتهم جيوش كانم وأسقطت عاصمتهم (عين فرح) وبقيت لسلطين كانم اليد العليا في دارفور حتى انحسر نفوذهم في بداية القرن السابع عشر الميلادي.¹⁰ كان أشهر سلاطين الفور سليمان سولونج (1640 - 1650م).

القبلية هي السمة الغالبة على مجتمع دارفور إلى درجة العصبية بسبب الجهل والتخلف. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع منذ فجر الاستقلال بإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية إلا أن دارفور ظلت عصية على هذه العملية حيث لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة.¹¹ على الرغم من أن الإقليم يضم قرابة 200 قبيلة تكفي الإشارة هنا إلى أكبر وأهم هذه القبائل:

1- الفور:

يشكل الفور الجزء الرئيسي من سكان الإقليم ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة، ويطلق اسم الفور على سكان دارفور الأصليين تمييزاً لهم عن السوافدين عليهم، وللفور فروع عديدة منها كيرا، كنجارة، التموركا، المسبعات، تراكيت، وغيرهم. ويوجد الفور في ولاية جنوب دارفور نيالا وفي ولاية غرب دارفور حيث يوجدون في قارسيلا ووادي صالح وكاس، والنشاط الاقتصادي للقبيلة يتمثل في زراعة الذرة والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماشية والتجارة ويهتمون بتلقي العلوم القرآنية، ومن عادات الفور أنهم يمتازون بالنظام التعاوني المتمثل في النفير (التوزي) كما يمتاز الفور كذلك بالمصنوعات اليدوية كالطاقية والمندولة (إناء يوضع فيه الطعام).¹²

تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل وأسبقها ثقافة وتعليماً وارتباطاً بالإسلام في المنطقة وتنتشر علي وجه التحديد في منطقة جبل مرة والمناطق التي حولها. وقد

أسس سلاطين الفور إمارة الفور الإسلامية واهتموا بالعلاقات الخارجية مع الدول الإسلامية في عهد السلطان علي دينار، فكان يرسل الهدايا للبيت الحرام وأسس رواق دارفور في القاهرة. تمكّن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركي عام 1874م، وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهديّة، في العهد الإنجليزي تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة.¹³

2- الرزيقات:

يتمركزون في الضعين بولاية جنوب دارفور ويحد دار الرزيقات بحر العرب جنوباً والبيقو والداجو والبرقد شمالاً وقبائل الهبانية غرباً. وللرزيقات فروع منها أولاد حسين، أولاد زيد، الفيزيائية، النظرية، المعامية. ويمارس الرزيقات رعي الأبقار وهم أغنى قبائل البقارة، وأكثرها عدداً وأقواها مركزاً. والقليل منهم يعملون في الزراعة في منطقة شكا وأبو جابرة وأبو مطارق كما يربون الخيول العربية الأصيلة التي تساعدهم في مهام رعي الماشية والصيد. ومن فنونهم رقصة "أميقو" وهي رقصة النقارة، ومن فروعهم الرزيقات الشمالية وهم المهريّة والحاميد، والعريقات العطيقات، الزيلاّت ويتمركزون بولاية شمال دارفور. محافظة كتم ويطلق عليهم إجمالاً الحاميد رعاة الإبل. تصاهر الرزيقات الشمالية مع بعض قبائل ولاية شمال دارفور مثل الزغاوة والفور والبرتي والزيادية وغيرهم، ويتميزون بالبشرية والوشم الخاص لكل فرع من فروعهم كما أن لهم تجارة مع مصر وليبيا.¹⁴

3- المساليت:

تقع أرضهم في منتصف الحدود الغربية لدارفور وتحتويها أربعة وديان هي أسيجا وكحما من الغرب وباري وأزوم من الشرق، وتضم حالياً كما كانت في السابق دار جبل والأرنجا اللتين تحداها من الشمال. وتعتبر قبيلة المساليت من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد وقد جاء تقسيم القبيلة في إطار المعاهدة التي وقعت بين الإنجليز والفرنسيين عام 1920م.¹⁵ ومن فروع المساليت بنقا، فكونق، كما نجد في عناصر المساليت، المسلات ويسكنون إلى الغرب من البرقو والبرقد. النشاط الاقتصادي عند المساليت ممارسة زراعة الدخن والذرة والسّمسم والفول

السوداني والكردي وكثيراً من المحصولات النقدية، كما يربون الأغنام والأبقار والضأن والخيل والأبقار والحمير. والمساليت مشهورون بالمساهمة الجماعية في كل شؤونهم الجماعية فحياة العون والنفير هي الغالبة عندهم، وقد اشتهر المساليت بالشجاعة والفروسية، وزاد الناس خشية منهم اعتقادهم بمقدرتهم على التحول إلى صورة حيوانات مفترسة.¹⁶

4- الزغاوة:

دخلت قبيلة الزغاوة السودان حديثاً عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبية وحينها واجهتها ضغوط وحروب كادت تعصف بها، وجدت ضالتها في تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن بقيام دولتها الكبرى التي تضم جمهورية تشاد وغرب السودان، وفي سبيل هذا أخذت تغير على القبائل تارة مع العرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية وهذا هو أحد عوامل اندلاع النزاع القبلي بين قبائل دارفور في الفترة الأخيرة. غير أن بعض المصادر تؤكد أن قبيلة الزغاوة كانت موجودة في البجراوية حتى سقوط دولة مروحي عام 350م على يد عيزانا الحبشي، فهي قبيلة سودانية أصيلة.¹⁷

من فنونهم الشعبية النقارة والجراري ورقصة الطنبور والإندو، ويلجأ الزغاوة في حل نزاعاتهم إلى مجالس الجودية والرجوع إلى الأعراف والتقاليد المتعارفة لدى الطرفين المتنازعين، وهي من القبائل التي تهتم بالتجارة والزراعة، ويرعى الزغاوة الأغنام والضأن مع قليل من الإبل.¹⁸

5- البرقو:

أصل القبيلة من دولة تشاد في منطقة (ودّاي) المتاخمة لمحافظة الجنيينة، وقد بدأت هجرتهم للسودان عام 1910م، بقيادة السلطان (محمد ود مرة) الذي ساند المسلمين في معركة (دوني) ضد الفرنسيين، إلا أن أكثر الهجرات بدأت بعد ذلك نتيجةً لبطش الحكومات التشادية. ويسكن البرقو في مناطق الجنيينة، هيبلا، خور برنقا وكرنيك بولاية غرب دارفور، ويهتم البرقو بحفظ القرآن وتجويده وتدرسه في الخلاوي وكتابة المصحف بخط اليد وبممارسة التجارة وتربية الأبقار ويمتازون بالصناعات اليدوية.¹⁹

6- المعاليا:

منتشرون بين دارفور وكردفان. الذين يعيشون منهم في دارفور يرعون الأبقار وقليلاً من الإبل. هاجرت أغلبية المعاليا إلى كردفان من دارفور إبان المهديّة. يجاور المعاليا الرزيقات من جهة الشمال الغربي. يرجع نسب المعاليا إلى قبائل فزارة والتي تضم مجموعة منها الزيادة، المجانين، دار حامد والكواهلة والذين ينسبون إلى عقيل بن أبي طالب، يمارس المعاليا الزراعة ويمتازون بالطابع الجماعي ومن فنونهم الشعبية الجراي والطنبور والثوايا.²⁰

7- التعايشة:

قبيلة عربية تنسب إلى مجموعة جهينة التي دخلت من شمال دارفور بالمنطقة المسماة برهد جنيد (شمال كتم الحالية)، ولقد ساهم التعايشة باتساعها لذا سميت بأمر باع إلى الواحدة كما يطلق عليها أم شجرا، أم سحابا، دار الرجال، وقصار الحديبة، ومن فروع التعايشة: سنه، والجبارات، وأولاد سرحان، وأولاد حميدان، والفاطمية، وأولاد أبو رحيمة، والجوارحة، والضباينة، وأولاد عباس، والهضليل وأم لفة، ثم أم ريده. يعتمد التعايشة على الرعي والزراعة وامتحن كثير منهم التجارة وخاصة مع أفريقيا الوسطى وتشاد ومقابل رعيهم في أفريقيا الوسطى وتشاد يدفعون ضرائب اسمية سنوية تسمى "الليفو".²¹

8- الداجو:

كانوا يعيشون في جبل مرة، ويكونون جزءاً معتبراً من سكان المدينة الجنوبية. وتختلف لغتهم عن لغة الفور تشبه لهجات النيل الأبيض، من أقدم عناصر السكان بدارفور. والمتواتر أن الداجو أول من أسس دولة في منطقة جبل مرة أو منطقة دارفور ثم أزاغهم التنجور عن وسط دارفور فاستقروا في مواطنهم الحالية.²²

9- الميدوب:

ينتمون إلى الجبل الذي يعيشون فيه وهو جبل الميدوب الذي يقع شمال شرق دارفور، ووصفت ديارهم بالتلال شبه البركانية وتقل بها الأمطار. وعن أصولهم ورد أنهم خليط من المحس النوبيين والبجة، كما أرجع ماكمايكل أصل الميدوب إلى

دنقلا، لاشتمال لغتهم على كثير من كلام المحس،²³ وهم شبه رحل يرعون الأبقار والضأن مع قليل من الإبل ويرحلون إلى أرض الجزو في الخريف، كما ذكر أنهم ينتمون إلى النوبيين الذين هاجروا من ليبيا في العصور القديمة والقرون الوسطى، وكانوا يدينون بالوثنية فدخل الإسلام منطقتهم فاكتمح الكثير من الخرافات والتقاليد والعادات البالية، فتغيرت تقاليدهم كثيراً بعد اعتناقهم الإسلام، ومن أهم فروعها أورتي وتورتي وتشلوكا، لغتهم تشبه لغة الزغاوة والنوبيين.²⁴

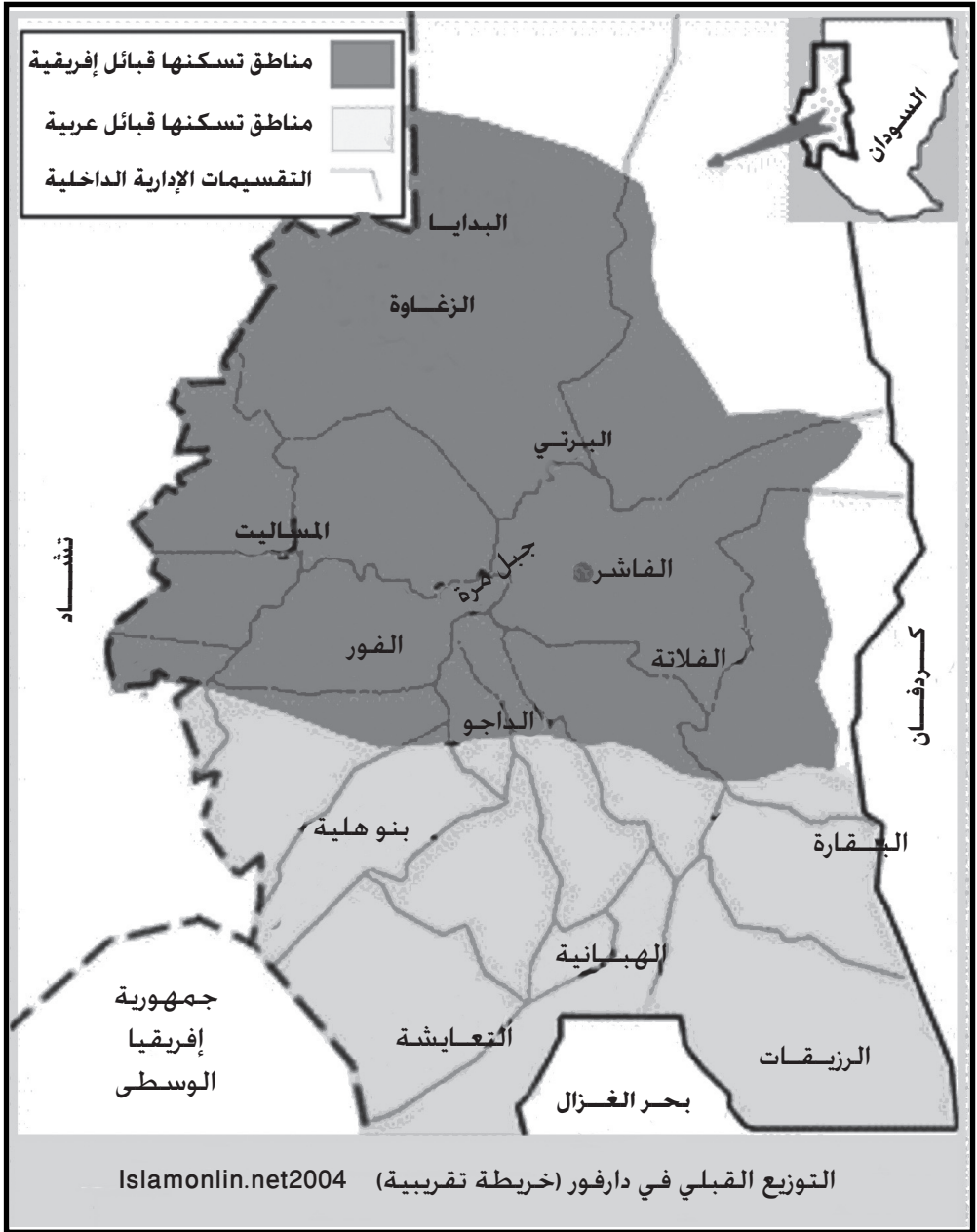
10- قبائل أخرى:

من أهم القبائل الأخرى في جنوب دارفور، البيقو بمنطقة كلية بريفي نيالا والسلامات في مناطق عد الفرسان الضعين، وقبائل بني هلبة في كليم وأم لباسة وهم ينتسبون إلى الجنيد بن شاكر وقبائل البرنو وبعضهم في مناطق منواشي وكلمبا بنيالا وقبائل الصعدة في بني نزار وقبائل الأمبرو، وهم فصيل من الفلاته قدموا إلى السودان قبل حوالي نصف قرن يجوبون طلباً للمرعى والماء.²⁵

أما في ولاية شمال دارفور فهناك قبائل البزعة في محافظة كتم وأم كدادة وقبائل أميما بمحافظة الفاشر وقبائل بني فضل بمحافظة كتم وترقاوي ويقولون أن نسبهم إلى بني مرة. وفي ولاية غرب دارفور هناك قبائل الميما السودانية التشادية وهناك العطرية وهم فرع من فروع منها فرقا، شالي، مدمور، المراريت الذين لهم علاقة بالمسالي.²⁶

تشكلت التركيبة السكانية في الإقليم من السكان والهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال أفريقيا والمنطقة العربية وغرب أفريقيا. ولذلك يمكن القول إن دارفور ترتبط بمحيط بشري يمتد إلى خارج حدودها في الجهات الأربع، حيث تتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان وتشاد وأفريقيا الوسطى، وليبيا، ومع هذا التعدد الإثني والقبلي الواسع، فقد عرفت المنطقة الدولة بمفهومها العام، منذ القرن الثاني عشر الميلادي بكل ما تضمنه ذلك من روابط اجتماعية ومصالح مشتركة وأسس تنظيمية وقانونية تحدد واجبات وحقوق كافة الأطراف المعنية، وواصل هذا التطور ذروته بانتشار الإسلام في المنطقة، وتحول العربية إلى لغة تخاطب بين المجموعات المختلفة وإلى أداة هامة في عملية الاندماج وعملية التمازج الجارية في أرض الواقع.²⁷

وجاءت سلطنة الفور التي وضعت أسس استخدام الأرض وعلاقات القبائل المختلفة مع بعضها البعض واليات حل الصراعات القبلية السائدة حتى الآن. وعموماً فإن قبيلة الفور هي أكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية، وتتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية، كما أنهم هم مؤسسو سلطنة الفور (1650-1916)²⁸، وهم الحكام التاريخيون في المنطقة. أما عن المجموعات غير العربية الأخرى في المنطقة فهي: الميذوب، والبرقو، والبرتي (وقد ورد ذكرها سابقاً) بالإضافة إلى التاما، والبرقد، القمّر، الداجو، والتنجر، ثم عشائر الفلاتة (برنو، هوسا) المهاجرة من غرب أفريقيا. وقد شكلت هذه المجموعات العرقية المجموعة غير العربية في دارفور مقابل القبائل العربية المعروفة مثل كنانة عيساوية، الجعليون (برتي جعل) عرب راشد (بنو راشد، البربرية، البديات وهي فرع من الجعليين)، الجوامعة الكواهلة، البزعة، الجمرات، الجليدات، العالونة وقبائل البقارة (الرزقات والتعايشة) وغيرها من القبائل. ونتيجة للتفاعل والتمازج بين الكل من المجموعات السابقة (والتي سبقت الإشارة إليها) تشكلت التركيبة السكانية الراهنة.²⁹



أسباب النزاع:

تأسست سلطنة الفور في عام 1650م. وكانت تسيطر عليها مجموعة الفور وتحكمها نخبة تشمل كل المجموعات الإثنية الأساسية في الإقليم. وكانت المجموعة المستقرة (غير العربية) قادرة على السيطرة وإبعاد المجموعات البدوية وذلك بحكم قوة نفوذ السلطة الحاكمة (السلطان).³⁰ انتهت السلطنة في عام 1874 حيث ضمتها التركية. إلا أن السلطان علي دينار أعادها في عام 1898م. ولم تخضع للحكم الإنجليزي المصري (الحكم الثنائي: 1898-1956م) إلا في عام 1916م. وكان علي دينار طوال فترة حكمه يعمل على إبعاد المجموعات البدوية.

ظلت دارفور طوال الفترة 1916 - 1956م جزءاً لا يتجزأ من السودان الحديث كمنطقة متخلفة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية. وعندما استقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العرب، المسلمين في غالبيتهم، أو ما يُسمى بالمجموعة النيلية العربية المسلمة المسيطرة.³¹ كانت هناك نزاعات في الإقليم في الفترة 1956 - 1980م أي منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي كانت هناك نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية. وفي الفترة من 1983 - 1993م تحولت طبيعة النزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية ومجموعات تشادية، والحكومة المركزية مع استخدام الأسلحة الحديثة. وفي الفترة من 1992 - 2002م كان هناك استقطاب إثني: عرب ضد غير العرب ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى الصراع قومي.

لكن يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا النزاع الأخير (2003) انطلقت عام 1982. ثم أخذت بعداً جديداً في عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "التجمع العربي" بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك. بينما يرى آخرون أن هذه المرحلة الأخيرة (حكومة الإنقاذ الوطني) شهدت تفاعل الإسلام السياسي مع الاستقطاب الإثني. فعندما جاءت حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في 30 يونيو/حزيران 1989م تصاعدت عملية أثنية (Ethnicization) النزاعات بسرعة

متزايدة، حيث كان للحكومة الإنقاذية الإسلامية الجديدة "تأثير مباشر وقوي في تغذية النزاع بأبعاد أيديولوجية وعرقية وسط الأطراف التي تسمى عرب وزرقة".³² وعندما شعر الفور بأن ما يجري قد تجاوز الحدود قاموا في بداية 2003 بتكوين جيش تحرير دارفور. وفي وقت قصير انضم إليهم الزغاوة. وتحول اسم الحركة إلى حركة جيش تحرير السودان. ثم برزت لاحقاً حركة أخرى تسمى العدل والمساواة (كما سوف يرد تفاصيلهما لاحقاً).

غير أن الملاحظة المهمة في النزاعات في دارفور وعلى مدى عشرات السنين أنها لم تكن دائماً إثنية أو مسيّسة. حيث كانت هناك نزاعات داخل المجموعات العربية نفسها وداخل الزنوجية فيما بينها أيضاً.

لقد تحدث الكثير من أبناء دارفور وغيرهم من الباحثين في السودان في ندوات ومؤتمرات كثيرة في العاصمة والإقليم حول عدد من أهم أسباب الصراع يمكن تلخيصها في الآتي:

1. التخلف وغياب التنمية وضعف التعليم.
2. النزاع حول الأراضي (نظام الحواكير).
3. موجات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية.
4. النزاع حول مصادر المياه.
5. الصراع حول مسارات الرُّحْل (المراحيل) ويرتبط به النزاع بين الرعاة وأصحاب الزراعة المستقرين.
6. الإحساس بالظلم في المجال الخدمي والتنموي.
7. الصراع حول السلطة وأثر الحكومات المركزية والمحلية، من خلال تسييسها للصراع القبلي، وحل الإدارة الأهلية ثم إعادتها بعد إضعافها من خلال التسييس بتعيين الموالين للنظام من زعماء للقبائل.
8. نزاع دول الجوار والمهجرة الوافدة وتدفق السلاح وظهور النهب المسلح.³³

أولاً: الأسباب المحلية (الداخلية):

يمكن حصر أسباب الصراع في دارفور بصورة عامة في ثلاثة أسباب أساسية تفرعت عنها أسباب أخرى.

أ - نظام الحواكير والإدارة:

الحاكورة اصطلاحاً هي الأرض (الزراعية - السكنية - الرعوية... الخ) التي يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً له يتوارثها من بعده ورثته. وعند القبائل الرعوية تسمى الحاكورة بالدار. ارتبط مفهوم الحواكير بالنظام الإداري للسلاطين حيث يترع السلطان على قمة الهرم الإداري ويليه المقدمون حيث يمكن أن تضم المقدموية عدة حواكير ويلي المقدمون الشرتاي ثم الشيخ، كما يرتبط بالنشاط الاقتصادي وتحركات القبائل الرعوية طلباً للماء والكلأ.³⁴

إن المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بنظام الحواكير بمفهومه السالف الذكر أفقدت الحكومة (المركزية والولائية) هيبة الدولة وسلطانها في بسط نفوذها بإقرار الأمن والطمأنينة للمواطن وكمثال على ذلك صراع الرزيقات والزغاوة بمحافظة الضعين عام 1996م حيث غير الرزيقات لافتة مجلس مدينة الضعين بلافتة مجلس منطقة دار الرزيقات... كذلك أصدرت قبيلة الرزيقات قراراً مكتوباً لحكومة المحافظة بأجهزتها الأمنية والقضائية والتنفيذية يقضي بطرد خمسة من المواطنين الزغاوة من محافظة الضعين.. من بينهم قاضي محكمة شعبية وموظف عام يتمتع بحصانة قانونية وذلك بحجة أنهم غير مرغوب فيهم لاعتبارهم قادة يؤثرون على أفراد قبيلتهم ويحرضونهم على الاقتتال مع قبيلة الرزيقات فكان قرار حكومة المحافظة أن استدعت المواطنين المذكورين وأبلغتهم بقرار عدم الرغبة فيهم من قبل أصحاب الحاكورة وطلبت إليهم المغادرة الفورية للمدينة أو الاحتماء بمركز الشرطة.³⁵

من جانب آخر فإن مؤتمرات الصلح القبلي ومؤتمرات الأمن والتعايش السلمي والمؤتمرات القبلية الخاصة بالقبائل لم تعالج أزمة الحواكير ومفهومها في ظل المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الحاكورة من ازدياد عدد أفراد القبيلة صاحبة الحاكورة وتوسعهم في الرعي والزراعة حتى أصبحت الحاكورة لا تفي ولا تسد حاجتهم من ذلك، فضلاً عن عوامل الجفاف والتصحر التي أدت إلى هجرات سكانية بأعداد كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية مما أضفى على معظم الحواكير إن لم تكن كلها أشكالاً جديدة من التعامل والتعايش والتنافس. وينشأ النزاع القبلي عادة نتيجة للتنافس والاحتكاك الرعوي والزراعي بداخل حدود الحاكورة الواحدة لأنها

ضمت حديثاً قبائل وأعداد كبيرة من الناس الذين كانوا في السابق لا ينتمون لهذه
الحاكورة.³⁶

ب - مسارات الرحل:

الترحال سمة حياتية للمجموعات الرعوية في إطار بحثها عن القوت والترحال
يختلف من مجموعة جغرافية لأخرى كما لا توجد أنظمة رعوية وزراعية بحتة
معزولة عن بعضها البعض وذلك كنتاج لحركة الاتصال ما بين المجموعات المستقرة
والرعوية. ويستغل الرعاة المراحل ذهاباً وإياباً إلى المراعي و(الدمر) للمصيف
والمخرف. ويعرف المرحال بأنه "الطريق أو المسلك الخاص بالمواشي. يختلف
أنواعها وأعدادها ويتراوح في الغالب عرضه المساحي ما بين 6 كلم إلى 10 كلم في
المناطق الزراعية والمناطق الأهلة بالسكان ويتسع ليصبح مرعى ومرحالا أوسع في
المناطق الخالية من المزارع.³⁷

ولقد كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع
متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة. ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع
اختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل ووجدت هذه القبائل فجأة المراعي
والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم، ومثلما اتهارت المجتمعات المستقرة بدأ
نمط حياة الأباله في التغير وذلك بتغيير المسارات وارتداد الرعاة مناطق جديدة توفر
الماء والمرعى لهم وحيواناتهم... وفجأة وبجفاف عام 1971م بدأت هذه المجموعات
تتجه نحو الجنوب والغرب وقد شكّل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية
والمستقرة ضغطاً عالياً أحل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب آخر آثار مشاعر
أهل الديار المستقرة التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية
والحيوانية والتي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى نفور أهل الديار.³⁸

رغم محاولات الحكومات المتكررة وأثناء الحروب القبلية في أن تحدد المسارات
وتؤمنها بإنشاء قوات شبه نظامية خاصة بالمراحل عرفت بقوات تأمين المراحل،
لكنها صفت من قبل المزارعين بأنها تابعة للرعاة وتحميهم وتحارب معهم مما أفقد
محاولات تنظيم الحكومات الولائية لمسألة المسارات مصداقيتها³⁹ ولجأت كل
القبائل تقريباً لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها في حمايتها وكذلك في
الإغارة. وكمثال لذلك جاء في قرارات مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل

العربية بالفاشر عام 1989م "تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات قبلية مسلحة، وكذلك تقوم الحكومة فوراً بجل أي تنظيمات مخالفة للقانون".⁴⁰

ج - شح مصادر المياه:

رغم أن الإقليم يزخر بموارد هائلة من المياه تتمثل في مياه الأمطار التي تتراوح من صفر في الشمال إلى 800 ملم في العام في الجنوب ما عدا منطقة جبل مرة التي لها طبيعة بيئية مختلفة مما جعل مناخها متنوعاً مع زيادة في معدلات الأمطار. 23 هذا بالإضافة للموارد الأهم المتمثلة في الأودية والبحيرات الموسمية مثل وديان أزوم، نيالا، كجا، إبره، كتم، كايا والكوع وبحر العرب بالإضافة للمياه الجوفية الهائلة المنتشرة تحت سطح الإقليم في شماله وجنوبه (حوض البقارة - الحوض النوبي الصحراوي - حوض أم كدادة - حوض ساق النعام - حوض شقرة - حوض ديسا وغيرها).⁴¹

بالرغم من ذلك فإن سعي الحكومات المتعاقبة في تطوير المرافق المائية المذكورة منذ الاستقلال لا يمثل شيئاً يذكر سوى حفر بعض الآبار الأرتوازية وبعض الدوانكي. بمختلف أنحاء الإقليم وبعض الخزانات والسدود وهذا التوسع في مصادر المياه بدون دراسة جدوى لطاقة الأرض الاستيعابية أدى إلى نتائج سلبية من زوال الغطاء النباتي واحتدام التنافس القبلي على الموارد الطبيعية.

ولا تزال الأمطار الموسمية هي المورد الرئيس لمياه الشرب والزراعة في كل أنحاء دارفور ولا يزال الرعاة يعتمدون بالدرجة الأولى على الأودية والمستنقعات السطحية الضحلة (البرك - الرهود - الترد - الآبار الضحلة - السيول أو الأرجل (جمع رجل) وهو الخور أو السرف المتفرع من الوادي) وبعض الآبار الجوفية وتعرف لدى أهل دارفور بالسواني والتي يبلغ عمقها ما بين 10-30 (راجل) بالتسمية المحلية وهي تساوي 30-90 متراً طولياً، ويصعب السقي منها لتخلف وسائل انتشار الماء والتي تتجسد في الدلو بالحبل وفي بعض المناطق بالساقية والشادوف والنبرو وأغلبها تستخدم للشرب وري بعض النباتات الحقلية.⁴²

تناسب الكمية المتاحة من الموارد المائية بالمنطقة المعينة ونسبة النزوح (الرعوي/الزراعي) على الموارد طردياً مع احتمال حدوث الاحتكاك القبلي الذي

غالباً ما يحدث للأسباب الآتية وقد يتفجر ليصبح صراعاً قليلاً دامتياً مثل صراعات الزغاوة والسميات والزغاوة والمراريت بسنوات قلة الأمطار (83، 85، 87 وحتى 1989م) بريفي الفاشر بشمال دارفور (بدونكي علاونه وأرقد مراريت وودعة وكتال وشنقل طوباية).⁴³

قدّر أحد المهندسين في دراسة أعدها عام 2007م النقص الحالي في احتياجات مياه الشرب بما يعادل 50% في اليوم. هذا النقص يجعل الرعاة يهاجرون بحيواناتهم خارج الإقليم لسده. وهذا جعل بعض المناطق مثل شعيرية والملم وريفي نيالا ومنطقة كاس بجنوب دارفور مناطق نزاع مستمر بين الرعاة والمزارعين، وكذلك في مناطق كيكابية وجبال الميدوب ووادي هور بشمال دارفور. أما في غرب دارفور فتكثر النزاعات في مناطق غرب جبل مرة وزالنجي ووادي صالح وهبيلة. وعزت الدراسة ذلك لعدم وجود مياه مخصصة للرحل في المسارات في شكل دوانكي، حفائر وسدود مما يسبب الكثير من الاحتكاك والتنافر.⁴⁴

ثانياً: عوامل تعقيد الصراع

الصراع القبلي في دارفور قدّم قدم القبيلة نفسها إلا أن هنالك عوامل أدت لتعقيد الصراع وتفاقم الأوضاع في دارفور، ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي:

- أ. الكوارث الطبيعية.
- ب. العوامل السياسية.
- ج. النهب المسلح.
- د. صراعات دول الجوار.

دور الكوارث الطبيعية في تعقيد الصراع

أدت موجات الجفاف والتصحر الأخيرة لتعقيد الصراع في دارفور بصورة كبيرة حيث أدت لنزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه... وأكثر القبائل تضرراً من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقمر والرزيقات الشمالية والزيادية.⁴⁵ ويمكن تتبع هجرات قبائل الزغاوة والقمر والقبائل العربية من

شمال دارفور ودخولها في معارك قبلية كلما اتجهنا جنوباً حيث زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة.

نتجت أكثر المشاكل والصراعات الدامية عن هجرة الزغاوة والعرب الأباله والقُمر... وبالنظر إلى خارطة دار زغاوة يتضح أن منطقة دار الزغاوة التي تعرف باسم (بربي) تقع بين خطي عرض 21-25 شمالاً وخطي عرض 21-25 شرقاً بشمال دارفور (انظر الخريطة في الملاحق). كان تعداد سكانها قبل الجفاف في العام 1970م حوالي 255.000 نسمة ولعامل الجفاف الذي ضرب بلادهم في الفترة من 1970-1984م تناقص عددهم إلى 4000 نسمة حيث لم يبق بديارهم سوى نسبة 16% من جملة سكانها.⁴⁶ وقد كان الزغاوة طرفاً في 11 نزاع من أصل 22 نزاع في الفترة من (86-2001م) بحسب الجداول رقم (9) أدناه.

الجدول (رقم 9) يوضح بعض الصراعات وتاريخها مكان الصراع وأسبابه:

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش - الكواهلة - البرتي(ع) * الزيادية(ع) - الميدوب (أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
2	البرتي - الزيادية(ع)	عشور وحدود قبلية	الإدارة الأهلية	1956	شمال دارفور
3	الميدوب - الزيادية - الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957	شمال دارفور
4	الزيادية - البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
5	المعالية(ع) - الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1964	جنوب دار فور
6	ميدوب - كبابيش(ع)	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
7	زغاوة - زغاوة(أ)	موارد المياه	الإدارة الأهلية	1976	شمال دارفور

* (ع) = قبائل عربية، (أ) = قبائل افريقية.

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
8	البنّي هلبة(ع)-الرزىقات(ع)	قبلى	الإدارة الأهلىة	1975	جنوب دار فور
9	الرزىقات(ع) - الءىنكا(أ)	رعاة-زراع	تءءل الحكومة	1976	جنوب دار فور
10	الءعاىشة(ع)-السلامات(ع)	رعاة-زراع	تءءل الحكومة	1978	جنوب دار فور
11	الرزىقات(ع)-المسرىة(ع)	رعاة-زراع	الإدارة الأهلىة	1979	جنوب دار فور
12	البنّي هلبة(ع)-الرزىقات(ع)	ثار قبلى	الحكومة	1982	جنوب دار فور
13	البرى(ع) - الكبابىش(ع)	قبلى	الحكومة	1983	شمال دار فور
14	الفلاءه(أ) - القمر(ع)	قبلى	الحكومة والإدارة الأهلىة	1984	جنوب دار فور
15	الرزىقات(ع) - الءىنكا(أ)	قبلى	الحكومة	1986	جنوب دار فور
16	الفور(أ) - العرب	رعاة-زراع	الحكومة	1986	جنوب دار فور
17	الزعاوة(أ) - القمر(ع)	قبلى	الحكومة والإدارة الأهلىة	1987	ش و غ دارفور
18	الزعاوة(أ) - القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989	ش و غ دارفور
19	الزعاوة(أ) - المعالى(ع)	ثار	مؤءمر قبلى	1990	جنوب دار فور
20	الزعاوة(أ) - الرزىقات(ع)	قبلى	مؤءمر قبلى	1990	جنوب دار فور
21	الزعاوة(أ) - بنى حسىن(ع)	قبلى	الحكومة	1991	شمال دار فور
22	الزعاوة(أ) - المىما(أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دار فور
23	الزعاوة(أ) - البرقء(أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دار فور
24	الءرءم(ع) - الفور(أ)	رعاة-زراع	الحكومة	1991	جنوب دار فور
25	الزعاوة(أ) - الرزىقات(ع)	ثار	الحكومة	1993	جنوب دار فور
26	الزعاوة(أ) - الزعاوة	قبلى	إءارة أهلىة	1996	شمال دار فور
27	المسالىء(أ) - العرب	رعاة-زراع	إءارة أهلىة	1996	غرب دار فور
28	الزعاوة(أ) - الرزىقات(ع)	قبلى	الحكومة	1996	جنوب دار فور
29	المسالىء(أ) - قبائل عربىة	قبلى	الحكومة	1998	غرب دار فور
30	الرزىقات(ع) - ءىنكا(أ)	ثار	الحكومة	1998	جنوب دار فور
31	الءاوء(أ) - الرزىقات(ع)	زراع-رعاة	الحكومة	1998	جنوب دار فور

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
32	الفور (أ) - الرزيقات (ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دار فور
33	المساليت (أ) - العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دار فور
34	الزغاوة (أ) - القمر (ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دار فور
35	البرتي (ع) - الميذوب (ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دار فور
36	الرزيقات (ع) - أولاد منصور (ع)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دار فور

ومن هذا الجدول يُلاحظ أن الصراعات بين القبائل تنشأ لأسباب مختلفة وبين قبائل مختلفة ليست بالضرورة أفريقية وعربية.

أما عن الأباله والرزيقات الشمالية ومجموعة الرحل القبيلة بشمال دارفور وهي قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف وشح الأمطار قد أفقدهم مراعيهم ونضبت موارد مياههم فهاجروا إلى مناطق الفور ومناطق المساليت بغرب دارفور ووصلوا إلى أقصى الجنوب الغربي لجنوب دارفور وإلى مناطق الداجو وغيرها من المناطق الأقل تضرراً بالجفاف والتصحر. ⁴⁷ وكان لهذه الهجرات آثار مباشرة في الصراع القبلي مثل صراعات الماهرية والزغاوة والماهريّة والداجو وكذلك 27 مجموعة عربية والفور، والعرب والزغاوة، والعرب والمساليت وقد كانت القبائل العربية المختلفة طرفاً في 13 صراع من أصل 22 صراع في الفترة من (1986-2001م) بحسب الجدول أعلاه.

جدول (10): النزاعات (القبليّة) في دارفور 1957-2006م: الأطراف والأسباب

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميذوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
1968	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد الرزيقات	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقد	المرعي والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزيقات الشمال	المرعي والماء، سرقة حيوانات
1980	رزيقات الشمال، أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقد والداجو والفور	الرعي والماء سرقة حيوانات

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1980	التعايشة ضد السلامة	الرعي والماء وسرقة حيوانات
1982	الكبابيش والكواهلة ضد الميذوب والبرتي والزيادية	الرعي والماء وسرقة حيوانات واحتلال أراضي
1984	المسيرية ضد الرزيقات	الرعي والماء وسرقة حيوانات
1987	القمر والمراريت ضد الفلاته	الرعي والماء وسرقة حيوانات
1989	فور (ككبائية) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرق الحيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عنصري وإخضاع سياسي (ملحق 9)
1990	القمر ضد الزغاوة	دخول أراضي، سرقة حيوانات
2001	الرزيقات ضد الزغاوة	تحامل عنصري، أسباب سياسية
2004	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي والماء، أرض
2005 فبراير	الداجوا والمسيرية	التمرد
ديسمبر 2005	قبائل المحلية برقد، مسيرية مسبغات وداجوا	التمرد والأرض
يناير 2006	برقد رزيقات ترجم	التمرد
يناير 2006	الفلاتة والهبانية مساليت المهادي والرزيقات	الأرض والتمرد
15 فبراير 2006	الزغاوة كلمتي والدينكا	نهب مسلح

المصدر: د. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، مع إضافة من الباحث).

يلاحظ في الجدول رقم (10) أن العامل السياسي (التسييس) والبعد العنصري بدأ يدخل كعنصر في الصراع في دارفور منذ العام 1989م. كما يشكل الصراع حول الموارد (الماء والرعي) عاملاً مشتركاً في معظم هذه النزاعات مما يعطي مؤشراً لأهمية التنمية كعامل مهم لوضع حد لهذه النزاعات.

دور العوامل السياسية في تعقيد الصراع

يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة الأولى لهذا النزاع الأخير انطلقت عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربي بدعم حزب الأمة في

مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك.⁴⁸ بينما يرى البعض الآخر أن البداية الفعلية لدخول القبيلة مرحلة الصراع السياسي بشكله الحالي كانت عام 1980م الذي صدر فيه قانون الحكم الإقليمي المستمد من قانون الحكم الذاتي لسنة 1972م. وتم تعيين حكام الولايات من أنبائها فطالب سكان دارفور بأن يكون حاكم دارفور من أنبائها، فعين الرئيس نميري أحمد إبراهيم دريغ والياً على دارفور وقد انتهج دريغ نهج المحسوبية والعنصرية القبلية حتى وصفت القبائل العربية حكومته بأنها حكومة الزرقة (القبائل غير العربية) ولم يرض عنها الزرقة بل أتموا دريغ بالعنصرية وتعيين أبناء الفور في المناصب الرفيعة. مما تسبب في فوزه بولاية ثانية في انتخابات عام 1983م.⁴⁹

كرد فعل على سياسات دريغ ظهر التجمع العربي الذي استطاع أن يمارس بعض الضغوط على الصادق المهدي. وقد جاء في خطاب التجمع العربي للصادق المهدي رئيس الوزراء بتاريخ 1987/9/9م ما نصه: (إقليم دارفور الذي يضم أربعاً وثمانين قبيلة هو واحد من أقاليم السودان التي يتطلع أبناؤها إلى المشاركة في حكم إقليمهم بقدر ما يتوفر لكل قبيلة من أبناء يصلحون للقيادة. إذا كان ذلك هو مفهوم الحكم الإقليمي... فإننا كعرب نحس بأننا قد سلبنا حق التمثيل في قيادة هذا الإقليم والمشاركة في اتخاذ القرار فأصبحنا بلا وزن...). وفي النهاية خلص الخطاب الذي وقع عليه سبعة عشر من أعيان القبائل وسادتها إلى مطالبتهم بالنصف من مقاعد الحكم كحد أدنى.⁵⁰

استجاب الصادق المهدي رئيس الوزراء لطلبهم وعين بعضهم وزراء ولائيين وبعضهم محافظين.. أما عن "منشورات قريش" ودعوى دولة البقارة فيرون أنها دعاوى ومزاعم مدسوسة من قبل أبناء الزرقة بدارفور على حد تعبيرهم بقصد الفتنة بين القبائل العربية وبين الحكومة المركزية وأنها محض افتراءات تنسب لهم ولا أساس لها من الصحة. ويرى البعض أن حكومة الصادق المهدي ارتكبت خطأً جسيماً حين صممت عن البيان الذي وجهه إليها التجمع العربي حيث أنه لم يكن إلا مؤشراً لفتنة عرقية واستنكرته كل القوى السياسية آنذاك.⁵¹

نتيجة لذلك أصبحت الصراعات القبلية تتسم بالعنصرية وظهرت عدد من مجموعات الضغط التي سعت كل منها للوصول لغايتها وتحقيق مآربها على حساب

تماسك النسيج الاجتماعي لدارفور كما أن هناك اتهامات ومزاعم بأن الأحزاب كانت تقف وراء الاحتراب القبلي بين الفور والجماعات العربية. كمثال على ذلك دور الشفيع أحمد محمد (نائب حاكم دارفور/برنو) وعلي بقادي (وزير إقليمي/مسيرية) وهما من أبرز عناصر الجبهة الإسلامية إثارة للجدل خلال جلسات مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر أعماله في مدينة الفاشر في 1989/5/29م وتحول إلى ساحة استقطاب سياسي حاد. 52 وكذلك كان للحركة الشعبية دور بارز في دعم تمرد داود يحي بولاد.

أسهم كل ذلك في تكتل القبائل على أسس عنصرية لتمرار دورها كجماعات ضغط سياسي على حساب السلم الاجتماعي والتعايش السلمي، وقد برزت كتل قبلية معينة يمكن حصرها في أربع هي: كتلة الفور، كتلة الزغاوة، كتلة العرب، وكتلة القبائل الأخرى.

دور عمليات النهب المسلح في تعقيد الصراع

لا يستطيع أحد أن يحدد بدقة تاريخاً معيناً لظهور النهب المسلح في دارفور، ولكن في رأي الكثيرين أن أولى بوادر النهب المسلح ظهرت عند استيلاء حسين هبري على زمام السلطة في تشاد عام 1982م... فقد أثارت بعض الصحف آنذاك أن تلك القوات ظلت تمارس نوعاً من المضايقات للسكان المحليين الذين جأروا بالشكوى من سلوكها لأنها كانت تعتمد على سلاحها للحصول على احتياجاتها، كما تسربت كميات من أسلحة تلك القوات إلى أيدي المواطنين عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن فأصبح النهب يقوم به شخص أو اثنان أو أكثر يحملون سلاحاً نارياً واحداً أو أكثر يعتدون به على الخارج من أو الداخل إلى المدينة من الناس.⁵³

بدأ اللصوص في عام 1982م وتحديدًا في منطقة "أول" بشمال كباكيبية بتطويق سوق المنطقة كأول حادث من نوعه... وفرشوا ملاءة على الأرض على طريقة رعاة البقر الأمريكيين وأرغموا أي شخص في السوق على وضع ما يملك ونهبوا السوق كله... وتبين فيما بعد أنهم جنود من تشاد لم يكونوا قد تقاضوا مرتباتهم من نظام الرئيس السابق حسين هبري الذي سمح لهم بحمل سلاحهم ودخول السودان. بعدها توالى الأحداث المشابهة في شمال دارفور وغربها وجنوبها

ولم يعط نظام مايو بقيادة الرئيس الأسبق جعفر نميري هذه الحوادث وزناً بالرغم من التقارير الكبيرة والكثيرة التي كانت تُرسل إلى العاصمة.⁵⁴

من أسباب استشراف ظاهرة النهب المسلح كذلك اشتداد موجة الجفاف والتصحر وزيادة عدد العاطلين من الشباب مع عدم وجود مشاريع تستوعبهم وكثرة السلاح في أيديهم. 55 إضافة إلى عدم تعاون المواطنين مع الشرطة والأجهزة الأمنية بإدلائهم بالمعلومات الكافية عن عصابات النهب المسلح وأماكن وجودهم خوفاً على حياتهم حيث أن عصابات النهب لا تتردد في قتل كل من تسول له نفسه بالتبليغ عنهم وساهم في ذلك أيضاً ضعف تجهيزات وأسلحة قوات الشرطة.

وتعتبر حادثة اعتراض مجموعة مسلحة سيارة ركاب بين منطقتي (الدونكي بوباية دريسه) و(قريضة أم ضل) جنوب مدينة نيالا (ولاية جنوب دارفور) سنة 1987م ومناداة أحد الركاب باسمه ومطالبته بأموال كان قد صرفها من بنك الوحدة نيالا في نفس اليوم وضربه ضرباً شديداً تعتبر تلك نقطة تحول في تطور النهب المسلح. وعندما اشتدت موجة النهب المسلح في العام (88-1989م) وكثرت شكاوى المواطنين اضطرت حكومة الولاية لتفويض الحافلات وعربات الأجرة الخارجة من المدن الكبرى تحت حراسة مشددة من قوات الشرطة ولكن عصابات النهب المسلح كانت تستهدف أحياناً تلك القوات نفسها انتقاماً منها، لذلك فقد ارتفعت خسائر تلك القوات في تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً.⁵⁶

كشفت مؤتمر أمن دارفور بمدينة الفاشر في 1988/7/5م أن جملة البلاغات خلال الفترة (1983-1987م) كانت (1053) بلاغاً كان القتلى بها (204) والمصابون (586) وفقدت (7350) رأساً من الماشية وكانت جملة الأموال المستردة حوالي (53) مليون جنيه (ما يعادل 11 مليون دولار) وكان ضحايا القوات النظامية 32 شخصاً.⁵⁷

كذلك تقدر كمية المال المنهوب خلال سنوات (1986-1987م) بأكثر من (5 ملايين دولار) وبلغ عدد الذين استشهدوا من قوات الشرطة خلال نفس الفترة 97 شرطياً وقد ساهمت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإقليم والإدارة الأهلية في الفترة (1991-1996م) في الحد من عمليات النهب المسلح بصورة كبيرة بيد أنها لم تفلح في القضاء عليها تماماً.⁵⁸

إذن، يمكن القول، أن هنالك أسباباً عدة تضافرت في تصعيد مسألة دارفور من مشكلة محلية إلى أزمة وطنية ثم قضية دولية كما سيوضح الكتاب ذلك لاحقاً. والملاحظ أن بعض هذه الأسباب متداخل بدرجة كبيرة. فمثلاً الجهل وضعف التعليم يؤدي إلى العصبية القبلية، وغياب التنمية مع شح في الموارد يؤدي إلى الصراع، كما أن الجفاف والتصحر مع شح المياه زاد من الصراع القبلي على الموارد المحدودة خاصة بعد توافد عرب رحل من شاد ومن مناطق أخرى من الإقليم واصطدامهم مع المزارعين المستقرين أصحاب الأرض (الخواكير).

ثم تدخل الحكومات بصورة غير محايدة أدى إلى ظهور صراع في الهويات وإلى تسييس الصراع القبلي التقليدي والذي اتسع مع تدفق السلاح من الجارة تشاد. كذلك ظهور طبقة متعلمة من أبناء دارفور سواء نتيجة لانتشار التعليم في الإقليم أو الذين درسوا في جامعات أخرى في السودان أدى إلى ظهور وعي بالتخلف وأسباب التخلف والانتباه إلى المفارقات في مستوى إقليمهم وبقية أقاليم السودان خاصة العاصمة مما دفع هذه الطبقة المتعلمة بتصعيد القضية ضد المركز فتوحدت النخب في شكل حركات ضد الحكومة المركزية التي لم تستجب لمطالبهم واستهانت بها باعتبارها (أي الحركات) مجرد حركات نهب مسلح وقطاع طرق وخارجين عن القانون. المنهج العسكري في تعامل الحكومة مع الحركات أدى إلى تصعيد المشكلة. فاضطرت الحركات للاحتماء بالدول المجاورة والاستقواء بالدول الغربية والاستجارة بالمجتمع الدولي.

النزاع المسلح وظهور الحركات:

في بداية التسعينيات من القرن العشرين كان الفور وخاصة في وادي صالح وبعض الأجزاء من جبل مره يتعرضون لغارات وحشية من عرب تشاد الفارين من قوات هبري ومن ناحية أخرى يتعرضون لحملة عسكرية من قبل قوات الفيلق الإسلامي الذي يقوده الشيخ ابن عمر ومن قوات الحكومة التشادية على السواء فقاد ذلك لتمرد داود يحي بولاد أحد كوادر الحركة الإسلامية على الحكومة، وتذكر بعض المصادر الموثوقة من أبناء دارفور أن للفور حلفاً قوياً مع نظام حسين هبري الذي فتح لهم مكتب معارضة للحكومة السودانية بأنجمنينا ودرّب بعضهم

على السلاح وأمدهم بالسلاح والمال والعتاد بهدف القضاء على الوجود العربي التشادي بدارفور وبخاصة قوات الشيخ ابن عمر وقد ساهمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في تأزيم الوضع حين مدتهم بالسلاح وعينت قمر حسن الطاهر (من المساليت) ضابط اتصال مع داود يحي بولاد وذلك في إطار إستراتيجيتها الرامية لشد السودان من أطرافه جنوباً وشرقاً وغرباً بهدف الوصول للسلطة والثروة في الخرطوم.⁵⁹

لمكافحة بولاد قاد د. خليل إبراهيم (قبل انسلاخه من حكومة البشير وقيادته لحركة المعارضة المسلحة) والمهندس عبد الله علي شمار حملة عسكرية وسياسية واسعة وتمكنوا من قتله بعد أسره على الأرجح في معارك دارت في ولاية غرب دارفور.⁶⁰ تختلف النظرة لداود يحي بولاد حيث يراه الإسلاميون خائناً نتيجة مطامع شخصية قادته للتحالف مع عدوهم التقليدي الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتراه الحركة الشعبية بطلاً وشهيداً من شهداء ثورة المهمشين إلا أن كثيراً من أبناء الفور وبخاصة في وادي صالح وجنوب جبل مرة يعتبرون بولاد مخلصاً وبطلاً قومياً مات في سبيل تخليصهم من غارات القبائل العربية الرعوية. بعد ذلك ظلت الأوضاع بدارفور هادئة نسبياً خاصة بعد مكافحة النهب المسلح التي قام بها د. الطيب إبراهيم محمد خير وإلي دارفور آنذاك، قبل تقسيمها إلى ثلاث ولايات، (91-1996م) ما عدا الصراعات القبلية التي انعقدت لها كثير من مؤتمرات الصلح حتى قيام حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة.

أولاً: حركة تحرير السودان

تأسست في أوائل عام 2003م من جماعات تنتمي للزغاوة والفور والمساليت والبرتي وبعض القبائل الأخرى. هي إحدى حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور. تزعمها عبد الواحد محمد نور (وهو محامي من الفور) وتولى أمانتها مني أركوي مناوي. وبكل المقاييس تعد هذه الحركة الأكبر من حيث العضوية والنشاط الجغرافي.⁶¹ ويلاحظ أن قبيلة الفور ببطونها ومنتفئها تحتوي على أعضاء ناشطين في حركة تحرير السودان، ولا يمكن الجزم في هذه المرحلة بهوية كل الأعضاء وانتماءاتهم القبلية والعرقية، كما يسود تكتم على تشكيلات الحركة وتسليح قواتها

ومواردها المالية فتظل هذه من أسرار الحركة التي لا يعلمها أحد.⁶² من أهدافها: وقف الاعتداءات العربية؛ قضيتي التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والمشاركة في السلطة.

كانت البداية في 9 يوليو/تموز 2002م بأحداث مدينة (قولو) عاصمة محافظة جبل مرة، فقد هاجم 13 مسلحاً من أبناء الزغاوة والمليشيات نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنزل المحافظ، أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة وآخر من الأمن، وهذه العملية تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المسلحة وترك الجناة ورقة دونت بخط اليد مكتوب فيها (جيش تحرير السودان) وهذا يتطابق تماماً مع اسم الحركة التي يقودها د. جون قرنق. وبعد شهرين من الاعتداء على قولو تكرر نفس الهجوم على معسكرات القوات المسلحة بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل 19 فرداً من القوة واثنين من المواطنين.⁶³

وكان تأسيس جبهة تحرير السودان في دارفور في أغسطس/آب 2002 تحت اسم حركة تحرير دارفور قبل أن تغير اسمها بعد بروزها أواخر فبراير/شباط 2003م⁶⁴ إلى (حركة تحرير السودان). كان عبد الواحد محمد نور هو الموجه لعمليات المليشيات المسلحة التابعة للحركة عند بداية الأحداث حول منطقة جبل مرة، ثم تمكن مؤخراً من الفرار إلى جنوب السودان ومنه إلى كينيا وأرتريا كزعيم سياسي للحركة. وحركة تحرير السودان بقيادة نور هي المسؤولة عن القيام بكثير من العمليات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد المليشيات التي كونتها بعض العناصر العربية.⁶⁵

وفي شهر مايو/أيار 2004م أعلنت حركة تحرير السودان دمج قوتها مع قوات التحالف الفدرالي السوداني، وهي حركة معارضة يقودها السيد أحمد إبراهيم دريج المنتمي إلى قبيلة الفور، وأكد الطرفان أن الهدف من دمج القوات هو التنسيق لمتابعة عملية السلام في السودان وتوحيد أهله.⁶⁶ ويعتبر كثير من المراقبين أن حركة تحرير السودان هي الأقوى أثراً في دارفور.

في الأسبوع الثاني من فبراير/شباط 2002م قدمت لجنة الأمن والدفاع بالجلس الوطني برئاسة الفريق حسين عبد الله جبريل تقريراً كشف لأول مرة بصورة علنية عن وجود مجموعات تتدرب على السلاح في جبل مرة وشمال دارفور وطالب

التقرير باتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون وقوع تمرد في المنطقة... وذكر التقرير أن طائرة صغيرة من طراز سيسنا أخذت تجوب أعالي جبل مرة وشوهدت تهبط في أعالي الجبل وأن ضابطاً من الحركة الشعبية يدعى حسين رمضان، من أبناء جبال النوبة، تولى مهمة التنسيق بين المسلحين والحركة الشعبية لتحرير السودان.⁶⁷ وفي 13 أغسطس/آب 2002م تكرر نفس الهجوم على معسكر القوات بقرية طور وقد أسفر الهجوم عن قتل تسعة من أفراد القوة واثنين من المواطنين.⁶⁸

بتاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2002م أوفد والي غرب دارفور ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي من بينهم نائب المنطقة أحمد حبيب للتفاوض إلا أن المسلحين ألقوا القبض عليهم ووضعهم قيد الاعتقال بعد تجريدهم من ملابسهم وتعرضوا للضرب والتعذيب على أيدي المسلحين (خاصة القادمين من شمال دارفور لتدريب الفور علي السلاح).. وأدى التعذيب والوحشية التي عومل بها أعضاء المجلس التشريعي بغرب دارفور لنشوء مشكلة بين الزغاوة والفور عاد إثرها المسلحون من شمال دارفور لمناطقهم وتحصنوا بمنطقة عين سيرو وعين فرح. وفي يوم 20 فبراير/شباط 2003م هاجم المسلحون نقطة شرطة تارني بشمال دارفور وبعد ذلك وفي يوم 24 فبراير/شباط 2003م هاجموا كبكائية وقتلوا نحو 19 من بينهم مدنيون وأطفال صغار ونساء.

عموماً تقول حركة تحرير السودان إنها حملت السلاح تعبيراً عن رفضها لما تراه تقاعساً من جميع الحكومات المتعاقبة على السلطة المركزية في السودان، وتطالب بإخراج إقليم دارفور من دائرة التهميش والتخلف عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والتوزيع العادل للسلطة والثروة وتوزيع الخدمات الأساسية، كما تطالب بإقامة سودان ديمقراطي موحد قائم على الاعتراف الكامل بالتنوع العرقي وتطوير التعددية والعرقية والسياسية لخلق أمة سودانية جديدة واحترام حقوق الإنسان،⁶⁹ والفصل التام بين الدين والدولة والاعتراف بحق تقرير المصير لمواطني دارفور وقيام نظام حكم لا مركزي يمكن الإقليم من حكم نفسه، وضرورة تنمية المناطق المهمشة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمواثيق الدولية.⁷⁰

تعرضت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان لانقسامات وانشقاقات سياسية وميدانية من أبرزها:

انعقد في حسكينية في الفترة من 28 أكتوبر/تشرين الأول 2005م - 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2005م وأصدر بيانه الختامي كما قام بتعيين عيسي بحر الدين محمود رئيساً لمجلس التحرير الثوري ومحمد هارون هود نائباً له كما تم تعيين ميني أركو مناوي رئيساً للحركة خلفاً لعبد الواحد محمد أحمد النور ود. الريح محمود جمعة نائباً له ومصطفي محمد أحمد تيراب أمينا عاماً للحركة والقائد جمعة محمد حقار قائد عام لقوات الحركة وبخيت كريمة قائد ثاني للقوات وذلك قبل انعقاد جولة المفاوضات السابعة في أبوجا وعارض بعض القادة الميدانيين المؤتمر لأنه لا يمثل الحركة وفيه كثير من الالتفاف. وقد انسحب 270 عضواً من المؤتمرين عقب رفع الجلسة الافتتاحية من جملة المؤتمرين البالغة 800 عضو.⁷¹

يرى كثير من المراقبين أن مؤتمر حسكينية هو نهاية لخلافات سابقة بين عبد الواحد محمد نور وميني أركو مناوي والتي بدأت في الظهور بطريقة واضحة إبان انعقاد مؤتمر طرابلس 2004م وأعقب ذلك اجتماع القادة بوادي هور (56 قائدا) يوم 28/1/2005م والذي نوقش فيه لأول مرة مقترحاً بعزل عبد الواحد محمد نور رئيس الحركة وتجميد نشاط الأمين العام ميني أركو مناوي وتلاه بيان القائد جمعة محمد حقار يوم 1/2/2005م الخاص بعزل عبد الواحد محمد النور من موقعه كرئيس للحركة لعدم التزاماته المؤسسية وانفراده في اتخاذ القرارات ولضلوعه في عمليات الفساد المالي وجمعه الأموال لمصلحته الخاصة وكذلك إثارة الفتن العنصرية داخل الجيش وقيادته العسكرية المتناسكة.⁷² وقد ردت القيادة العسكرية والسياسية ببيان في اليوم الثاني موضحةً أن بيان جمعة حقار ورائه فئة عنصرية لها أجندتها الذاتية وتمثل امتداداً طبيعياً لما يسمى بمجموعة وادي هور منبهاً إلى أنهم مجموعة نفعية قصيرة النظر تسعى لتحقيق مكاسب شخصية. وقد رد جمعة حقار ببيان عاصف ذكر فيه تورط عبد الواحد في ارتكاب جرائم عنصرية ضد طلاب أبرياء بمنطقة زالنجي (حادث اختطاف طلاب من بص سفري وقتلهم) وكذلك إصدار أوامر بالسطو على عربات إغاثة بين الفاشر وكبكاية وإصدار أوامر بعمليات عسكرية ضد المدنيين حول جبل مرة.⁷³ وقد عارض الفور ذلك

وسحبوا قواهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة حقار وبعضهم سمى عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً ولم تفلح اللجنة التي كونها أحمد عبد الله مور (أبو دقن) برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمداد بالحركة في لم شمل المقاتلين بالرغم من أنها عقدت عدة لقاءات.⁷⁴

ثم حدثت انشقاكات كثيرة للحركة منها مجموعة الـ 19 التي ظهرت نتيجة خروج عبد الواحد عن المفاوضات السابعة التي بدأت أواخر نوفمبر/تشرين ثاني 2005 في أبوجا وسحب ممثلي حركة تحرير السودان من المفاوضات وإلغاء تكليفهم من قبل الحركة وذلك لمكائدات شخصية بينه ومني مناوي إثر مؤتمر حسكينية فاجتمع التسعة عشر من القادة السياسيين والعسكريين بفندق شيدا بأبوجا وأصدروا قراراً بعزل عبد الواحد محمد نور من رئاسة الحركة وتكليف نائبه خميس عبد الله أبكر برئاسة الحركة والإبقاء على وفد التفاوض مع الحكومة كما هو إنفاذا للمفاوضات. غير أن مجموعة من القادة الميدانيين أصدرت قراراً في 2005/12/10 بعزل مناوي وإرجاع الحركة كما كانت بقيادة عبد الواحد. مع ملاحظة أن مجموعة الـ (19) ليست كيانا سياسيا له وجود عسكري على الأرض. ثم ظهرت مجموعة الإرادة الحرة وجناح السلام وجناح الوحدة ومجموعة عبد الشافع وحركة التحرير الأم (للمزيد من التفاصيل حول هذه الفصائل انظر الملحق رقم 2).

ثانياً: حركة العدل والمساواة

هناك شكوك حول تبعية حركة العدل والمساواة لحزب المؤتمر الشعبي (بقيادة الترابي) المنشق عن حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم). ويرأس الحركة د. خليل إبراهيم وهو أحد أمراء المجاهدين الذين دعوا إلى المواجهة العسكرية بين المؤتمر الشعبي وأجهزة الشرطة والأمن وكذلك عبد الباقي علي قرفة الذي حاول احتلال مدينتي الدلنج وكادوقلي (بولاية ج كردفان) وتفجير أنابيب البترول ثم هرب إلى نواحي هييان بعد انكشاف محاولته.⁷⁵

يقول مؤسس الحركة إنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهوية قومية التكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن السوداني التي بلغت ذروتها بعد أن انقطع الأمل في عدل الحكومات وخاب الرجاء

في قدرة الأحزاب على إصلاح شأن الوطن وتهدف إلى القضاء على ظاهرة الظلم الاجتماعي المنظم - كما تقول - والاستبداد السياسي المستحكم في السودان وتأمين وحدة البلاد وتنميتها.

تأتي شبهة تبعية الحركة للمؤتمر الشعبي أيضا من قياداتها حيث إن مسار أحمد حسين كان مديراً لمكتب الدكتور الترابي عندما كان رئيساً للحزب الحاكم، وكذلك الدكتور جبريل إبراهيم كان مديراً لشركة عزة للطيران هذا إضافة إلى الدكتور خليل إبراهيم مؤسس الحركة؛⁷⁶ وهو عضو أصيل في الحركة الإسلامية قبل انشقاقها وعندما انشقت أصبح مع جناح الترابي (المؤتمر الشعبي) حيث يعتقد الرأي العام في السودان أن المؤتمر الشعبي يستند في شعبيته بدرجة كبيرة على أبناء الغرب. فلقد استفحل الصراع في دارفور بشكل متزامن مع سجن الترابي الذي يُقال إنه سعى عن طريق رجاله لتأزيم الموقف في دارفور وتشجيع المتمردين هناك لإحراج حكومة البشير. غير أن الترابي كان دائماً ينفى هذه التهمة.

لقد جاء في بيان صادر عن جبهة الخلاص الوطني - حركة العدل والمساواة السودانية - القيادة العامة بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007م ما نصه: (هيمنة عناصر من المؤتمر الشعبي على مفاصل العمل داخل الحركة وأصبحوا يتنادون مما جعل الحركة قبلة لما يسمى بأمرء المجاهدين الشيء الذي أدى إلى إقصاء الكوادر التي لا تنتمي إلى ماضيهم حتى صار الأمر وكأنه رابطة لزملاء جهاد طويل وقديم) وقد عزل البيان الدكتور خليل إبراهيم من موقعه ووقع عليه 74 من القادة العسكريين والميدانيين.⁷⁷

وقد مرت حركة العدل والمساواة بعدد من الانشقاقات والانقسامات يمكن تلخيصها في الآتي:

1. انشقاق عبد الرحيم آدم أبو ريشة مسئول قطاع جنوب دارفور وانضمامه للسلام مع علي حامد وصديق عبد الكريم الذي قاد الانفلات الأمني بالقوز الغربي وكان قائداً للعمود الأخضر وقد وقعوا علي السلام.
2. انشقاق القائد عبد الله عبد الله بخيت والقائد آدم موسى والقائد صلاح أبو زيد (كيمياء) عن خليل بتاريخ 30 مارس/آذار 2006م بعدد من المقاتلين بين

مهاجرية وعديلة وتوقيعهم اتفاق وقف عدائيات مع حكومة ولاية جنوب دارفور. 78

3. المذكرة التصحيحية بتاريخ 2006/4/26م ثم مذكرة المكاتب الخارجية في يوليو 2006م (مذكرة السبعة) التي وقع عليها كل من م. يوسف أبكر آدم (مكتب فرنسا) وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا) ونصر الدين حسين دفع الله (مكتب هولندا) ود. إدريس أزرق الناطق الرسمي وعلي سليمان برجو وجمال حسن (مكتب الخليج) واتهمت المذكرة خليل بالعنصرية والقبلية والمحسوبة لأقربائه.⁷⁹
4. مؤتمر أديس أبابا المنعقد في الفترة 30 ديسمبر/كانون الأول 2006م - 3 يناير/كانون الثاني 2007م والذي انتهى بتنصيب الدكتور إدريس إبراهيم أزرق خلفاً للدكتور خليل إبراهيم.⁸⁰
5. يوم 2007/10/3م تم تأسيس حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحر إدريس أبو قرده نائب د. خليل السابق وأسندت القيادة العسكرية للقائد عبد الله بنده أبكر القائد العام السابق ورئيس المجلس العسكري الذي تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ 2007/7/27م.⁸¹

ثالثاً: مجموعات أخرى

هناك كثير من المجموعات السياسية والحركات المسلحة بدارفور أبرزها جبهة الخلاص الوطني التي تكونت في تشاد بدعم كبير من إريتريا لجمع كل رافضي أبوجا تحت مظلة سياسية واحدة وخلق قوة عسكرية موحدة وأبرز مكوناتها بعض عناصر حركة العدل والمساواة وبعض السياسيين من حركة تحرير السودان مثل خميس عبد الله أبكر،⁸² وقيادات أخرى من المعارضة تساندها بعض القيادات الميدانية المنشقة من الفصائل المسلحة بسبب الخلافات مع قادتها وتمكنت جبهة الخلاص من التأثير ميدانياً في فترة وجيزة مستفيدة من عدم توقيعها على أية وثيقة لوقف إطلاق النار مع الحكومة. وشنت عدة هجمات على القوات الحكومية والفصائل المتحالفة معها في قرى وبعض مدن دارفور. وامتدت هجماتها حتى بعض المناطق في ولاية شمال كردفان مثل (حمرة الشيخ) في أواخر عام 2007م. وكذلك هنالك التحالف الفيدرالي الذي تكون في التسعينات في لندن وكثير من عناصره

انضمت لحركة تحرير السودان وليس له ثقل عسكري، وحركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية التي وقعت على اتفاق الجنيينة في 2006/6/12م وغيرها من الكيانات.

وهكذا، بعد أن كانت الحركات ثلاثاً في أبوجا أصبحت الآن ستاً وعشرين. لكن في سبتمبر/أيلول 2008 أعلن القيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان، اللواء ياسر إبراهيم، أن الحركة نجحت في توحيد ثلاثة عشر فصيلاً تحت قيادة واحدة تحمل اسم "جبهة التضامن الشعبي" في دارفور. هذه الانقسامات والانشقاقات وتشظي الحركات الرئيسية إلى فصائل وجماعات ومجموعات وأجنحة أضعف المعارضة الدارفورية كما أن ذلك الوضع أثر على العملية السلمية وأعاقها بسبب عدم وضوح الرؤية من ناحية مع من تتعامل أو تتفاوض الحكومة وكذلك المجتمع الدولي. وبالتالي فإن هذه الانشقاقات ضاعفت من تعقيد الأزمة.

ظهور مصطلح جنجويد:

كلمة "جنجويد" كلمة عامية من المنطقة، وتعني عامة (إنسان مثل جان على جواد). وقد استخدم المصطلح إبان النزاعات القبلية في التسعينات للإشارة بصفة محددة إلى مليشيات هي غالباً من قبائل عربية، كان تهاجم وتدمر قرى القبائل غير الرحل.⁸³ وقد استخدم مصطلح (جنجويد) في دارفور في الماضي لوصف اللصوص الذين يعتدون على سكان الأرياف بأشكال عديدة من بينها سرقة المواشي وقطع الطريق.

ووصف الجنجويد بأنهم مليشيات عربية لا يعني أن جميع العرب يقاتلون في صف الجنجويد، وفي الحقيقة، فقد وجدت اللجنة أن كثيراً من العرب في دارفور يعارضون الجنجويد، وأن بعض العرب يقاتلون في صفوف المتمردين، مثل بعض القادة العرب ورجالهم من قبيلة المسيرية والرزيقات.⁸⁴ وفي الوقت نفسه، هناك كثير من الأفراد من غير العرب يساندون الحكومة وخدموا في جيشها، وبالتالي فإن مصطلح الجنجويد الذي يستعمله الضحايا في دارفور لا يعني قطعاً العرب عامة،⁸⁵ بل المليشيات العربية التي تهاجم قراهم وترتكب انتهاكات أخرى وعملت اللجنة أنه عند اندلاع التمرد الذي بدأت حركتان متمردتان، في دارفور في أوائل عام 2003م، طلبت الحكومة إلى

عدد من القبائل العربية مساعدتها في القتال وقام بعض زعماء القبائل الذين تربطهم علاقات بمسؤولي كل من الحكومات المحلية والحكومات المركزية، بدور رئيسي في تجنيد أعضاء المليشيات وتنظيمهم، وتلقت اللجنة أيضاً أدلة على أن الجنجويد تضم في صفوفها محاربين من البلدان المجاورة، ومن تشاد وليبيا.⁸⁶

إذا حاولنا إيجاد تعريف لمصطلح الجنجويد تصطدم في الواقع بعدة محاولات فقد عرفه البعض تعريفاً لغوياً معتمدين على مضامين ظاهرية للتكوين اللفظي بينما يحاول آخرون تعريفه معتمدين على الواقع التاريخي والاجتماعي والنفسي للمجتمع في دارفور.⁸⁷

عرف مصطلح الجنجويد على أنه مستمد من عبارة "جن جاء على جواد" (كما سبق) وهي مفردة مكونة من ثلاث كلمات هي جن يقصد بها الشخص الذي يقوم بأفعال تتنافى مع الطبيعة الإنسانية، ويمتطي جواداً أو فرساً ويحمل بيده بندقية جيم ثلاثة*، وتعني في العرف المحلي (جان أو شيطان يمتطي جواداً ويحمل بيده بندقية) وتقال بالعامية (جن شايل جيم وراكب جواد).⁸⁸

أشار عبد الله خاطر (وهو كاتب صحفي من أبناء إقليم دارفور) على موقع Darfournews.net في تعريفه للجنجويد (أن اللفظ يعود للقبائل شبه الصحراوية في غرب السودان وهي بيئات لا تمتلك سياجاً اجتماعياً صارماً لذا قضت العادة أن يجتمع بعض الشباب المتبطل والخامل ذهنياً على تنظيم اعتقادات محلية على الأموال والماشية فأطلقت عليهم جنجويد.⁸⁹

كما أورد الطيب زين العابدين تعريفاً في الموقع الإلكتروني لمجلة (البيان) موضحاً أن الجنجويد في دارفور تعني: (Janjweed means the youth who went astray from their tribes and are not restrained from committing all types of banditry and assaults. The term janjweed is derived from a Jennie that rides a horse). الشباب المتفلت من قبيلته والذي لا يتورع عن ارتكاب كل الموبقات من نهب وفاحشة واعتداء علي الغير، وقيل إن اللفظ (جنجويد) أنها مأخوذة من الجن يركب الجواد وهي كناية عن الفارس الصعلوك).

عرّف موقع دارفور نيوز الإلكتروني Darfournews.net الجنجويد على أنهم (بعض الشباب من القبائل العربية الذين (خرتوا) أيدهم من أسرهم وقبائلهم

وخرجوا للسرقة وقطع الطريق متأثرين بثقافة الهمبته أو الصعلكة، وهي ثقافة عرفها العرب قبل الإسلام).⁹⁰

وعرّف الرئيس التشادي إدريس دبي الجنجويد على أنهم (مليشيات موالية للحكومة السودانية) "Pro-Sudanese Government Militias" أما وزير الخارجية الأمريكي كولن باول فقد عرّف الجنجويد على أنهم (مجموعات عربية مسلحة تعرف باسم الجنجويد والتي تقول الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان إنها تقوم بحملة تطهير عرقي في منطقة دارفور).⁹¹

وقد عرّف وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية أحمد هارون الجنجويد في لقاء صحفي مع جريدة الأهرام العربي على أنهم (عصابات للنهب المسلح) "Armed robbery groups"⁹²

الشيخ موسى هلال الذي يطلق عليه زعيم الجنجويد، وتتهمه السلطات الأمريكية والدولية بأنه القائد الحقيقي للجنجويد، عرّف الجنجويد في لقاء صحفي أجرته معه صحيفة أخبار اليوم "بأنهم لصوص وحرامية وقطاع طرق كما نسميهم في الشمال همباته. والجنجويد لفظ شعبي قديم لا يرتبط بقبيلة أو عرقية محددة."⁹³

إذن مصطلح الجنجويد مصطلح هلامي وغير محدد وكل هذه التعريفات تكاد تتفق على أن الجنجويد يقومون بالنهب والسرقة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجنجويد كأفراد سابقون لحكومة الإنقاذ وسيطرة الإسلاميين على الحكم، ولكنهم ككيان منظم من إفرازات الإنقاذ منذ أن استولى الإسلامويون على السلطة،⁹⁴ أو وظفتهم الإنقاذ لأهدافها في الإقليم.

يلاحظ مما سبق أن ما يحدث في دارفور تقوم به مجموعات متعددة بعضها ذو طابع قبلي تنتهي أجنده في حدود جغرافية دارفور، والبعض الآخر يتمدد حتى يصل إلى الخرطوم وكل السودان. وأن من أسباب تمرد البعض ولجؤه إلى جبل مرة هو شعوره بالتهميش داخل حزبه، بمعنى آخر أن تسييس القبيلة هو السبب في هذه التمردات أو الحركات المسلحة.

ومن المسلم به أن الصراع الدائر في دارفور ضد الحكومة وعناصر موالية لها ليس صراعاً دينياً على الإطلاق، فأهل دارفور كلهم مسلمون على المذهب

المالكي، ومعظمهم يتبع التجانية والمهدية باعتبارها من أهم الطرق الصوفية، والقول بأن حركة تحرير السودان حركة التمرد الرئيسية في دارفور، هي تجمع الزرقة من أجل تحقيق مطالب دارفور التنموية والخدمية والسياسية، وأن الجنجويد هو تجمع العرب ضد مطالبة الزرقة بحقوقهم في التنمية والخدمات والمشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح لأن حركة تحرير السودان ليست ذلك المعين الواسع الذي استوعب جميع القبائل غير العربية، فهناك أكثر من 30 قبيلة غير عربية خارج هذه الحركة من بينها قبائل رئيسة لها ارتباط قوي بالأرض وتاريخ مشهود عبر مئات السنين مثل البرقي والداجو والقمر، كما أن الجنجويد كذلك ما هي إلا مجموعة متفلتة من قبائلها بالرغم من جريان الدم العربي في عروقهم إلا أنهم لا يمثلون الرأي والاتجاه العام للقبائل العربية.⁹⁵

إضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب متعددة ومختلفة لأزمة دارفور تبقى هناك ملاحظة مهمة ينبغي وضعها في الاعتبار في هذا السياق وهي عندما طلعت مجموعة من أبناء دارفور الجبل (جبل مرة في جنوب دارفور) في شكل اعتصام كتعبير عن استنكارهم لسياسات الحكومة المركزية وتهميش الإقليم، كان رد الحكومة أن ضربتهم بالطائرات بدلاً عن التركيز على التفاوض مما يؤكد النهج العسكري لحكومة الإنقاذ في التعامل مع قضايا الحركات المعارضة منذ بدايتها. هذا النهج مسؤول بدرجة كبيرة في تفاقم المشكلة وتطورها إلى أزمة.

دور دول الجوار (تشاد وليبيا) في تعقيد الصراع

أولاً: تشاد

تعد الصراعات الخارجية من أهم أسباب عدم الاستقرار وتأجيج الصراعات والحروب القبلية في دارفور.. ويتمثل البعد الخارجي في الصراع الليبي السوداني قبل المصالحة الوطنية عام 1977م بين حكومة الرئيس نميري آنذاك والجيبهة الوطنية السودانية بمساعدة ودعم من الحكومة الليبية، وكذلك الصراع الليبي التشادي. والملاحظ أن كل أو معظم الصراعات التشادية-التشادية أو الليبية-التشادية تم حسمها في داخل دارفور في الفترة من 1981-1990م. يرى البعض أن الليبيين

استغلوا سقوط نظام نميري عام 1985م وما تلا ذلك من عدم استقرار بفاعلية خلال العام 1985 - 1986م بتعزيز خطوط إمدادهم إلى المعارضة التشادية والمجموعات العربية في دارفور.⁹⁶ وأبرز هذه المجموعات هي مجموعة الشيخ بن عمر المكونة من القبائل العربية البدوية التي تتوزع مناطقها بين الحدود السودانية التشادية بينما كان متلقو الأسلحة الليبية الأساسيين هم المجموعات العربية التشادية التي تهدف إلى زعزعة تشاد إلا أنه سلح أيضاً مجموعات عربية سودانية مثل المسيرية الزرق والبي هلبة بنفس الطريقة. وبالطبع وجدت إمدادات السلاح الكبير طريقها بشكل غير مباشر إلى مجموعات قبلية أخرى في دارفور رغم أن الشحنات لم تكن موجهة لهم في المقام الأول وقادت ضرورة تأمين إمدادات الغذاء ودعم الطرف التشادي إلى تسليح حلفاء محليين في دارفور.⁹⁷

نتيجة لذلك انتقلت معظم المجموعات العربية التشادية بمواشيتها لمناطق الفور لأن سلسلة جبل مرة توفر لها نوعاً من الحماية الطبيعية التي تجعل من الصعب على القوات التشادية أن تقتحمها وإزاء تدفق المجموعات العربية البدوية ومواشيتها إلى منطقة تسودها الزراعة ظهرت مشاكل أخذت في التطور كلما توغل الوافدون داخل المناطق الزراعية مع انتهاك الحيوانات للمزارع وتدمير المحاصيل، فضلاً عن مطاردة القوات التشادية الحكومية للقوات المعارضة شبه النظامية بمناطق الفور مما جعلها منطقة اضطراب حتى بالنسبة للفور أنفسهم. وقد حدثت معارك كثيرة وسقط أفراد وجماعات من الفور قتلى...

قرر الفور الواقعين تحت هذه الضغوط التحرك فلجئوا للحرائق الواسعة للمراعي بهدف إجبار العرب على مغادرة المنطقة إلى مراعي أخرى وحاولوا منعهم من الوصول إلى موارد المياه وفعّلوا ذات الشيء من الانتقام عندما سرق العرب ماشيتهم وبدأ العرب ينتقمون بحرق قرى ومزارع الفور وجاءت القبائل العربية السودانية المجاورة للفور لمساعدة أحوالهم (عرب تشاد) وسرعان ما اتخذت الحرب طابع النزاعات العرقية المحملة بالتعصب القبلي.⁹⁸

كما قامت الحكومة التشادية بتوجيه ضرباتها الأرضية والجوية ضد قوات المعارضة داخل أراضي دارفور. بمسكراهما المذكورة آنفاً خاصة بعد إسقاط قوات (الشيخ ابن عمر) طائرة تابعة لنظام هيري بصاروخ سام 6 سوفيتي الصنع بالقرب

من الجنية.. فما كان من تشاد إلا الرد بقصف مكثف بطائرات جاغوار الفرنسية الصنع مقابل وادي صالح غرب دارفور. وقد أثر كل هذا في ظهور حركة داود يحي بولاد وبعدها حركة عبد الواحد محمد نور بغرب دارفور.

أما في شمال دارفور فالتاريخ يذكر انطلاق حسين هبري (الرئيس الشادي السابق) من داخل أراضي دارفور بمساندة حكومة الرئيس نميري ومصر والولايات المتحدة بتحالف زغاوي قرعاني ليستولى على السلطة في عام 1982م. 99 ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الكثير من زعامات القبائل العربية التشادية كانت تساند وتقف مع غوكوني وداي ضد حسين هبري... وحيث أن هبري قد استولى على السلطة فإن هذه المجموعات خرجت من تشاد إلى دارفور محتمية ببطونها وتقاوم وتعارض نظام هبري بطريقة سافرة لدرجة أن الجمعية التأسيسية (البرلمان) ناقشت ذلك في جلستها رقم (9) لعام 1987م كما هو ثابت بالصفحة رقم (6) من محضر المداومات.

هذه الهجرات كان لها أثر مباشر في صراعات قبائل الزغاوة والقبائل العربية المتكررة بشمال دارفور وامتدت لتشمل جنوب دارفور لاحقاً والتي عقد لها مؤتمر الصلح القبلي بينهما في كتم عام 1994م والضعين عام 1996م. أيضا بقي العقيد طيار إدريس دبي محتماً بالزغاوة في دارفور منذ أبريل 1989م حين هاجمهم قوات هبري حيث كوّن حركة الأول من أبريل/نيسان التي تحالفت مع فصائل معارضة أخرى تحركوا جميعاً بقيادته لإسقاط حسين هبري من وادي بامينا بشمال دارفور ليستولى على السلطة في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990م بعد معارك طاحنة كان للزغاوة فيها القدح المعلى.¹⁰⁰ وقد ساهم وجود المعارضة التشادية بشمال دارفور في استفحال النهب المسلح وظهور القادة العسكريين لحركة تحرير السودان فيما بعد هذا بالإضافة لتدفق السلاح في كل دارفور.

تعد قوات الفيلق الإسلامي وفلول المعارضة التي واجهت نظام هبري ودبي سبباً في تعقيد الوضع في جبل مرة وغرب دارفور بينما تعد جماعات الزغاوة المسلحة في شمال دارفور ذات صلات وثيقة بنظام إدريس دبي في بدايات وصوله للسلطة وبصفة عامة أثرت الأوضاع في تشاد على الدوام على الأوضاع في دارفور. وقد كانت هناك صفقات سلاح بين بعض الجنرالات التشاديين وحركة

تحرير السودان.¹⁰¹ كما أن أول قائد عسكري لحركة التحرير (عبد الله أبكر) كان ضابط سابق في الجيش التشادي وكذلك نائب القائد الحالي لقوات حركة التحرير (نجيت كريمة).¹⁰²

سعت تشاد للصلح بين الحكومة وحركات المعارضة وذلك في مفاوضات أبشي الأولى في سبتمبر/أيلول 2002م وأبشي الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003م وكذلك مباحثات أنجمينا الأولى في أوائل أبريل/نيسان 2004م وأنجمينا الثانية في أواخر أبريل/نيسان 2004م.

إلا أن الموقف التشادي قد تبدل بعد التوقيع على اتفاق أبوجا في مايو/أيار 2006م وذلك أبان تكون جبهة الخلاص الوطني واتهام الحكومة السودانية لتشاد بإيواء المسلحين السودانيين كرد فعل على اتهام تشاد للحكومة السودانية بإيواء حركات المعارضة المسلحة وقادتها مثل د. حسن صالح الجنيدي والجنرال محمد نوري وتيمان أرديمي.¹⁰³

بعد قمة (كان) في فرنسا (فبراير/شباط 2007م) انعقدت قمة رابعة في ليبيا ضمت رؤساء ليبيا- تشاد- السودان وأرتريا لتسوية الأوضاع بين السودان وتشاد وبعده ذلك اجتمع الرئيس السوداني بالرئيس التشادي بالسعودية في مايو/أيار 2007م وخلص الاجتماع لتفعيل اللجنة العسكرية المشتركة التي أقرها اتفاق طرابلس السابق في 28 فبراير/شباط 2006م بهدف تسوية الأوضاع العسكرية ووضع نهاية للجماعات المسلحة على الحدود بين البلدين. كذلك تمت محاولة صلح بين الطرفين عندما التقى الرئيسان، البشير ودبي، في قمة السنغال، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي بداركار في 13/مارس/أذار 2008م. إلا أن اتهام الحكومة التشادية للخرطوم بدعم المحاولة الانقلابية التي وقعت في 3/فبراير/شباط 2008 واتهام السودان لتشاد بدعم حركة العدل والمساواة التي هجمت على الخرطوم (أم درمان) في 10 مايو/أيار 2008، ألقى بظلاله على العلاقات بين الطرفين. غير أن وزير الخارجية السوداني، دينج ألور، أعلن في 19 يونيو/حزيران 2008 أن السودان ليست في حالة حرب مع تشاد وذلك عقب التقائه بنظيره الفرنسي، برنارد كوشنر، حيث أبدت فرنسا رغبتها في التوسط بين البلدين لتطبيع العلاقات بينهما. بيد أن مذكرة مدعي محكمة الجنايات الدولية الخاصة باتهام البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور قد

أدت إلى تجميد فرنسا لمبادراتها لأن الرئيس الفرنسي يؤيد مذكرة الاتهام. لكن بوساطة ليبية بدأت في مطلع أغسطس/آب 2008 إجراءات إعادة العلاقات بين السودان وتشاد. وهي خطوة تنم عن إدراك السودان بأهمية تشاد في مسألة دارفور.

كذلك تشكل تشاد مدخلاً لفرنسا في دارفور حيث كانت تشاد مستعمرة فرنسية حتى عام 1960. وتمثل أهمية إستراتيجية لفرنسا مقروناً ذلك بالتدخل بين دارفور وتشاد وجيوسياسياً واتصال النسيج الاجتماعي بين الجانبين مما يجعل تشاد تلعب دوراً مهماً في التأثير في أية أحداث في دارفور. إضافة إلى ظهور النفط في حوض يقع بين دارفور وتشاد. كل ذلك جعل فرنسا تهتم بالتدخل في أزمة دارفور وهي تستضيف عبد الواحد محمد نور الذي لم يوقع اتفاق أبوجا مع الحكومة السودانية، وأخذت فرنسا تستخدمه كورقة ضغط على الحكومة السودانية.

ثانياً: ليبيا

تعد الجماهيرية العربية الليبية إحدى القوى الإقليمية (بجانب تشاد) الرئيسة التي لها تأثير مباشر على الأحداث في المنطقة. ويمكن القول أنها تملك أوراقاً مهمة في اللعبة، فهي تدعم الحركات الدارفورية المسلحة. حيث تؤكد تقارير رسمية في السودان أن كل الدعم اللوجستي غير العسكري يأتي للمتمردين عن طريق ليبيا وكذلك البترول وبعض الأسلحة.¹⁰⁴ ويشير المهندس أبو القاسم أحمد إلى أن ليبيا ترى أن حركات دارفور توظف كثيراً من عضوية اللجان الثورية الذين باتوا خطراً عليها بعد أحداث الزاوية كما أنها ترى أن المعارضة التشادية خطر عليها في حال تغيير نظام إدريس دبي واستيلاء المعارضة على السلطة فإن مشاكل مثل مشكلة أوزو وأحداث الزاوية ومعارك فيالارجو يمكن أن تعود للسطح مرة أخرى ولذلك تسعى ليبيا للحل بكل السبل وفي ذات الوقت لا تسعى للقضاء على المسلحين أو الوقوف في طريقهم؛¹⁰⁵ ربما لأنهم قد يصلون للسلطة (في الخرطوم وأنجمينا) فيكون حلفاء أو أصدقاء محتملين.

تلعب ليبيا دور في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة في الإقليم فقد بدأت جهودها مطلع 2005م بلقاء في ليبيا، شاركت فيه حركة تحرير السودان

وحركة العدل والمساواة، بطلبها من قيادة الحركتين التوحد وعدم التشتت، لكن تطور الأحداث اللاحقة أفرزت انقسام حركة تحرير السودان.

حاولت ليبيا خلال لقاء طرابلس الأول في 2004م توحيد الطرفين المنقسمين، وقام الاتحاد الإفريقي بدور لجمع الطرفين مرة أخرى، لكن هذه الجهود لم تتوصل لنتائج إيجابية، كما شارك وفد ليبي، تشادي، أريتري في مسعى لتقريب وجهات النظر بين قيادات حركة التحرير، وقدمت ليبيا خلالها ثلاثة مطالب هي¹⁰⁶:

1. توحيد الموقف لدارفور.
2. إيقاف العدائيات ولو إلى حين.
3. إعداد ورقة تكون بمثابة خارطة طريق لحل مشكلة دارفور.

كما استضافت ليبيا أطراف النزاع في ثلاثة ملتقيات خاطبها القذافي مباشرة، وأيضاً استضافت القمة الحماسية في سرت 17 أكتوبر/تشرين الأول 2004م التي حضرها رؤساء خمس دول (مصر، وتشاد، ونيجيريا، وليبيا، والسودان) وانتهت هذه القمة بالتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي في هذه المسألة معتبرين أنها (قضية أفريقية)، كما أكدوا دعمهم للحكومة السودانية.¹⁰⁷

تأثرت الجهود الليبية في البداية بما حدث للمبادرة المصرية الليبية المشتركة لحل مشكلة جنوب السودان، ولذلك كانت تبدي قدراً من التحفظ، وتتهم بعض التقارير ليبيا بأنها سعت منذ زمن طويل لخلق ما يسمى بدولة الزغاوة الكبرى ويرجع ذلك منذ أيام حكم الرئيس التشادي على إقليم أوزو والتجمع الكبير للزغاوة في ليبيا كل ذلك قد امتد إلى إقليم دارفور،¹⁰⁸ إلا أن طبيعة العلاقات الليبية السودانية حالياً تفرض رؤية أخرى قد لا تنبني بالضرورة على المتغيرات الحالية بالمنطقة وفي ليبيا بشكل خاص.

لقد شاب الموقف الليبي الكثير من الغموض في البداية حيث أن قبيلة الزغاوة التي تعد أحد مقومات فصيل متمرد لديها أطراف بالجماهيرية ورغم استبعاد أي دور لها من شأنه أن يمثل دعماً مادياً أو معنوياً للمتمردين إلا أن تصريحات ليبيا جاءت متأخرة قليلاً.

وقد عزا بعض المراقبين ذلك لإحساس ليبيا بدور مفترض في عمليات التفاوض التي يريها الاتحاد الإفريقي على أقل تقدير لأنها ذات حدود وعلاقات

مشتركة مع كل من السودان وتشاد وعلاوة على أن القبائل المتصارعة أو المرتبطة بالتمرد تتواجد في الدول الثلاث على رغم ذلك، وإن جاء متأخراً فقد أكدت ليبيا رفضها للتدخل الأجنبي في السودان.¹⁰⁹ وجاءت تصريحات الرئيس القذافي إيجابية وأحيراً فقد زار وزير الخارجية السوداني ليبيا لتقبل رسالة من الرئيس السوداني تطلب من ليبيا المشاركة في حل الأزمة وأخذ دور متقدم.

وللشأن الليبي في منطقة دارفور بعدان:

1. رعاية المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين.

2. كونها معبراً للمعونات الأمريكية إلى دارفور.

الملاحظ أن ليبيا سمحت بانسياب المعونات الإنسانية فضلاً عن استقبالها في موانئها على البحر المتوسط، حيث وافقت على الطلب الأمريكي بخصوص وصول الحمولات الإغاثية براً عن طريق الأراضي الليبية إلى مخيمات اللاجئين بتشاد.

إن نقل المواد الإغاثية عبر الأراضي الليبية يعكس رغبة طرابلس في المزيد من تعميق الصورة الإيجابية عنها لدى المجتمع الدولي، كما ينظر له كأحد الخطوات لتطبيع العلاقات بين واشنطن وليبيا التي تخلت عن دعم (الإرهاب)، واستعادة علاقاتها مع أوروبا. ولم تقتصر ليبيا على أن تكون أراضيها معبر إنساني، بل لعبت مؤسستها الداخلية هي الأخرى دوراً في إغاثة النازحين ولاجئي أزمة دارفور في الأراضي التشادية، من خلال المساعدات التي قدمتها القوافل التابعة لمؤسسة القذافي الخيرية في يوليو/تموز 2004م.¹¹⁰

على صعيد حركات دارفور: فقد ظلت طرابلس همزة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، فرغم أن حركتا التمرد "حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة" لم تُدعيا إلى المشاركة في القمة الإقليمية حول دارفور، ولكن تواجد وفدهما في طرابلس، وصرح آنذاك إبراهيم إدريس أزرق المتحدث باسم حركة العدل والمساواة قائلاً: "جئنا إلى طرابلس لعرض على القيادة الليبية وجهة نظرنا على أمل التوصل إلى موقف غير منحاز من قبل الدول المشاركة في القمة، وهو ما يعكس نظرة أبناء دارفور إلى الدور الليبي.¹¹¹

شهدت الاجتماعات المكثفة التي عقدتها حركة تحرير السودان في ليبيا في الفترة من مايو/أيار - يوليو/تموز 2005م توزيع استمارات عضوية الحركة على

نطاق واسع في ليبيا بمجهود مقدر من قيادات اللجان الثورية مثل عثمان البشري ومصطفى تيراب وذلك إثر بعض التعقيدات التي شابته ملتقى طرابلس الثالث. هذا بخلاف دعم ليبيا لمؤتمر حسكينية حيث "وصلت عشرات الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية مرسله من جمعية ألقذافي الخيرية ومعها عدد كبير من الليبيين والذين هم بالضرورة من قوات الأمن الليبي... قاموا بمسح كامل لجميع المناطق المأهولة قليلة السكان.. جاء مع ذلك الوفد الليبي مائتان من أعضاء اللجان الثورية الليبية من أبناء الزغاوة... يجتمعون بين عضوية حركة تحرير السودان واللجان الثورية الليبية".¹¹² وانتهى المؤتمر بتنصيب مصطفى تيراب الذي قضى فترة طويلة من عمره باللجان الثورية في منصب الأمين العام للحركة ولا يزال عثمان البشري مسئولاً عن مكتب الحركة (جناح الوحدة) بليبيا.

كانت ليبيا في "قمة السخاء والكرم فأمدت حركة مني أركو مناوي بالآلاف من براميل البنزين والزيوت وقطع غيار العربات كما وفرت عدداً كبيراً من عربات اللاندكروزر ذات الدفع الرباعي وكميات مهولة من المواد الغذائية".¹¹³ أما على صعيد الصلح والمفاوضات فقد رعت ليبيا ملتقى أبناء دارفور الذي تمخض عنه إعلان طرابلس 2004م وذلك في الفترة من 18-23 أكتوبر 2004م بدعوة من الرئيس معمر ألقذافي التقى بالجمهورية الليبية ممثلي أبناء دارفور من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان ومن داخل السودان ممثلي الإدارة الأهلية ونوابا وبرلمانيين وقيادات سياسية وحزبية ورموز المجتمع المدني ومن خارج السودان ممثلين من قادة اتحادات وروابط أبناء دارفور في السعودية ودول الخليج والمملكة المتحدة وإيرلندا وهولندا والجمهورية.

وفي العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2004م وقع على إعلان طرابلس كل من د. خليل إبراهيم رئيس حركة وجيش تحرير السودان والأمير صلاح الدين محمد الفضل أمير قيادات الإدارة الأهلية.. والدكتور التجاني سيسي محمد أتييم رئيس إتحاد أبناء دارفور بالتجمع الديمقراطي والفريق الركن إبراهيم سليمان الرئيس المناوب لمنبر دارفور للحوار والتعايش السلمي.¹¹⁴

لقد فشلت محاولات توحيد الحركات الراضية لتوقيع اتفاق أبوجا للسلام في مدينة جوبا (جنوب السودان) في صيف 2007 وكذلك فشل اجتماع سابق له في

أروشا (تنزانيا) في 3-6 أغسطس/آب 2007 اتفقت عدة حركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة بوساطة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان قيادة الوحدة التي نسقت ميدانياً بينها فيما بعد وقادت معارك في دارفور وكردفان خلال العام 2007. لذلك رعت ليبيا مفاوضات سرت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني وبداية ديسمبر/كانون الأول 2007 لمحاولة توحيد الحركات - وهي تحاول أن تكون محايدة في أزمة دارفور رغم أن البعض يراها الأقرب للحركات المسلحة الدارفورية خاصة وأن بعض قيادات معظم الحركات تقيم في فنادق العاصمة الليبية طرابلس وأن بعض عناصر دارفور أعضاء في اللجان الثورية. وكثيراً ما سبب الموقف الليبي مضايقة للحكومة السودانية التي كانت تتعامل مع الأمر بالحكمة نسبة لأهمية الدور الليبي في قضايا المنطقة ومركزها في دول الساحل والصحراء وكعضو فاعل ومؤسس في الاتحاد الإفريقي. ولا تزال ليبيا تسعى للحل السلمي عبر مختلف المبادرات من خلال نظرة العقيد القذافي الذي ربما يسعى للحصول على المقعد المخصص لأفريقيا في مجلس الأمن إذا صنع السلام في دارفور.

هوامش الفصل الثالث

1. ذو النون التيجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 24.
2. ذو النون التيجاني، المرجع السابق، ص 25.
3. يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ط2، 1972)، 86.
4. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمت السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر (القاهرة: أيتراك للنشر والتوزيع، 2006)، 33. في: عايذة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي 1989-2006م (رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
5. أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص 33.
6. أبو الخير، نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.
7. علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2003)، 150.
8. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006)، 33.
9. حقار، المرجع السابق، ص 150.
10. عايذة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي 1989-2006م (رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
11. عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 54.
12. دينار، مرجع سبق ذكره، ص، 27.
13. الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005)، 7. في: عايذة حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي، 96.
14. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 27.
15. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 27.
16. أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان نموذج للتعايش السلمي (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1987)، 234.
17. مركز الراصد للدراسات، الأبعاد الدولية والمحلية وآفاق الحل، في عايذة، أثر التحول السياسي، ص 96. انظر كذلك الشاطر بصيلي عبد الجليل وشوقي الجمل.
18. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
19. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
20. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
21. أحمد عبد الله آدم، مرجع سبق ذكره، ص، 154.

22. محمد بن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان، بسيرة بلاد العرب والسودان (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر، 1965)، 138.
23. موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي (الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1995)، 22.
24. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 130.
25. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 30.
26. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 30.
27. التقرير الإستراتيجي السوداني السادس 2004-2005 (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2006)، 7-8.
28. دينار، مرجع سبق ذكره، ص، 30.
29. التقرير الإستراتيجي السادس، 9
30. عطا البطحاني، نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور، في: عبد الغفار محمد أحمد ولايف مانقار (تحرير)، دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006)، 84.
31. البطحاني، مرجع سبق ذكره، ص 84.
32. البطحاني، مرجع سبق ذكره، ص 89.
33. عبد العزيز محمود عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تعقيداته ووسائل الحل (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، 11.
34. المصالحات القبلية في دارفور (بدون مؤلف)، في موقع <http://www.Darfuronline.com>.
35. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 166.
36. حبيب آدم سليمان، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الرعوية، (ورقة قُدمت في ورشة عمل: تأهيل وتوطين الرحل، الخرطوم، 2007).
37. قانون تنظيم المراعي والمراحل والزراعة لسنة 1999، ولاية غرب دارفور، مكتب آلية فض النزاعات البيئية، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 3.
38. يوسف تكنة، "تدهور الموارد الطبيعية وأثرها على النشاط الرعوي بدارفور، تقرير لجمعية حماية البيئة السودانية، الخرطوم، 1997م.
39. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 173.
40. إيدام أبو بكر إسماعيل، المياه ودورها في توطين الرحل، ورقة قُدمت في ورشة عمل تأهيل وتوطين الرحل، الخرطوم، 2007.
41. إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
42. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 168.
43. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 169.
44. إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
45. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 174.

46. يوسف تكنة، مرجع سبق ذكره.
47. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 179.
48. شريف حرير وترجي تقيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، ترجمة مبارك ومجدي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997)، 45.
49. الفريق أول ركن آدم حامد موسى: مقابلة أجراها عبد العزيز محمود، مركز السودان للخدمات الصحفية، 2007/10/5.
50. خطاب التجمع العربي رئيس الوزراء السابق، الصادق المهدي، بتاريخ 1987/9/9.
51. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 181.
52. مجموعة مؤلفين، دارفور: الحقيقة الغائبة (الخرطوم: مركز السودان للخدمات الصحفية، 2004)، 104.
53. مجموعة مؤلفين، دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره، ص 102.
54. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 55.
55. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 186.
56. شريف حرير وترجي تقيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.
57. آدم الزين الطيب إبراهيم قبائل السودان: نموذج للتعايش السلمي (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 1987)، 142.
58. آدم الزين، مرجع سبق ذكره، ص 105.
59. التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تداعياته وعلاجه (الخرطوم: شركة السودان لطباعة العملة، 1999)، 97.
60. التجاني مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 96.
61. نص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم للأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، 2004/9/18، 31.
62. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 59.
63. ضياء الدين بلال، دارفور والصعود للجبل، الرأي العام، 2003/4/22.
64. أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص 41.
65. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، 125.
66. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 60.
67. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، مرجع سبق ذكره، ص 13.
68. تقرير أخباري، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2006/5/6، www.smc.sd.
69. نص لجنة التحقيق الدولي، 31.
70. نور عبد القادر حسن، التمرد المسلح في دارفور، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو/تموز 2003)، 268.
71. ذو النون التجاني، عشرون شهراً مع المتمردين، صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 6 أكتوبر/تشرين أول 2007.

72. بيان القائد العام جمعة محمد حقار، قائد قوات حركة تحرير السودان، بتاريخ 2005/2/1م.
73. بيان القيادة العسكرية السياسية لحركة تحرير السودان، 2005/2/2م.
74. ذو النون التيجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008)، 141.
75. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 62.
76. بيان حركة العدل، 2007/7/27.
77. مقابلة مع الرشيد عبد الله، حركة العدل والمساواة، الخرطوم المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2007/10/5.
78. القائد عبد الله بخيت، مقابلة في: عبد العزيز، المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2007/10/10.
79. البيان الختامي للمؤتمر العام لحركة العدل والمساواة، 2007/1/3م.
80. بيان العدل والمساواة، 2007/7/27م.
81. تقرير بعثة تفصي الحقائق، 15.
82. www.darfuronline.com.
83. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، (الخرطوم: د. ن.، 2006)، 83.
84. الدومة، أثر مشكلة دارفور، 83.
85. الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 84.
86. نص لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، 27.
87. التقرير الإستراتيجي السادس، 23.
88. التقرير الإستراتيجي، 23، كذلك أنظر: دينار، حريق دارفور، 47-48.
89. Sudanese Studies Center (SSC), Darfur Report, p. 102.
90. SSC, Darfur Report, 102.
91. حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة، 95.
92. حامد، أثر التحول السياسي، 100.
93. Julie Flimt and Alex de Waal, Short History of Long war, في: عابدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي، 129.
94. التقرير الإستراتيجي، 27.
95. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 132.
96. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 186.
97. شريف حرير، ترجي تقيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.
98. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 190.
99. حسن علي الساعوري، السودان والبحث عن السلام (القاهرة: المطبعة النموذجية، 1990)، 101.
100. شريف حرير وترجي تقيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.

101. حقار، البعد السياسي للصراع القبلي...، 187.
102. يوسف بريمة سليمان، تشاد: الدولة العربية المجهولة، رسالة ماجستير نُشرت ضمن أوراق المؤتمر الدولي للإسلام في أفريقيا (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006)، 387.
103. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 44.
104. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 44.
105. مقابلة مع الفريق آدم حامد، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه...، 11.
106. صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.
107. صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2005/12/22.
108. الصحافة، 2005/12/22.
109. عابدة حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي، 158.
110. حامد، مرجع سبق ذكره، ص 160.
111. حامد، مرجع سبق ذكره، ص 161.
112. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 46.
113. صحيفة السوداني، الخرطوم، 14 يناير/كانون الثاني 1988.
114. الشرق الأوسط، الوضع المضطرب في تشاد هو السبب الرئيسي للنهب المسلح (حوار مع العميد شرطة/الطيب عبد الرحمن مختار مدير إقليم دارفور، 10 أكتوبر/تشرين الأول 1999، في: عبد العزيز، الصراع... في دارفور: أسبابه... 16.

دور الحكومات الوطنية ومحاولات الحل

دور الحكومات المتعاقبة في تفاقم الصراع

أولاً: دارفور في عهد الحكم الوطني

يجمع الكثيرون على أن الحكومات المتعاقبة في الخرطوم لعبت دوراً أساسياً في تفجير أزمة دارفور. فقبل عام 1933م كان لزعماء القبائل سلطات مطلقة قائمة على العرف والعادات والتقاليد وحدها،¹ وكان كل منهم مستقلاً حيث أن العلاقة بالحكومة المركزية كانت اسمية قاصرة فقط على إعلان الولاء والطاعة ودفع الضرائب المقررة واستتباب الأمن وحفظ النظام. هكذا كان الحال في مملكتي الفونج والفور.²

ثم جاء العقد الثالث من القرن العشرين واعترف المستعمر بالوضع القائم (سلطات زعماء القبائل)، وجعل له هيكلًا هرمياً وتم ربطه بالجهاز البيروقراطي للدولة لإحكام العلاقة بين السلطتين المحلية والمركزية، فأدخل نظام المديرية والمراكز، وللسلطة العليا في المديرية للمدير يساعده معاونون في المركز مسؤولون عن التدرج الهرمي لنظام الحكم القبلي الذي في قمته الناظر ثم العمدة وأخيراً الشيخ في القاعدة، أضف إلى ذلك فقد عين نظار بعض القبائل الكبرى في وظائف إدارية وديوانية.³

وقد وضع الاستعمار البريطاني قانون الإدارة الأهلية ووسع من سلطات زعماء القبائل والمشايخ الذين كنت كلمتهم نافذة وحكمهم نهائياً يلتزم به الجميع، وكانت الإدارة الأهلية تشكل القاعدة الأساسية للتعایش السلمي بدارفور ولعقود طويلة. غير أن السياسة البريطانية إزاء دارفور والتي اعتبرتها مصدر خطر أممي بعد ضمها بالقوة للسودان بحدوده الحالية، قادت إلى تهميش الإقليم وسكانه حتى أن

قانون المناطق المقفولة الذي طبقه الاستعمار على جنوب السودان، مددت سلطاته لتشمل أجزاء معينة من إقليم دارفور. وامتد هذا التهميش على مدى العهود الوطنية بمختلف أنظمتها شمولية كانت أو ديمقراطية.⁴ وبعد إعلان استقلال السودان في يناير/كانون الثاني 1956 استمرت أوضاع الإقليم خاصة مع ظهور موجة الجفاف والتصحر مؤخراً، مما أدى إلى مزيد من النزاعات والمشاكل التي كانت تحاول الإدارة الأهلية أن تحلها عن طريق المحاكم العرفية أو الأهلية.⁵

أدت حالة الجفاف إلى هجرة الكثير من سكان دارفور إلى العاصمة وإلى مدن السودان الكبرى دون أن تتحرك الحكومة أو تعطي اهتماماً كافياً للوضع الموجود في الإقليم. ففي عام 1984م انتقل 70.000 شخص من سكان دارفور لكي يعيشوا في مناطق تواجد أقاربهم ومعارفهم في ولاية الجزيرة (جنوب الخرطوم) والعاصمة أملاً في أن يجدوا الغذاء هناك. وقد تم حل مشكلة المجاعة في غرب السودان عن طريق المعونات الخارجية في عامي 1985/84 في فترة نظام جعفر نميري وكانت أسعار الحبوب الغذائية تزداد في مواسم الجفاف، ثم تنخفض في الأعوام التي تكثر فيها الأمطار.⁶

لكن من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها نظام مايو حل الإدارة الأهلية بدعوى إنها آلية متخلفة تقيد الإدارة الشعبية، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذا الحل كانت تتمثل في أن تلك الإدارات ظلت تمثل الثقل الجماهيري للأحزاب الطائفية المعارضة، خاصة حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إذ ظل زعماء القبائل والمشايخ رغم انتشار الوعي والتعليم يحظون بالاحترام وقل أن يحدث أي تمرد على سلطاتهم. وكان غياب الإدارة الأهلية مدخلاً لبروز ظاهرة عدم الاستقرار والنهب المسلح والانفلات الأمني كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل تفاعلت مع بعضها البعض، واستفحلت في إقليم دارفور. كما ساعد حل الإدارة الأهلية على تفشي النزاعات القبلية وازدياد الصراعات حول مصادر المياه والمراعي.⁷

ثانياً: الصراع في دارفور بعد 1985

لم يتغير الحال في السودان بمجيء الحكومة الانتقالية التي تولى إدارتها سوار الذهب لمدة عام واحد بعد انتفاضة الشعب السوداني عام 1985م⁸ ضد جعفر

نميري، ثم تسلّم الصادق المهدي رئاسة الوزراء عقب انتخابات عام 1986م. وساد شعور خاص وسط القبائل العربية المستوطنة والمهاجرة بدارفور بأن الحكومة المركزية السودانية صارت أقرب إليهم، زاد ذلك من نفورهم من الحكومة الإقليمية التي كان علي رأسها أحد أبناء الإقليم من القبائل غير العربية ليتبنوا موقفاً عنصرياً أكثر تطرفاً. ولذلك سعوا في عام 1987 إلى تحالف عربي عريض يشمل كل القبائل العربية بدارفور أطلقوا عليه اسم "التجمع العربي".⁹

ضم "التجمع العربي" 27 قبيلة عربية رغم خلافاتها وحروبها فيما بينها أكثر مما كان مع غيرها من سكان الإقليم، ولا يجمعها في ذلك التحالف إلا عداؤها المعلن للزرقة والقبائل الأفريقية. وقد أصدروا بياناً أعلنوا فيه نسبة العرب بين سكان دارفور تبلغ 40% ولذلك يجب أن ينالوا حقوقاً موازية في السلطة والثروة. وطالبوا كذلك بضرورة تغيير اسم (دارفور)، لأنه حسب رأيهم ينطوي على مضامين عنصرية، إذ يرون أن هذا الاسم يشير لأبناء قبيلة الفور وحدها. وإضافة إلى ذلك تقدم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق نحو دارفور بتسليح القبائل ذات الأصول العربية ليس في دارفور وحدها بل كردفان المجاورة لها أيضاً. وقد جاءت هذه الخطوة بنتائج وخيمة وأدت إلى تفجير معارك ضارية بين القبائل العربية الدارفورية وقبيلة الدينكا الجنوبية.¹⁰

استمرت السياسة نفسها في فترة حكومة الصادق المهدي بين عامي (1986-1989) في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولم تقم أي عمليات تنمية تذكر في دارفور. فقد ارتكبت حكومة الصادق المهدي خطأً جسيماً حينما صممت عن البيان الذي وجهه إليها التجمع العربي، وهو البيان الذي لم يكن إلا مؤشراً لفتنة عرقية استنكرته كل القوى السياسية آنذاك. وظن الموقعون على البيان أن صممت الصادق المهدي رئيس الوزراء يعني رضاه عن مخططاتهم، ومضوا في تطوير برنامج طويل المدى يشمل أيضاً القبائل العربية في كردفان المجاورة من أجل السيطرة على كل غرب السودان، وابتدروا تنظيمياً جديداً يسمى (قريش) يبدو أنه برنامج مرحلي متدرج لتحقيق أهدافهم.¹¹ لقد فشل حزب الأمة إبان نفوذه السياسي الكبير في إدارة أزمة دارفور حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في هذا الإقليم، وهو عدد كبير لم يحرزه في أي إقليم آخر حيث تجاوز ثلث مقاعد الحزب في القطر

كله، رغم ذلك فقد فشل عملياً في وقف نزيف الدم أو تقديم خدمات محسوسة للمنطقة.¹²

خلال فترة الديمقراطية المعروفة في السودان بالحزبية الثالثة (86-1989) كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هو الصمت الكامل والتعتيم حول ما يجري فيها، وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هو حصر دور مؤتمرات الصلح في حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة وتعويضها (الديات)، وإعلان النوايا الحسنة بإيقاف القتال وتفاديها بالكامل لمناقشة جذور النزاعات التي تتركز في حزبي الأمة والجبهة الإسلامية القومية، حيث كانت كل جهة تحاول بناء مليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي.¹³

في هذا السياق ذكر النائب البرلماني الدكتور فاروق أحمد آدم أنه استقال من الجبهة الإسلامية بعد 25 عاماً من الانتماء لها بسبب موقفها المعادي لأهل دارفور. ووصف ما يجري آنذاك بأنه ليس صراعاً قُبلياً بين العرب والفور وليس هُجراً مسلحاً وإنما هو هُجْر سياسي ومسلح ومنظم. وإن ما يدور حالياً هو إعادة لصياغة دارفور اجتماعياً وثقافياً بالقوة وتعريباً للسلطة في دارفور وتشاد لدعم نظام مجاور وهيمنة لحزب حاكم في السودان، واستخدام ذلك لإسقاط السلطة الحالية في تشاد ودفع الثورة العربية وفتح معسكرات لها في تشاد.¹⁴

ثالثاً: الصراع في عهد حكومة الإنقاذ 1989-2008

عندما تولت حكومة الإنقاذ الوطني السلطة في الخرطوم في 30 يونيو/حزيران 1989 شعرت مجموعة الفور بأن الإنقاذ منحازة لجانب الرعاة العرب في النزاع الجاري وقتها، انسَلخ عنها داود يحيى بولاد، القيادي بحزب الجبهة الإسلامية القومية، وانضم للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (كما سبق ذكره)، بهدف دعم ومساندة أهله، مجموعة الفور. ونتيجةً لذلك، قامت الحكومة بمحشد وتعبئة القبائل العربية في المنطقة، وكان معظمها من المجموعات المهاجرة من تشاد. ومن خلال ذلك نجحت في إيقاف زحف بولاد، والمليشيات التي قامت بذلك، وأصبحت تعرف بـ "الجنجويد" (كما سبق ذكره) والتي لم ينحصر نشاطها في منطقة الفور فقط، بل امتد إلى منطقة المساليت في الغرب.¹⁵

ثم غيّرت الحركة الإسلامية اسم واجهتها السياسية (حزبها) من "الجبهة الإسلامية القومية" إلى "المؤتمر الوطني" الذي ظل هو بالمقابل متمسكاً حتى العاشر من ديسمبر/كانون الأول 1998،¹⁶ التاريخ الذي تقدم فيه 10 من أبرز قادتها بمذكرة عُرفت بمذكرة العشرة والتي نادى بالمؤسسية والشفافية والشورى. وقد نُجحت المذكرة في تقليص صلاحيات الدكتور حسن الترابي داخل الحزب الحاكم مقابل تحويل صلاحياته للرئيس عمر البشير باعتباره رئيس للحزب والدولة. فقام الترابي حينئذٍ ومن موقعه كرئيس للبرلمان بتقديم مقترحات دستورية تأخذ الكثير من صلاحيات البشير أهمها سلبه حق تعيين حكام الأقاليم وإخضاع التعيين للانتخاب الحر المباشر، وكادت المقترحات أن تجاز رسمياً من البرلمان قبل أن يتدخل البشير نفسه ويصدر ما عرف بقرارات الرابع من رمضان في 12 ديسمبر/كانون الأول 1999. والتي قضت بحل البرلمان فثانياً. وأعقبها بعد ستة أشهر بقرارات أخرى حل بموجبها أجهزة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وتجميد عمل الدكتور الترابي كأمين للحزب.

كان رد فعل الترابي أن قام بتأسيس حزب جديد مع أتباعه باسم "المؤتمر الشعبي" الذي، يرى الكثيرون أنه ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة، ذلك لأن معظم القيادات الشابة وبعض زعماء القبائل في إقليم دارفور كانوا أساساً من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابي حيث يشير البعض إلى تأثير الترابي على جماعات التمرد لأن للترابي علاقة مباشرة مع بعض عناصرها ولا شك أن لذلك صلة بعملية اعتقاله وبعض أتباعه لعدة شهور.¹⁷

تزامنت تلك الأحداث الدراماتيكية مع ظهور "الكتاب الأسود" تحت دعاوى اختلال ميزان الثروة والسلطة في السودان. وهو كتاب لا يعرف له مؤلف أو ناشر، تم توزيعه في كافة بقاع السودان، والذي زاد من حدة الصراع بسبب التهميش السياسي (كما سبق ذكره في الفصل الثاني) واستمرار سياسة الحكومات الخاطئة في فرض حلول الهيمنة الانفرادية،¹⁸ فتمددت الحرب غرباً لدول الجوار وشرقاً إلى كردفان والتصعيد العسكري الحكومي الذي قابله تصميم من قبل الحركات المسلحة برفع سقف مطالبها السياسية. وفشل مؤتمر عُقد في الفاشر الذي

هيمن المؤتمر الوطني على مساراته فقطاعته الحركات والقوى السياسية والمعارضة. ويهتم أبناء دارفور الحكومة باستخدام حرس الحدود والمليشيات التابعة للحكومة في مهاجمة المدن والقرى مما أدى إلى زيادة عدد النازحين.¹⁹ هذا الفشل في وضع حد لمأساة دارفور مع استمرار الاقتتال وجرائم الحرب وانفلات الأمن حتى في المدن، تغذية وتأجيج النزاعات القبلية وعمجز حكومة المؤتمر الوطني عن حماية المدنيين ورفضها إشراك قوات دولية ووضع حد للجرائم ضد الإنسانية، وجعل بعض الفئات من المواطنين تحمل السلاح لذلك حاول البعض الآخر الحصول على السلاح وبدأت الأمور تأخذ طابع المزيد من التوتر والمزيد من التصعيد والتأزيم. زاد الأمر سوءاً اعتقاد البعض أن الحكومة دخلت الصراع القبلي بتسليح القبائل العربية على حساب القبائل الأخرى، باعتقاد أن هذا سيهزم حركتي (تحرير السودان) و(العدل المساواة)، لكن تمثلت الكارثة في أن القبائل العربية بدأت هجماتها على القبائل الأخرى ظناً أنها المكوّن الرئيس للتمرد ولتنفيذ أجندة خاصة بها من وراء ظهر الحكومة كما أن بعض منسوبي المؤتمر الشعبي قد سعوا إلى هذه الفتنة وأشعلوها لتسند قضيتهم الفكرية والسياسية في خلافهم مع المؤتمر الوطني الحاكم، لتصبح بعد ذلك مطالب سياسية. وقد حَمَل حزب الأمة المعارض، عبر بيان له، الحكومة السودانية مسئولية ما يحدث في دارفور، والحرص على الانفراد بالحل دون بيان لأسباب الاحتجاج المسلح والنزوح المتواصل في المنطقة.²⁰ قد يكون تقدير الحكومة أن هناك طرف قد حصل على السلاح من جهات ما وبقي الطرف الآخر (القبائل العربية) أعزل يتعرض للقتل. لكن كان الصحيح هو أن يقوم الجيش الرسمي والقوات النظامية الأخرى بمسئولية الحماية لا بتسليح طرف ضد الآخر مهما كانت المبررات.

يرى المراقبون أن تجاهل الحكومة للأزمة أول الأمر جعل حركة التمرد في دارفور تصل إلى هذا المستوى من العُنف واعتبرتها عملية خارجة عن القانون، وانشغلت بمشاكل حربها وصراعها مع الجنوب. ووصفت الحكومة متمرد دارفور بأنهم قطاع طرق، وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً، ولم تشرك في حلها في البداية قوى التجمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم. وبعد اتفاق نيفاشا أو على وشك نهايته، أراد المسلحون في دارفور إحراج الحكومة للحصول

على قسمة في الثروة والسلطة تماماً كما حدث للجنوب فدارت الحرب رحاها.²¹ لذلك يرى البعض أن نيفاشا لها دور سلبي في المشكل السوداني بتشجيع بقية الأقاليم المهمشة بالمطالبة بنيفاشا أخرى.

جهود الإنقاذ لحل الأزمة: اتفاقية أبوجا 2006

على الرغم من الاتهامات التي وجهتها نخب دارفور لحكومة الإنقاذ بالتسييس والتهميش وأنها أسهمت في تأجيج الصراع إلا أن حكومة الإنقاذ اعترفت بأن هناك مشكلة والتزمت بحلها. غير أنهم (نخب دارفور) يرون أن تحركها جاء متأخراً في مشكلة شاركت هي في تفاقمها. وقد قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بجهود كبيرة لاحتواء الأزمة التي خرجت عن الإطار الوطني وحتى الإقليمي وأصبحت قضية دولية وإنسانية.

فمنذ نشوب النزاع في مرحلته الأخيرة (أي بعد 2003) سعت الحكومة في اتجاهين أولهما يهتم بتأمين المواطنين وممتلكاتهم عبر العديد من الآليات والإجراءات؛ وفي الاتجاه الثاني سعت لتشد السلام عبر مبادرات ومفاوضات متعددة تعثر بعضها ونجح البعض الآخر. وفيما يلي تلك المحاولات وما تمخضت عنه.²²

1. صدر القرار الجمهوري رقم 138 يوم 11 مايو/أيار 2002 بتكوين آلية بسط الأمن وهيبة الدولة برئاسة الفريق/إبراهيم سليمان وقد تم تعديل عضوية الآلية يوم 2002/8/13 بالقرار الجمهوري رقم 283.. وقد اتخذت الآلية عدداً من الإجراءات أبرزها:

أ. تم تنظيم مؤتمر بمدينة نيرتتي (ج دارفور) في الفترة من 16-22 أغسطس/آب 2002م الذي هدف لمعالجة المشكلة بجمع قبائل الفور للتداول حول معالجة المشكلة وذلك عقب الهجوم الذي قاده مليشيا جيش تحرير دارفور يوم 8 يوليو على قولو ويوم 18 أغسطس/آب على طور.

ب. عُقد مؤتمر كاس في الفترة من 11-13 سبتمبر/أيلول 2002 وجمع ستين من القبائل والعشائر حول جبل مرة بهدف تهدئة الأوضاع وبحث سبل التعايش السلمي.

ج. أرسلت الحكومة أعيان وقيادات الزغاوة إلى جبل مرة للتفاوض مع المليشيا المعارضة في أكتوبر/تشرين الأول 2002.

د. في يوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2002م أرسل والي غرب دارفور وفداً من المجلس التشريعي برئاسة احمد حبيب نائب المنطقة إلى المليشيات المسلحة بجبل مرة إلا أن المسلحين ألقوا القبض عليهم وضربوهم بعد أن جرذوهم من ثيابهم وعذبوهم مما أدى لطرده المسلحين القادمين من شمال دارفور نتيجة لغضب أبناء الفور من تصرفهم الوحشي.

هـ. تمكنت حكومة ولاية شمال دارفور من إقناع بعض أفراد المعارضة المسلحة ومحاورتهم وتأمينهم وإيصالهم حتى مدينة الفاشر وتم التحاور معهم في مكتب الوالي بهدف الوصول لحل وذلك في نوفمبر/ديسمبر 2002.

و. انعقد الملتقى الجامع لأهل دارفور بالفاشر في فبراير/شباط 2003 وضم عددا كبيرا من القيادات والأعيان بدارفور وفي ذات الوقت انعقد الملتقى التشاوري للقيادات في الفترة من 24-25 فبراير/شباط 2003 ورغم ذلك هاجم المسلحون ككبائية في يوم 24 فبراير/شباط 2002 وقتلوا 19 من بينهم نساء وأطفال.

ز. أرسلت الآلية ثلاثة وفود من قبائل الفور والزغاوة والعرب إلى أماكن المعارضة المسلحة في جبل مرة ودار زغاوة وجبال كارقو لمعالجة الأمر وذلك في فبراير/شباط، ومارس/آذار 2003 إلا أن المسلحين هاجموا مناطق أبو قمره وعدا الخير وامبرو واستولوا على أسلحة الشرطة في امبرو كما تم العدوان على كرنوي وتفتيش منزل الشرتاي آدم صبي والاستيلاء على عدد من السيارات في ذات الفترة. كما صدر الإعلان عن تغيير الاسم من جبهة تحرير دارفور إلى حركة/جيش تحرير السودان في ذات الفترة.

ح. في يوم الجمعة 8 مايو/أيار 2003م تم تعيين واليين جديدين لشمال وغرب دارفور كما تم إعفاء قادة الجيش والشرطة والأمن وتم تعديل في تشكيلة الوزراء الاتحاديين كما تم حل آلية بسط الأمن وهيبة الدولة اثر تصعيد المسلحين عملياتهم العسكرية وأبرزها الهجوم على مدينة الفاشر وتحطيم الطائرات بالمطار وأسِر ضابط بالقوات المسلحة برتبة لواء.

2. أرسلت الحكومة الأستاذ/أحمد بابكر نهار وزير التربية والتعليم والمهندس/عبد الله مسار والي نهر النيل (وهما من أبناء دارفور) للتفاوض مع الحركات المسلحة في أماكنها ومعهم 31 من قيادات دارفور من مختلف القبائل في يوليو/تموز 2003م وقد مكث هذا الوفد حوالي الشهر مع المعارضة في حوار ولكنهم في النهاية أخذوا منهم سياراتهم وعادوا دون الوصول لحل، إلا أنه تم إطلاق سراح اللواء طيار إبراهيم البشرى يوم 22 يوليو/تموز 2003م.

3. في يوم 3 سبتمبر/أيلول 2003م تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان بمدينة أبشي التشادية كما وقع السيد/عبد الرحمن موسى وزير الأمن والهجرة ممثلاً للحكومة التشادية التي رعت الاتفاق الذي هدف لمبدأين أساسيين:

أ. تهيئة الأوضاع لاستتباب الأمن بدارفور.

ب. وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 6 سبتمبر/أيلول 2003 على أن يتم تجميع القوات خلال 40 يوماً من تاريخ الاتفاق.

4. التقى طرفا الاتفاق مرة أخرى في أبشي يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2003م لبحث تنفيذ البند السابع في اتفاقية أبشي الموقعة في سبتمبر والخاص بمراجعة الملاحق بهدف الوصول لاتفاقية سلام شامل إلا أن تقرير اللجنة الثلاثية الخاصة بالوضع الميداني جاء سالماً لأن جيش تحرير السودان لم يقم بتجميع قواته وقد اتفق الطرفان على عدة بنود كتعبير عن النوايا الحسنة وتأكيدها لرغبتها في إحلال السلام.. شملت هذه البنود وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وتحديد الثقة في اللجنة الثلاثية والسماح للمنظمات الإنسانية بالدخول للمناطق المتأثرة بالحرب عبر مفوضية العون الإنساني كما تم إمهال جيش تحرير السودان ثلاثين يوماً إضافية لإحضار الملاحق المذكورة في أبشي الأولى وتم التوقيع على ذلك يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2003.

في يوم الخميس 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 اختتم وزير الدفاع السوداني والتشادي مباحثات انتهت بالاتفاق على تكوين قوات مشتركة بين البلدين للعمل على منع عناصر المعارضة المسلحة في البلدين من ممارسة النشاط العدائي ووضع حل للخروقات وجاء رد الجماعات المسلحة يوم الجمعة

14 نوفمبر/تشرين الثاني/2003 بهجوم استهدف سبع قرى في محلية كليس بولاية غرب دارفور أدى لحرق القرى وقتل 21 من المواطنين وإصابة العشرات.

5. شهد شهر ديسمبر/كانون الأول 2003م لقاء وفدي الحكومي السودانية وجيش تحرير السودان في أنجمينا إلا أن المفاوضات انهارت يوم 16 ديسمبر/كانون الأول 2003م حيث طالبت المجموعات بحكومة فدرالية في دارفور تحت إدارتها وضم قيادة المنطقة العسكرية الغربية إليها بالإضافة لـ 13% من موارد السودان للمنطقة.. وقد وصفت الحكومة مطالب جيش التحرير بالتعجيزية وأعلنت التعبئة العامة بدارفور. كما بدأت العمليات العسكرية بجنوب دارفور لأول مرة يوم الاثنين 5 يناير/كانون الثاني 2004 بهجوم للمسلحين على منطقة شعيرية استهدف المواقع الحكومية وسوق المدينة أسفر عن مقتل ستة أفراد من الشرطة من بينهم مدير شرطة محلية المنطقة.

6. يوم الأربعاء 21 يناير/كانون الثاني 2004 أصدر والي غرب دارفور قراراً بالعفو العام عن كل من حمل السلاح من أبناء الولاية وذلك لإبراز جدية الحكومة في عودة المفاوضات مع حاملي السلاح على أن يسري القرار لمدة شهرين من تاريخه إلا أنه في يوم الجمعة 29 يناير/كانون الثاني 2004 أصدرت القوات المسلحة السودانية بياناً أكدت فيه تكييد المجموعات المسلحة بدارفور خسائر فادحة وأنها استطاعت دخول مدينة الطينة بولاية غرب دارفور وطرد الجماعات منها كما أعلنت إنها استعادت أبو قمره وجميزة وعين سرو وجرجيرة وأم مراحيك واميرو وكريدي التي تعد من أكبر قواعد حاملي السلاح كما قال البيان.

7. يوم الاثنين 9 فبراير/شباط 2004 أعلن رئيس الجمهورية السوداني عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في دارفور وقال: (أن القوات المسلحة تسيطر على كافة المسارح وأنها على استعداد لردع كل تحرك مسلح دفاعاً عن الأرواح والممتلكات..).

كما أعلن عن العفو العام عن كل حاملي السلاح على أن يقوموا بتسليم السلاح لأقرب وحدة عسكرية خلال شهر.. إلا أنه في يوم السبت 13

مارس/آذار 2004 شنت المجموعات المسلحة بدارفور هجوماً على مدينة برام بولاية جنوب دارفور وكان المسلحون يستقلون سبع عربات اقتحموا بها نقطة الشرطة وقتلوا فردين منها وقاموا بحرق مكاتب النقطة ومكاتب البريد والبرق وقطعوا الاتصالات بالمدينة وأشار تقرير دفع الله حاج يوسف رئيس لجنة تقصي الحقائق إلي قتل المرضى بالمستشفى وحرق بعضهم أحياء.. وفي يوم 23 مارس/آذار 2003 قتل وكيل ناظر الهبانية ورئيس الدائرة القانونية بجنوب دارفور في اشتباكات مع المسلحين.

8. يوم الخميس 1 أبريل/نيسان 2004م أعلن عن مفاوضات غير رسمية بأنجمينا بين وفدي الحكومة وحاملي السلاح وكان الوضع قد ازداد تعقيداً بانشقاق حركة الإصلاح بقيادة العقيد جبريل عبد الكريم من حركة العدل والمساواة وقد سلم الوفد الحكومي مقترحاته المتعلقة بالتفاوض.. وتعتبر هذه المفاوضات بداية التدخل الدولي الواضح في دارفور حيث ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان خطاباً أمام لجنة حقوق الإنسان أثناء سير المفاوضات (يوم الأربعاء 7 أبريل/نيسان 2004) قال فيه: "إن تحركاً عسكرياً من الخارج قد يصبح ضرورياً لوقف عمليات التطهير العرقي الجارية في دارفور غربي السودان".. كما قال: "إن موظفي الإغاثة الإنسانية وخبراء حقوق الإنسان يحتاجون للوصول لدارفور لتقديم مساعدات لمئات الآلاف من السكان الذين طردوا من ديارهم ونزح بعضهم إلي تشاد المجاورة". وفي ذات اليوم نشر الرئيس الأمريكي جورج بوش بياناً صحفياً قال فيه: "إن استئناف العمليات العسكرية في ولايات دارفور يفتح مزيداً من المآسي في تاريخ السودان المضطرب". وطالب الحكومة بوقف العمليات التي تقوم بها الميليشيات المحلية حتى يتسنى لقوافل الإغاثة القيام بدورها.. وقد شهد يوم الخميس 8 أبريل/نيسان/2004 توقيع اتفاق من أحد عشر بنداً شملت وقف إطلاق النار لمدة 45 يوماً كما وقع الجانبان على بروتوكول المساعدات الإنسانية وعلى تكوين لجنة للمراقبة واحترام سيادة البلاد وعقد مؤتمر قومي لحل الأزمة. وفي يوم الخميس 22 أبريل/نيسان 2007 ترأس الرئيس التشادي إدريس دبي الجلسة الثانية لمفاوضات السلام بين حكومة السودان وحاملي السلاح بأنجمينا حيث دعا

الجانبان للتمسك بينود الاتفاق السابق واتفق الطرفان على تكوين آلية للتفاوض السياسي.. إلا انه وفي يوم الخميس 29 أبريل/نيسان 2004م أعلن عن خرق وقف إطلاق النار حيث هاجمت الجماعات المسلحة قوافل الإغاثة وقتلت الملك محمد بن بالطينة وأحد السلاطين بامبرو.

9. في أديس أبابا يوم 28 مايو/أيار 2004م تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ونشر مراقبين عسكريين من الاتحاد الأفريقي.

10. إثر تصعيد العمليات العسكرية حيث شن المسلحون يوم الجمعة 29 مايو/أيار 2004 هجوماً على جنوب شرق نيالا اجبر قوات الشرطة والمنظمات الإنسانية على الانسحاب من المنطقة وكذلك هاجم المسلحون يوم الثلاثاء 2 يونيو/حزيران 2004 منطقة عين سرو شمال كيبكابية وقد قدرت القوة التي نفذت الهجوم بحوالي 600 فرد مزودين بجميع أنواع الأسلحة المختلفة وتكبد الجانبان عددا من القتلى وفي ذات اليوم نددت الأمم المتحدة باختطاف مسلحي دارفور لموظفيها وفي يوم الأربعاء 8 يونيو/حزيران 2004 أرسلت حركة تحرير السودان برقية لمجموعة الثماني المجتمعين بأمريكا تطلبهم فيها بالتدخل العسكري المباشر لحل أزمة دارفور وفي ذات الوقت حدثت مواجهات مسلحة في كلبس نجمت عنها إصابة العشرات.

إثر كل ذلك أصدر رئيس الجمهورية عدة قرارات يوم الجمعة 18 يونيو/حزيران 2004 منها إعلان التعبئة العامة لكافة الأجهزة لترسيخ الأمن والاستقرار وضبط ومطاردة كل المجموعات المتلغفة من المتمردين.. وتجريد المارقين من السلاح وتقديمهم للعدالة ومنع أي مجموعة من عبور الحدود إلى تشاد لزعزعة الاستقرار فيها. وفي يوم 24 يونيو/حزيران 2004 تم إعلان الطوارئ في دارفور وحظر التجوال ليلاً كما تم تفويض سلطات رئيس الجمهورية لوزير الداخلية الذي اصدر خمسة عشر قراراً فورياً نشرت على إثرها قوات الشرطة في كل ولايات دارفور وتم رسم خطة لانتشار الشرطة وتأمين المناطق بالتنسيق مع الأمم المتحدة كما تم فتح مراكز للشرطة بمعسكرات النازحين وأرسلت الشرطة عدداً كبيراً من قوات الاحتياطي المركزي مزودة بعربات اللاندكروزر لملاحقة المسلحين. كما تم لأول مرة تخصيص شرطة نسائية للمساهمة في الحد

من الجرائم التي تقع ضد المرأة في معسكرات النازحين.. كما أمرت الشرطة بالتنسيق والتعاون مع لجان وقوة المراقبة الأفريقية وكذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة والقوات الأمنية لحماية المواطنين وممتلكاتهم.

11. التقت الحركات المسلحة والحكومة للتفاوض بأديس أبابا في يوليو/تموز 2005م إلا أن وفد الحركات المسلحة كان من الصف الثاني مما أثار حفيظة الاتحاد الأفريقي حتى أن حامد الغابد المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لدارفور قال: (نريد حقاً أن نجري مباحثات مع ممثلين حقيقيين، ولذلك فانه في الاجتماع القادم سنطلب منهم إرسال أشخاص على مستوى عال يمكنهم اتخاذ قرار)- ونهات المفاوضات يوم السبت 17 يوليو/تموز 2004 بسبب إصرار حاملي السلاح على خمسة شروط منها تفكيك الجنجويد وإجراء تحقيق دولي ومحاكمات.

12. بعد رفض حركة تحرير السودان لأديس أبابا كمقر للمفاوضات بحجة إنها غير محايدة تم نقل المفاوضات إلى أبوجا بنيجريا حيث التقى الوفدان للتفاوض في الفترة 23/8-18/9/2004م وقد امتنع المسلحون عن التوقيع على بروتوكول الشؤون الإنسانية في آخر اللحظات.

13. انعقدت جولة أخرى للمفاوضات بأبوجا يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2004 وكادت أن تتعثر كسابقتها حيث احتدم الخلاف حول البرتوكول الأمني الذي رفضت الحكومة بشكل كامل كل ما ورد فيه عن حظر الطيران فوق دارفور إلا أن الجولة انتهت بالتوقيع على البرتوكولين الأمني والإنساني في 9 نوفمبر/تشرين الثاني/2004.

14. التقى الطرفان للتفاوض مرة أخرى يوم 11 ديسمبر/كانون الأول 2004 بعد تصعيد واسع للعمليات العسكرية وتبادل الاتهامات بحرق وقف إطلاق النار وتعطلت المفاوضات التي كان من المقرر أن تبحث الملف السياسي بعد أن تم حسم الملفين الأمني والإنساني.

15. وقعت الحكومة والحركات المسلحة بعد مفاوضات أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في مايو/أيار 2005م على إعلان مبادئ لإنهاء الصراع في دارفور تجدد فيه التزام كل الأطراف الموقعة عليه بالاتفاق الموقع في أنجينا يوم 8 أبريل/

نيسان 2004 واتفق وقف إطلاق النار وتنفيذ نشر المراقبين الموقع في أديس أبابا في 28 مايو/أيار/2004 إلى جانب البروتوكولين الإنساني والأمني. كما اشتمل الإعلان على وقف العدائيات ومن ثم الدخول فوراً في وقف إطلاق نار نهائي وكامل جواً وبراً تحت إشراف الآلية الموجودة حالياً وفق اتفاق انجمنينا في ابريل/نيسان 2004 واقتسام الثروة وإنشاء مفوضية الأعمار والتوطين وإعداد برنامج لتنمية دارفور.

16. التقى أطراف النزاع مرة أخرى في أبوجا 15 سبتمبر/أيلول 2005 وخاضت الحكومة الجولة بنفس الوفد الذي خاض الجولة الخامسة التي انتهت في يونيو 2005 وشاركت حركة تحرير السودان بوفد يقوده رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور كما شاركت حركة العدل والمساواة في المفاوضات.

17. قدم الاتحاد الأفريقي في سبتمبر 2005 ورقة للتوفيق بين الحكومة والحركات المسلحة في دارفور للتفاوض حولها وتقريب وجهات النظر بشأن المسائل المختلف عليها وأعلنت الحكومة قبولها مع تحفظها حول بعض المواضيع كي تتوافق مع اتفاقية السلام والدستور الانتقالي.

18. بدأت الجولة السابعة لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحاملي السلاح بدارفور في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأبوجا وقال كبير الوسطاء الأفارقة سالم أحمد سالم: (أن مسار السلام وصل إلى مرحلة حاسمة وأن المجتمع الدولي يراقب هذه الجولة ويرغب في أن تكون نهائية). وبالفعل وقعت الحكومة السودانية ومني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان يوم 5 مايو/أيار 2006 بينما امتنع عبد الواحد محمد نور الرئيس التاريخي للحركة وكذلك امتنعت حركة العدل والمساواة عن التوقيع.

19. لم تتوقف مساعي السلام بعد ذلك فقد وقع البروفسور/عبد الرحمن موسى رئيس الإرادة الحرة وبعده الأستاذ/عبد الرحيم آدم أبو ريشة الذي انشق عن د. خليل إبراهيم وكذلك المهندس/إبراهيم محمود موسى مادبو رئيس جناح السلام الذي ترأس مفاوضات قسمة السلطة عن حركة تحرير السودان في أبوجا.

20. في يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2006م وقعت حكومة الوحدة الوطنية وحركة تحرير السودان الأم برئاسة الأستاذ/أبو القاسم إمام الحاج آدم بالعاصمة الليبية

طرابلس على بروتوكول سياسي لإنفاذ اتفاق أبوجا أهم ما جاء فيه زيادة مبلغ التعويضات لـ 100 مليون دولار وأن يتم التعويض على أساس الأسر بعد حصرها.

أبرز ما تضمنته الاتفاقية: تأكيدها على احترام حقوق الإنسان والمواطنة لكل السودانيين، واحترام الأديان والعادات والتقاليد الخاصة بالمجموعات المختلفة، وصيانة الملكية الخاصة من الانتهاكات مهما كان مصدرها، وتأكيد الفصل بين السلطات، واحترام دولة القانون والانتقال الديمقراطي للسلطة. كما دعت الاتفاقية إلى منع الاسترقاق والتجارة بالرقيق بجميع أشكاله، معتبرة أن أي مطالبة لأي شخص بأداء عمل بصورة قسرية أو إجبارية هي غير قانونية، إلا إذا تعلق الأمر بعقوبة أصدرتها محكمة مختصة.²³

أما فيما يتعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين في دارفور، فقد جاء في الاتفاقية ضمان الموقعين مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم، وفي جميع مؤسسات الدولة، على أن تعتمد معايير عادلة لتحديد حصص مواطني دارفور من الوظائف، تقوم على أساس تعداد السكان، أضف إلى ذلك التوظيف في القطاع المدني. تدعو الاتفاقية إلى دمج مقاتلي حركات التمرد في السلك العسكري الرسمي، من جيش وشرطة وحرس حدود وسجون، وإعطاء المواطنين في دارفور حصصاً من المؤسسات العسكرية القائمة، توازي عددهم، وذلك على مستوى جميع الرتب.

أما فيما يتعلق بتقاسم السلطة، فقد أقرت الاتفاقية ضرورة إيجاد نظام فدرالي في عموم السودان، يستفيد منه أهل دارفور بصورة خاصة، على المستويات المحلية، كما على المستويات الفدرالية، على أن تكون الخطوة الأولى للقيام بذلك هي عبر إعادة حدود الإقليم إلى الوضع الذي كانت عليه في يناير/كانون الثاني عام 1956.

توافق المجتمعون على أن يتم إنشاء هيئة يطلق عليها اسم (سلطة دارفور الانتقالية) وتشكلها حركات التمرد بمشاركة الحكومة، وذلك لتعزيز التنسيق والتعاون بين المجالس المحلية لولايات دارفور الثلاث، والسلطة الانتقالية من جهة، وبين تلك الأخيرة والسلطة المركزية طوال الفترة الانتقالية.

كما نصت الاتفاقية على أن يتم تعيين أحد قادة التمرد بمنصب مستشار الرئيس، ويتم تعيين آخر بمنصب كبير مساعدي الرئيس، ويهتم هذا الأخير بكافة الشؤون المتعلقة بدارفور، ومجالس حكمها وإدارتها، ويشكل حلقة وصل بين الحكومة المركزية والمجالس الانتقالية. وتمتع ولايات دارفور الثلاث طوال الفترة الانتقالية، بما يشبه الحكم الذاتي، لناحية القدرة على جباية الرسوم والضرائب، والحصول على مساعدات خارجية ومعونات خاصة، كما لا يسمح للسلطة المركزية وسلطة الإقليم باتخاذ قرارات تتعارض مع المهام الدستورية المناطة بتلك الولايات.

ويمنح الدارفوريون، بالإضافة إلى وزراءهم الثلاثة الحاليين ثلاثة مناصب لوزراء دولة يختارهم المتمردون، أما حصة الإقليم من المجلس الوطني (البرلمان) فيجب ألا تقل عن 12 مقعداً، كما يخضع الإقليم لأول انتخابات عامة تجرى بعد توقيع الاتفاقية، على أن يجرى استفتاء في الإقليم بعد 12 شهراً، يقرر فيه الدارفوريون الإبقاء على الوضع القائم، أو توحيد الولايات الثلاث في إقليم واحد، على أن تقام الانتخابات تحت إشراف دولي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الثروة، التي تشمل، وفقاً للاتفاقية، الموارد البشرية والقروض والمعونات الدولية، تدعو الاتفاقية إلى تمكين سكان دارفور من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، أسوة بسائر السودانيين، وكذلك ضمان ملكيتهم لأراضيهم. وسيتم تعيين لجنة خاصة لحل الخلافات حول ملكية الأرض في الإقليم، الأمر الذي شكل الشرارة الأولى لتفجر النزاع، وستعيد اللجنة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها. كما سيتم وضع برامج لتنمية الإقليم، الذي اعترفت الاتفاقية بوجود فقر شديد وإجحاف بحقه، على أن يتم تقرير تعويضات عادلة للمتضررين.

يتم إنشاء صندوق خاص لإعمار دارفور، وإعادة النازحين إليها، كما سيتم وضع برامج لتنمية الأرض وتجهيزها للرعي، بشكل يسمح ببقاء الرعاة في أراضيهم وعدم نزوحهم منها، كما سيتم وضع سجلات بملكية الأراضي وفق الأعراف والتقاليد المعمول بها، وإعادة الملكيات المسلوقة لأصحابها.²⁴

بالإضافة إلى حصة دارفور العادية من ثروات البلاد، أقرت الاتفاقية منح الإقليم مبالغ إضافية وفورية، بقيمة 800 مليون دولار، تدفع في الفترة الممتدة بين السنوات 2006 و2009.

أما بخصوص الترتيبات الأمنية فقد طالبت الأطراف بدراسة واسعة النطاق من أجل تعزيز استعادة السلم في إطار اتفاقية شاملة. (للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية أنظر الملاحق). بصورة عامة ووفقاً للاتفاقية تم تشكيل سلطة انتقالية وتم اختيار ميني أركو مناوي (كبير مساعدي رئيس الجمهورية) رئيساً للسلطة. وللسلطة أمانة عامة وخمس مفوضيات تشمل: مفوضية أراضي دارفور، مفوضية إعادة الإعمار وإعادة التوطين، مفوضية الترتيبات الأمنية، مفوضية التعويضات، مفوضية السلم والمصالحة، إضافة إلى صندوق إعمار دارفور. والسلطة دورها تنسيقي ولا يحق لها الحديث إنابة عن الولايات (ولايات دارفور الثلاث).

جهود الحكومة السودانية في إنفاذ اتفاقية أبوجا:

تكاملت كافة جهود أجهزة الحكومة الاتحادية والسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور لإرساء دعائم السلام بإنفاذ اتفاقية أبوجا وإنزالها على أرض الواقع ويمكن أن نلخص ذلك في الآتي:

أولاً: دور الحكومة الاتحادية

تم إنشاء غرفة عمليات في 11/5/2006 لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وحركة تحرير السودان بهدف تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع ثم قامت الحكومة بضم ممثلين لكافة الجهات التي رفضت السلام لتلك الغرفة.

وفي 12/6/2006 أصدر المشير عمر البشير رئيس الجمهورية قراراً بالعفو عن أفراد الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق أبوجا.. الذي أجازته مجلس التحرير الثوري/جناح مناوي يوم 25/6/2006.

1. في يوم 30 يوليو/تموز 2006م شرعت مفوضية شمال السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (Disarmament, Demobilization and Reintegration: DDR) إكمال إجراءات فتح مكاتب للمفوضية بولايات دارفور إيداناً بتدشين برامجها على ضوء اتفاق أبوجا.

2. في يوم 5 أغسطس/آب 2006 أصدر الرئيس البشير قراراً بتعيين السيد/ميني أركو مناوي كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيساً للسلطة الإقليمية

الانتقالية دارفور ثم صدرت قرارات أخرى بتعيين وزراء اتحاديين ووزراء دولة بالإضافة لوزراء ولائيين وأعضاء بالمجالس التشريعية (الاتحادي/المجالس الولائية) إلا أن أهم القرارات بعد تعيين كبير المساعدين تعتبر تعيين عناصر السلطة الإقليمية (الأمين العام والمفوضيات الخمس وصندوق إعمار دارفور بالإضافة للحكومات الولائية ومجالسها التشريعية)..

ثانياً: دور السلطة الانتقالية

قام مكتب السلطة الانتقالية لدارفور التي يرأسها السيد/مني أركو مناوي بالكثير من الأعمال لإنفاذ اتفاق السلام يمكن إنجازها في:

1. أكد د. محمد سليمان آدم الأمين العام للسلطة الانتقالية أنهم (في العام 2007) أكملوا البناء الإداري للسلطة الانتقالية وأعدوا ميزانيتها وبعد حوالي عام من إنشائها بدأت تتضح ملامح الخطط والدراسات المختلفة للمفوضيات، وبدأ بعضها يدخل حيز التنفيذ.

2. قام صندوق إعمار دارفور برئاسة المهندس عبد الجبار محمود دوسة بدور كبير في عمليات بعثة التقييم المشتركة (Joint Assessment Mission: JAM) التي تكونت من ممثلي المانحين والحكومة الاتحادية والسلطة الانتقالية وذهبت لإعداد تقييم ميداني لكل مناطق دارفور لتحديد احتياجاتها التنموية إلا أن أهم ما واجه الصندوق هو ضعف الموارد المالية خاصة بعد تعطل مؤتمر المانحين الذي كان مقرراً له شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ورغم ذلك قام الصندوق بتوظيف الموارد المتاحة باقتدار.

3. أكملت مفوضية أراضي دارفور برئاسة المهندس آدم عبد الرحمن دراسة وتقييم المشروعات التنموية بدارفور وتهدف المفوضية بصورة أساسية لتنمية وتطوير الموارد حتى لا يتم الصراع حولها وقد حددت المفوضية سبب النزاعات في دارفور بضعف التنمية وتسعى لإنفاذ خطط تنموية متكاملة ومشروعات تنمية مستدامة بهدف توطين التنمية في إقليم دارفور.

4. قام المهندس/إبراهيم مادبو رئيس مفوضية إعادة الإعمار وإعادة التوطين بزيارات متعددة شملت كافة معسكرات دارفور وبعد العديد من المشاورات

واللقاءات مع النازحين والمتضررين بدأت خطط المفاوضية لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب وإعادة توطين النازحين وذلك بعد الاطلاع على جهود كافة الجهات الولائية ومفوضية العون الإنساني والأمم المتحدة بهدف التنسيق وتوحيد الرؤى.

5. قامت مفوضية الترتيبات الأمنية برئاسة الفريق الدابي، مفوض الترتيبات الأمنية لإنفاذ اتفاقية أبوجا، بعمل شاق وفي ظل ظروف تعتبر استثنائية من أجل تنفيذ بند الترتيبات الأمنية في مجال حصر القوات وتوحيد رؤى مختلف قادة المقاتلين بالحركات الموقعة على السلام فيما يتعلق بتوزيع مسنوبيهم بحسب الفرص التي نص عليها الاتفاق. ويعد توفير الدعم اللوجستي غير العسكري للمقاتلين من أهم ما تقوم به المفوضية.

6. حدد الأستاذ/آدم النور، الأمين العام لمفوضية التعويضات، كافة الهياكل التنفيذية والإدارية بالولايات حيث تعد المفوضية أن مكان عملها هو الولايات لتلقي شكاوي المتضررين وبالتالي بحث سبل تعويضهم بحسب نصوص الاتفاق ومعظم عمل المفوضية ذو طابع قضائي.

7. أعدت مفوضية السلم والمصالحة دراسات دقيقة لأسباب وجذور النزاعات القبلية وما طرأ عليها من تعقيدات وشرعت في الأعداد للحوار الدارفوري - الدارفوري الذي يعتبر بنداً مهماً في الاتفاقية ويعول عليه كثيراً في إحلال السلام بصورة شاملة على أرض الواقع.

بصورة عامة انتهت المفاوضات بالسلطة الانتقالية من الترتيب والإعداد وبدأت فعلياً في تنفيذ برامجها. وأهم ما يعيق عمل المفاوضات هو عدم وجود ميزانية كافية خاصة بعد تعثر مؤتمر المانحين وقد قامت الحكومة بتوفير المال اللازم لتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري للحركات الموقعة (يشمل الإعاشة، المأوى، الإمدادات الطبية والكساء). كذلك قامت الحكومة بتمويل عمليات نزع السلاح وإعادة الدمج وإصلاح المؤسسات الخاصة بذلك. وكان من المفترض أن يقوم بذلك الاتحاد الإفريقي والشركاء. غير أن المانحين لم يقدموا (حتى 2008) سوى 900 مليون دولار من جملة المبلغ الكلي 4.5 مليار دولار - أي ما يعادل 2% فقط. كما كشفت الأمانة العامة للسلطة الانتقالية لإقليم دارفور أن جملة المبالغ التي

استلمتها من وزارة المالية بلغت 23 مليون جنيه سوداني (11.5 مليون دولار) خلال السبعة أشهر الأولى منذ تأسيسها في إبريل/نيسان 2007. وقد تم صرفها في الفصل الأول والثاني والبنود الممركزة والحركات الموقعة والدعم اللوجستي غير العسكري وتدشين السلطة الانتقالية وتدريب الكوادر واستئجار 27 مقراً، 21 بولايات دارفور و(5) مباني في الخرطوم. كان ذلك في العام 2007. أما في العام 2008 فقد اتفقت وزارة المالية الاتحادية وصندوق إعمار دارفور على تمويل مشروعات بقيمة 400 مليون دولار لعامين، بينما تقدمت مفوضية إعادة التأهيل والتوطين ومفوضية الأراضي ومجلس دارفور للسلم والمصالحة قاموا بوضع مشروعات تفوق قيمتها مليار دولار. غير أن قيادة الحركة كانت تشكو من عدم إيفاء الحكومة بما تلتزم به كاملاً، وقد سبب ذلك مشكلة في العلاقة بين الحكومة والسلطة الانتقالية (حركة مناوي) كما سيتم توضيحه لاحقاً.²⁵

من معوقات السلطة الانتقالية التنافس السياسي الذي يتخذ طابعاً خشناً بين مختلف الحركات الموقعة على اتفاق السلام مثل ما حدث بين كافة الحركات وحركة تحرير السودان جناح ميني عند تجهيز قوائم الترشيحات للسلطة الانتقالية وتسبب بتوتر قاد لتأخير إعلان أسماء شاغلي المناصب لفترات ليست بالقصيرة. بل أن الخلاف قد يكون بين مكونات الحركة الواحدة كالخلاف بين ميني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان ونائبه د. الريح محمود جمعة الذي جاء عقب اختلاف الحركات على ترشيحات مناصب السلطة الانتقالية.

هذا إضافة إلى الخلافات التي تنشأ بين القادة السياسيين والعسكريين مثلما يحدث في كل الحركات المسلحة وأبرزها الخلافات داخل جناح الإرادة الحرة والذي وصل لحد إصدار بيان بإقالة رئيسها إلا أن الموقف تم تداركه وكذلك بيان القيادات العسكرية لبعض الحركات إزاء ترشيحات شاغلي مقاعد السلطة الانتقالية.²⁶

ثالثاً: العمليات المختلطة (الهجين)

دار جدل استمر قرابة العام حول تسمية قوات حفظ السلام التي سوف تعمل في دارفور. ثم تم الاتفاق أخيراً على تسميتها بالعمليات المختلطة (الهجين) لاختلاط

الجانب العسكري مع الجانب المدني فيها وليس لاختلاط العناصر العسكرية لعدة دول كما يبدو في وسائل الإعلام وبالرجوع للنصوص يمكن استخلاص الآتي:

أ- الجوانب المدنية:

تحدثت الفقرات 5، 6، 7 من قرار الاتفاقية المهجين عن الجانب المدني في العمليات المختلطة بالتفصيل الدقيق.. حيث ذكرت المادة (5) أن عنصر الشؤون المدنية سيساعد في إنفاذ اتفاقية كما تشمل أنشطة العنصر المدني على مساعدة عنصر الشؤون المدنية في إنفاذ اتفاقية سلام دارفور وأية اتفاقيات لاحقة من خلال دعم عمليات الوفاق بحيث يشمل على المستوى القاعدي إدارة الحوار والتشاور الدارفوري - الدارفوري وتنشيط مؤسسات اتفاقية سلام دارفور (السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور، مفوضية الأراضي، مفوضية الخدمات المدنية) وسيساعد العنصر المدني أيضاً في بناء قدرات المؤسسات القومية ومنظمات المجتمع المدني في دارفور.

تشمل أنشطة العنصر المدني في دارفور أيضاً عقد الورش حول الملامح المختلفة للحكم وبناء السلام بهدف ترقية ثقافة السلام وخلق اتصالات مع المساهمين الرئيسيين لدعم الحوار والتصالح وسط الأطراف المتصارعة.

بينما ينتشر ضباط الشؤون المدنية على نطاق دارفور آخذين في الحسبان ديناميات الصراع المعقدة وضرورة مشاركة القواعد في عملية السلام، ولهذا الهدف يستقطب ضباط الخدمة المدنية الذين يعملون حالياً موظفين تحت تفويض البعثة الأممية في دارفور ليعملوا في العملية المختلطة جنباً إلى جنب مع موظفي الشؤون المدنية المجهزين لبعثة الاتحاد الإفريقي بموجب حزمة الدعم الخفيف وحزمة الدعم الثقيل.²⁷

ب- الجوانب العسكرية:

تحدثت المادة (9) عن مهام الجانب العسكري موضحة انه في الوقت الذي يعمل فيه مكون العنصر العسكري للعملية المختلطة على حماية المدنيين فإنه سيعمل أيضاً على تنفيذ بنود أمنية محددة أنيط بها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بموجب اتفاقية سلام دارفور والاتفاقيات اللاحقة.

إن العمليات المختلطة ستقوم على جهود بعثة الاتحاد الإفريقي للتأكد من العملية النافذة لفصل القوات وذلك بواسطة عملية الدوريات المتعلقة بإعادة الانتشار والمناطق العازلة وسحب الأسلحة طويلة المدى، وتعمل أيضاً على مراقبة انتهاكات اتفاقية سلام دارفور وإجراء التحقيق فيها وإعداد التقرير حولها وحسمها بواسطة لجنة وقف إطلاق النار والمفوضية المشتركة. وتقوم بمراقبة الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وتدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

إن حجم وتعقيد هذه المهام في ضوء الوضع الأمني - كما اتضح لاحقاً - يتطلب قوة أكبر من قوة بعثة الاتحاد الإفريقي بحيث تشمل أجهزة قيادة وإدارة واتصالات قوية وستتطلب تضاريس المنطقة الصعبة وغياب البني التحتية للطرق وخاصة أثناء الخريف قوة مجهزة بسيارات برية ذات قدرة على التحرك السريع وعناصر جوية قوية وقد أكدت على هذا بعثة إعادة الدراسة السريعة في 19 فبراير/شباط 2007.

هذه النصوص تؤكد الاعتماد على أبوجا كطريق للحل مع فتح الباب للرافضين بالتوقيع على بروتوكولات لاحقة. لذلك علق اللواء مجذوب رحمة مسئول الاتصال الخارجي بوزارة الدفاع الوطني السودانية بالقول: "إن إحدى نقاط الجدل التي استغرقت وقتاً طويلاً كانت حسم المرجعيات التي تنطلق منها الاتفاقية وقد حُسمت في اتفاقية أبوجا للسلام باعتبارها الاتفاق الأساسي الذي لا يمكن إلغاؤه أو تجاوزه مع الاعتراف بأنه قابل للتطوير."²⁸ وبموجب العمليات المختلطة (الهجين) يكون السودان قد أوفى بكل التزاماته تجاه خطة الطريق الثالث وذلك بالقبول بحزم الدعم الثلاثة.

الدور العربي والأفريقي:

أولاً: موقف جامعة الدول العربية

يتفق الكثير من المراقبين على أن هناك غياباً عربياً وعدم تفاعل مع ما يحدث في دارفور، وأن المأساة الإنسانية في دارفور لم تهن المجتمع العربي كما فعلت في الغرب.²⁹ وذهب البعض إلى أن الإعلام العربي لم يُولِ الاهتمام الكافي لأزمة

دارفور ويركز على قضايا عربية أخرى، بينما ظل الإعلام الغربي يقدم تغطية كثيفة مستمرة للقضية الإنسانية في دارفور وأن الصليب الأحمر لم يغادر دارفور وظل موجوداً فيها على الدوام يؤدي واجبه كما يفعل في كل مناطق النزاع الأخرى مثل غزة والعراق... يراقب أوضاع المدنيين ويساعد المحتاجين.³⁰

يري الطرف الدارفوري أن جامعة الدول العربية لم تلعب دوراً يذكر حيال أزمة دارفور، فقد تحفظت معظم الدول العربية حيال ما يجري، وصُدمت أمام البيّنات والصور التي تؤكد تورط الحكومة السودانية في انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، وقد تركز الموقف الرسمي للجامعة العربية في صد الأمم المتحدة والهيئات الدولية عن اتخاذ إجراءات قسرية ضد حكومة الخرطوم، فمنذ أن اتخذت الأمم المتحدة قراراً يدين السودان ويدعوه لمحاسبة عصابات الجنحويد، وحل مشكلة دارفور، دعا مجلس الجامعة العربية إلى ضرورة إتاحة فرصة زمنية كافية للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهداتها، وشكلت جامعة الدول العربية لجنة لمساندة السودان في مواجهة المجتمع الدولي برئاسة تونس وعضوية مصر وموريتانيا والجزائر والسودان.³¹ وقد بذلت تلك الدول بجانب اتحاد المحامين العرب، والأطباء العرب، وبعض المنظمات العربية الأخرى، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين جهوداً دبلوماسية كبيرة لتفادي محاسبة الحكومة السودانية على ما اقترفت في دارفور.

وحول موقف الدول العربية يرى بعض قادة حركات التمرد، أن موقف الدول العربية حيال أزمة دارفور "مخزن وهو يؤكد أن العرب يتعاملون بنظرية انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وإلا فلماذا الوقوف بجانب حكومة السودان في ظل وضوح البيّنات التي تؤكد تورطها في جرائم حرب واسعة النطاق بدارفور، ولماذا تُمسك عن تقديم المساعدات لمتضرري تلك الأحداث من نازحين ولاجئين في ظل تضافر كل دول العالم لإغاثة أهل دارفور.³² وذكر بعض آخر أن عدداً كبيراً من الدول العربية هي التي مدت الحكومة السودانية بالسلاح لضرب أهل دارفور.

كذلك يرون أن دور الدول العربية في أزمة دارفور كان فائراً خاصة فيما يتعلق بإعانة منكوبي تلك الأحداث، الأمر الذي أتاح الفرصة لدول أخرى لإحلال موقع الدول العربية، وقد جاء موقف العالم العربي والإسلامي تجاه إغاثة منكوبي الحرب في دارفور متأخراً بعد فوات الأوان، وبعد أن رسخ في ذهن إنسان دارفور

بسبب عوامل عدة أن تلك الدول تدعم وتساند الحكومة السودانية، وقد كان الأجدى أن تعقد المؤتمرات العربية والإسلامية الداعمة لدارفور فور اندلاع الكارثة، وليس بعد أربع سنوات ونيف من اندلاعها، كما كانت المساهمات العربية والإسلامية ضعيفة بالمقارنة مع مساهمات الغرب، حيث بلغت ربع مليار دولار، وهو مبلغ لا يساوي جزءاً يسيراً مما تدفعه الولايات المتحدة منفردة.³³

عندما تم طرح مبادرة الدوحة في إطار الجامعة العربية في أغسطس/آب 2008 قالت بعض الحركات، مثل حركة تحرير السودان (جناح الوحدة)، إن هذه المبادرة جاءت متأخرة خمس سنوات (2003-2008) وأتت فقط لإنقاذ الرئيس السوداني من ورطته أمام العدالة الدولية. وقالت أنها لن تشارك فيها لأن الجامعة العربية وسيط غير نزيه وتعامل بازدواجية المعايير طوال الخمس سنوات من الحرب في دارفور وبالتالي وساطتها غير ذات جدوى شكلاً ومضموناً. وقالت أن الجامعة العربية فقدت مصداقيتها أمام أزمة دارفور. كذلك يرى آخرون من المعارضة أن مبادرة الجامعة في قطر جاءت بعد فوات الأوان خاصة بعد السجل السيئ للجامعة في التعاطي مع القضايا العربية.³⁴ بينما رحب عبد الواحد محمد نور بمبادرة قطر التي ترعاها الجامعة العربية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي. وهنا لاحظ المراقبون انتقال ملف دارفور من مصر إلى الدوحة.

ثانياً: مصر

على المستوى العربي فقد جاءت المواقف المصرية متقدمة ورافضة لأية عقوبات علي السودان، حتى أن كولن باول اضطر بنفسه لزيارة مصر لإقناعها حتى بضرورة صدور قرار مجلس الأمن في نسخته المعدلة، ولقد أكد المسئولون المصريون منذ البداية رفضهم لمبدأ العقوبات علي السودان.

تنظر مصر إلى المشكلة في دارفور بوصفها إفراز لاتفاقية نيفاشا التي من المتوقع أن تحقق تقرير مصير للجنوب وإقامة دولة عليه، وهي تركز على مياه النيل التي تعد أحد مهددات الأمن القومي المصري، لذا عملت على نصح حكومة السودان بقبول قرار مجلس الأمن رقم 1556 الصادر في 3 يوليو/تموز 2004م الذي أعطى السودان أو الحكومة السودانية مهلة شهر واحد لتحسين الأوضاع في دارفور ونزع أسلحة

مليشيات الجنجويد³⁵، كما قامت بدفع الجامعة العربية للعب دور في العمل الإنساني وتعمل جاهدة لحل هذه الأزمة حتى لا يدخل إقليم دارفور ضمن لعبة تقسيم السودان التي تؤثر تأثيراً مباشراً على أمنها القومي، وتنادي بحكومة قومية للسودان بوصفه حلاً يساعد على عدم التدخل الدولي ومن خلاله يمكن حل هذه الأزمة.³⁶

انتهت مصر للخطر الكامن من وراء التصعيد المتعمد في ملف دارفور من قبل الولايات المتحدة ورئيسها بوش، فأعلنت مصر موقفها الذي أخذ عدة أبعاد:

الرفض القاطع للتدخل الأجنبي، تهدئة الدوائر الأمريكية المتوترة، الحوار والتوصل مع الحكومة السودانية والأطراف المعنية.³⁷

وانطلاقاً من موقف مصر الراض لأي تدخل أجنبي في شؤون السودان باعتبار أن ذلك يمس أمن مصر والسودان معاً صرح صفوت الشريف أمام لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بشأن دارفور قائلاً: "إن القيادة المصرية ورجال الدبلوماسية في مصر عملوا كل ما في وسعهم لتجنب السودان أية مخاطر، وأن للسودان وضعاً إستراتيجياً غاية في الأهمية بالنسبة لمصر بحكم الجوار والنيل والعلاقات والتاريخ والمصالح المشتركة بين الشعبين، الأمر الذي فرض أولوية لأزمة دارفور في اهتمام السياسة المصرية علي ما عداها في الآونة الراهنة تلك الأزمة التي إن تفاقمت أضرت بالأمن القومي المصري والسوداني والعربي والأفريقي." وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك دعم مصر الكامل للسودان في سعيه للعمل علي حل أزمة دارفور، وأمر بتقديم مساعدات مادية للمنكوبين هناك، فوصلت في شهر أغسطس/آب 2004 مواد غذائية، أدوية إضافة إلى ملابس.³⁸

وفي سبتمبر/أيلول 2004 انعقدت اللجنة البرلمانية المصرية السودانية في الخرطوم في دورتها الثانية برئاسة الدكتور فتحي سرور(رئيس مجلس الشعب المصري)، والسيد أحمد إبراهيم الطاهر(رئيس المجلس الوطني السوداني)، حيث دعا المجتمعون إلى ضرورة تحقيق إنجازات واقعية عاجلة في قضية التكامل بين مصر والسودان، ووضع حجر الأساس في بناء التكامل الاقتصادي الأفريقي. وبخصوص الحالة في دارفور أعلن سرور أن الوضع هنالك ليس بالصورة المبالغ فيها التي تصورها القوى العظمى للعالم مشيراً إلى خطورة توصيف مجلس الأمن لما يحدث في دارفور بأنه تهديد للأمن والسلم الدوليين.

غير أن بعض المحللين يرى أن دور مصر في مسألة دارفور ضعيف قياساً بعلاقتها التاريخية والإستراتيجية والأمنية الخاصة مع السودان. ويرون أن على مصر "أن تلعب دوراً أكبر وأن تكون لها مرجعية في مسألة السودان خاصة أنها الشريك في كامب ديفيد - في السلام في الشرق الأوسط، وأنها شريك إستراتيجي في مستقبل السودان، وأن تراجع دورها في السودان ربما لخوفها من أن تترتب عليها أوضاع ظرفية.³⁹

ثالثاً: السعودية

قامت السعودية بجمع الرئيسين السوداني والتشادي للتوصل لحل بشأن الخلافات التي نجمت عن تحرك الجماعات المسلحة على الحدود بين البلدين وتم تسوية الخلافات في الجنادرية بتاريخ 3 مايو/أيار 2007 وهو اللقاء الذي تم على إثره ملاحقة جبهة الخلاص وطردها من الأراضي التشادية وسعت الحكومة السودانية بعده للتوسط بين تشاد والمعارضة التشادية. غير أن هذه المبادرة لم تثمر حيث قادت المعارضة التشادية محاولة انقلابية في يوم 3 فبراير/شباط 2008 واتهمت تشاد الخرطوم بدعم قادة المحاولة الفاشلة.

كما أن المبادرة السعودية قد أغضبت القيادة الليبية التي تعتبر نفسها الراعي التقليدي لأيمة مفاوضات بشأن دارفور لعلاقتها مع الطرفين (الحكومة والمعارضة) ولدور ليبيا المؤسس للاتحاد الأفريقي، ولاعتبارات أخرى مثل تدهور العلاقات بين البلدين (السعودية وليبيا) على خلفية تلك القمة العربية التي تبادل فيها الزعيم الليبي معمر القذافي والملك عبد الله بن عبد العزيز الاتهامات، ثم أعقب ذلك محاولة الاغتيال الفاشلة التي قيل أن الملك عبد الله قد تعرض لها واتهمت السعودية الاستخبارات الليبية بالضلوع في التخطيط والتنفيذ للمحاولة وطردت السفير الليبي وردت ليبيا بالمثل.

رابعاً: الدول الأفريقية

لقد كان واضحاً منذ الوهلة الأولى أن الدول الأفريقية غير راغبة في الانسياق وراء التوجهات الغربية تجاه تطورات القضية، وذلك لسببين الأول: يتمثل في علاقتها المتنامية بالسودان وأن أي عدم استقرار يصيبه قد يصيب كثير من دول القارة، والثاني هو خوفها إذا ما سوغت الدعاوي الغربية أن تدور الدائرة عليها. لكن على الرغم من

ذلك فقد وجدت هذه الدول ضالتها في الاتحاد الأفريقي الذي استشعر بالفعل ثقة عضويته وتعويلها عليه حتى تجرد المواقف جماعية وليست فردية، ومثل هذا السياق أضاف كثيراً من حيث أنه وضع الاتحاد الأفريقي أمام اختيار فعلي لإبراز قدراته الفعلية ومدى ما يمكن أن يؤديه للقارة ولقد برز علي نحو لافت حراك رئيس المفوضية العليا للاتحاد الأفريقي السيد الفا عمر كوناري وحرصه علي متابعة كل مجريات الأزمة.⁴⁰

لقد استطاع الاتحاد الأفريقي أن يسجل حضوراً فاعلاً منذ بداية التفاوض حول وقف إطلاق النار مروراً بتعهده بمراقبة ذلك الوقف، ثم رعايته لكافة المفاوضات بوساطة تشادية. ويمكن القول أن المواقف الايجابية وردود الفعل الحكيمة من السودان قد ساهمت في أن تجد كثير من القطاعات العالمية نفسها، ولو أنها مضطرة، لأن تقبل بتواصل دور الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به الإتحاد الأفريقي إلا أن هناك بعض الدول الأفريقية التي كان لها حضور في المسألة، مثل إرتريا ونيجيريا.

1- إريتريا

رغم أن إريتريا لا تملك حدود مع غرب السودان، وإنما تجاوره من ناحية الشرق، إلا إن عداوات أسمرأ مع حكومة الإنقاذ في السودان (في أوقات سابقة) ساهمت في أن تلعب دوراً فعالاً ومضاداً للجهود السلمية في أزمة دارفور، حيث اهتمت بدعم حركتي التمرد في السودان. وربما ساعد انشغال الحكومة السودانية بأزمة دارفور على انفراد إريتريا بالشرق كلبية، حيث تهدف لجعل هذه المنطقة ساحة لتصفية الحساب مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم. كما أنه هناك أطماعاً إريترية في الأراضي الزراعية في مناطق البجة، وقد عبرت هذه الأطماع عن نفسها في خريطة سرية أصدرتها الحكومة الإريترية عام 1996 تضمنت أراضي سودانية ومنها منطقة كسلا.⁴¹

فإريتريا حتى لو نفت دعم التمرد فمن مصلحتها تصعيد الموقف في دارفور خاصة في ظل علاقاتها الوطيدة بالولايات المتحدة وإسرائيل، ولذا تحركت على أكثر من مستوى: (أ) دعم متمردي دارفور (ب) التواصل مع إسرائيل في دارفور. كذلك وجدت إرتريا في مشكلة دارفور مخرجاً لها من العزلة الإقليمية والدولية فهي تعاني مشكلات معقدة مع أثيوبيا ومعظم لاجئها في السودان كما

أن الصومال غير مستقر ويدفع لها باللاجئين باستمرار بالإضافة لبروز تيار معارض في شرق السودان باسم جبهة البجة ذو توجهات سياسية لا ترضى عنها مما دفعها للإمساك بزمام الحركات المسلحة في دارفور كمنخرج لها من عزلتها السياسية والدبلوماسية فضلاً عن دورها مع حركات المعارضة في شرق السودان.⁴²

وقد التقى عبد الله جابر مستشار الرئيس الإريتري قادة حركة تحرير السودان في ليبيا في أواخر مايو/أيار 2005 وذلك بعد أن آوت إرتريا مني أركو مناوي سنتين بعد خروجه من دارفور عقب ضربة الفاشر في أبريل/نيسان 2003. اجتمع ممثلو الطرفين في أحد فنادق طرابلس يوم 30 مايو/أيار 2005: (تحدث عن الخلافات بين حركة العدل والمساواة والخلاف بين عبد الواحد ومناوي، قائلاً يجب أن تُصفى تلك الخلافات، وإنه سيكون هناك اجتماع مشترك يعقد بأسرماً وسيقوم مناوي اليوم 30 مايو/أيار بطائرة ليبية خاصة ومعه عشرة من أعضاء الوفد وعلينا أن نخرج لنخرج بقرار يؤكد الموافقة على الزيارة... كما طلب أيضاً دخول إرتريا وسيطاً وشريكاً أصيلاً في المفاوضات رغم أنف الحكومة حتى لو أدى ذلك لتأجيل جلسة المفاوضات السادسة المقرر لها يوم 2005/6/10).

يقول أحد أعضاء التمرد: "اجتمعنا ونفذنا أوامره حرفياً وسافر مني في نفس اليوم ومعه عشرون من أعضاء الوفد... وبقي تسعة أيام بإرتريا... ولكن عبد الواحد ود. خليل لم يحضرا للاجتماع إلا قبل يومين من بداية التفاوض بأبوجا إلا أن عبد الله جابر نجح في فرض رؤية موحدة بين القادة الثلاثة المختلفين".⁴³

2- نيجيريا

تعد نيجيريا من أبرز الدول الأفريقية التي كان لها دور في جهود الحل السلمي لدارفور. فقد رعت نيجيريا واستضافت محادثات سلام دارفور التي بدأت جولتها في 23 أغسطس/آب 2004 وحتى توقيع اتفاقية أبوجا في مايو/أيار 2006. إلا أن البعض يفسر رعاية نيجيريا للمباحثات بأنها مطية للرئيس أبوسانجو ليصل لمقعد مجلس الأمن الدولي الخاص بأفريقيا، وأن العقيد القذافي أحق بذلك لأنه "حكيم أفريقيا".⁴⁴

الملاحظ أن هذا الكتاب لم يصنّف تشاد وليبيا مع الدور العربي والأفريقي نسبة لأن هاتين الدولتين لهما علاقة استثنائية بالمشكلة مما يجعلهما أقرب للتأثير

المباشر في تطورات المشكلة في كل مراحلها (كما سبق ذكره في الفصل السابق) أكثر من أن يكون لهما دور (محايد) في الحل.

ما بعد أبوجا: عقبات أمام الاتفاقية

على الرغم من بداية إنفاذ اتفاقية أبوجا وبداية العمليات المحجّين ومؤشرات العودة الطوعية ونشر فرنسا لقوات أممية في شرق تشاد، إلا أن الأوضاع على الأرض، في دارفور، لم تتحسن بالمستوى المطلوب، بل ساءت في بعض أجزاء دارفور. لكن الملاحظ، من ناحية أخرى، أن بعض وجهات النظر العالمية بدأت تتغير تجاه رافضي السلام. وعلى إثر ذلك بدأت كثير من الجهات الدولية في ممارسة ضغوط عليهم خاصة الدول التي كانت تساندهم من قبل مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكذلك بعض المنظمات الدولية والإقليمية.

من ناحية أخرى تعرضت العملية السلمية لعقبات وتحديات. كما أن قيادات في الحركات المسلحة رهنّت عقد الحوار الدارفوري-الدارفوري بتحقيق السلام والعودة الطوعية والتحقيق في الجرائم التي وقعت. وقللت من أهمية وجود القوات المشتركة (يوناميد) على أرض دارفور وانعكاساتها على الوضع الأمني لمحدودية صلاحيتها وعدم قدرتها على الدفاع عن المدنيين. وطالبت حركة تحرير السودان (جناح مناوي) تنفيذ الترتيبات الأمنية بـ "حذافيرها" واتهمت الحكومة بأنها حاولت الالتفاف على أبوجا بالحاق الموقعين على السلام ما بعد أبوجا في الترتيبات الأمنية، وقال أحد قيادات حركة مناوي ورئيس لجنة إنفاذ اتفاقية أبوجا، محمد التجاني الطيب: "قاتلنا وناضلنا ولسنا بالذين تم إلحاقهم مؤخراً. وأن أهل دارفور أصابهم الملل بسبب عدم تنفيذ الاتفاقية".⁴⁵

وقد حدثت بعض التطورات التي شكلت رصيماً سياسياً وكسباً إعلامياً للحكومة السودانية. ومن هذه التطورات الخطوة المفاجئة التي قام بها عبد الواحد محمد نور بفتح مكتب للحركة في إسرائيل. وصف المراقبون هذه الخطوة التي تمت في مارس/آذار 2008 بأنها سقطة سياسية وأنه أقدم بذلك على انتحار سياسي باعتبار أن شعب دارفور مسلم متدين يكره إسرائيل اليهودية ويعدها عدو للإسلام. وقد وظفت الحكومة هذا الموقف إعلامياً للهجوم على عبد الواحد الذي

رفض التوقيع على اتفاق أوجا للسلام وانشق بسبب ذلك عن حركة تحرير السودان واحتمى بفرنسا ليشن حملة مستمرة ضد الحكومة السودانية. ويرجع تاريخ انشقاقه إلى مؤتمر حسكينية الذي انعقد بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2005 (أنظر الفصل الثالث).

التطور الثاني هو هجوم حركة العدل والمساواة التي يتزعمها د. خليل إبراهيم على العاصمة السودانية من ناحية أم درمان في 10 مايو/أيار 2008. وقد فشلت الحركة في الوصول للمراكز الإستراتيجية في الخرطوم وتم القضاء عليها في خلال خمس ساعات وتم القبض على بعض قادتها بعد أن تمكن خليل من الهرب. وكانت القوة المهاجمة قد تحركت من شرق تشاد بمئات السيارات (لانديروز) محملة بالجنود والمدافع. وقد وظفت الحكومة هذا الهجوم الفاشل أيما توظيف في تعبئة الرأي العام ضد الحركة حيث روعت المواطنين وصنفتها الحكومة بأنها حركة إرهابية وحركة مرتزقة. وشرعت في تقديم المعتقلين من عناصرها للمحاكمة أمام محاكم خاصة تحت طائلة قانون الإرهاب. حتى منتصف أغسطس/آب 2008 أصدرت المحاكم حكماً بالإعدام على خمسين منهم وسط مناشدات داخلية وخارجية تنادي بتخفيف الحكم. وتقدم عدد من المحامين بطعن للمحكمة الدستورية بعدم دستورية محاكمة المتهمين قانون الإرهاب. لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن بتاريخ 19 أغسطس/آب 08.

وفي تعليق على الهجوم اعتبر وزير الدفاع السوداني الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين أن الهجوم أكبر من قدرات تشاد التي اعتبرها معبراً وواجهة لدول إقليمية ودول كبرى دفعت بهذه القوات إلى السودان حتى وصلت إلى أم درمان. واتهم دولة مجاورة بدعم الحركة بمبلغ \$100 مليون، كما حذر من أن توفر الأحداث في دارفور المناخ لتنظيم القاعدة. وكان تنظيم القاعدة قد هدد في وقت سابق بأنه ربما يشارك ببعض عناصره في قتال القوات الدولية إذا دخلت إقليم دارفور.

من ناحية أخرى واجهت اتفاقية أوجا والسلطة الانتقالية هجوماً ونقداً عنيفاً خاصة من جهة الحركات غير الموقعة. اتهمت الإرادة الحرة حركة مناوي باحتكار السلطة الانتقالية لقبيلته الزغاوة وقالت إن مناوي متورط في فساد السلطة. واتهمت حركته بالهجوم على المواطنين وقتل 17 منهم في منطقة كساب شرقي نيالا بولاية

ج دارفور في مارس/آذار 2008. وتحدد ذات الاتهام في منتصف إبريل/نيسان 2008
بمجوم حركة مناوي على (شعبية) بجنوب دارفور وقتلت (10) أشخاص.⁴⁶
كذلك واجهت السلطة الانتقالية أصواتاً ناقدة من داخلها فقد أعلن الأمين
العام لحركة تحرير السودان (فصيل مني) مصطفى تيراب فشل حركته وعجزها عن
تقديم أي إنجاز ملموس لإنسان دارفور. وأنها لا تستطيع أن تقدم شيئاً بعد الآن.
وأنها تراجعت عسكرياً بسبب انسلاخ عدد كبير من قياداتها وانضمامها لحركات
أخرى ضد الحركة وضد الحكومة. وقال إن اتفاقية أبوجا بها العديد من الثغرات...
وأن قواتنا تعاني الجوع والعطش والعري تحت الأشجار في وقت نعلم نحن
بالسيارات الفارحة والمكاتب المكيفة... نحن نلهث وراء كراسي السلطة وتركنا
جيوشنا وأهملنا الترتيبات الأمنية.

في ذات الاتجاه ذهب التجاني الطيب رئيس اللجنة العليا لتنفيذ اتفاقية أبوجا
حيث قال إنهم جاءوا كوفد مقدمة في يوليو/تموز 2006 وحتى سبتمبر/أيلول 2006
فقابلهم الطرف الحكومي بالمرأفة. وقال إن تكوين السلطة الانتقالية وإنشاء
المفوضيات شيء وكيفية ممارسة السلطة شيء آخر. وأن الاتفاقية أقرت مبلغ 700
مليون دولار تُدفع خلال (3) أعوام، دُفعت منها حتى الآن (يوليو/تموز 2008)
حوالي 5-7 مليون دولار، أي ما يعادل 1% من المبلغ. وأن الترتيبات الأمنية لم
تتحرك خطوة واحدة إلى الأمام. وبسبب عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية اندلع القتال
بين القبائل بعد توقيع الاتفاقية وازداد عدد النازحين واللاجئين. واتهم تيراب الاتحاد
الأفريقي بأنه يذكي روح القبلية ويتعامل مع القبائل بدلاً من مجتمع دارفور. كذلك
قال رئيس صندوق إعمار دارفور (المهندس عبد الجبار محمد دوسة) إن التنمية في
دارفور لم تتحرك خطوة إلى الأمام بسبب عدم التزام الحكومة بتسديد المبالغ
المخصصة للصندوق بنص الاتفاقية (700 مليون دولار).⁴⁷

أما على مستوى الوضع الأمني فلم يتحسن الوضع (حتى العام 2008) كما
كان يتوقع الناس بعد الاتفاقية. ففي يناير/كانون الثاني 2008 أعلن المبعوثان
للسودان (آنذاك) الأممي (إلياسون) والأفريقي (سالم أحمد سالم) صعوبة استئناف
مفاوضات سلام دارفور للتطورات السالبة على الأرض في الإقليم بسبب العمليات
العسكرية لحركة العدل والمساواة. وعندما زار وفد مجلس الأمن دارفور في يوم 5

يونيو/حزيران 2008 قال بأن الوضع في دارفور محبط.⁴⁸ كذلك أكدت الكثير من التقارير أن الوضع الأمني في دارفور ما زال متدهوراً خاصة خارج المدن الرئيسية الكبرى حيث اضطرت السلطات الأمنية برجة السفريات بين المدن في أطواف عسكرية مرتين في الأسبوع مما أدى إلى احتجاج أصحاب السفريات على ذلك بحسبانه يعطل أعمالهم في النقل والتجارة. لكن السلطات الأمنية ردت بأن ذلك الإجراء حفاظاً على أرواح المواطنين حتى لا يتعرضوا للقتل والنهب. وفي 16 أغسطس/آب 2008 أعلن نائب برلماني عن الحركة الشعبية (أحمد إدريس) أن مدينة الفاشر تعاني حالات اضطراب أمني لافت، وإرهاب للمواطنين ونهب ممتلكاتهم في وضح النهار بواسطة مجموعات مسلحة مجهولة الهوية، إضافة إلى اختفاء وسرقة سيارات المواطنين والمنظمات العاملة في الإقليم. وقال إن السلطات الأمنية في الولاية فشلت في توفير الأمن للمواطنين. كذلك شهدت مدينة نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور، إلى إطلاق نار على المستشفى الرئيسي في المدينة في ثاني أيام عيد الفطر المبارك (1 أكتوبر/تشرين الأول 2008) راح ضحيته فتاة كانت طريجة فراش المرض وتعرض آخرون لجروح مختلفة. كما تم إسقاط طائرة مروحية روسية تابعة لليوناميد (قوات حفظ السلام الأممية) في الولاية ذاتها في يوم 29 سبتمبر/أيلول 08 بينما اتهمت الحكومة حركات التمرد بإسقاط الطائرة بنيران انطلقت من معسكر كلمة، وهو ذات المعسكر الذي شهد هجوم من الشرطة الحكومية في أغسطس/آب 2008 بهدف البحث عن السلاح وقتل فيه العشرات من اللاجئين. وعند زيارة المبعوث الأمريكي، ريتشارد وليامسون، للسودان، أغسطس/آب 2008 أبدى قلقه عن تردي الأوضاع الإنسانية في دارفور.⁴⁹ (وحتى نهاية العام 2008 ما زال الوضع الأمني متردياً، حيث لقي 7 أشخاص مصرعهم وجرح 10 آخرون عندما أطلق مجهولون النار على حافلة تجارية تقلهم من نيالا في طريقهم إلى معسكر كلمة، في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2008، وكان من بين الضحايا مترجم سوداني يعمل لدى بعثة الأمم المتحدة المشتركة).⁵⁰

إزاء هذه الأوضاع من حيث سير الاتفاقية ومن حيث الوضع على الأرض ونتيجة للاحباطات التي شعر بها قادة حركة تحرير السودان غادر كبير مساعدي الرئيس ورئيس السلطة الانتقالية (مناوي) القصر الجمهوري في الخرطوم منذ 27

مايو/أيار 2008 واعتكف في مسقط رأسه في قرية (مزبد) بولاية ش دارفور محتجاً على عدم تنفيذ اتفاقية أبوجا وقال إنه "لا يرغب في أن يستمر في القصر الجمهوري وكأنه في قفص ومسلوب السلطات، وبلا فاعلية." وفي 5 أغسطس/آب 2008 أعرب عن قلق بالغ عن سير عملية تنفيذ اتفاقية أبوجا للسلام، وأبدى مخاوف شديدة من أن تتحول الاتفاقية إلى "حبر على ورق" وانتقد بشدة ممارسات الحكومة في الإقليم خاصة في ما يتعلق بدورها في تنفيذ الاتفاقية.. وهدد بإعلان سلطته على دارفور أسوة بالجنوب، واتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأنه يسعى للحرب وزرع الفتن واستخدام المال لإضعاف حركته واتفاق أبوجا... واتهم المؤتمر الوطني بنقد العهود وقال إن رئيس الجمهورية رفض تضمين اتفاق أبوجا في الدستور.⁵¹

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته رهن مناوي عودته للخرطوم بضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في هذا الشأن باعتبارها من أكبر الضامنين لاتفاقية سلام دارفور. وقال: "ليس هناك أي تطور إيجابي في القضايا المختلف حولها مع الحكومة"، واستبعد عودته للخرطوم ما لم يحدث اختراق في تلك القضايا. وحتى منتصف سبتمبر/أيلول 2008 أعلنت حركة مناوي "أنها تستبعد عودة أمينها العام إلى الخرطوم" ما لم تكن هناك خطوات عملية وملموسة باتجاه إنفاذ اتفاق أبوجا. "في هذه الأثناء كان مناوي يرتب لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن رشحت أخبار بأنه التقى بخليل إبراهيم للتنسيق.

وبينما كان مناوي معتكفاً في دارفور انسحب (7) من أعضاء حركته من المناصب الدستورية التي كان يتقلدها في حكومات ولايات دارفور كما انسحب 42 من أعضاء الحركة الشعبية (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كلمة (ج دارفور) في 25 أغسطس/آب 2008 بحجة البحث عن سلاح، حيث قتلت 36 شخصاً منهم 22 امرأة و13 طفلاً وجرحت عشرات النازحين في المعسكر. يقول والي جنوب دارفور، علي محمود أن المعسكر يضم عصابات ومعتادي الإجرام ومروجي تجارة السلاح والمخدرات. بينما يرى كبير مستشاري حكومة جنوب دارفور، عن حركة مناوي، محمد حارن حامد، أن النازحين جاءوا نتيجة ما وقع من تدمير لقراهم. ويعتقد النازحون بولاية غرب

دارفور بأن الحكومة ومليشيات الجنجويد قامت بتهجيرهم قسراً من مناطقهم وقامت بتمليكها لعناصر أخرى - عناصر غير سودانية.⁵² وقد أوجدت أحداث كلمة استنكاراً دولياً. وعلى الرغم من أن الحكومة قد أعلنت تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث المعسكر إلا أن الحدث ربما يلقي ظلالاً على العملية السلمية، وتحتاج الحكومة لمجهود كبير لتضميد هذه الجراح.

وفي 19 سبتمبر/أيلول 08 زار نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، الفاشر والتقى بمنأوي زعيم حركة تحرير السودان ووقع الطرفان على (مصفوفة) لإنفاذ اتفاقية أبوجا المتعثرة خلال شهر. ووعد منأوي بأنه سيعود للقصر الجمهوري لاحقاً (وقد عاد في شهر أكتوبر/تشرين الأول وشارك في مؤتمر مبادرة أهل السودان).

أهم ما جاء في المصفوفة الموافقة على مطالبة الحركة بدمج اتفاق أبوجا في الدستور، ملء الوظائف الشاغرة المخصصة لأبناء إقليم دارفور، منح حق التعديل، تمكين السلطة الانتقالية والإيفاء بمبالغ صندوق إعمار دارفور بسداد 2 مليون دولار، وتعيين (70) من أبناء دارفور في وظائف عليا في الخارجية والجامعات والهيئات، إعفاء أبناء دارفور من الرسوم الدراسية، ودفع التنمية في الإقليم. ضمت المصفوفة (27) بنداً، وقال عضو في حركة منأوي (حركة تحرير السودان) أن هناك بنوداً سرية رفض الكشف عنها.⁵³

عاد منأوي للقصر في أكتوبر/تشرين الأول 2008 لكن تظل المسألة الجوهرية المهمة هنا هي أن تؤكد الحكومة جديتها بالالتزام بتعهداتها تجاه الاتفاقية والسلطة الانتقالية وإقليم دارفور من حيث تحقيق نتائج عملية على الأرض. هذه الجدية مهمة لبناء الثقة بين الحكومة وحركة منأوي حتى لا تعود للحرب مرة أخرى وينتكس السلام (الجزئي) من ناحية، وحتى تتشجع بقية الحركات للالتحاق بركب السلام خاصة في ظل جهود عربية - تسعى - وجهود دولية تضغط لإقناع المعارضة الدارفورية للانضمام للعملية السلمية.

هوامش الفصل الرابع

1. محمد العباس الأمين، لقاء في: عايدة عبدالله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي 1989-2006، (الخرطوم: رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
2. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور، 51.
3. محمد الحسن أحمد، الإدارة الأهلية في السودان (الخرطوم: ورقة عمل في مؤتمر النظام الأهلي، يناير/كانون الثاني 1995)، في: عايدة حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور... 4. محمد العباس الأمين، في حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة.
5. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، 109.
6. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية... 39.
7. نازك الطيب رباح أحمد، 111.
8. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 115.
9. دينار، حريق دارفور، 53.
10. دينار، حريق دارفور، 54.
11. حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة.
12. دينار، حريق دارفور، 54.
13. مجموعة باحثين، السودان على مفترق الطرق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 142.
14. محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد...، 70.
15. عبد الغفار محمد أحمد، دارفور: إقليم العذاب، 130.
16. دينار، حريق دارفور، 56.
17. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 104.
18. الطيب زين العابدين، رؤية المعارضة لمعالجة أزمة دارفور، صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2007/5/7.
19. زين العابدين، رؤية المعارضة.
20. دينار، حريق دارفور، 57.
21. السودان على مفترق الطرق، 139.
22. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 34.
23. عبد العزيز، الصراع القبلي، 35.
24. المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، في: عبد العزيز، الصراع القبلي، 40.
25. صحيفة الأحداث، الخرطوم، 2008/9/9.
26. للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أوجا لسلام دارفور أنظر النص الكامل للاتفاقية في الملاحق.

27. أنظر الاتفاقية في الملاحق.
28. عبد العزيز، الصراع القبلي، مركز السودان للخدمات الصحفية، (SMC)، نوفمبر 2007.
29. ندوة "دارفور في الذاكرة الإعلامية والقانون الدولي"، القاهرة: 2007/11/30، في صحيفة الصحافة، 07/12/2.
30. دارفور في الذاكرة.
31. مركز السودان للخدمات الصحفية، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 40.
32. عبد العزيز، الصراع القبلي، 41.
33. صحيفة الأحداث، الخرطوم: 2008/9/11.
34. الأحداث، 2008/9/11.
35. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 188.
36. البحيري، 189.
37. البحيري، 296.
38. علي إسماعيل العتباتي، "سيناريوهات وأجندة الغرب الخفية"، مقال في صحيفة الرأي العام، الخرطوم: 2007/10/24.
39. العتباتي، سيناريوهات وأجندة الغرب...
40. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 44.
41. خالد حنفي علي، الأطراف الإقليمية الفاعلة وإدارة أزمة دارفور، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، المنتدى العلمي حول مستقبل وادي النيل، 2005).
42. مجموعة مؤلفين، دارفور: الحقيقة الغائبة (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2004)، 104.
43. دارفور: الحقيقة الغائبة، 104.
44. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 45.
45. السوداني، الخرطوم، 2008/6/21.
46. الصحافة، الخرطوم، 2008/4/17.
47. محمد التجاني الطيب، رئيس اللجنة العليا لتنفيذ اتفاقية دارفور (أبوجا) متحدثاً في ندوة نظمتها بالخرطوم حركة تحرير السودان (جناح مناوي)، 2008/7/3. أنظر صحيفة السوداني، 2008/7/7.
48. صحيفة الأحداث، الخرطوم، 2008/6/6.
49. الأحداث، الخرطوم، 2008/8/17، والسوداني، الخرطوم، 2008/10/3م.
50. الرأي العام، الخرطوم، 2009/1/1.
51. صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2008/8/12.
52. صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2008/10/8.
53. السوداني، 2008/9/21.

التدخل الدولي (I):

الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

دارفور من قضية محلية إلى أزمة إنسانية دولية:

أولاً: الأبعاد الإنسانية للأزمة وآثارها

تناولت صحيفة لوس أنجلوس تايمز في عددها الصادر في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 موضوع دارفور وقالت إن النفط يشكل العامل الخفي وراء تصاعد العنف في إقليم دارفور، وأنه بين الأجندة غير المعلنة للدول الغربية للسيطرة على ثروات الإقليم وربطه بنفط غرب إفريقيا. لكن ما كان يدور في السطح هي القضايا الإنسانية والعنف والإبادة الجماعية والاعتصاب. بغض النظر عن الاختلاف حول تقييمها أو تقدير حجمها، يمكن النظر للآثار الإنسانية التي أحدثتها الحرب في دارفور بأنها قد شكلت نافذة للتدخل الأجنبي. صحيح أن قادة الحركات الدارفورية، مستغلين آلة الإعلام الغربي في عصر الفضائيات والعنكبوتية، قد أسهموا بقدر كبير في وضع القضية على قمة أجندة الإعلام العالمي، لكن الآثار الإنسانية أعطت المبرر للتدويل وبالتالي تعقيد المشكلة. ونسبة لدور الآثار الإنسانية في تدويل المشكلة ينبغي الوقوف باختصار على هذا الجانب.

بحسب تقرير برنامج الغذاء العالمي، حتى العام 2008، أن حوالي مائتي ألف مدني في دارفور قد قضوا حيث إن 80% منهم ماتوا بسبب الجوع والمرض و20% جراء العنف، وهذا ما تسميه الولايات المتحدة إبادة جماعية.¹ غير أن الحكومة السودانية قالت إن هذه الأرقام مبالغ فيها وأن عدد القتلى لا يتجاوز العشرة آلاف. وتقول الحكومة السودانية إن المجتمع الدولي أساء للنازحين باستخدامهم في الترويج السياسي

لأجندة خاصة بدلاً عن تقديم المساعدات اللازمة أما الحركات المسلحة فقد ساهمت هي الأخرى في تأزيم أحوال اللاجئين والنازحين حيث يجري الاستقطاب السياسي الحاد في أوساطهم واستخدامهم ككروت ضغط على الحكومة مما جعل المعسكر الواحد ينقسم إلى عدد من المراكز تسيطر على كل مركز إحدى الحركات المسلحة وتتولى تعبئة الساكنين فيه. وأصبح المتأثرين بالنزاع من لاجئين ونازحين أحد أدوات الحرب والنزاع في يد المجتمع الدولي والحركات المسلحة دون أي احترام للمبادئ الإنسانية أو مراعاة للقانون الدولي الإنساني.

نتيجة لهذا النزاع (2003 - 2008) فإن كثير من أوضاع الناس بدارفور قد تأثرت وتبعاً للتقرير الصادر عن وزارة الشؤون الإنسانية/مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر 2007م فإن الخصائص الديموغرافية لدارفور كالاتي:²

- عدد السكان = 6.750.000 نسمة.
- عدد المتأثرين والنازحين = 2.100.000 نسمة.
- عدد النازحين بالمعسكرات = 650.000 نسمة.
- عدد المتأثرين بقراهم = 1.450.000 نسمة.
- عدد المعسكرات = 21 معسكر.
- عدد تجمعات النازحين بمناطقهم = 38 تجمع.
- عدد اللاجئين = 200.000 لاجئ (في تشاد).

لقد كان قدر دارفور أن تكون ضحية لأعمال عنف منذ عام 1990م. الجدول التالي (رقم 11) يوضح القرى المتأثرة بالأحداث من 1990 حتى 2003/10/15:³

الرقم	المحلية	الولاية	قرى مهجورة	قرى محروقة	أفراد متضررون
1	جبل مرة	غ دارفور	71	42	165.000
2	ز النجي	غ دارفور	85	45	57.000
3	وادي صالح ومكجر	غ دارفور	86	75	185.000
4	نياالا	ج دارفور	89	55	135.000
5	كاس	ج دارفور	87	53	145.000
6	كبكايبية	ش دارفور	128	95	283.000
7	الفاشر	ش دارفور	42	25	57.000
8	كتم	ش دارفور	45	35	65.000
	الجملة		643	435.000	1.092.000

يشمل هذا الجدول كل القرى المتأثرة بالانفلات الأميني منذ العام 1990. ويوضح الجدول التالي عدد القتلى والجرحى في الفترة ذاتها (1990-2003):

جدول رقم (12)

البيان	العدد
القتلى	12248
الجرحى	8790

هذه الإحصائيات أشرفت عليها لجنة مختارة من أبناء الفور. أما دار زغاوة فقد هاجر معظم سكانها حيث هاجر 100% من سكان بلدة الطينة لدولة تشاد من مجموع سكانها البالغ عددهم 40 ألفاً بعد أحداث عام 2003، وهاجر 90% من بلدة كرنوي لدولة تشاد من العدد الكلي البالغ 45 ألفاً، وتم إيوائهم على بعد 70 كلم من الحدود السودانية. هذا التقرير أعدته قيادات من أبناء الزغاوة وصدر في 19 أبريل/نيسان 2004. ويشير التقرير إلى نزوح سكان دار زغاوة إلى تشاد حيث قام المسلحون بترحيل أهليهم بالعربات ولم يتبقى في تلك المنطقة الشاسعة سوى أقل من 15 ألف نسمة.⁴ ويبدو أن آثار الصراع العالمي على دارفور ضخمة للغاية، فقد جاء في خطة مفوضية إعادة التأهيل المشار إليها الإحصاءات التالية (جدول رقم 13) عن القرى المدمرة بعد العام 2003:

م	البيان	العدد
1	قرية دمرت بالكامل	600
2	قرية دمرت جلها	800
3	قرية دمرت جزئياً	1600
4	الجملة	3000

ك نماذج لبعض القرى التي تم تدميرها في شمال دارفور يمكن الإشارة إلى قرى (منزولات - أم هشابة - أم سدر - حمراية - جبل بنات - اللعيت - أم سيالة - أبوزريقة - الوخايم). وفي جنوب دارفور هناك (التعايشة - خزان جديد - مرير - شطاية - دوماية تميد - عدوة) وفي غرب دارفور نذكر قرى (أكتالا - كابار - تريسة - حرازة - كدوم - بندسي - أرولا - أكينو).

وجاءت إحصائيات مصادر المياه التي دمرت كلياً أو جزئياً:

(جدول رقم 14)

م	الولاية	مصادر المياه التي دمرت
1	غرب دارفور	244
2	شمال دارفور	418
3	جنوب دارفور	207
4	الجملة	869

وكذلك جاء في خطة المفوضية أن 356 مرفقا صحيا قد تم تدميره كليا أو جزئياً و475 مدرسة.⁵

بسبب كل هذا الدمار في المنشآت والبيوت والممتلكات فقد الناس مصادر رزقهم من مزارع دمرت وهجرت حتى أصبحت غير صالحة للزراعة، ومواشي هلكت أو نُهبت من مختلف الجهات في ظل الصراع الدائر مما ولد في النفوس الشحنة والبغضاء والكرهية وظهر نمط حياة جديد ونمط جديد من التفكير فيه كثير من اللامبالاة وعدم الاهتمام بالانتماء الأسري والوطني.. وتدهور الحس الوطني لتحل محله الاتكالية والتسيب والتهرب من الواجب.⁶

هذا الواقع جعل إنسان دارفور نهباً لذوي الأطماع ومنعدي الضمير من تجار السلاح ومختطفي الأطفال، ويرى أحد المراقبين أنه: "الآن في تشاد هناك حملات تهويد وتنصير في الخفاء تتم وسط نازحي دارفور ويتم ترحيلهم إلى إسرائيل ليعاد تصديرهم مرة أخرى عبر دول مثل استراليا أو الولايات المتحدة أو غيرها ليصبحوا أداة لتلك المنظمات والدول ولقد رأيت كتب التنصير والتهويد وسمعت الإذاعات التي تخاطب الناس بلغات المساليت والفور وغيرها."⁷

هناك محاولات قام بها كثير من رجالات الإدارة الأهلية لإرجاع النازحين إلى قراهم ولكن ينقصها الدعم اللازم والإمكانات وللمفوضية دور كبير في ذلك وعليها تنفيذ خطط محكمة ودقيقة لتصحيح أوضاع المتأثرين حتى لا تتعقد بفعل الزمن وتتفاقم. ويجب الوضع في الاعتبار أن عمل السلم والمصالحة مرتبط بمفوضية إعادة التأهيل والتوطين وبالترتيبات الأمنية، وكذلك مرتبط بالتنمية وهي (مفوضية إعادة التأهيل) التي تتولى التنسيق بين كل تلك الجهود وتتولى كذلك توجيه وإرشاد ودعم دور الإدارة الأهلية في هذا، والجانب الأهم في ذلك هو ارتباط عودة هؤلاء بعمل مفوضية التعويضات.

ولمعالجة الوضع الإنساني أصدر ممثل رئيس الجمهورية في ولايات دارفور وزير الداخلية قرارات خاصة بالعون الإنساني من جملة خمسة عشر قراراً أصدرها في يوليو/تموز 2004م (لتفاصيل هذه القرارات انظر الملاحق). ونتيجة لتلك التدابير والقرارات التي من خلالها سعت الحكومة لتوضيح الحقائق على الأرض تراجعت حملة المعلومات المغلوطة حيث أفادت وكالة رويترز للأبناء يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2004م أن الاتحاد الأوروبي قال: (إن بعثة تقصي الحقائق التابعة له في السودان لم تجد دليلاً على حدوث إبادة جماعية في منطقة دارفور). وتراجع كثير من المسؤولين عن تصريحاتهم حيث قال تيري دوفارجيه المسئول في منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية يوم 28 يوليو/تموز 2004م: "أصبح من الأمور المعتادة حالياً استخدام تعبيرات ليست في محلها في إطار حملات دعائية موضحاً أن ما يحدث في دارفور ليس أعمال إبادة جماعية وإنما مأساة إنسانية."⁸

وفي يوم 21 أغسطس/آب 2006 اعترفت منظمة الصحة العالمية بوجود خطأ إجرائي في تقريرها بشأن أعداد الوفيات في دارفور وأعلنت عن استمرار التحقيق حول ملابسات صدور التقرير الذي أشار إلى ارتفاع عدد الوفيات في دارفور إلى سبعين ألفاً إلى جانب التزامها بعدم اعتماد أي تقرير لا يصدر من داخل السودان. وفي يوم 5 أغسطس/آب 2004م نفي رئيس البعثة الطبية المصرية إلى دارفور وجود أمراض وبائية بين مائتي ألف نازح سوداني قامت البعثة بتفقد احتياجاتهم الطبية بولايات دارفور.

ثانياً: الوضع الفعلي على الواقع:

بحسب تقرير مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر/أيلول 2007 فإن الوضع

الفعلي للنازحين هو كما يلي:

● عدد السكان	=	6.750.000 نسمة
● عدد المتأثرين والنازحين	=	2.100.000 نسمة
● عدد النازحين بالمعسكرات	=	650.000 نسمة
● عدد المتأثرين بقراهم	=	1.450.000 نسمة

- عدد المعسكرات = 21 معسكرا
- عدد تجمعات المتأثرين بمناطقهم = 38 تجمعا
- عدد اللاجئين = 200.000 لاجئ

أما عن حجم شركاء العون الإنساني فقد ارتفع عدد المنظمات العاملة بدارفور من 23 منظمة عام 2003م إلى 258 منظمة في عام 2007م كما ارتفع عدد العاملين من تسعة آلاف عامل في 2003 إلى خمسة عشر ألف عامل في 2007م منهم حوالي ألفان ومائة أجنبي من خارج السودان ولديهم حوالي ثلاثة آلاف وسيلة حركة وأكثر من أربعة آلاف وسيلة اتصال.

وهناك كثير من الإجراءات التي اتخذت بهدف تسهيل عمليات العون الإنساني منها:⁹

1. الإعلان المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة (أغسطس/آب 2004م تم التجديد في مارس/آذار 2007م).
 2. قيام مجمع الإجراءات الموحد لتنفيذ إجراءات المسار السريع.
 3. دليل الإجراءات الموحد.
 4. اللجنة العليا المشتركة (حكومة الوحدة الوطنية- الأمم المتحدة- المنظمات الأجنبية- المنظمات الوطنية- ثلاثة مراقبين من الدول المانحة- المجموعة الأوروبية- المجموعة العربية- المجموعة الأفريقية) تجتمع كل شهر وآخر اجتماع كان في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر/أيلول 2007م أصدرت فيه البيان المشترك والذي أكدت فيه استقرار وتحسن الأوضاع الإنسانية بدارفور.
 5. مجموعة العمل المشتركة (حكومة الوحدة الوطنية- الأمم المتحدة- المنظمات) تجتمع أسبوعياً وترفع تقريرها للجنة العليا.
 6. تم تكوين لجان فنية لتنسيق المساعدات الإنسانية بولايات دارفور تضم الحكومة الولائية- الأمم المتحدة- المنظمات وتجتمع أسبوعياً بالولايات.
- أما إجراءات المسار السريع فيمكن تعريفها بأنها: حزمة قرارات رئاسية عددها 29 قراراً لتسهيل انسياب المساعدات الإنسانية وتتركز القرارات في مجالات الجمارك والصحة والجوازات والمواصفات والطيران المدني.

لكن يبدو أن تدابير الحكومة السودانية وتحركها قد جاء متأخراً بعد زيادة معاناة المتأثرين بالأوضاع الأمنية المضطربة في الإقليم واستغلالها من الأطراف الدولية المختلفة ذات الأجندة الخاصة فكانت الآثار الإنسانية مدخلاً أساسياً للتدويل لا سيما من خلال إدعاءات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وما شابه ذلك. كما أن نفي وجود إبادة جماعية لا ينفي وجود مأساة ومعاناة إنسانية متعددة الجوانب.

ثالثاً: الادعاءات بالإبادة الجماعية:

بوصول الادعاءات الزاعمة بوجود إبادة جماعية في دارفور إلى مستوى القلق والتخوف الدولي شكل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجنة دولية للتحقيق في قضية دارفور وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1654 بتاريخ 18 سبتمبر/أيلول 2004م. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004م عين الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق تتكون من خمسة أعضاء يرأسهم القاضي الإيطالي أنطونيو كاسيس. وقد أوكلت للجنة مهمة التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف وأن تقرر أيضاً فيما إذا كانت هناك إبادة جماعية في دارفور أم لا. وطلب من هذه اللجنة أن ترفع تقريرها بهذا الشأن للأمين العام في يناير/كانون الثاني 2005 وقد رفعت اللجنة تقريراً مفاده أنه بالرغم من وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في السودان إلا أنه لم تكن هناك إبادة جماعية، على الرغم من أن كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة كان قد أعلن في سبتمبر/أيلول 2004م أن الأحداث في دارفور شكلت إبادة جماعية.

في يوم 8 مايو/أيار 2004م أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإنشاء لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور. بموجب قانون لجان التحقيق لعام 1954م برئاسة مولانا دفع الله حاج يوسف رئيس القضاء الأسبق.¹⁰ قدمت اللجنة تقريرها في منتصف يناير/كانون الثاني 2005م لرئيس الجمهورية. وقد جاء فيه أن اللجنة عقدت 65 اجتماعاً واستمعت إلى 288 شخصاً كما زارت ولايات دارفور الثلاث عدة مرات حيث ذهبت إلى ثلاثين منطقة للوقوف على مسارح الأحداث وأخذت البينة من الشهود بعد اليمين

كما اجتمعت بالسلطات المحلية والولائية والإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني. وكذلك اطلعت اللجنة أيضا على قرارات الكونغرس الأمريكي والمجموعة الأوروبية ومجلس الأمن وعلى محاضر المفاوضات بين المعارضة المسلحة والحكومة التي تمت في أنجمينا وأبوشى وأبوجا. وكان الهدف من كل ذلك استخلاص الاتهامات المدعى بها من كل طرف ضد الطرف الآخر وأي اتهامات أخرى يمكن استخلاصها كما خاطبت اللجنة عدة مرات المعارضة المسلحة في الخارج كتابة ومهاتفة تدعوها للاجتماع بها والاستماع لوجهة نظرها في أي زمان ومكان يمكن أن يتفق عليه، بعد أن بعثت لها قرار التشكيل وقانون لجان التحقيق إلا أن الاجتماع لم يتم.

وثقت اللجنة كل ما قامت به كتابة وتسجيلاً صوتياً وتصويراً فوتوغرافياً، متى ما تيسر ذلك.

بعد كل هذا خلصت اللجنة إلى أشياء هامة يمكن الإشارة إلى ملخص لها: "هذه الأحداث التي تناقشتها وكالات الأنباء والفضائيات أدت بمنظمات حقوق الإنسان الدولية إلى اهتمام مشروع ومقدر بهذه الأحداث، إلا أن بعض هذه المنظمات جنحت إلى المبالغة والى الاعتماد على معلومات غير دقيقة ومتناقضة حول الأوضاع بدارفور تملئها في الغالب الأعم خلفيات سياسية، مما أدى إلى اهتمام دول منفردة وفي إطار الأمم المتحدة بالمشكلة والى توجيه اتهامات للسودان بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية والاعتصاب المنظم."

تأسيساً على كل ما سلف باشرت اللجنة إجراءات تقصى الحقائق حيث أعدت قوائم بكل الوقائع المدعى بها والتي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم ضد الإنسانية والتي تتلخص في حرق القرى، القتل، الاعتصاب والعنف الجنسي، التهجير القسري، الاعتقال والتعذيب والاختطاف، قصف المدنيين وتعريض حياتهم للخطر، نهب ممتلكات المواطنين، الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والإعدام خارج النطاق القضائي. وتلخصت إجراءات التحقيق في عقد جلسات سماع مطولة مع كل الأطراف وزيارة المناطق المدعى بأنها كانت مسرحاً للأحداث التي أدت إلى الانتهاكات والرجوع إلى المستندات والوثائق وأخذ البيانات على اليمين من عدد من الشهود.

بعد تقييم اللجنة لكل ما سلف ومناقشته على ضوء قانون حقوق الإنسان الدولي وأحكام القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والسوابق التاريخية ذات الصلة خلصت إلى ما يلي:

1. وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت ولايات دارفور الثلاث شارك فيها كل أطراف النزاع بدرجات متفاوتة أدت إلى معاناة إنسانية لأهل دارفور تمثلت في النزوح إلى عواصم الولايات (الأخرى في السودان) واللجوء إلى تشاد.

2. إن ما حدث في دارفور بالرغم من حسامته لا يشكل جريمة الإبادة الجماعية ذلك أن أشراتها لم تتوفر، فلم يثبت أمام اللجنة أن إحدى المجموعات المحمية وهى الإثنية أو الدينية أو العرقية أو القومية وقع عليها ضرر جسدي أو عقلي أو أخضعت لعوامل معيشية قصد بها هلاكها كلياً أو جزئياً وتم ذلك بسوء قصد. وما وقع في دارفور من أحداث لا يشابه ما جرى في رواندا أو البوسنة أو كمبوديا ففي تلك السوابق كانت الدولة تنتهج حملة سياسات تؤدي إلى هلاك إحدى المجموعات المحمية.

3. ثبت أمام اللجنة أن أحداث دارفور كانت نتيجة للعوامل المذكورة في التقرير وللملابسات التي تم توضيحها كما ثبت للجنة أن وصف ما حدث بأنه يشكل إبادة جماعية كان نتيجة لأرقام مبالغ فيها تتعلق بالقتلى لم تثبت بعد التحري.

4. كذلك ثبت للجنة أن القوات المسلحة قصفت بعض المناطق التي تختمي بها عناصر من المعارضة المسلحة ونتيجة لذلك القصف قتل بعض المدنيين وقد قامت القوات المسلحة بإجراء تحقيقات في هذا الأمر وقامت بتعويض المتضررين بمناطق هبيلة، وأم قوزين، وقولو ولازال التحقيق جارياً فيما يتعلق بجائحة ود هجام.

5. كما ثبت للجنة أن المعارضة المسلحة ارتكبت نفس الأفعال فقتلت مدنيين عزلاً وعسكريين جرحى في مستشفى برام وقامت بحرق بعضهم أحياء.

6. كما ثبت للجنة أيضاً أن كثيراً من حوادث القتل ارتكبتها مختلف القبائل ضد بعضها البعض في مناخ الصراع الدائر في بعض المناطق مثل سانبا دلبية وشطايا وغيرها.

7. إن حوادث القتل بملاسلها المختلفة المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع المسلح والتي قد ترقى لانتهاك المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م لا تشكل في رأى اللجنة جريمة الإبادة الجماعية لعدم توفر عناصر هذه الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم ثبوت استهداف أي من المجموعات المحمية والقصد الجنائي.

8. وردت ادعاءات بوقوع حالات إعدام بلا محاكمة من جميع الأطراف غير أن بعض الادعاءات في هذا الشأن لم تثبت أمام اللجنة. بما يقطع دابر الشك ولذلك أوصت اللجنة في حالات محددة ذكرتها في التقرير بإجراء تحقيق قضائي مستقل (راجع الفقرة 16 من التقرير). ذلك أن أي أقوال تم الإدلاء بها أمام اللجنة لا يجوز قبولها كدليل أمام أي محكمة إعمالاً لنص المادة 12 من قانون لجان التحقيق لعام 1954م التي تقر: "لا يجوز قبول أي أقوال أدلي بها أثناء أي تحقيق يجرى بمقتضى هذا القانون كدليل أمام أي محكمة سواء أن كانت مدنية أم جنائية".

9. أما في شان جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي التي لقيت اهتماما في وسائل الإعلام العالمية فقد حققت فيها اللجنة في جميع ولايات دارفور على مستويات مختلفة واستمعت على اليمين لعدد من الشهود بما فيهم الجاني عليهم وقامت بعرضهن على الكشف الطبي كما استصحبت اللجنة تقارير اللجان القضائية المفصلة التي زارت مختلف المناطق بدارفور بما في ذلك معسكرات النازحين.

10. من كل ذلك ثبت أمام اللجنة أن حوادث اغتصاب وعنف جنسي قد ارتكبت في ولايات دارفور إلا أنه ثبت أيضا للجنة أن هذه الحوادث لم ترتكب بطريقة ممنهجة وعلى نطاق واسع مما يشكل ارتكاب جريمة ضد الإنسانية كما ورد في الادعاءات، كما أنه ثبت أمام اللجنة أيضا أن أغلب جرائم الاغتصاب قد سجلت ضد مجهولين إلا أن التحري قاد إلى توجيه اتهام لعدد من الأفراد بما فيهم عشرة من أفراد القوات النظامية رفع وزير العدل الحصانة القانونية عنهم وتجري محاكمتهم. وقد ارتكبت أغلب هذه الجرائم بشكل فردي في مناخ الانفلات الأمني. واسترعى انتباه اللجنة أن كلمة "اغتصاب" بمدلولاتها القانونية

واللغوية لم تكن مدركة لعامة النساء في دارفور ذلك إنهن يعتقدن أن كلمة اغتصاب تعنى استعمال العنف لإرغام شخص على فعل أمر رغم إرادته وليس الاغتصاب على وجه الخصوص. ومن المؤسف أنه قد تم تصوير مشاهد لعملية اغتصاب جماعي تم عرض بعضها خارج السودان، وقد اتضح لاحقاً أنها كانت ملفقة وأدى بعض المشاركين فيها باعترافات تفيد بأنهم قد تم إغراءهم بمبالغ مالية مقابل المشاركة في تمثيل تلك المشاهد.

11. إن النقل (التهجير) القسرى كأحد مكونات جريمة التطهير العرقي والذي يعنى ترحيل جماعة عرقية أو جماعة تتحدث لغة واحدة أو تغلب عليها ثقافة معينة من أرض استقرت فيها تلك الجماعة قانونياً إلى منطقة أخرى وأن يتم كل ذلك قسراً أو بالعنف كما أن التطهير العرقي ارتبط عبر التاريخ بفكرة تكوين الدولة الأمة (Nation State) وهو بهذا المفهوم جريمة ضد الإنسانية.

12. تأسيساً على ما تقدم زارت اللجنة عدة مناطق في ولايات دارفور ادعى البعض أن ثمة نقلاً قسرياً أو تطهيراً عرقياً قد وقعا فيها، واستحويت اللجنة أهالي تلك المناطق وثبت أمامها أن بعض المجموعات من القبائل العربية هجمت على منطقة أبرم وعلى وجه التحديد قريتي مُراية وأم شوكة مما أدى إلى نزوح بعض المجموعات ذات الأصول غير العربية منها واستقرت فيها إلا أن السلطات كما أفاد معتمد محلية كاس قد شرعت في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الوضع وإعادة الممتلكات لأصحابها. إن ما قامت به بعض المجموعات العربية أفضى إلى نزوح قسري لتلك المجموعات ولذلك ترى اللجنة أن يتم تحقيق قضائي لمعرفة الظروف والملايسات التي أدت لهذا الوضع فإذا ما ثبت ارتكاب جريمة النقل القسرى تتخذ الإجراءات القانونية ضد تلك المجموعات ذلك أن ما حدث يشكل سابقة خطيرة تخل بالأعراف السائدة ويؤدى بدوره إلى أفعال مشابهة تؤدى إلى تفاقم المشكلة.

13. زارت اللجنة الكثير من القرى التي تم حرقها بمحليات كليس، الجنينة وأدى صالح وكاس ووجدت أن أغلبها غير مأهول مما لم يمكنها من استجواب سكانها كما وجدت في بعضها قوات من الشرطة التي تم نشرها مؤخراً بعد الأحداث تمهيداً للعودة الطوعية للنازحين. ولكن إفادات الشرائي والعمد الذين

اصطحبتهم اللجنة فضلاً عن القرائن تدل على أن مسؤولية حرق القرى تقع على كل الأطراف في مناخ النزاع المستعر، وثبت أن أفعال الحرق كانت سبباً مباشراً في نزوح سكان تلك القرى من القبائل المختلفة والتي تشكل قبيلة الفور أغلبية سكانها إلى المعسكرات، مثل دريج وكلمة، قرب المناطق الآمنة والتي تتوفر فيها الخدمات المختلفة. إزاء ما ثبت فإن اللجنة ترى أن جريمة التهجير القسرى لم تثبت فيما عدا الحادثة المشار إليها أعلاه والتي أوصت اللجنة بالتحقيق فيها.

14. إن ما وقع من أحداث أدى إلى نزوح عدد كبير من المواطنين وأثار الذعر والفرع مما حمل كثيراً من المواطنين على ترك قراهم والنزوح إلى المعسكرات. ولقد ثبت أمام اللجنة أن قبائل دارفور بمختلف أعراقها تستضيف من نزح إليها ولا تستقر قبيلة في دار قبيلة أخرى قسراً كما أكد ذلك ناظر البني هلبة وناظر الهبانية.

إن الوضع الحالي في دارفور بما ينطوي عليه من معاناة إنسانية ومن تدخل دولي غير مسبوق وما أتاحه من فرص لمختلف أصحاب المصالح لاستغلالها ولبعض المنظمات العالمية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتوجيه الاتهامات بانتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وممارسة ضغوط على حكوماتها وعلى المنظمات الدولية اعتماداً على معلومات ثبتت للجنة أن بعضها لا يتسم بالدقة ولا يتطابق مع الواقع ويجنح للمبالغة أحياناً كان نتيجة لعدة عوامل منها تجاهل جذور المشكلة ومسبباتها والانصراف إلى معالجة تداعياتها ومنها الخلط بين أسباب المشكلة وما تمخض عنها مما أدى إلى الخروج بها من إطارها التقليدي إلى إطار يتضمن مطالب سياسية تتعلق بقضايا التهميش وقسمة الثروة والسلطة مما جعل حلول المشكلة تتداخل مع بعضها البعض في مجالها الإنسانية والأمنية والاقتصادية والسياسية وأدى إلى تعثر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ومنها أيضاً عجز النظام الولائي بكل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والأمنية عن استيعاب المشكلة وعلاجها في بداياتها، ومنها المفهوم الخاطيء الذي تبنته بعض الدول لممارسة ضغوط مستمرة على الحكومة كوسيلة من وسائل حل المشكلة ذلك المفهوم الذي بدا الآن مراجعته وفقاً لما تكشف عنه حقائق الأوضاع في

ولايات دارفور من قبل المجتمع الدولي الذي أدرك أن علاج المشكلة لا يتم إلا بعلاج أسبابها الجذرية وبعتماد الحلول السياسية التي تأخذ في الاعتبار المطالب المشروعة لمختلف أطراف النزاع وأن تدويل المشكلة بالطريقة التي تم بها كان سبباً مباشراً لتفاقمها.

لم تستطع اللجنة تحديد عدد القتلى بشكل دقيق إلا أن ما ورد في صلب التقرير يثبت أن القتلى من كل الأطراف بما فيها القوات المسلحة وقوات الشرطة لا يتجاوز بضع آلاف وأن الأرقام المتداولة في الوسائط الإعلامية وفي بعض تقارير المنظمات الدولية أرقاماً غير دقيقة وتضيف اللجنة أن ما وصلت إليه يستند على ما تمكنت من القيام به من تحريات، إذ لم يتم اجتماع بينها وبين المعارضة المسلحة كما لم يتيسر لها زيارة معسكرات اللاجئين في تشاد.

إن ما ترتب على أحداث دارفور من خسائر في الأرواح والممتلكات أمر مؤسف ومحزن وغير مقبول وقد استقصت اللجنة فيما سلف الخسائر المتعلقة بالأرواح أما ما يتعلق بالخسائر في الممتلكات فقد تلقت اللجنة تقارير من الجهات الرسمية وعلى وجه التحديد من وزارة الداخلية والقوات المسلحة ومن السلطات الولائية والسلطة القضائية والإدارة الأهلية، وبالرغم من أن اللجنة شاهدت أماكن الأحداث والخسائر في الممتلكات إلا أنها لم تستطع أن تحصل على جميع المعلومات المتعلقة بخسائر المواطنين ذلك أن عددا كبيرا من المتضررين يتواجدون بالمعسكرات ولم تستطع اللجنة استجوابهم فرداً فرداً. ولذلك ترى اللجنة أن يعهد بالتحقيق في الخسائر والممتلكات إلى لجنة قضائية مختصة توفر لها كل المعينات حتى تستطيع أن تصل إلى الأرقام الحقيقية مما يوفر المعلومات للحل المرتقب للمشكلة. علما بأن إطلاع اللجنة على ملفات النيابة والأجهزة القضائية تبين أن هنالك كثيرا من البلاغات والدعاوى والأحكام تتعلق بهذا الجانب.

صفوة القول أن ما ذهبت إليه اللجنة من توصيات سابقة تؤيده آراء عديدة صدرت عن المجتمع الدولي بما في ذلك تصريحات رئيس الاتحاد الأفريقي الرئيس أوبوسانجو وتقرير صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2002م ومجلة لانست الطبية البريطانية والدراسات التي أجراها فريق علمي فرنسي بقيادة إفليبي ديوريتير رئيس المجموعة الطبية الفرنسية (إيسنتيغ) وخبراء منظمة أطباء بلا حدود

وتقرير صحيفة الأوبزيرفر اللندنية بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004 وتقارير وفد اتحاد الأطباء العرب ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى قرائن أخرى منها أن الكثير من أفراد القوات المسلحة ينتمون لقبائل دارفور المختلفة كما أن أبناء القبائل المدعى بتعرضها للإبادة يشاركون في كافة مستويات السلطة الاتحادية والولائية وفي وفود التفاوض مع المعارضة المسلحة، وحركة النزوح إلى المراكز الحضرية التي تسيطر عليها الحكومة.

ويجدد بنا أن نذكر أنه قبل تفاقم المشكلة وفي الفترة من 16 أغسطس/آب 2002 إلى أبريل/نيسان 2004 نظمت الحكومة عدة مؤتمرات قبلية وأرسلت وفوداً من قيادات قبيلتي الفور والزغاوة للتفاوض مع حملة السلاح كما أرسلت وفداً عالي المستوى يضم أكثر من ثلاثين شخصاً من أبناء دارفور على رأسه وزير التربية الاتحادية ووالي ولاية نهر النيل، كما أن الفريق إبراهيم سليمان رئيس آلية بسط الأمن بولايات دارفور آنذاك وسلطات الولاية كانوا يتفاوضون مع المعارضة المسلحة ووصلوا لاتفاق بتسوية القضية قبل بضعة أيام من الهجوم على الفاشر في أبريل/نيسان 2003.

ثبت للجنة ضلوع بعض ضباط وإفراد ينتمون للقوات المسلحة التشادية في الهجمات التي تعرضت لها منطقة كلبس وقد ذكر الشهود أسماء ضابطيين هما محمد جمال وحسين جريبو ولعل ذلك يعود للتداخل القبلي في المنطقة ومناصرة أفراد القبائل عبر الحدود لبعضها البعض وأعمال النهب المتبادلة.

إن أسباب النزاع التي ثبتت للجنة تستدعي اتخاذ تدابير إدارية وقضائية، وتوصي اللجنة بدراستها كما توصي بمعالجة القصور الإداري الذي كان من أسباب تفاقم النزاع ومعالجته كما أوصت اللجنة في تقريرها بتكوين لجان تحقيق قضائية في الآتي:

أ. الادعاء بالإعدامات خارج النطاق القضائي بمنطقة دليج وتنكو لوجود قرائن ترى اللجنة أن يتم فيها تحقيق قضائي مفصل وتقديم من تثبت ضدهم تهمة مبدئية للمحاكمة خصوصاً أن هنالك اتهام موجه إلى أفراد بعينهم.

ب. الادعاء باستيلاء بعض المجموعات العربية على قريتين لقبيلة الفور بمحلية كاس والتي علمت اللجنة أن تحقيقاً إدارياً يجري فيها الآن بواسطة لجنة كونها والى

ولاية جنوب دارفور، وذلك لخطورة الاتهام وتداعياته التي تستوجب الإسراع في الإجراءات.

ج. التحقيق فيما تم في برام ومليط وكلبس من قتل للجرحى في المستشفيات و حرق بعضهم أحياء واتخاذ الإجراءات تجاه الجناة خصوصاً وقد تضمنت إفادات الشهود أسماء معينة ومعروفة لدى المواطنين.¹¹

رابعاً: جرائم الاغتصاب

شكّلت وزارة العدل في يوليو/تموز 2004م ثلاث لجان للتحقيق في قضايا الإدعاءات المتعلقة بشؤون المرأة، بجانب إدعاءات جرائم الاغتصاب برئاسة مولانا مها محمد الصادق قاضي المحكمة العليا وتضم مستشارين قانونيين وقضاة وضباط شرطة جميعهم من النساء، وجاءت هذه الخطوات تنفيذاً للاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بالبلاد. وباشرت اللجنة مهامها فور تشكيلها، حيث قامت بزيارات ميدانية لمواقع الأحداث في دارفور ورفعت تقريرها الختامي في سبتمبر/أيلول من نفس العام 2004م، وجاء فيه أن اللجنة وجدت خلال زيارتها الميدانية عدد من حالات الاغتصاب، وذكرت أن ما سجلته من حالات لا يتناسب مع ما تردده أجهزة الإعلام الغربية. وكشف وزير العدل علي محمد عثمان ياسين عن رفع الحصانة عن عشرة من أفراد الشرطة النظامية ثبت تورطهم في أحداث دارفور وتقديمهم للمحاكمة. وفي منتصف سبتمبر/أيلول 2005م أصدر وزير العدل المكلف علي محمد عثمان ياسين في يوليو/تموز 2005 قراراً بتأسيس نيابة متخصصة للجرائم ضد الإنسانية.

كما أصدر وزير العدل محمد علي المرضي في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2005 توجيهاته إلى خمسة عشر من المستشارين من ذوي الخبرة بالتحرك فوراً إلى ولايات دارفور للإشراف على التحقيقات والتحريرات في البلاغات الجنائية الخاصة بدارفور وتفعيل العمل الجنائي بهذه الولايات.

وقامت اللجان بزيارة المخيمات لتلقى شكاوى الاغتصاب كما زارت أقسام الشرطة المختلفة ومكاتب النيابة (المدعى العام المحلي) وذلك للحصول على كل المعلومات عن حالات الاغتصاب لدى الشرطة قبل فحص المحني عليهم طيباً

وحصولهم على الرعاية الطبية. وكذلك في 21 سبتمبر/أيلول 2004م أصدر وزير العدل قرارا تم بموجبه إلغاء شرط تسجيل أي شكوى خاصة بحالات الاغتصاب لدى الشرطة قبل فحص المحني عليها طبيا أو حصولها على الرعاية الطبية مثلما يحدث في السابق وهو ما يعرف باستمارة الشرطة رقم(8).¹²

كما أسست الحكومة السودانية محكمة جنائية خاصة بأحداث دارفور في السابع والعشرين من يوليو/تموز 2005م ومقرها الفاشر برئاسة قاضي محكمة عليا لا تقل درجة العضو فيها عن عضو محكمة عامة. وتختص المحكمة بالفصل في الأفعال التي تشكل جرائم بموجب القانون الجنائي السوداني والقانون الدولي الإنساني، والمخالفات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق وحسب ما يحدده رئيس القضاء. وتعد جلساتها علنية ويجوز للجمهور حضورها، كما يجوز لمراقبين من الاتحاد الإفريقي أو أي جهة أخرى حضور جلسات المحكمة. ويتداول أعضاء المحكمة في القضية المطروحة ويؤخذ برأي الأغلبية عند الاختلاف، ويجوز الطعن بالنقض في أحكام محكمة الاستئناف المختصة أمام إدارة يشكلها رئيس القضاء من خمس قضاة من المحكمة العليا الاتحادية. وقد نظرت في الكثير من القضايا وحسمتها كما توضح الجداول التالية نماذج لتلك المحاكمات:

(جدول رقم 15): فيما يلي إحصائية بالأحكام الصادرة

ضد بلاغات الاغتصاب في ولاية جنوب دارفور:

التاريخ	رقم البلاغ	الحكم
2004/12/14	2004/1723	سجن عامين ومائة جلدة وتعويض مالي
2005/3/27	2004/1031	مائة جلدة وسجن ثلاثة أعوام
2004/8/25	2004/8/13	سجن أسبوع ومائة جلدة
2004	2004/1589	مائة جلدة وتعويض والسجن عامين
2004	2004/2211	سجن ثلاثة أعوام ومائة جلدة
2004	2004/256	سجن عام ومائة جلدة
2004	2004/1589	سجن عامين وخمسين جلدة
2004/11/2	1237	مائة جلدة

عامان بالإصلاحية	/1493	2004/11/27
سجن عام ومائة جلدة	16	2004/9/30
مائة جلدة	1091	2004/8/28
إصلاح المتهمين بالإصلاحية	2005/1198	2005/6/29
سجن عامين ومائة جلدة	2005/1731	2005/10/5
سجن خمسة أعوام ومائة جلدة	2005/274	2005/5/9
سجن خمسة سنوات ومائة جلدة وتعويض مالي	2005/579	2005/3/25
سجن خمس سنوات ومائة جلدة	2005/395	2005
سجن عامين وأربعين جلدة	2005/115	2005/8/19
خمس سنوات سجن ومائة جلدة	2005/2104	2005/5/17
سجن خمس سنوات		2005/9/27
سجن شهر وأربعون جلدة	2005/1658	2005/9/18
سجن ثلاث سنوات ومائة جلدة	2006/1254	2006/7/11
أربع سنوات	2006/64	2006/7/10
ثلاث سنوات		2006/4/23
عشرون جلدة	2005/462	2005/6/23
عشرون جلدة	2005/12	2005/4/2
سبع سنوات سجن ومائة جلدة	2005/774	2005/5/28
مائة جلدة	2005/183	2005/6/9
سجن خمس سنوات	2005/71	2005/12/1
مائة جلدة وسجن عام	غ 26/1	2005/3/1
سجن عام ومائة جلدة	غ 12/1	2005/1/25
مائة جلدة وخمس سنوات سجن	2006/135	2006/5/3
مائة جلدة	140	2006/6/27
عشرون جلدة	2006/161	2006
حفظ البلاغ لغياب الأطراف	2006/181	2006/3/9
حفظ لغياب الأطراف	2006/541	2006/4/29
حفظ لغياب الأطراف	2006/903	2006/6/26

(جدول رقم 16): إحصائية بالأحكام الصادرة ضد بلاغات القتل
في ولايات دارفور في الفترة الماضية

الحكم	عدد المتهمين	المواد القانونية
الإدانة والإعدام لعدد 88 الإدانة وسجن عشر سنوات لعدد واحد متهم البراءة لعدد 7 متهم	96 متهما	/127/125/69/64/60/26/24/21 183/182/157/168/139/142/130 /من القانون الجنائي لعام 1991.
الإدانة والإعدام لعدد 15 متهما الإدانة والسجن عشر سنوات لعدد 2 متهما	17 متهما	/182/175/168/130/25/24/21 183 مقروءة مع المادة (26- 42)

المصدر: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الخرطوم، 2006.

- ينبغي الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات حول تقرير لجنة دفع الله الحاج يوسف لتقصي الحقائق في دارفور:
- أولاً: أن اللجنة برئاسة رئيس القضاء الأسبق في السودان، دفع الله الحاج يوسف، وهو شخصية وطنية محايدة مشهود لها بالحياد وعلى الأرجح لا تشك جهة في نزاهته.
 - ثانياً: على الرغم من الجهود الكبير والمقدر الذي قامت به هذه اللجنة إلا أن هناك قصورا في تحقيقاتها، وقد اعترفت هي بذلك، حيث لم تستطع استطلاع واستجواب المجموعات المتضررة كافة. كما أنها لم تستطع استجواب الحركات الدارفورية المسلحة، ولم تستطع تقدير عدد القتلى بصورة دقيقة.
 - ثالثاً: اعترفت اللجنة بارتكاب الطرفين (الحكومة والحركات المتمردة) فظائع حرب من قتل وحرق وتدمير للقري؛ وفي ذلك إدانة واضحة للطرفين يؤكد نزاهة وحيادية هذه اللجنة من جانب، كما يشير لعدم منطقية أن ينكر أحد الأطراف أنه مدان أو متورط في ما حدث للمواطنين في دارفور، فالطرفين في الأمر سواسية.
 - رابعاً: اعترفت اللجنة بوجود تهجير قسري لكنه محدود وأوصت بالتحقيق حوله.

- خامساً: اعترفت بوجود معاناة إنسانية كبيرة أدت إلى تدخل دولي غير مسبوق وأشارت إلى أن خطأ الحكومة يتمثل في التعامل مع تداعيات المشكلة بدلاً عن معالجة الأسباب والجذور.

على كل وأياً كان المسؤول، هذا الطرف أو ذاك أو الطرفان معاً، أصبحنا الآن أمام وضع جديد في دارفور، لا يحق لأي جهة أن تقلل من خطورته على مستقبل دارفور حتى ولو تحقق السلام في المدى القريب جداً. وقد لاحظ المراقبون أن هنالك الآن متغيراً في الصراع في دارفور بدأ يلفت أنظار العالم، إذ بدأ التحول من صراع بين الحكومة والحركات المناوئة لها إلى انفراط في عقد الأمن وبروز أمراء الحرب الأمر الذي يهدد حتى عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الطوعية والمؤسسات العالمية. وقد تعرضت المنظمات للكثير من الهجمات وفقدت بعض سياراتها وموادها. ويلاحظ المراقبون أن دارفور، بعد خمس سنوات من القتال، أصبح مسرحاً للجريمة شبه المنظمة مع تكاثر أمراء الحرب وتفتت الحركات. ولم يعد الصراع حول التحرير بل للسيطرة على الموارد والأرض والمال والعربات ذات الدفع الرباعي.

الصورة تبدو أكثر فداحة عند كشف الأبعاد الكاملة للحرب على النسيج الاجتماعي. فمع الحرب توقف الحراك الاجتماعي لإقالة من أفراد الميليشيات أو المرتبطين بها وأمراء الحرب الذين احتلوا مواقع تتيح لهم الإفادة من عائدات التأييد الدولي (منظمات ودول) واستباحة موارد الدولة وجباية الرسوم والنهب من أصحاب الأعمال وسائر المواطنين. والكتلة الأكثر عدداً بين ضحايا الحرب هم المهجرون أو النازحون الذين وصل تعدادهم إلى أكثر من المليونين أو ما يمثل قرابة نصف سكان دارفور، فضلاً عن آلاف المعوقين وعشرات الآلاف من الأيتام والأرامل، ونحو مئات الآلاف من العاطلين عن العمل.¹³ وهذه الفئة الأخيرة تشكل وقوداً للحرب والمزيد من الحرب والمزيد من التدمير للبنية والبيئة والإنسان والمستقبل.

أمام هذه الصورة القائمة للآثار الإنسانية فترى نخبة دارفور (المستقرة في العاصمة) أن حكومة الإنقاذ هي "السبب فيما آل إليه الوضع في دارفور لأن الإنقاذ اعتدت على حقوق أهل دارفور بشكل قاس وفيه انتهاك واضح لحقوقهم

وحقوق الإنسان مما استدعى معاونة الآخرين¹⁴ - أي التدخل الخارجي، لكن للتدخل الخارجي أيضاً ثمنه وتأثيره.

دور الاتحاد الأوروبي:

أولاً: العلاقات الأوروبية-الإفريقية:

يرى الكثير من الباحثين الغربيين في مجال الإستراتيجية والجيوبوليتيكا أن إفريقيا تمثل البوابة الخلفية لأوروبا وهذا يفسر القلق الأوروبي من التطورات السياسية فيها التي تتمثل في اشتداد التنافس الدولي عليها وذلك بناءً على التوسع الذي شهده مفهوم الشرق الأوسط الكبير مؤخراً لدى مفكري الدول الغربية. أدت التطورات الجديدة إلى إعادة النظر في النظريات المختلفة مثل نظرية هالفورد ماكندر الذي أشار فيها إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافية والتي أطلق عليها قلب اليابس وحددها بشرق أوروبا، والذي يسيطر عليها من يسيطر على قلب اليابس، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم التي تشتمل على إفريقيا.. وقد فهم نابليون هذا قبل ماكندر عندما توجه إلى روسيا وكذلك تأثير قيصر ألمانيا وليم الثاني وهتلر وموسيليني بأهمية قلب اليابس وجزيرته، حيث قام نابليون بحملة على إفريقيا من خلال تدخله في مصر (1797-1801) بهدف إضعاف الإمبراطورية البريطانية بقطع طريق اتصالها بالهند درة التاج البريطاني، حيث كانت عبقرية المكان المصري في ذهنه وكذلك محمد علي باشا لنظرته إلى السودان كنقطة ارتكاز جغرافي وغزوه 1821م¹⁵ الأمر الذي أقلق أوروبا ودفع فرنسا إلى التدخل في جنوب السودان "فشوده". ومن هنا ينبع الاهتمام الدولي للقارة وإدراكه لعبقرية المكان المغربي والمصري والسوداني..

في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر كان التسابق الأوروبي على إفريقيا على أشده، وعليه اقترحت البرتغال عقد مؤتمر دولي لتسوية المنازعات الإقليمية في منطقة وسط أفريقيا، وبالتالي يتضح أن احتلال بريطانيا لمصر 1882م لم يكن هو العامل الذي أدى إلى التنافس الأوروبي لتقسيم القارة كما يدعي البعض مثل "روبنسون، وغالاغو"، وإنما أدى إلى ذلك أحداث الفترة ما بين 1876 - 1880 في بقاع مختلفة من إفريقيا، والأحداث هي الاهتمام الجديد بإفريقيا الذي

أبداه "روف برايان" بعد أن توج ملكاً دستورياً للبلجيكيين في 1865 الذي دعا إلى قيام المؤتمر الجغرافي في بروكسل 1876 وأسفر عن إنشاء الرابطة الدولية الإفريقية والتعاقد مع "ه. م. ستانلي" في 1879 لاكتشاف الكونغو نيابة عن تلك الرابطة، وقد أدت هذه التحركات إلى إنشاء دولة الكونغو الحرة استطاع "ليوبولو" الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية قبل أن ينهي مؤتمر برلين مداولاته حول أفريقيا الغربية.¹⁶

كما كان لمؤتمر برلين (1884-1885) الأثر الكبير في تقسيم القارة الذي أعطى المشروعية لفرنسا بتكوين اتحادين رئيسيين لضمان مستعمراتها في إفريقيا الأول أطلق عليه اتحاد غرب إفريقيا الفرنسية وعاصمته داكار وكان يضم ساحل العاج، والثاني هو اتحاد غرب إفريقيا الاستوائية الفرنسية وعاصمته برازافيل. وقد انتهجت فرنسا أسلوباً للإدارة المباشرة لها باعتبارها أقاليم تابعة لباريس. فقد قرر المؤتمر مستقبل الكونغو وتنسيق النشاط الأوروبي في القارة، ولقد شارك فيه ممثلو الدول الأوروبية ما عدا سويسرا وحضرت الولايات المتحدة بصفة مراقب، وكان هدف فرنسا وألمانيا في هذا المؤتمر هو الحد من نشاط بريطانيا في الكونغو والنيجر وهما المدخل إلى غرب إفريقيا، فكانت بريطانيا على علم بهذا المخطط وبالتالي تخلت عن معاهدتها مع البرتغال قبل انعقاد المؤتمر.. وقد انتهى المؤتمر في 25 فبراير/شباط 1885، وجاءت قراراته لتؤكد الاتفاق على:¹⁷

1. كل دولة أوروبية تحتل بلداً إفريقياً وتعلن الدول الأخرى بذلك يحق لها استعمارها فيما بعد.
2. حرية التجارة المشروعة والملاحة في حوض نهر الكونغو والنيجر.
3. أي دولة ارتبطت بمعاهدات واتفاقيات مع السكان الوطنيين يحق لها احتكار التجارة معهم دون تدخل أي دولة أخرى.
4. استمرار محاربة تجارة الرقيق في إفريقيا.
5. إعطاء الاتحاد الإفريقي أو الملك (ليوبولد) الحق في امتلاك أراضي الكونغو على أن يكون محايداً والتجارة فيه حرة.¹⁸

ونتيجة لهذه القرارات شهدت إفريقيا تنافساً في عقد الاتفاقيات مع زعماء القبائل الإفريقية وكان مبعوثو الدول والحكومات يتجولون في القارة مقدّمين الهدايا

والرشاوى وتوقيع الاتفاقيات.. غير أن أهم ما يلاحظ أن قرارات هذا المؤتمر كانت سرية ولم تعط للأفارقة أي اعتبار كأنما إفريقيا قارة خالية من السكان.¹⁹

وكذلك سنة 1890 عقد مؤتمر بروكسل الذي أَمَّن على قرارات مؤتمر برلين 1885م، الذي ذهب أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلي مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية على النحو التالي:²⁰

أ. أصبحت الكونغو الحرة مستعمرة بلجيكية في أغسطس/آب 1885م أي بعد ستة أشهر من المؤتمر.

ب. استولت بريطانيا وفرنسا على مساحات واسعة من القارة بفضل الإمكانيات البرية والبحرية.

ج. احتفظت البرتغال بمستعمراتها في موزنبيق وأنجولا.

د. استولت ألمانيا على الكاميرون وتوجولاند وجنوب غرب إفريقيا ومساحة واسعة من شرق إفريقيا.

هـ. احتفظت أسبانيا بمناطق نفوذها في الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية) بالإضافة إلى الجزر المجاورة للسواحل الأفريقية.

و. ركزت فرنسا مجهوداتها في ساحل العاج وداهومي والسنغال لأنها لم تجد نفوذاً في الكونغو والنيجر.

ز. أيدت هذه الدول الغربية استقلال سيراليون (التي تحت الحماية البريطانية) وليبيريا (التي تحت الحماية الأمريكية). والجدير بالذكر في هذا المجال أن إيطاليا منيت بهزيمة من الأحباش في معركة عدوى 1896. وهكذا أصبحت القارة قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن مناطق نفوذ استعمارية نفوذ بريطانيا في الشرق والغرب، فرنسا في الشمال والوسط، ونفوذ بلجيكي في الكونغو وإيطالي في شرق إفريقيا.²¹

ثانياً: العلاقات السودانية الأوروبية

يرجع تاريخ العلاقات بين السودان والاتحاد الأوروبي ممثلاً في واحدة من أهم دول الاتحاد الأوروبي المملكة المتحدة منذ أمد بعيد ارتبطت بشكل مباشر عندما كانت بريطانيا مستعمرة للسودان. لقد مرت العلاقات في هذا الجانب

بالعديد من الظروف المختلفة من خلال المساعدات الفنية والاقتصادية إلى جانب الشق السياسي والدبلوماسي، وقد مرت هذه العلاقات بفترات مزدهرة أثرت فيها جوانب عديدة تخص الجانبين. وكان لا بد للتعاون القائم بين السودان والدول الأوروبية بما له من إيجابيات لصالح توثيق وترسيخ العلاقات بين الطرفين.²²

بدأت العلاقات الأوروبية مع السودان متحذرة، عبر القنوات الدبلوماسية والسياسية، فلقد لعبت أوروبا دوراً بارزاً في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا في العام 1972 حول مشكلة جنوب السودان، كما كانت أوروبا تمثل الشريك الأول للسودان في المجال التجاري وسبقت أوروبا غيرها من البلاد في البحث عن البترول. كما أسهمت أوروبا الغربية بدور كبير في الضغط على نظام نميري للتخلص من أطروحاته الماركسية، ودخلت العلاقات الأوروبية السودانية مرحلة جديدة بانتهاء الحرب الباردة، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحده وسبق ذلك في السودان نظام سياسي جديد في العام 1989 وهو نظام الإنقاذ، اتخذت على أثره أوروبا موقفاً جليلاً من الأوضاع في السودان، بدأ بالنقد ثم اتجه إلى وقف برنامج القروض والمنح إلى جانب بروز قضايا حقوق الإنسان وعلى المستوى السياسي أظهرت الدول الغربية شبه مقاطعة للنظام في السودان ليس ذلك فحسب بل إن أوروبا رأت أنه من المناسب السير بدقة خلف السياسة الأمريكية تجاه السودان.²³

أخذت أوروبا موقفاً جليلاً من الأوضاع في السودان بعد العام 1989 وذلك على إثر قيام نظام إسلامي تحت حكم الإنقاذ، فقد بدأت بنقد الأوضاع نقداً لاذعاً ثم أوقفت كافة برامجها في مجال القروض والمنح، كما ذهبت إلى تعليق حقوق السودان المترتبة على التزامات اتفاق لومي القاضي بدعم صادرات الدول الأفريقية والباسيفيكية والكاريبية. ومن ثم تدهور موقعها كشريك تجاري يعتبر الأهم بالنسبة للسودان. فعلى المستوى السياسي أظهرت شبه مقاطعة للنظام في السودان إذ لم يزر أي مسئول أوروبي، على مستوى وزير، السودان منذ استلام الإنقاذ للسلطة سوى السيدة كلير سورت وزيرة التنمية البريطانية في العام 2001. ليس ذلك فحسب بل إن أوروبا رأت أنه من المناسب السير بدقة خلف السياسة الأمريكية تجاه السودان شياً بشرياً.²⁴

بدأت أوروبا بسياسة المواجهة مع السودان، المتولدة عن الشكوك ضد نظام الإنقاذ ومن ذلك جهود البارونة كوكس عضو مجلس اللوردات البريطاني وزعيمة

التضامن المسيحي والتي برزت كناقده لأوضاع الحرب بالجنوب متهمه السودان بالتطهير العرقي ومزاولة الرق. كذلك قاد السفير البريطاني في السودان، جهوداً مكثفة ضد النظام ومن موقعه الدبلوماسي في البلاد ومن خلال التنسيق المتواصل مع المعارضة الشمالية والحركة المسلحة بجنوب السودان، الأمر الذي أدى إلى إنذاره ثم طرده من البلاد، وهي المرة الأولى في تاريخ العلاقات السودانية الأوروبية بصورة عامة والعلاقات السودانية البريطانية بصورة خاصة التي تتخذ فيها أي حكومة سودانية إجراء دبلوماسياً يقضى بطرد سفير أوروبي في السودان، وبالمقابل اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بطرد السفير السوداني من لندن، استناداً على عرف المعاملة بالمثل، ولقد مثلت تلك الحادثة أدنى مستوى في تدني العلاقات السودانية الأوروبية.²⁵

شكل موضوع حقوق الإنسان قضية محورية في العلاقات السودانية الأوروبية. وقد برز التحول الأكبر في ملف حقوق الإنسان في العلاقات السودانية الأوروبية بشكل واضح في إعقاب انهيار التوازن الإستراتيجي الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت أطروحات ورؤى وأفكار جديدة مثل دعاوى النظام الدولي الجديد والليبرالية الجديدة ونهاية التاريخ وصدام الحضارات والعولمة والتدخل العسكري لأسباب إنسانية، بالإضافة إلى شعار مكافحة الإرهاب الذي طرح بقوة بعد عاصفة النار الكبرى التي ضربت نيويورك وواشنطن في العام 2001.

ضمن بيئة تلك التحولات الكبرى طرحت قضية حقوق الإنسان للترويج والتسويق السياسي الدولي، على نمط جديد غير مألوف يهدف إلى توظيفها واستخدامها كأداة ووسيلة للإملاء والهيمنة الدولية، بعد أن تمت عولمة حقوق الإنسان، عبر إدماجها مع فلسفات وأطروحات النظام الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وأحداث سبتمبر/أيلول 2001، تزامنت تلك التحولات العميقة في النظام الدولي والتي أعقبت السقوط السوفييتي وشبكة التفاعلات المتولدة، مع قيام ثورة الإنقاذ في السودان في العام 1989 و طرحها لأفكار ورؤى تتقاطع بطبيعة مضامينها وتطلعاتها مع تقديرات الموقف الكامنة في محتويات النظام الدولي الجديد وطموحاته الإمبراطورية وذلك مثل شعارات الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي والمشروع الحضاري والشريعة الإسلامية.²⁶

نقطة انطلاق الضغوط الغربية على مجمل الأوضاع في السودان هي مناوأة الإسلام السياسي الحاكم من خلال احتضان ورعاية قضية الجنوب وهي قضية

أسهمت دولة أوروبية كبرى مثل إنجلترا في بذر بذرتها التي رعتها على امتداد ما يقارب نصف قرن من الزمان منظمات كنسية وقوى رموز سياسية أوروبية لاستخدامها كمطرقة قوية لاستنزاف موارد السودان البشرية والاقتصادية.

وعلى الرغم من التحولات النسبية التي اعتمدها نظام الحكم في السودان منذ العام 1998 في مجال الحريات السياسية وعودة الكثير من المعارضين للعمل من الداخل وحرية الصحافة والمنابر العامة، إلا أن تلك التحولات لم تكن كافية ومقنعة لإرضاء الجانب الأوروبي في الحوار مع حكومة السودان حيث ظلت خيارات الطرف الأوروبي في الحوار تخضع لضغوطات المنظمات التطوعية والكنسية في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الأجهزة الأوروبية الثقافية والحضارية والتاريخية في النظر إلى شمال السودان العربي المسلم.²⁷

غير أن هنالك بعض الجوانب الإيجابية لهذه العلاقات التي ترجع إلى العام 1958. وقد شهدت هذه الفترة معدلات متزايدة من العون الأوروبي للسودان عبر الدول الأوروبية المختلفة خاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وبقية الدول الأخرى وإن كانت هنالك من إيجابيات العلاقة بين الطرفين فهي تتجلى في المشاريع التنموية والاقتصادية. في هذا السياق انعقد في الخرطوم ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية في الفترة من 10-13 مارس/آذار 2008 متماشيا مع النهج الجديد الذي بدأت تتضح معالمه بين الجانبين بما يمثل إضافة تدفع بالعلاقات إلى غايتها المنشودة وذلك عبر الحوار الصريح.

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة دارفور:

جاء الموقف الأوروبي من أزمة دارفور باكراً حتى قبل الموقف الأمريكي، حيث جاء الموقف الأمريكي متأخراً بسبب الضغوط الأوروبية وضغوط الرأي العام الداخلي، وقد شارك عدد مقدر من الدول الأوروبية في مفاوضات نيفاشا الرامية لحل مشكلة الجنوب ضمن شركاء وأصدقاء الإيقاد أو بصورة مستقلة، وساهمت بأموال طائلة في جهود إعمار الجنوب. ومن ثم فإن تلك الدول يهتما كثيراً أمر الاستقرار في السودان، فلبعضها مصالح حيوية هناك، خاصة فرنسا التي يجاور إقليم دارفور مستعمراتها السابقة وحلفاؤها الحاليين خاصة تشاد وإفريقيا الوسطى، وبعض الدول

الإفريقية الفرانكفونية الأخرى. وقد تضاغت المصالح الغربية في إفريقيا الغربية بعد اكتشاف البترول في عدد من دولها خاصة تشاد، الأمر الذي جعل هذه الدول تخشى أي تحرك قد يهدد تلك المصالح. وقد زاد من مخاوفها محاولات تهديد نظام الحكم في تشاد وأفريقيا الوسطى من قبل مجموعات عربية منطلقة من دارفور ومدعومة من قبل حكومة الخرطوم، الأمر الذي جعل تلك الدول تهتم أكثر بالوضع في دارفور.²⁸

بناءً على تلك المعطيات اتبع الاتحاد الأوروبي سياسة ترمي إلى دعم استقرار الوضع في دارفور، وحل المشكلة بالسبل السلمية مع تدخل دولي لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار هناك، إضافة لتقديم من ارتكبوا جرائم الحرب في دارفور لمحاكمة دولية، حيث قدمت دول الاتحاد معظم مشروعات القرارات المتعلقة بهذا الصدد، وتشددت بعض الدول الأوروبية في موضوع إرسال قوات دولية إلى دارفور، والإسراع في محاسبة مجرمي الحرب. كما أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً يرمي إلى إرسال قوات دولية إلى تشاد وإفريقيا الوسطى بغرض وقف جماعات المعارضة العربية التي تهدد تلك الدول.²⁹

هناك أكثر من مائتي منظمة مسجلة عاملة بالسودان، بعضها مسجل تسجيلاً مؤقتاً. من جملة الـ 112 منظمة المسجلة تسجيلاً دائماً هناك أربع وستون أوروبية. ويُعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر المساهمين في المجال الإنساني في دارفور، سواء كان عبر مساهمة الاتحاد مباشرة أو فردية عبر دوله الأعضاء، وذلك في مجال توفير الاحتياجات الإنسانية والسعي الدبلوماسي لتحقيق نجاحات سياسية أم وساطات توفيقية للوصول إلى سلام دائم في دارفور. ويمكن تقسيم مساهمات الاتحاد الأوروبي كمانح لدارفور إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

أ. الدعم المباشر ويشمل الدعم المقدم للاتحاد الإفريقي والدعم المقدم لمشاريع محددة.

ب. الدعم عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات.

ج. الدعم المقدم من الدول الأعضاء مباشرة.

د. الدعم المقدم عبر المنظمات مباشرة.

يظهر ذلك من خلال الجدول رقم (16) يوضح الجدول إجمالي المساهمات المشار إليها خلال العام 2006 كنموذج لطبيعة وكم اهتمام الاتحاد الأوروبي بدارفور (لا تشمل دعم الاتحاد الإفريقي).³⁰

المبلغ بالدولار	البيان
149.920.684	الاتحاد الأوروبي
105.170.268	بريطانيا
076.379.598	هولندا
022.958.473	النرويج
021.695.990	الدنمارك
017.473.542	السويد
012.424.637	إيطاليا
06.643.520	إيرلندا
04.464.286	ألمانيا
418.126.998	الجملة

ويظهر اهتمام الاتحاد الأوروبي في نسبة الدعم المقدمة لبرنامج الغذاء العالمي للسودان بما في ذلك دارفور إذ تبلغ نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم برنامج الغذاء العالمي ما يعادل (11.2%) من جملة تمويل العام 2006. ولكن كانت هنالك مساهمة من الدول الأعضاء تظهر في الجدول رقم (17) أدناه:

النسبة من إجمالي دعم المانحين لبرنامج الغذاء العالمي	المبلغ بالدولار	البيان
	85.419.265	الاتحاد الأوروبي
	0.016.111	فنلندا
	0.788.707	فرنسا
	2.551.020	ألمانيا
	0.251.256	اليونان
	0.200.000	أيسلندا
	1.843.168	أيرلندا
	1.925.634	إيطاليا
	0.889.620	لكسمبرج
	1.818.068	النرويج
	0.366.446	بريطانيا
	96.069.285	الجملة
	6.220.000	السودان

وتبلغ هذه المساهمة من إجمالي تمويل برنامج الغذاء العالمي ما يعادل (14.4%)، علماً بأن مساهمات الولايات المتحدة لوحدها بلغت ما يعادل (54.2%) من جملة تمويل برنامج الغذاء العالمي للسودان للعام 2006م.

كذلك يُمثل الاتحاد الأوروبي من أكبر الممولين لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور، إذ قدم لها مبلغ 162 مليون يورو عام 2006م، كما قدم تأكيدات باستمرار دعمه حتى بعد انتقال المهمة للأمم المتحدة اشتراكاً مع الاتحاد الإفريقي. كما أرسل الاتحاد الإفريقي في أغسطس/آب 2005 فريقاً من الخبراء، وأرسل فريق من 25 خبيراً في مجال الشرطة ليكونوا مستشارين للشرطة السودانية.³¹

في اجتماعه بتاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2007 الذي حضرته سبع وعشرون دولة أصدر الاتحاد الأوروبي قراراً بإرسال أربعة آلاف جندي إلى شرق تشاد. والمقصود بشرق تشاد هنا دارفور. والدليل على ذلك أن ذات البيان، الذي نشرته المفوضية الأوروبية للمثلة للاتحاد في باريس، وصف دارفور بأنها إقليم منشق. وتزامن ذلك مع قرار أممي بإرسال ستة وعشرين ألف جندي بميزانية قدر لها 1.8 بليون دولار بينما ميزانية هذه القوات في كل مناطق العالم تبلغ 4.5 بليون دولار. ويعني ذلك أن تكلفة القوة المخصصة لدارفور يكون 40% من حجم الميزانية المخصصة لكل العالم.³²

في سبتمبر/أيلول 2008 ظهرت أزمة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة السودانية حول مفوضة حقوق الإنسان الخاصة بالسودان، سيما سمر (الأفغانية الجنسية). فبينما يقف الاتحاد الأوروبي مع تحديد تفويضها للسودان طالبت الحكومة السودانية بتغييرها بسبب "التقارير المغلوطة" - بحسب تعبير الحكومة السودانية. وتقول الحكومة السودانية أن ملف حقوق الإنسان في السودان ليس سيئاً بالدرجة التي تصبغ عليه سمر؛ وإن كان هناك إقرار بوجود إخفاقات في دارفور بسبب الحرب باعتبار أن أجواء الحرب لا بد وأن تترك آثاراً سلبية في المجال الإنساني ويصبح الحديث عن استقرار سياسي مجرد ترف.³³ وقد زارت سمر السودان كثيراً حيث تحولت في دارفور والجنوب والشرق وعقدت لقاءات مع مسؤولين كبار، غير أن الحكومة اهتمتها بالعمالة للاتحاد الأوروبي. وكانت سيما سمر المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان منذ 2005 قد أغضبت الخرطوم

بتقرير شديد اللهجة في شهر سبتمبر/أيلول 2008 عارض التأكيدات السودانية بأن الموقف على صعيد حقوق الإنسان يتحسن ووصفه بأنه مروع في الحقيقة. وقالت إن الحكومة والمتمردين يقتلون مدنيين في دارفور واتهمت القوات الحكومية بشن هجمات برية وجوية قاتلة في الإقليم. وقد كرر المجلس نفس كلمات سمر عن دور الخرطوم في العنف. وبعد شد وجذب في اجتماع المجلس في سبتمبر/أيلول 2008 في جنيف بين ممثلي الحكومة السودانية والاتحاد الأوروبي طلع المجلس بجل، وصفته الخرطوم بأنه توفيق، بتمديد فترتها ستة أشهر فقط، غير قابلة للتجديد.³⁴ كذلك في أكثر من مرة اتهم الاتحاد الأوروبي (برئاسة فرنسا) الحكومة السودانية بتعطيل نشر القوات المهجين بينما اتهمت الحكومة السودانية الأمم المتحدة بالتسبب في تأخير نشرها. وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية، إيريك نوفالييه، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي إن أبرز الصعوبات المرتبطة بتأخر نشر القوات الأُممية (المهجين) مسؤولة عنها الحكومة السودانية.³⁵

وقد واجه الموقف الأوروبي تجاه دارفور نقداً من بعض المراقبين، بعضهم غير سودانيين. فقد أعاب البعض على العقل السياسي الأوروبي تجاه دارفور تبعيته للخطة السياسي الأمريكي. ويبرز ذلك من خلال موافقة أوروبا على قرار مجلس الأمن رقم 1556 واستجابتها للدعوة الأمريكية لاستبدال بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور بعملية للأمم المتحدة رغم دعمها السابق وتأييدها لبعثة الاتحاد الإفريقي في عام 2004 وتعيين ممثل أوروبي خاص بالسودان؛ مع ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يُعد من أكبر المانحين للعون الإنساني في دارفور. واتهم هؤلاء أوروبا بتعقيد الموقف في دارفور مثل تأييد بريطانيا للموقف الأمريكي بفرض حظر طيران على دارفور.³⁶

كذلك أخذ البعض على ألمانيا بوصفها محوراً جوهرياً ليس في الدعم المعنوي والمادي للمتمردين وحسب ولكن حتى في تشديد نبرتها التحريمية والتهديدية للحكومة السودانية ورغم الإنكار الواضح لوزير خارجية ألمانيا خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده خلال زيارته للخرطوم والذي أكد فيه عدم دعمهم لحاملي السلاح وتبريره لذلك بأن القوانين الألمانية هي التي منحتهم حق اللجوء السياسي. ويبدو أن ألمانيا في ظل الصراع الاقتصادي العالمي على الأسواق ومناطق الطاقة

تسعى لإيجاد منفذ لها في إفريقيا التي لا توجد لها فيها مناطق نفوذ تذكر مقارنة بالولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا وحتى إسرائيل.³⁷

يتمثل دور ألمانيا في أحداث دارفور في استضافتها معظم رموز التمرد بلا استثناء، وأصبحت في وقت من الأوقات مركزاً لحركتهم ومنطلقاً لنشاطهم، وعلي سبيل المثال فإن رموزاً من رموز التمرد مثل دكتور علي الحاج تلقى الدراسات العليا في بريطانيا وكان يجدر به أن يجعلها منطلقاً لنشاطه، ولكنه اتجه إلى ألمانيا، وهذا ينطبق تماماً على كل قادة الحركتين المتمردتين الكبيرتين لأن ألمانيا منحتهم الغطاء السياسي والإعلامي، والملاحظ أن ألمانيا تستضيف أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة مع دول أوروبا الأخرى.³⁸

واستضافت ألمانيا في مدينة هنتغن Hontgon الألمانية عام 2003 مؤتمر ما يسمى باتحاد المهتمين أدار هذا المؤتمر أحمد موسى علي من أبناء مدينة الطينة في دارفور، وهو يحمل الجنسية الألمانية ولعل من أهم ما يدفع الألمان لدعم المتمردين مالياً وإعلامياً أنه توجد لألمانيا مصالح وتطلعات في السودان، أهمها الاستفادة من البترول المكتشف حديثاً وبكميات مبشرة بجنوب وغرب البلاد. وعندما بدأت مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في شهر أغسطس/آب 2004، أكدت الخارجية الألمانية دعمها لخطوات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن أزمة دارفور، وأعلنت أنها مع دول الاتحاد الأوروبي لن تسمح ببلقنة إقليم دارفور، وأنها مع وحدة الأراضي السودانية.

وعندما تكررت عمليات انتهاك وقف إطلاق النار من جانب المتمردين والقوات الموالية للحكومة طالبت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية "كرستين مولر" بإنشاء لجنة تقصي حقائق دولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. في تطور آخر وافق البرلمان الألماني علي إرسال فرقة عسكرية ألمانية عند لزوم الأمر إلى الإقليم لتقديم الدعم للقوات العسكرية الأفريقية التي تراقب وقف إطلاق النار هناك.³⁹

كذلك ينتقد البعض الموقف البريطاني الذي يدعم الموقف الأمريكي في كثير من الدول مثل ما حدث في العراق وأفغانستان إلا أن البريطانيين حاولوا أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك عندما أعلن وزير دفاعهم عن استعداد خمسة آلاف جندي

للتحرك إلى السودان وقد كانت تلك التطورات هي الأكثر تطرفاً مما دعا كولن بأول للتصريح بأن الحديث عن تدخل عسكري ما يزال بعيداً. (أما فرنسا، أحد أقطاب الاتحاد الأوروبي، فقد استحقت مبحثاً منفصلاً، في الفصل التالي، نسبة لأنها أضحت من اللاعبين الأساسيين في أزمة دارفور).

وإذا كان السودان يعوّل على دور إيجابي للاتحاد الأوروبي في أزمة دارفور قياساً بما يقدمه من عون إنساني كبير وإيجابي فإن الموقف الأوروبي السياسي سار في اتجاه مختلف أقرب لأمريكا.

دور الاتحاد الأفريقي:

ارتفعت الأحداث في دارفور إلى مستوى الأزمة في بداية عام 2003، (كما سبق ذكره) عندما قام متمردو دارفور بمهاجمة مطار الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور)، وكانت محصلة الهجوم قتل عدد كبير من أفراد القوات الحكومية، وتدمير الطائرات الموجودة إلى جانب العديد من الأضرار الأخرى.⁴⁰ واستخدمت الحكومة السودانية الوسائل العسكرية والدبلوماسية لحل هذه الأزمة التي نتجت عنها معسكرات النزوح وعدم الاستقرار ثم لعب الإعلام الغربي دوراً كبيراً في تصعيدها.

تمثلت الوسائل الدبلوماسية في الوساطة الليبية والتشادية والإرتيرية. كذلك لعب الاتحاد الأفريقي دوراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكومة، حيث أجرت الحكومة سلسلة من المحادثات والمفاوضات مع حاملي السلاح بدأت في مدينة أبشي الحدودية التشادية في 3 سبتمبر/أيلول 2003. أدت هذه المحادثات إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار تحت رعاية تشاد، وكان ذلك المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة سياسياً مع الحركتين المسلحتين في دارفور [أي أن الأسلوب العسكري سبق الدبلوماسية] غير أن وقف إطلاق النار الذي أُتفق عليه في هذه المحادثات لم يُنفذ.⁴¹

بعد ذلك جرت محادثات في أنجمينا عاصمة تشاد في 6 ديسمبر/كانون الأول 2003، طالب فيها حاملو السلاح بالحكم الذاتي لدارفور وحصّة من عوائد البترول (13%) والاحتفاظ بجيش تحرير السودان تابعاً لها مما أفضل المفاوضات. كذلك

جرت محادثات في أنجمينا في إبريل/نيسان 2004 لكنها فشلت أيضاً. بعد محادثات أنجمينا حل الاتحاد الإفريقي محل تشاد في المفاوضات باعتباره منظمة إقليمية. للاتحاد الإفريقي دور كبير في محاولة حل مشكلة دارفور باعتبار السودان عضواً فعالاً في الاتحاد. وقد طلب السودان من الاتحاد الإفريقي التدخل لحل المشكلة. واستخدم الاتحاد الإفريقي وسائل سلمية ابتداءً من المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، بجانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف. وسعى لتقريب وجهات النظر بين الحكومة والمجموعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من أديس أبابا وأبوجا.⁴²

وقد اهتم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بما يجري في دارفور، ولم يشأ الاتحاد التدخل في بادئ الأمر حيث اهتم بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور برعاية بعض دوله مثل تشاد. وبعد تأزم الوضع هناك بدأ الاتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النزاعات الإفريقية ولعب دوراً في السودان، حيث دار جدال حول التدخل الدولي، أو تدخل الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في دارفور. وقد واجهت الحكومة السودانية أي تدخل خارجي من أي طرف كان بالرفض المطلق. وبعد الضغوط المتكررة قبلت بتدخل الاتحاد الإفريقي، رغم أن عناصر من الحكومة السودانية كانت تفضل التدخل الدولي على تدخل الاتحاد الإفريقي بحسبان أن الاتحاد سينحاز إلى بني جلدته من الزنوج في دارفور حسب رأي هؤلاء. وقد تمثل تدخل الاتحاد الإفريقي في مشكلة دارفور في عدة أوجه منها:

أ. **التدخل العسكري لحفظ السلم:** تم طرح موضوع إرسال قوات إفريقية لحماية مراقبي وقف إطلاق النار بعد محادثات أنجمينا التي قضت بوقف إطلاق النار بين الطرفين، وذلك في أبريل/نيسان 2004م، وبعد تدهور الأوضاع في دارفور اقترح الاتحاد الإفريقي تحويل مهمة القوة الإفريقية من قوة حماية المراقبين إلى قوة حفظ سلام في دارفور وزيادة عددها، وقد رفضت الحكومة السودانية هذا الاقتراح، ونصح أبوسانجو البشير محذراً إياه بأن يختار ما بين قبول الضغط الإفريقي الودود أو ضغوط من خارج القارة قد لا تكون ووددة.⁴³

وبناءً على ذلك وافقت الحكومة على نشر قوات قوامها مائتي جندي ارتفعت تدرجياً حتى بلغت سبعة آلاف وخمسمائة جندي لحفظ السلام في دارفور. إلا أن قوات الاتحاد الإفريقي فشلت في حفظ السلم في دارفور، وذلك بسبب ضعف التمويل، وقلّة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ أن دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد، إضافة إلى وصف البعض للاتحاد الإفريقي بالضعف خاصة أمام المغريات المادية، حيث ذكر أحد قادة التمرد أن الاتحاد الإفريقي لا يمكنه حفظ السلم في أي بلد فمعظم قادته من المرشدين الذي أصبحوا بسبب ما يُدفع لهم يعملون لصالح الحكومة ويجربون الكثير من التقارير.⁴⁴ على كل فقد اعترف الاتحاد الإفريقي نفسه بفشله في حفظ السلام في دارفور، ودعا لتدخل دولي لتولي المهمة، وبعد جدال مع السودان توصل المجتمع الدولي إلى إسناد المهمة لقوة هجين من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وقد تم إرسالها لاحقاً.

ب. رعاية المفاوضات: كان الاتحاد الإفريقي حاضراً في الجولة الأولى للمفاوضات التي عقدت بين الحكومة والتمردين بأجمينا، حيث حضر المفاوضات ألفا عمر كوناري رئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي، بعد ذلك تولى الاتحاد الإفريقي رسمياً ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين، بدءاً بالجولة الأولى في أبوجا عاصمة نيجيريا في أغسطس/آب 2004، والجولة الثانية في أكتوبر/تشرين الأول 2004، وفي يوليو/تموز 2005 تم استئناف المفاوضات، حيث تم توقيع اتفاق مبادئ صار أساساً للمفاوضات التالية. وتتابع جولات المفاوضات بأبوجا برعاية إفريقية ودولية حتى تم توقيع اتفاق أبوجا، بينما نظرت معظم الحركات للاتفاق بأنه ناقص وجاء تحت الضغوط الإفريقية والدولية، كما ذكر البعض أن الاتحاد الإفريقي لم يكن محايداً في رعايته لتلك المفاوضات، إذ أن معظم قادته ضعفاء أمام المغريات المادية التي توفرها لهم حكومة الإنقاذ الوطني، وأضافوا أن مفاوضات أبوجا كانت عبارة عن مزاد علني وسوق للنخاسة.⁴⁵

لقد عمل الاتحاد الإفريقي على أفرقة أزمة دارفور. ففي الجانب السياسي الدبلوماسي أعطى الأولوية إلى الحل السلمي، من دون التفريط بوحدة السودان.

فقد رعى المباحثات الثنائية بين الحكومة السودانية والحركتين المسلحتين في أنجينا وأديس أبابا (وقد فشلت تلك الجولات)، ثم أبوجا في كل مراحلها إلى أن توصلت الحكومة إلى اتفاق أبوجا لسلام دارفور (كما سبق تفصيله في الفصول السابقة). وكان أهم ما جاء في اتفاق أبوجا البروتوكولان الإنساني والأمني حيث تركز بنودهما في (أ- تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه؛ ب- منع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور؛ ج- على الجانبين أن يحددوا أماكن وجود قواتهما لمراقبي وقف إطلاق النار؛ د- نزع أسلحة الجنجويد). غير أن هذه الاتفاقية (انظر تفاصيلها في الملاحق) لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع.

قبل مجيء القوات الدولية كانت القوة الرئيسية الحافظة للسلام هي قوة الاتحاد الإفريقي الذي نشر أكثر من سبعة آلاف جندي لحفظ السلام بالإقليم. لكن تدريجياً بدأ الناس يفقدون الأمل أو الثقة في جنود الاتحاد الإفريقي وانتهت "أسطورتها" بالنسبة لهم. فقد صرح أحد زعماء القبائل للإعلام قائلاً: "إن القوات الإفريقية ليس لديها وجود هنا في المعسكر"⁴⁶ (معسكر أبوشوك)، ودعم هذا الحديث ضابط شرطة كبير رفض الإفصاح عن اسمه قائلاً: "إن قوات الاتحاد الإفريقي باتت تستعين بتقارير الشرطة السودانية المدونة في محاضرها... واستعانت بالشرطة لحمايتها"،⁴⁷ وفاقد الشيء لا يعطيه. ويبدو أن القوات الإفريقية قد رُج بها في إقليم كبير المساحة وهي قليلة العدد والخبرة وفاقدة للإمكانيات. ولذلك فشلت في مهمتها.

وقد شن الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة، كوفي أنان، هجوماً على المجتمع الدولي بشأن تعامله مع قضية دارفور. واتهم زعماء الدول الكبرى بممارسة الغش والرياء والخداع في معالجة أزمة دارفور. وانتقد أنان دور الاتحاد الإفريقي وبعثته لحفظ السلام في الإقليم التي نشرها أواخر العام 2004 حتى جرى نقل مهمتها إلى قوة مشتركة مع الأمم المتحدة مطلع العام 2008. ووصف أنان الاتحاد الإفريقي بأنه لم يكن يملك قدرات تؤهله لحفظ السلام في إقليم دارفور، ومع ذلك قرر المجتمع الدولي إرسالهم إلى الإقليم مع أنه يدرك عدم كفاءته لأنه يفتقر إلى القدرة أو الموارد المطلوبة. وهذا رياء وخداع.⁴⁸

لقد كان الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود. وبذلت الحكومة السودانية مجهوداً كبيراً لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي لحل المشكلة في الإطار الإقليمي. وقد بلغ سعي الحكومة السودانية إلى درجة التعبير عن استعدادها بالإسهام في التمويل وكل ذلك تجنّباً لنقل المهمة للقوات الأممية التي تخشأها الحكومة السودانية باعتبار أنها تحمل أجندة خفية وأنها خطيرة على المجتمع السوداني. وقد دار جدل كثيف بين السودان والمجتمع الدولي حول ضرورة نقل المهمة من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الاعتراض الشديد من الحكومة إلا أن الملف تم نقله أخيراً للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وحلفائها بقرار مجلس الأمن (رقم 1593) على نحو ما يرد تفصيله في الفصول التالية.

هوامش الفصل الخامس

1. السر سيد أحمد، دارفور بين النفط والصحافة، مقال في جريدة الرأي العام (السودانية)، 07/3/11. كذلك انظر: تقرير برنامج الغذاء العالمي (World Food Programme: WFP) لعام 2005. وكذلك جريدة الصحافة، 08/2/28.
2. تقرير وزارة الشؤون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني، لشهر سبتمبر/أيلول 2007.
3. ذو النون التجاني، دارفور: حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للطباعة والنشر، 2008)، 219-218.
4. ذو النون التجاني، دارفور: حقيقة الثورة والإبادة، 219.
5. التجاني، دارفور...، 219.
6. محمد سليمان آدم، السودان حروب الموارد والهوية...، 70.
7. مقابلة مع المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم، رئيس مفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، في: عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور...، 15.
8. عبد العزيز، عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 34.
9. عبد العزيز، الصراع القبلي...، 35.
10. تقرير لجنة تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، يناير/كانون الثاني 2005، منشورات مجلس الإعلام الخارجي، الخرطوم.
11. تقرير لجنة تقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، يناير/كانون الثاني 2005.
12. تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الخرطوم، 2005.
13. الصادق الفقيه، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة للعملية الهجين"، (سمنار نشر القوات الهجين واتفاقية سوبا sofa: الإيجابيات والسلبيات) الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 08/3/4.
14. عبد الله آدم خاطر (كاتب ومحلل سياسي من أبناء دارفور) متحدثاً في ندوة نظمها اتحاد طلاب ولاية الخرطوم: 2008/8/14، منشورة في آخر لحظة، 2008/8/16.
15. Marius Peltier, the Suez Canal, the Indian Ocean in Africa and Defense of the West. Le Monde, Paris, 1975. انظر كذلك: يس سويد، البعد الإستراتيجي لحملة محمد علي باشا على بلاد الشام، مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، السنة الأولى، العدد 3، يناير/كانون الثاني 1982، 227-230.
16. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا وتأثيرها على السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2004)، 8.
17. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (سبها، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)، 131.
18. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث...، 134.

19. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا...، 9.
20. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية، 42.
21. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية، 45.
22. صحيفة آخر لحظة، 08/3/9.
23. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية نظمه المركز السوداني للخدمات الصحفية (smc) بالتعاون مع مجلس العلاقات السودانية الأوروبية تحت (شعار نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلة)، الخرطوم، 10-13/3/2008.
24. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية، الخرطوم: 10-13/3/2008.
25. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية، 10-13/3/2008.
26. صحيفة آخر لحظة، 2008/3/9.
27. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية، 10-13/3/2008.
28. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية.
29. ملتقى العلاقات السودانية الأوروبية.
30. روني بروني، "العمل الإنساني"، ترجمة أطباء بلا حدود، الإمارات، أبو ظبي، في: عبد الرحمن أبو دوم، "مبادرات الاتحاد الأوروبي في المجال الإنساني"، ورقة قدمت في: دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور، (الخرطوم: سلسلة إصدارات إدارة النشاط الفكري رقم 5، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ديسمبر/كانون الأول 2007)، 33-35.
31. روني بروني، "العمل الإنساني...، 36-38.
32. حسن عبد الوهاب، "دارفور وجنابيات العدالة الدولية"، الرأي العام، 16/3/2008.
33. تعليق حمدتو مختار، رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان السوداني حول حقوق الإنسان في دارفور رداً على تقرير سيما سمر المفوض لمجلس حقوق الإنسان، 25 سبتمبر/أيلول 2008.
34. السوداني، 26/9/2008.
35. الرأي العام: 20/9/2008.
36. ديفيد هويل، بريطاني ناشط في مجال العلاقات السودانية البريطانية (مجلس العلاقات العامة البريطانية السودانية) في ورقة مخاطباً ندوة حول تناقض الموقف الأوروبي في دارفور نظمها مركز السودان للخدمات الصحفية، الخرطوم، 9/4/08).
37. المركز الإعلامي للخدمات الصحفية، في: عايذة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي، 160.
38. صلاح فضل وصيام الإبس، مشكلة دارفور والسلام في السودان (الخرطوم: شركة الإعلانات الشرقية، دار الجمهورية، 2004)، 80.
39. وكالة السودان للأنباء، في: عايذة عبد الله حامد، 159.
40. بدر الدين عبد الله حسن حمد، التدخل الإنساني في دارفور (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فبراير/شباط 2008)، 55.

41. زكي البحيري، مشكلة دارفور...، 209.
42. آدم محمد أحمد عبد الله، العلاقات السودانية التشادية...، 40.
43. عبد الله، العلاقات السودانية التشادية، 41.
44. آدم محمد أحمد عبد الله، العلاقات السودانية التشادية، ورقة مقدمة لندوة بمركز الراصد الإفريقي، الخرطوم، 2007.
45. "تدخل القوات الدولية في دارفور بين مبررات الرفض ودواعي القبول"، مجلة المنتدى، العدد الرابع، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، أبريل/نيسان 2007، 11.
46. عارف الصاوي، جنرالات في متاهة الموت: دارفور، زراعة البؤس (تقرير من الفاشر)، صحيفة الصحافة، 2007/3/8.
47. عارف الصاوي، جنرالات في متاهة الموت، الصحافة، 2007/3/8.
48. صحيفة إيلاف، الخرطوم: 2008/2/18.

التدخل الدولي (II): دور الأمم المتحدة:

دارفور في مجلس الأمن

أولاً: قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تحويل ملف دارفور إلى مجلس الأمن بحجة فشل الاتحاد الإفريقي (على الرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها). يبدو أن الولايات المتحدة استغلت عجز الاتحاد الإفريقي في حفظ السلام حيث واجهت قوات الاتحاد الإفريقي -المحدودة العدد والخبرة- عقبات على الأرض في إقليم واسع بمساحة دولة وبعجز مالي وضعف لوجستي. ووصفت الولايات المتحدة أن الأوضاع في دارفور تهدد السلم والأمن الدوليين، واعتبرت ما يدور في الإقليم "إبادة جماعية" و"تطهيراً عرقياً" وذلك بهدف الضغط على الحكومة السودانية حتى توافق على دخول قوات دولية للإقليم. بينما أكدت لجنة التحقيق الدولي التي تم تشكيلها أن الانتهاكات في دارفور وقعت من كل الأطراف وأنها انتهاكات خطيرة تصل إلى حد جرائم الحرب ولكنها لا ترقى إلى مستوى الجرائم الجماعية (راجع الفصل السابق). من الواضح إن قرار اللجنة الدولية فيه رفض للإدعاءات الأمريكية لعدم توافر الركيزتين المادي والمعنوي لجريمة الإبادة الجماعية.

بحسب المادة (2) من اتفاقية الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تعني: (أياً من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: أ- قتل أعضاء من الجماعة؛ ب- إلحاق أذى

جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ ج- إخضاع الجماعة عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ د- فرض تدابير تحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ هـ - نقل الأطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى). كذلك المادة (6) من النظام الأساسي نصت على هذه الجريمة. الركن المادي لهذه الجريمة يشكل الأفعال التي ذُكرت في المادة (2)، أما الركن المعنوي يتمثل في قصد التدمير الكلي أو الجزئي بارتكاب أي عنصر من عناصر الركن المادي، ولكن لا بد من توافر القصد الخاص (قصد الإبادة) الذي يتمثل في التدمير أو الإفناء كلياً أو جزئياً لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، ويتمثل القصد الجنائي في العلم والإرادة.

غير أن ضغوط الولايات المتحدة أدت إلى استفحال الأزمة ونقلها من المجال الإقليمي إلى الإطار العالمي، وهذا أدى إلى المزيد من تعقيد الأزمة. وقد أصبحت دارفور خلال العام 2004 مزاراً لمعظم القادة الغربيين. فكانت زيارة توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، وخافيير سولانا رئيس مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وزيارة وزير خارجية أمريكا كولن باول، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزير خارجية أمريكا كونداليزا رايس. كل ذلك كان مؤشراً لنقل القضية إلى النطاق الدولي؛ إلى أن صدر القرار 1556 في 2004/7/30 الذي كان إيذاناً بتدويل القضية. ثم توالى القرارات، فصدر القرار 1074 في 2004/11/19، والقرار 1585 في 2005/3/10، والقرار 1588 في 2005/3/17، والقرار 1590 في 2005/3/24، والقرار 1591 في 2005/3/29، والقرار 1593 في 2005/3/31، والقرار 1561 في 2005/12/21، والقرار 1663 في 2006/3/24، والقرار 1665 في 2006/3/29، والقرار 1706 في 2006/8/31، والقرار 1769 في 2007/7/31 ثم القرار 1593 (أنظر الجدول أدناه). صحت ذلك تدفق هائل للمال والسلاح والاستنفار الإقليمي والدولي إعلامياً ودبلوماسياً بصورة لم يشهدها نزاع محلي في العالم.¹

جدول (رقم 18) يبين قرارات مجلس الأمن الدولي
تجاه السودان للفترة 2004-2006:

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	ملخص لموضوع القرار
1547	2004/6/11	أنشأ هذا القرار بعثة الأمم المتحدة للسلام في الجنوب مع المطالبة بوقف القتال في دارفور وإبرام اتفاق سلام.
1556	2004/7/30	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتحدث عن تأييد المجلس لإرسال قوة من الاتحاد الإفريقي لدارفور كما حظر القرار وصول الأسلحة للجهات غير الحكومية في دارفور مع مطالبة الحكومة بالتحقيق في الانتهاكات التي تحدث ومحاكمة من تثبتت ضده القيام بتلك الانتهاكات.
1564	2004/9/18	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ويتحدث عن إنشاء لجنة تحقيق دولية.
1574	2004/11/19	يتحدث هذا القرار عن زيادة أفراد قوة الاتحاد الإفريقي في دارفور لتبلغ 3320 فردا وتوسيع ولايتها.
1585	2005/3/10	مدد هذا القرار لبعثة الأمم المتحدة التي أنشأها القرار 1547 لمدة أسبوع.
1588	2005/3/17	مدد القرار لبعثة الأمم المتحدة تسع أيام أخرى.
1590	2005/3/24	حدد هذا القرار مجموع قوات بعثة الأمم المتحدة للسلام بالجنوب بعشرة آلاف من القوات و715 من الشرطة والأجهزة الأخرى ولكنه حدد ولاية البعثة بالتفصيل في أكثر من 15 بندا وهو صادر بموجب الفصل السابع.
1591	2005/3/29	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأنشأ لجنة من جميع أعضاء المجلس لمتابعة موضوع دارفور إضافة لإنشاء فريق خبراء يتكون من 4 أعضاء ويكون مقرهم أديس أبابا ويعمل لمدة ستة أشهر لتحديد أسماء من يعوق تحقيق السلام في دارفور ويرتكب انتهاكات.
1593	2005/3/31	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأحال الوضع في دارفور للمدعى العام ونادى من بين الأشياء المهمة التي نادى بها إنشاء مؤسسات للمصالحة لتدعيم الإجراءات القضائية.

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	ملخص لموضوع القرار
1627	2005/9/23	مدد هذا القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة بالجنوب حتى 2006/3/24.
1651	2005/12/21	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ومدد مدة فريق الخبراء بموجب القرار 1591 حتى 29 مارس 2006.
1653	2006/1/27	يتحدث هذا القرار عن الصراع في منطقة البحيرات ولكنه أشار إلى بعثة الأمم المتحدة في الجنوب لتعمل في مجال حماية المدنيين والمساعدات الإنسانية.
1663	2006/3/24	مدد هذا القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة بالجنوب حتى 2006/9/24.
1665	2006/3/29	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ومدد مدة فريق الخبراء بموجب القرار 1591 حتى 9/29/2006.

المصدر: وكالة السودان للأخبار، 2006م.

(للمزيد حول تفاصيل هذه القرارات وحيثياتها أنظر الملاحق).

بدأت قضية دارفور تعرف طريقها إلى مجلس الأمن في 11 يونيو/حزيران 2004 عندما عقد مجلس الأمن، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية في جلسته رقم (4988) وأصدر القرار 1547، حيث أهاب المجلس بالطرفين (الحكومة ومتمرد دارفور) الالتزام بوقف إطلاق النار المبرم في أنجمينا (تشاد) في 2004/4/8. وفي يوليو/تموز 2004 عقد مجلس الأمن جلسته رقم (5015) وأصدر القرار 1556 حيث أشار فيه بشكل محدد إلى بيان المجلس في 2004/5/25 حول خطورة الوضع في دارفور والأزمة الإنسانية المستشرية. فأدان المجلس جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع أطراف الأزمة بخاصة الجنجويد مشيراً إلى تفاصيل هذه الانتهاكات. وحمل القرار الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية... وحث الحكومة على التحقيق في الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، وأكد التزام الحكومة بأن يقوم الجيش بنزع سلاح مليشيات الجنجويد. وأشار إلى مئات الآلاف من اللاجئين إلى تشاد... وأخيراً قرر أن الوضع في السودان يهدد الأمن والسلم الدوليين، وأن المجلس لذلك يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق.²

في قراره رقم 1556 في 2004/7/30 أدان مجلس الأمن الدولي أعمال العنف وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على النظام في الإقليم. وأكد القرار أن الوضع في السودان يهدد الأمن والسلم الدوليين. وكان أخطر ما في القرار (اعتزام المجلس اتخاذ المزيد من الإجراءات ضد السودان في حالة عدم الامتثال بما في ذلك التدابير الواردة في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة).³ ثم بعد شهر واحد فقط أصدر مجلس الأمن القرار 1564 في 2004/9/18 وحمل القرار الحكومة السودانية مسؤولية حفظ النظام في إقليم دارفور. وأن الوضع في السودان ما زال يهدد الأمن والسلم الدوليين. أخطر ما جاء في القرار الفقرة (14) التي نصت على "أن يعلن المجلس في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالاً كاملاً للقرار 1556 (2004)، وحسبما يقرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الإفريقي، عدم تعاوناً تاماً مع توسيع وتمديد بعثة الاتحاد الإفريقي للرصد في دارفور، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة (41) من الميثاق، كاتخاذ تدابير تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل تدابير فعالة تضمن هذه الامتثال الكامل أو التعاون التام. هذه الفقرة أشارت بوضوح إلى الحصار الاقتصادي، ويؤكد ذلك مدى تسييس قرارات مجلس الأمن الدولي.⁴

كذلك من القرارات الخطيرة القرار (1593) في 2005/5/31 الذي يلزم الحكومة السودانية بتسهيل انسياب الإغاثة واحترام حقوق الإنسان وقضايا العنف ضد المرأة وكبح نشاط مليشيات الجنجويد والمطالبة بالتعاون مع المحكمة الجنائية،⁵ (وهذه الفقرة صارت لها تداعيات لاحقة)، واحترام مطلوبات القرار (1591) الخاص بإدخال القوات والسلاح بإذن في دارفور، وعدم عرقلة الحل السلمي. وأعتبر هذا القرار من أخطر قرارات المجلس ضد السودان لأنه أحال الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.⁶

ثانياً: تداعيات القرار (1706)

صدر في 31 أغسطس/آب 2006م قرار من مجلس الأمن رقم 1706 الذي نص بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور. هذا القرار يتوج سلسلة من الضغوط الخارجية

والمحاولات المستمرة منذ سنوات لتدويل ملف إقليم دارفور، بوصفه خطوة أساسية تجيز التدخل الدولي المباشر في شؤون بلد مستقل.⁷ القرار الذي صوت لصالحه 12 عضواً. وينص على نشر قوات تابعة للأمم المتحدة قوامها 17300 جندي وفق الفصل السابع الذي يمنح مجلس الأمن فرض عقوبات وصولاً إلى التدخل العسكري في حال رفضه من قبل الدولة المعنية، وتحل هذه القوات محل قوات الاتحاد الأفريقي التي تضم ستة آلاف جندي فقط وتعاني نقصاً في المعدات والتمويل وإذ تضمن القرار في ديباجته عبارة "غير ملزم قانونياً موافقة الحكومة السودانية عليه".⁸

صدر هذا القرار بعد جملة من التطورات الإيجابية أبرزها:

1. توصل الخرطوم والحركة الشعبية في جنوب السودان إلى اتفاق نيفاشا الذي أنهى أطول نزاع في القارة الأفريقية وأودى بحياة أكثر من مليون ونصف مليون مواطن وشرّد أكثر من أربعة ملايين وتعطيله لبرامج التنمية وأعمار البلاد وتطويرها... وما يمثله هذا الاتفاق من خطوة إيجابية هامة "لحل النزاعات" في مناطق سودانية أخرى.

2. توقيع الحكومة السودانية اتفاق أبوجا مع حركة تحرير غرب السودان حول إقليم دارفور، ورفض حركة العدالة والمساواة التوقيع على هذا الاتفاق الذي من شأنه إغلاق هذا الملف المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات أودى بحياة عشرات الآلاف من المواطنين ونحو مليون لاجئ.

نص الاتفاق على نشر قوات الاتحاد الأفريقي في الإقليم ودمج حركات التمرد في هياكل الدولة المركزية، ونزع سلاح المليشيات... هذا الاتفاق تزامن أيضاً مع اتفاق ثنائي سوداني أفريقي ينص على زيادة عدد من القوات الأفريقية إلى 6 آلاف جندي، وتعهدت الدول العربية بتمويل تكاليفها المقدرة بـ3000 مليون دولار خلال ستة شهور، على أن تنهي القوات مهمتها فور إنجاز اتفاق سلام في الإقليم وأن لا يجوز استبدال قوات أخرى بها أخلاقاً دون موافقة طرفي الاتفاق السوداني الأفريقي.

حرصت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين قدمتا مشروع القرار ووقفتا خلف إجازته في مجلس الأمن على التأكيد بشكل مستمر على أن كل الأهداف المتوخاة من إرسال القوات الدولية هي المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا

للسلام وحماية المدنيين النازحين في الإقليم وتأمين توصيل الإغاثة لهم. وأضاف المسؤولون الأمريكيون سبباً آخر يتمثل في القول إن هناك إبادة جماعية في إقليم دارفور وأنه قد حان الوقت لإيقافها بدون إبطاء.⁹ الملاحظ أن القرار يتناقض مع أهدافه ومع مضامينه، فالمساعدة علي تنفيذ اتفاق أبوجا يمكن الوصول إليها بالعديد من الطرق، وأيسر هذه الطرق بتوفير الدعم المالي والفني للقوات الأفريقية الموجودة بالفعل في الإقليم حتى تتمكن هذه القوات من أداء المهام الموكلة إليها، وزيادة عدد أفرادها لكي تستطيع أن تنهض بدورها المنصوص عليه في اتفاق أبوجا للسلام، ولو كانت الأهداف المعلنة من قبل واشنطن هي الأهداف الحقيقية، لكان من الممكن اتخاذ هذا المسار دون اختلاق أزمة مع الحكومة السودانية وبتكلفة أقل بكثير، حيث أعلن أن تكلفة القوات الدولية المزمع إرسالها سوف تصل إلى 1.7 مليار دولار شهرياً.¹⁰ فلو دعمت القوات الأفريقية وزاد عددها لا داعي لتغيير القبعات خاصة أن القوات الأممية المزمع إرسالها سوف تتكون أصلاً من قوات أفريقية وأسيوية. إن المتابع للشأن السوداني يدرك أن أزمة الاتحاد الأفريقي هي في الأساس أزمة تمويل ترتبت عليها الأزمة الخاصة بنقص وسائل الدعم اللوجستي من وسائل اتصال حديثة ومعدات فنية ويعرف الجميع أيضاً أن قرارات مجلس السلم والأمن الأفريقي في هذا الخصوص ثم اتخاذها تحت ضغوط أمريكية واضحة، فالدول الأفريقية كلها تعاني من أزمات داخلية ونقص في الموارد واحتياج هائل للمساعدات في محاربة الفقر ومعالجة الأمراض لذلك هذه الدول لا تستطيع أن تتجاهل أي ضغوط من واشنطن في قضية دارفور أو غيرها.¹¹ تجدر الإشارة أن واشنطن سبق لها أن مارست ضغوطاً هائلة على العديد من الدول الأفريقية لكي تحول بين السودان وترؤس الدورة للاتحاد الأفريقي إبان انعقاده في القمة الأفريقية الأخيرة في الخرطوم في مطلع العام 2006م، ونتج عن ذلك أن ترأست هذه الدورة الكونغو، الأمر الذي كان يهدف إلى جعل التأثير في قرارات الاتحاد بخصوص أزمة دارفور أكثر فاعلية.¹²

ثالثاً: أهم مضامين هذا القرار

إن القرار 1706 يشير في ديباجته إلى الالتزام بسيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية إلا أن هنالك تناقضاً بين البنود الواردة في القرار، والصلاحيات

الممنوحة للقوات المزمع إرسالها وهذه الصلاحيات سوف تخضع القوات لقيادتها والتي تشمل مهمات واسعة النطاق على النحو الآتي:

1. إعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة.

2. المساعدة في إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان، ووضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز بعثة أفراد الأمم المتحدة في السودان بعدد 17300 جندي و3300 من أفراد الشرطة المدنية بالإضافة إلى 16 من وحدات الشرطة المشكلة.¹³

3. المساعدة في معالجة القضايا الأمنية بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى، مع إنشاء نقاط أو مراكز تابعة للأمم المتحدة في هاتين الدولتين والاستعانة بموظفين دوليين في الشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة للتنسيق في هذا الأمر.¹⁴

4. وضع وتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج ومراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، والقيام، حسب الحاجة، بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد.¹⁵

5. تنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان.

6. أنه وطبقاً للفصل السابع من الميثاق، فإن المجلس يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدراتها، ولها الحق في حماية أفرادها ومنشأتها وحماية المدنيين.¹⁶

الملاحظ أن هذا البند يعني بكل وضوح أن هذه القوات سيكون لها حق استخدام القوة المميتة حسب التفسير الذي تراه مناسب لها ودون الرجوع للحكومة السودانية. لذا يرى البعض أن القرار يخلُ بسيادة السودان على أرضه خاصة وأن استخدام القوة أو هذه الصلاحيات تشمل الشرطة المدنية، والقضاء، والإعلام، وحقوق الإنسان، والأمن الإقليمي علي الحدود، وجمع السلاح.

رابعاً: الرفض السوداني للقرار (1706) أو التدخل الدولي

ينطلق رفض السودان لفكرة نشر قوات دولية من عاملين أساسيين:
أ. نشر قوات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية في دارفور، وتقويض النجاح السياسي الذي تحقق بتوقيع اتفاق دارفور للسلام، كما نجحت في إنها بؤرة توتر أخرى من خلال المصالحة التاريخية بين السودان وتشاد، وترى في الخرطوم أن قرار مجلس الأمن الذي وقفت وراءه الولايات المتحدة وبريطانيا من شأنه إفشال هذه التطورات الايجابية وإعادة التوتر وعدم الاستقرار إلى الإقليم.

ب. إن هذا القرار يعطي القوات الدولية صلاحيات واختصاصات باستعمال كافة أشكال القوة العسكرية، مما يجعلها قوات احتلال بالمعنى الحرفي للكلمة، ويجعل من مسألة القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور، وخطوة على طريق تقسيم السودان.¹⁷

لقد صعدت الحكومة السودانية بشدة من رفضها لنشر القوات الدولية في دارفور عقب صدور القرار 1706، بل وتعهدت بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأي محاولة لنشر قوات دولية في دارفور من دون موافقتها. وقررت في نفس السياق إنهاء عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قبل حلول الموعد الأصلي لذلك في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2006. واستند هذا القرار إلى أن الاتحاد الأفريقي وضع حداً لدوره في دارفور. بموافقتهم بنقل مهمته للقوات الدولية لذلك رأت الحكومة من هذه الخطوة تعبير عن رفضها الشديد لاستجابة الاتحاد الأفريقي للضغوط الأمريكية. ورأت أيضاً أنها بذلك تعقّد عملية نشر القوات الدولية، على اعتبار أن القوة الأفريقية الموجودة في دارفور هي نواة للقوات الدولية. كما أكد الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير أن القوات الدولية جزء من مخطط شامل يستهدف الوصاية على الشعب السوداني. ووصف هذا المخطط بأنه استعمار قديم في ثوب جديد وجدد الرفض القاطع لدخول القوات الأجنبية لدارفور. وقد خرجت قطاعات من الشعب السوداني في مسيرة في 30 أغسطس/آب 2006 وصفتها وسائل الإعلام السودانية بأنها "مليونية" رافضة للقرار 1706. ووجدت حكومة السودان وقفة من جهات عديدة رسمية وشعبية في عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا وليبيا وقطر وسلطنة عمان.

وفي دراسة لمركز الشرق الأوسط وأفريقيا بالخرطوم أكثر من 83% يرفضون التدخل الأممي. وقد برر الذين رفضوا التدخل الأجنبي بأن القوات سوف تؤدي إلى نقص السيادة وتعقيد الصراع، أما الذين يرون أن تدخل القوات هو الحل فقد رأوا أن القوات الأفريقية فقيرة وغير قادرة على القيام بمهام الحماية للمدنيين، مشيرين أن الأمم المتحدة طرف أصيل في حل الصراعات الدولية، وأن مشكلة دارفور فرضت واقعاً إقليمياً ودولياً يتطلب جهداً إقليمياً ودولياً لتجاوزها عالمياً.¹⁸ (وكالة السودان للأنباء)

غير أن النخب الدارفورية ترى أنه إذا ما تم استفتاء لشعب دارفور سوف تكون الأغلبية الساحقة مع التدخل الدولي. وقد ردوا ذلك في كثير من المنابر وعبر الندوات والمؤتمرات المختلفة مبررين موقفهم ذلك بأن القوات الدولية هي التي وفرت الحماية لمواطني دارفور ووفرت له الأمن في معسكرات النزوح واللجوء. وعلى الرغم من كل ما قامت به الحكومة من رفض رسمي وتعبئة إلا أن القوات الدولية قد دخلت دارفور في نهاية المطاف وإن كان تحت مسمى جديد هو "القوات المهجين" أو (المختلطة) كما سبقت الإشارة في الفصل الرابع.

القوات الهجين (الأممية):

وفقاً لما قرره مجلس الأمن الدولي فقد تخلت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان عن دورها في حفظ السلام في دارفور لقوة مشتركة تابعة للأمم المتحدة في 30/9/2006. وقد استلمت القوات الأممية مهمتها رسمياً (على الأرض) في الفاشر في يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2007م. وتم إعلان اكتمال بناء المقار الرئيسية والقدرات التشغيلية للبعثة في ولايات دارفور الثلاث في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007م. برز مصطلح "العملية المهجين" بدلاً عن "القوات المشتركة" كصيغة تخفيفية، حيث تعني في الواقع وجود عدد كبير من القوات الأجنبية في إقليم مضطرب، أممية كانت أو إفريقية. يرى البعض من الناحية القانونية عدم وجود تشريعات تنظم عملها وتحدد فترة وجودها.¹⁹ لكن هناك استثناء هو وجود اتفاقية "سوفاف" (SOFA: Status of Forces Agreement) التي تحدد وضع البعثة وأفرادها ومعداتنا وأصولها والحصانات والامتيازات التي تتمتع بها البعثة وأفرادها وكيفية معالجة

النزاعات القانونية ومخالفات أعضائها التي وُقعت في الخرطوم في 9 فبراير/شباط 2008 بواسطة الممثل المشترك الخاص للقوات المشتركة، رودلف أداوا ووزير الخارجية السوداني، دينق ألور.²⁰

عقب رفض السودان القاطع لقرار مجلس الأمن الدولي 1706 الصادر في أغسطس/آب 2006 لأسباب تتعلق بإصرار القوى الغربية على إصدار القرار دون تشاور مع السودان والأطراف الإقليمية المعنية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية..). باعتبار، كما ترى الحكومة السودانية، أن الأمر يمس سيادة الدولة وذلك لأن بعض القوى الغربية سعت لتوسيع الفكرة لتشمل إعادة هيكلة القضاء والشرطة وحماية الحدود، فكانت تلك من الأسباب القوية التي دفعت السودان لرفض التعامل مع القرار. وللخروج من المعضلة اجتمع عدد من الزعماء الأفارقة في نيويورك في سبتمبر/أيلول على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (لعام 2006) وخرج الاجتماع بمفهوم دعم أممي للقوات الأفريقية.²¹ وتبنى الأمين العام للأمم المتحدة المقترح؛ وبعد التشاور لاحقاً مع الاتحاد الإفريقي والسودان طرح الأمين العام رؤية أسماها الرؤية أو الخطة المرحلة "The phased approach" وتحمل ملامح معالجة قضية دارفور سياسياً وانتقال مهمة القوة الإفريقية للأمم المتحدة مسبقة بدعم أممي ثلاثي: خفيف، ثقيل، ثم عملية مختلطة. وبعد بعض التعديلات التي طرحها السودان حول الورقة تم الاتفاق أخيراً على العملية وقد رأت الحكومة السودانية أن تعديلاتها كانت إيجابية من حيث:²²

أ. نقل ملف الوساطة في العملية السياسية بفريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي مع اعتبار اتفاقية سلام دارفور كأساس لا يجب أن يُعاد التفاوض حوله، وأن تكون العملية السياسية شاملة لكل الأطراف المعنية.

ب. تعزيز آليات وقف إطلاق النار للإسهام في خلق جو موات لإنجاح عملية التفاوض السياسي.

ج. تأكيد الانتقال بمهمة القوة الإفريقية إلى الأمم المتحدة بدءاً بحزمتي الدعم بشري ومادي وانتهاءً بعملية مختلطة تأخذ الصفة الإفريقية، وتعيين مبعوث مشترك، بالتشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للإشراف التام على العملية، وأقر أن يتم التداول على هذه الرؤية على صعيد مجلس الأمن والسلم

الإفريقي الذي أجاز الرؤية في أوجا في 30/11/2006 على مستوى الرؤساء، كما أجازها مجلس الأمن الدولي في بيان رئاسي في 19/9/2006 وبالتالي تحقق لحكومة الخرطوم ما سعت إليه من حيث الإبقاء على الطابع الإفريقي مع الدعم الأممي لوجستياً ومادياً للقوة.

وقد شملت العملية المهجين المكونات التالية:²³

1. المكون الأول: العملية السياسية (لتنشيط الحل السلمي عبر التفاوض)،
2. المكون الثاني: الجانب الأمني (تعزيز الأمن لحماية المدنيين في الإقليم ودعم جهود اتفاقية سلام دارفور في تطبيق الترتيبات الأمنية ونزع السلاح وإعادة الدمج DDR وإزالة الألغام وبناء قدرات الشرطة في دارفور).
3. المكون الثالث: حكم القانون وحقوق الإنسان: تعزيز الإصلاح القضائي، نظام السجون، حماية الأطفال، الجندرة، بالإضافة إلى إعداد التقارير والتحقيقات والترويج لمفهوم حقوق الإنسان، تقديم النصح والاستشارات وبناء القدرات في جانب حقوق الإنسان.
4. المكون الرابع: الجانب الإنساني: مخصص لضمان وصول الإغاثة للمحتاجين بكفاءة في كل المناطق.
5. المكون الخامس: الدعم في الجانب الإداري: يعنى بأداء الوحدة الإدارية للعملية وسير السلوك والانضباط، ووحدة مكافحة الإيدز وتوفير مناخ جيد لعمل كل المكونات الأخرى.

وقد تم تعيين العناصر القيادية وتحديد مسؤولياتها وعلى رأسها الممثل الخاص المشترك حيث تم اختيار رودلف أدا والذي تم تعيينه شراكة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بحسب المرجعيات المتفق عليها. كما تم تعيين قائد القوات المشتركة وهو الجنرال مارتن لوثر أقواي الذي عينه رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ويرفع تقريره إلى الممثل الخاص المشترك، يعاونه نائب قائد واثان من المساعدين الإداريين. كذلك هناك مفوض للشرطة يتولى إدارة وحدة الشرطة في العملية ومسؤولية القيادة والتوجيه فيما يتصل بأداء المكون الشرطي بالتعاون والتنسيق مع وزير الداخلية السوداني وكبار رجال الشرطة والأجهزة العدلية السودانية.

وحتى منتصف 2008 تم تنفيذ 80% من وظائف هيئة أركان القوة.²⁴

الواضح أن للعملية ثلاثة جوانب رئيسة هي: أ- أمني عسكري (حيث أنها ترتبط بجوانب فنية وعسكرية لكن المشكلة في رفض بعض الحركات الدارفورية التعامل مع هذه القوات)، ب- سياسي اجتماعي: (حيث التخوف من أن أفراد البعثة سوف يكونون في احتكاك واتصال مع مكونات المجتمع السوداني، خاصة وسط النازحين، والمكونات القبلية، وقد يؤثروا سلباً في سلامة الأمن الاجتماعي، ج- الجوانب الإنسانية والتنموية: حيث يرى البعض أن نشر القوة مفيد من حيث توفير مناخ آمن لانسياب الإغاثة وتأمين معسكرات النازحين، وهيئة العودة الطوعية للنازحين واللاجئين. وكذلك إمكانية الاستفادة من خدمات البعثة في النواحي العسكرية والفنية وجوانب أنشطة تأهيل الكوادر إضافة إلى الاستفادة من منشآت البنية التحتية التي تقيمها البعثة (المياه، محطات الكهرباء، تأهيل المطارات،.. الخ).²⁵

قُدّرت تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان (اليوناميد UNAMID) بحوالي 2.5 مليار دولار سنوياً. وقد صوت مجلس الأمن في 08/7/31 لصالح تجديد بقاء هذه القوات في السودان لعام آخر. بينما يرى البعض بأن هذه الأموال التي تصرفها اليوناميس واليوناميد في السودان كان يمكن توظيفها للبنية التحتية والتنمية لاجتثاث أسباب الصراع أصلاً.

وقد واجهت قوات حفظ السلام الأممية (المهجين) انتقادات شديدة في السودان حيث ظهرت الكثير من السلبيات. فقد اعتبرت وزارة الداخلية السودانية أن عدد بعثة القوة المهجين الكبير في دارفور يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية. وقالت إن أفراد القوة غير منضبطين ولا تستطيع الداخلية محاسبتهم لأنهم مشمولون بحصانة من الأمم المتحدة. وقد سجلت الشرطة بعض البلاغات في قضايا أخلاقية ومخلة بالآداب ارتكبتها منسوبو هذه القوات في دارفور.²⁶ كما تعرضت القوات إلى عدة هجمات بلغت ست هجمات في أقل من عام، حيث كان الهجوم السادس يوم 2008/7/8 بولاية شمال دارفور وقتل فيه سبعة وجرح اثنان وعشرون آخرون من عناصر القوة المشتركة عندما هجمت عليهم

مليشيات مسلحة استخدمت أربعين سيارة وأسلحة ثقيلة. وتقول التقارير إنه حتى ذلك التاريخ فقدت البعثة سبعة وستين من أفرادها. ويرى قادة هذه القوات أن مهمتهم تنحصر في "تهيئة الأجواء لصنع السلام في دارفور ثم حفظه وبذل المزيد من الجهد لتفادي الدخول في صراع أو صدام مع أي طرف من الأطراف".²⁷

حتى منتصف أغسطس/آب 2008م قال قائد قوة حفظ السلام في دارفور، مارتن أقواي، لرويتير إنهم واجهوا صعوبات في العمل في الإقليم حتى بعد وصول التعزيزات، وهي صعوبات تتعلق بتحريك كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة والعربات والمولدات عبر آلاف الكيلومترات من الأراضي الوعرة انطلاقاً من بورسودان في أقصى الشمال الشرقي للسودان إلى أقصى غربه حيث إقليم دارفور. ثم يستغرق الأمر عدة أسابيع لنقل المعدات من مدن دارفور الرئيسية إلى قواعد القوة النائية. ولم يتم -حتى منتصف أغسطس/آب- سوى نشر 9900 جندي من بين 26 ألف جندي ورجل شرطة من القوة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. ومن غير المرجح تحقيق نشر 80% من القوة على الأرض بحلول نهاية العام (2008).²⁸

مما يدعو للإحباط أن قائد القوات المهجين طالب الحكومة السودانية بحماية قوات حفظ السلام. إذن أصبحت المهجين غير قادرة على حماية نفسها فكيف تستطيع حفظ السلام (المش) في إقليم مضطرب؟ وإذا كان الأمر كذلك فإنها سوف تشكل عبئاً على الدولة بآثارها المختلفة بأكثر من قدرتها على تحقيق أهدافها. وبالفعل فقد أعلنت مجموعة تضم 50 وكالة مساعدات، في 2008/7/28 إن العملية المهجين لحفظ السلام في دارفور مهددة بالفشل ما لم تحصل على المزيد من الدعم الدولي. ودعت منظمات غير حكومية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والوفاء بالتزاماته. واعترف التقرير بأن القوة -بعد مضي ستة أشهر- فشلت في حماية السكان في دارفور بطريقة فعالة، وأن ألف شخص ينزحون يومياً من دارفور على الرغم من وجود قوات أجنبية. كما صرح قائد القوة المشتركة لبعثة اليوناميد الجنرال أقواي أنه من غير وجود طائرات هليكوبتر فإن بعثة السلام في دارفور مصيرها الفشل.²⁹

السودان والمحكمة الجنائية الدولية:

أحيل ملف التحقيق في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في 31 مايو/أيار 2005 بقرار من مجلس الأمن رقم 1593 (كما سبق ذكره) تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكان مدعي المحكمة الجنائية موريس مورينو أوكامبو قدم تقريره لمجلس الأمن حول تحقيقاته في 18 فبراير/شباط 2006. وفي إبريل/نيسان 2007 قدم مذكرة بتوقيف أحمد محمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك، وعلي كوشيب، قائد قوات الدفاع الشعبي باثامهما بارتكاب جرائم حرب في دارفور وجرائم ضد الإنسانية. وفي 14 يوليو/تموز 2008 أصدر أوكامبو مذكرة يطالب فيها الدائرة التمهيدية المختصة بأن تصدر أمراً بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بالاثامات ذاتها. وقد استند المدعي العام في طلبه هذا إلى معطين أساسيين:

الأول: قرار مجلس الأمن بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية، ولأن المادة 13/ب من النظام الأساسي لهذه المحكمة تجيز لمجلس الأمن، حين يتصرف بموجب الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة أن (يحيل على المدعي العام حالات قد تُرتكب فيها جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية)، فقد اعتبر المدعي العام أن محكمة الجنايات الدولية باتت هي المختصة بمعالجة ملف دارفور وفق النظام الأساسي لهذه المحكمة على الرغم من أن السودان ليس طرفاً في هذا النظام.³⁰

الثاني: تقارير دولية حصل عليها تشير إلى تعرض قبائل معينة من سكان دارفور لعمليات: 1- قتل جماعي في هجمات قامت بها قوات الجيش السوداني وقوات ميليشيات الجنجويد المتحالفة معها راحت ضحيتها أعداد كبيرة من البشر تصل إلى ثلاثين ألف؛ 2- تهجير وتشريد أديا إلى نزوح ما يقرب من مليوني شخص تحولوا إلى لاجئين داخل وخارج الإقليم؛ 3- انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان شملت جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية متنوعة وتسببت في وفاة ما يقرب من مائتي ألف شخص؛ 4- حصار وتجويع أديا إلى تدهور حاد في الظروف المعيشية لمئات الألوف وربما ملايين من المواطنين الأبرياء. ولأن المدعي العام قدر أن تلك التقارير تتسم بالجدية الكافية وتتضمن أدلة توجب توجيه الاتهام، فقد طالب

في تقريره بإلقاء القبض على رأس النظام الحاكم تمهيداً لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية وفق القواعد المقررة في نظامها الأساسي.³¹

يرى بعض المراقبين أن هذا التقرير يُعد الأخطر والأهم في تاريخ العلاقات الدولية، ومن المرجح أن تكون له نتائج حاسمة تمس مستقبل ومصير القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف، وذلك للأسباب التالية: أ- أنه يعد حالة فريدة في التاريخ، فلم يسبق مطلقاً أن طلبت جهة دولية حكومية إلقاء القبض على رئيس دولة أثناء ممارسته الفعلية للسلطة تمهيداً لمحاكمته. فكل المحاكمات الدولية التي جرت من قبل كانت لرؤساء أو لمسؤولين رسميين (سابقين) و(مهزومين)، وتمت وفق قانون وشروط المنتصر. وبالتالي فحين تطالب جهة دولية تتحدث باسم مؤسسة دولية متعددة الأطراف بالقبض على رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة تمهيداً لمثوله أمام محكمة دولية في سابقة ليس لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، فمن الطبيعي أن يشكل إجراء كهذا، في سياق كهذا قفزة كبيرة في مجهول يصعب التكهن بكل أبعاده ونتائجه. ب- رتب التقرير بمجرد صدوره نتائج سياسية وقانونية غير معتادة، سواء استجابت الدائرة التمهيديّة المختصة في المحكمة الجنائية لطلب المدعي العام أو لم تستجب. ففي حالة الاستجابة يصبح رئيس الدولة السوداني متهماً رسمياً من وجهة نظر القانون الدولي ويتعين بالتالي إيقافه عن العمل وإلقاء القبض عليه، وهو أمر لا يملك المجتمع الدولي وسائل تنفيذه، وقد جرت محاولة لاحتطاف هارون لكنها فشلت، إلا إذا أقدم مجلس الأمن على استخدام القوة المسلحة أو التصريح باستخدامها لهذا الغرض. أم في حالة الرفض فسيصبح المدعي العام في وضع صعب، وهو ما من شأنه إضعاف المحكمة الجنائية الدولية والتشكيك في مصداقيتها وربما حتى في جدواها.³² كما أثار القرار غضبا شعبيا يجعل من مهمة المحكمة في القبض على البشير أمراً عسيراً وربما فاشلاً.

وقد أثار موضوع المحكمة الجنائية الدولية جدلاً كثيفاً حول قدرتها على تحقيق العدالة الدولية لرفض أكبر مرتكبين لجرائم الحرب في العالم، أمريكا وإسرائيل، المصادقة على نظامها الأساسي.³³ ومن المفترض ألا تتدخل المحكمة إلا في حالة الدول الموقعة والمصادقة على نظام المحكمة وعندما يعجز (أو لا يرغب) القضاء الوطني في التحقيق في تلك القضايا. فهي تمثل الملاذ الأخير - لكن للدول المصادقة عليها.

وقد جاء رد فعل الحكومة السوداني عنيفاً على مذكرة أوكامبو. وشهدت البلاد حراكاً سياسياً وتعبئة مضادة لأوكامبو أخذت مسارات قانونية وسياسية ودبلوماسية، ومسيرات شعبية تندد وندوات تدحض وتقند حجج أوكامبو. وأجاز البرلمان السوداني (المجلس الوطني) بالإجماع قراراً يرفض التعامل مع محكمة الجنايات الدولية. وقالت الحكومة السودانية أن القرار مسيس.³⁴ ووجدت الحكومة تعاضداً من عدة جهات خارجية مثل الجامعة العربية، وزراء العدل العرب، اتحاد المحامين العرب، ووزراء العدل الأفارقة والمجموعة الإفريقية والعربية في الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وحزب الله اللبناني (من خلال مبعوثه للسودان، 2008/8/10، حسن حسب الله) الذي قال أن جرائم الحرب الحقيقية هي ما ترتكبه إسرائيل في جنوب لبنان وفلسطين. وكذلك الرئيس التنزاني، رئيس الاتحاد الإفريقي (جاكاي كيكويي) الذي زار الخرطوم في 2008/9/7 ودعا إلى أولوية السلام وتأجيل مذكرة أوكامبو.

في 20 أغسطس/آب 2008 قررت الحكومة السودانية التعامل مع محكمة لاهاي بطريقة غير مباشرة بتكليف خبراء قانون دولي سودانيين ودوليين شركات قانونية متخصصة للطعن في مذكرة أوكامبو وتقديم طعن لمجلس الأمن حول القرار (1593) لأنه مبني على بيانات سماعية وخالف المادة (2) والفقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بسيادة الدولة، والمادة (34) في اتفاق فينا المتعلق بالحصانات.³⁵

وكان البشير بعد أسبوع واحد من صدور مذكرة أوكامبو قد قام بزيارة لإقليم دارفور (في يومي 23 و24 يوليو/تموز 2008) شملت ولاياته الثلاث حيث خاطب الجماهير في فضاء مكشوف في إقليم ينتشر فيه السلاح ويشتري كأى سلعة. وبعد أن عدّد الرئيس البشير إنجازات حكومة الإنقاذ في الإقليم في مجالات التنمية والخدمات قال لجماهير دارفور إن رد الحكومة لمذكرة أوكامبو هو التنمية ومزيد من التنمية. وقال إن الحركات لا تمثل الإرادة العامة وأن أهل دارفور وما جره إليهم التمرد من موت ودمار تمردوا على التمرد. وقد علق المراقبون على الزيارة بأنها خطوة عظيمة جداً لكنها جاءت متأخرة جداً. فلو تصرفت الحكومة بمثل هذه الخطوة (التقاء الجماهير وتلمس مشكلاتهم وتنفيذ مشروعات تنموية وخدمية والاستماع لمطالب الحركات منذ البداية) لما وصلت مشكلة دارفور إلى ما وصلت إليه، إلى طور الأزمة والتدويل.

وعندما زار البشير تركيا في 20/8/2008 صرح لوسائل الإعلام بأنه سيواصل السفر وغير آبه بقرار المحكمة الجنائية الدولية، وهدد بأن السودان سيطرده القوات الدولية إذا صدرت مذكرة الاتهام بتوقيفه. وقال إنهم لم يسلموا أحمد هارون وكوشيب لأنه لم تثبت ضدتهما اتهامات. وعندما زار غانا لحضور اجتماع المجموعة الإفريقية الباسيفيكية الكاريبية (2/10/2008) صرح بأن أية محاولة لاستصدار أمر بإيقافه ستدمر اتفاقية سلام دارفور وأنها سوف ترسل إشارات سالبة لمتهمي دارفور الذين لم يوقعوا على الاتفاقية.³⁶ أما أحمد هارون، وزير الشؤون الإنسانية، فقد عبر عدة مرات عن رفضه لطلب أو كامبو وقال: "لن نتعامل مطلقاً مع المحكمة الجنائية الدولية ولا صفقات ولا تنازلات. وأن ادعاءات أو كامبو نموذج للبؤس القانوني ولم تزد السودانيين إلا توحداً."³⁷

وأمام التهديدات السودانية سحبت الأمم المتحدة 2700 من عناصرها (قوات اليوناميد) من ولايات دافور الثلاث. كما أن الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد كبير من المنظمات الإنسانية البريطانية والفرنسية والأمريكية سارعت بسحب موظفيها بالكامل، بينما بقيت بعض المنظمات تقدم العون الإنساني للمتضررين من الحرب في دارفور مثل (هيومديكا) الألمانية، و(رد. آر) البريطانية. بينما هاتف الأمين العام للأمم المتحدة (كي مون) الرئيس البشير وأبدى قلقه على تداعيات الأزمة.³⁸

لكن في مقابلة مع صحيفة مصرية، لاحقاً، أيد الأمين العام للأمم المتحدة تحركات المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير وأكد انتفاء الحصانة عن ما يرتكبون من أعمال وحشية. كما أكد الاستقلالية المطلقة للمحكمة الجنائية الدولية.³⁹ وردت الحكومة السودانية بأنه طالما أن المحكمة ليس لها علاقة مباشرة بالأمم المتحدة فإن من حق السودان الوقوف مع قناعاته وسياساته الراضية لمبدأ التعامل مع المحكمة أو الاعتراف بما يصدر عنها من أحكام أو أوامر.⁴⁰

من ناحية نظرية وقانونية يبدو موقف السودان سليماً في رأيه في المحكمة الجنائية. فأحد مستشاري القانون الدولي الغربيين، جون بلنيقر، في محاضرة له في جامعة دو بول De Paul في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2008. بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أكد فيها سيادة الدول الأفراد: "It would be entirely illegitimate

for ICC to claim jurisdiction over nationals of countries that were not parties to the Rome statute, while permitting Rome statute parties to shield their nationals from such jurisdiction.”

حيث أكد أنه ليس للمحكمة الجنائية الدولية الشرعية في أن تفرض ولايتها على أفراد دولهم ليست أعضاء في نظام روما، بينما تسمح للدول الأعضاء بحماية رعاياها من هذه الولاية. غير أنه يرى أن دارفور توفر مثلاً جيداً ومفيداً للحالات التي تلعب فيها المحكمة دوراً مهماً في المحاسبة والإفلات من العقاب.

وقد واجهت المحكمة الجنائية انتقادات من قانونيين من داخل وخارج السودان. حيث يرى البعض أن المحاكم الجنائية الدولية تُمثل نظاماً دولياً قائماً على الانتقائية وازدواج المعايير، فهذه المحاكم يجمع بينها فقدانها الشروط الواجب توافرها في أي محكمة لتكون قانونية. فمن المعروف أن من شروط المحكمة هو أن تُقيمها سلطة شرعية، تستمد شرعيتها من وضع قانوني، وأن تكون الوقائع التي تنظرها تُشكل جرائم محددة وصفاً وعقوبة في قانون نافذ سابق لارتكابها، وأن يكون هذا القانون صادراً من جهة تشريعية قانوناً، وأن تتوفر لقضاها الاستقلالية والقدرة على إصدار الأحكام بعيداً عن أية مؤثرات، وأن تشمل قواعد المحكمة الإجراءات على ضمانات للمتهمين تُحقق العدالة، فهل هذا متوافر في المحاكم الجنائية الدولية؟⁴¹ الواقع أن المحاكم الجنائية الدولية التي عرفها العالم إما أنشأها منتصرون في حرب كما هو الحال في محكمتي نورمبرج وطوكيو العسكريتين اللتين أقامهما الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، وإما أنشأها سلطة "دولية" مطعون في شرعيتها كما هو الحال في محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا اللتين أنشأهما مجلس الأمن.

فالحلفاء عندما شكّلوا - في أعقاب الحرب العالمية الثانية - محكمتي نورمبرج وطوكيو لم يستندوا إلا إلى شرعية المنتصر في الحرب، القادر على فرض الشروط التي يُريدها على المهزومين، وقد أقاموا هاتين المحكمتين على النحو الذي يضمن لهما إدانة خصومهم كمجرمين، ويضمن لهما تبرير الجرائم التي اقترفوها هم في الحرب وعلى رأسها جريمة إبادة مئات آلاف المدنيين باستخدام سلاح يتجاوز حدود الحاجة إلى ردع الخصم وهو القنبلة الذرية، ولم يكن لهذه المحاكم من معايير العدالة شيء مذكور.

وينطبق الأمر على المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المؤقتتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، ذلك أن هاتين المحكمتين أنشأهما مجلس الأمن، وهذا المجلس مطعون في شرعيته فقد تشكل بنفس الطريقة وتحت نفس الظروف التي تشكلت بها وفيها محكمتا نورمبرج وطوكيو، فهو نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية أراد به المنتصرون ضمان فرض قواعد السياسة والعلاقات الدولية بعد الحرب على النحو الذي يريدون. وليس غاية حقيقتها دول العالم جميعها في ظروف ملائمة من استقلال الإرادة وحرية الاختيار، علاوة على أن مجلس الأمن بمثابة حكومة، والحكومة ليس من حقها إصدار القوانين وإن كان من واجبها تنفيذها، فالقوانين يُصدِّرها المشرعون الذين يختارهم الناس، وهو مجلس مطعون فيه وفي المهام التي يُمارسها في الوقت الحاضر لأنه يُمثل أقلية، ودول العالم لم تُشكله حتى يجوز له أن يُحاكم أبناءها الذين لم يشكّلوه. ويكفي أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكما أمام العالم كله بأن مجلس الأمن غير مختص بقضية لوكربي. ومع هذا ضرب مجلس الأمن بهذا الحكم عرض الحائط واستمر في التعاطي مع قضية لوكربي بدون وجه قانوني دولي. وبخلاف ذلك لم يتعاط هذا المجلس مع الحكم الصادر عن المحكمة المذكورة فيما عُرف بـ " قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها"⁴².

وهناك من يرى أنه ليس لمجلس الأمن الدولي أي حق قانوني في تشكيل محاكم. إن المادة 29 من الميثاق لا تعني أبداً إنشاء محاكم بل تعني إنشاء أجهزة إدارية لفروع ثانوية، وإن استغلال مجلس الأمن هذا النص وغيره هو تطاول فظ على سيادة الشعوب. وعليه فإن قرارات ما يُسمى بمجلس الأمن الدولي الخاصة بإنشاء محاكم هي قرارات باطلة تماماً وفق القانون الدولي، وقواعد الفقه القانوني. يُضاف إلى ذلك أن المجلس استند في إنشائها إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو بهذا يثبت تسييسهما وعدم نزاهتهما.

على قياس المحاكم الجنائية الدولية العسكرية والمؤقتة جاء تركيب المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي وإن تأسست وفقا لمعاهدة دولية إلا أن نظامها قد استند إلى القواعد التي نظمت المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة التي سبق ذكرها وإلى قواعد محكمة نورمبرج. ولم تسلم هذه المحكمة من التشويه الذي أدى إلى فقدانها صفة المحكمة على النحو الواجب قانونا ويظهر ذلك في الآتي:⁴³

1. أباح النظام الأساسي للمحكمة لمجلس الأمن أن يطلب إليها وقف إجراءات أي من الدعاوى المنظورة أمامها، وحتى إذا كانت رؤية المجلس للسلم والأمن الدوليين ليست بمعياره المعهود وهو معيار الازدواجية والانتقاء كما هو معروف، فإن علاقته بالمحكمة على أي نحو تلغي استقلالها بل تنزع عنها صفة المحكمة، ويؤكد ذلك أن المجلس باشر "وصايته" فعلياً على المحكمة قبل أن تُباشر هي عملها حين أصدر قراره رقم 1422 في انتهاك بين مبدأ استقلال القضاء المعروف الذي هو شرط أساسي من شروط القضاء النزيه.
2. لا يوجد حتى الآن أمام هذه المحكمة نص قانوني محل إجماع دولي، يُحدّد الجرائم التي يُمكن المقاضاة عليها أمامها، والعقوبات المترتبة عليها بما يجعل قيامها على مبدأ عدم رجعية القوانين وعلى قانونية الجرائم أي "لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص" على النحو الذي ورد في نظامها الأساسي، ليست له أي قيمة من الناحية الفعلية.
3. عدم دخول جريمة العدوان في اختصاص المحكمة! وهي أساس كل الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الدولية روما.
4. ذكر الجرائم الأشد خطورة في اختصاص محكمة روما وإهمال ما دونها يعد خلافاً كبيراً في نظام هذه المحكمة وقد حصل هذا بسبب أوامر من دول معينة.
5. إن المحكمة تفتقد أهم ضمانات الضمانات الأساسية لتحقيق العدالة، وهي حق الدفاع للمتهمين أمامها الذي هو أهم حقوقهم، وهي في هذا كغيرها من المحاكم الجنائية الدولية، كان موضوع الدفاع فيها مسألة شكلية؛ فلا في المحاكم المؤقتة ولا في المحاكم الدائمة توجد آلية محددة للدفاع توفر ضمانات للمتهمين في أن يلقوا محاكمة عادلة، فلا توجد حتى الآن في المحكمة الجنائية الدولية الدائمة قواعد واضحة تتعلق بالدفاع أمامها، بل إن مشروع مدونة السلوك المهني للمحامين ولمايير وإجراءات تقديم المساعدة القانونية الذي نصّت عليه القواعد الإجرائية للمحكمة جاء تبنيهاً أخيراً لتلبية حاجة شكلية تتطلبها مباشرة المحكمة مهامها فقط - بافتراض أنها محكمة - دون التحقق من كفايته في ضمان حق أساسي من حقوق المتهمين.

6. إن المحكمة لن تخرج عن القاعدة التي تسير عليها المحاكم الجنائية الدولية التي عرفها العالم في بناء أحكامها على الظنون والشبهات، والافتراضات القائمة على مجرد الظروف المحيطة بالوقائع التي لا ترقى حتى إلى مستوى القرائن، ودون أن تكون ملزمة بنائها على أدلة قانونية قاطعة. حيث جاءت على قياس هذه المحاكم التي منها ما عرفت بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي أدانت قائد جيش صرب البوسنة وقائد جيش كروات البوسنة، وذلك رغم عدم قيام أي دليل على إصدارهما أوامر بارتكاب جرائم القتل والتعذيب التي أدينا عنها، بل وثبت عدم وجود أي منهما في مسرح العمليات وقت ارتكاب هذه الجرائم.

7. قصور المحكمة عن الإيفاء بمتطلبات العدالة فيما يتعلق بتعدد درجات التقاضي، ولا يُعدُّ تقسيم المحكمة إلى شعب تمهيدية وابتدائية واستئنافية من قبيل التعدد الذي ينبغي توفره في أي نظام قضائي، بسبب أن هذه الشعب تنحصر في قضاة المحكمة الثمانية عشر الذين تختارهم جمعية الدول الأطراف، فهم الذين يوزعون أنفسهم على شعبها وهم الذين يختارون رئاسة المحكمة من بينهم، وهم الذين يتولون تحديد الدوائر وتوزيعها وتوزيع القضاة عليها، ويعتمدون لائحة أداء المحكمة مهامها، فهي في الواقع أشبه بمؤسسة إدارية منها بالمحكمة، وهي تقصر عن مستوى أي محكمة وطنية في أي دولة، ويزيد من قصور هذه المحكمة، بل ينزع عنها صفة المحكمة عدم وجود أي سلطة تعقيب قضائية مستقلة عنها يُطعن أمامها في الأحكام التي تُصدرها دائرتها الاستئنافية على غرار ما هو معمول به في أي قضاء وطني، حيث توجد محاكم عليا يلجأ إليها المحكومون أو الخصوم للطعن في الأحكام الصادرة بحقهم من درجات التقاضي الأدنى.

يُضاف إلى ما سبق أن محكمة تخضع لسلطة مطعون فيها هي سلطة مجلس الأمن الدولي، وتستطيع الدول القوية التأثير في سلطاتها، والإفلات من أحكامها، لا يُمكن أن تكون محكمة عادلة حتى إذا كان الذي أنشأها الجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن هذا لا يُعطيها أي شرعية، ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضعها الحالي مكونة من موظفين مندوبين عن دولهم، يمثلونها كسفراء لها لدى الأمم المتحدة، وليسوا مشرّعين ولا يحق لهم ذلك، فالجمعية العامة للأمم المتحدة

تتعاطى مع القضايا الدبلوماسية والسياسية في العالم ولكن لا تملك حق التشريع، إن الذي يُمكن أن يملك حق التشريع في العالم هو برلمانات العالم، أو ممثلون عن هذه البرلمانات، فإذا اجتمع هؤلاء في جمعية عمومية، ووضعوا نظاماً أساسياً أو قانوناً لمحكمة دولية فإن هذا فقط يكون شرعياً.

هكذا هي المحاكم الجنائية الدولية التي عرفها العالم حتى الآن تظل مجرد واجهة صورية، وهي تشويه للعدالة أكثر من تعزيزها، وإقرارها وذلك يعود إلى: ⁴⁴

أ. إنه لا يوجد حتى الآن نصّ قانوني محل إجماع دولي يُحدّد الجرائم التي يُمكن المقاضاة عليها دولياً، والعقوبات المترتبة عليها بحيث يُمكن القول إن القانون الجنائي الدولي قانون قائم، وقائم على قانونية الجرائم؛ أي على مبدأ المشروعية أو "لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص" حتى وإن حُصرت هذه في نصوص دولية بدءاً من اتفاقية لاهاي عام 1899 وما تلاها من اتفاقيات ومعاهدات دولية.

ب. إن دول العالم لم تتفق على تعريف محدد لجريمة العدوان بحيث يسهل تحديد من هو المعتدي ومن هو الذي يُمارس حقّ الدفاع المشروع، وكذلك غموض مفهوم الحرب العدوانية.

ج. إن الاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1946م في تقنين مبادئ القانون الدولي المستخلصة من النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج وحيثيات أحكامها هو استناد باطل؛ لأن القرار نفسه اعتمد على شيء باطل أساساً؛ إذ إن محكمة نورمبرج ذاتها غير شرعية، وإن القانون الدولي أفسد بهذا القرار؛ لأن القرار قضى بتقنين مبادئ القانون الدولي استخلاصاً من النظام الأساسي وحيثيات محكمة نورمبرج.

تقول وزارة العدل السودانية إن الاتفاقيات الدولية تلزم الدول والمنظمات التي وقعت وصادقت عليها الدول. أثناء التوقيع أو المصادقة من الممكن أن تتحفظ على أشياء معينة لأن التحفظ في القانون الدولي له آثار عديدة يلغي العلاقة القانونية في الشيء المتحفظ عليه ما بين الطرف المتحفظ والأطراف الأخرى... وإن المادة 13 ب/ تعطي مجلس الأمن الحق لمساءلة الدولة المصادقة فقط لأنه أقر بأن الدول التي ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها ضمن اختصاصاتها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم الدولية. كذلك من أساسيات القانون

الدولي أن حصانة رؤساء الدول تعد نابعة من استقلال الدول وسيادتها، كما أن هناك خطأ في عبارات القرار 1593 لأنه قدم اتهاماً بلا أدلة، وبالتالي لا يحق له أن يوجه الاتهام إلا أمام المحكمة وقبول المحكمة بهذه المساءلة ثم يوجه الاتهام. والصحيح أن يقول أهم "مشتبه بهم".⁴⁵

كذلك انتقد قانوني سوداني الاستناد إلى بعض السوابق للمحاكم الجنائية الدولية مثل محاكم طوكيو ويوغسلافيا ورواندا لأن هناك أمثالا كاملا للدولة وبالتالي ليس هناك مؤسسات لها القدرة على القيام بهذه المسؤولية للتأهيل التام للنظام التنفيذي والقضائي والإداري فيجوز في هذه الحالة تدخل المؤسسات القانونية الدولية لأن تلك الدول المشار إليها غير قادرة على المحاكمات المحلية. فقد ظلت المحكمة الجنائية في رواندا لمدة 10 سنوات لم تحاكم 10 أشخاص.⁴⁶

كما يرى نقيب المحامين السودانيون أن القرار 1593 معيب لأنه اعتبر، بدون حيثيات، أن نزاع دارفور يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا يخالف ميثاق الأمم المتحدة نفسه لأن مجلس الأمن اختصاصه فقط النزاعات الدولية وهي التي تقع بين دولتين أو أكثر. وأن مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة (7) من المادة الثانية والتي تقرأ: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للمنظمة التدخل في المسائل التي تعتبر من السلطان الداخلي للدول). وبما أن نزاع دارفور داخلي ليس لمجلس الأمن أصلاً اختصاص فيه، والدليل على ذلك أن مجلس الأمن لا (ولم) يتدخل في نزاع الشيشان، نزاع كشمير والنزاعات الإفريقية بل حتى في قضية جنوب السودان.⁴⁷ لكن بالطبع تتدخل الأمم المتحدة عبر منظماتها الإغاثية المختلفة لتقديم المساعدات الإنسانية المرتبطة بالأزمات والحروب مثل الوكالات الخاصة باللاجئين واليونيسيف وبرنامج الغذاء والصحة العالمية والصليب الأحمر وما شابه ذلك.

كذلك يرى خبير سوداني في القانون الدولي:⁴⁸

1. أن القرار 1593 والذي تم بموجبه إحالة قضية دارفور للمحكمة الجنائية الدولية، قرار معيب وذلك لأن مجلس الأمن وحسب ميثاق الأمم المتحدة لا يملك أي صلاحية، بإحالة أي قضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأن المحكمة الجنائية الدولية ليست مختصة في إحدى العقوبات المنصوص عليها حصراً في المواد (41) و(42) من الفصل السابع.

2. إذا سلمنا جدلاً بالسوابق القضائية بإنشاء محاكم جنائية كما حدث في يوغسلافيا وبوروندي ولبنان فإن الأمر يختلف عن حالة السودان وذلك لأن ما حدث في يوغسلافيا كان نزاعاً ذا طابع دولي. وأن ما تم في رواندا كان بطلب من الحكومة الرواندية الأمر الذي لم يحدث بالنسبة للحالة في دارفور.
3. المادة 11 (2) والمادة 12(2) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية على الدولة المعنية إذا كانت الدولة طرفاً في هذه الاتفاقية، والسودان ليس طرفاً وبالتالي لا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية على الحالة في السودان.
4. الفقرة العاشرة من الديباجة والمادة (1) من نظام روما الأساسي تقضي بأن اختصاص المحكمة الجنائية مجرد البدء في الإجراءات وبما أن حكومة السودان بدأت الإجراءات وأصدر قضاءها أحكاماً بالإعدام والسجن والغرامة، فلا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية في حالة دارفور.
5. المادة (17) و(18) تحدد اختصاص المحكمة ابتداءً إذا كان النظام القضائي فاشلاً أو غير نزيه أو إذا كانت الدولة غير راغبة. وبما أن السودان قد شرعت أجهزته القضائية في إجراء التحقيقات. وقد اعترفت المنظمات الطوعية بذلك وعلى رأسها (أمнести إنترناشونال) وقد نشرت وثيقة بالرقم NO - AIR 54/154/2004 في 2004/2/2م أوضحت فيها أن القضاء السوداني قد أصدر أحكاماً بالإعدام بحق أشخاص ثبتت إدانتهم وأن المدعي العام أقر بأن السودان قد أنشأ محاكم جنائية خاصة بدارفور. كما أن المدعي العام قد أقر بصحيفة الاتهام بنزاهة القضاء السوداني وأن على كوشيب معتقل، وأن أحمد محمد هارون خضع للتحقيق بواسطة اللجنة التي كونتها الحكومة. وعليه لا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية في حالة دارفور لنزاهة القضاء السوداني وأن الحكومة راغبة وجادة في محاكمة المتهمين. إذن هي الانتقائية السياسية وليست العدالة الدولية التي تحرك المحكمة الجنائية الدولية ضد السودان. وهناك الكثير من الأمثلة حول هذه الانتقائية. فقد أسقط مشرف نظاماً ديمقراطياً في باكستان وبطش بالمعارضة السياسية على اختلاف اتجاهاتها العلماني والديني ولكن الغرب يصمت تماماً عن حليفه المخلص الذي يعده

ركناً مهماً في محاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي الذي يعني زجر كل الخارجين عن الخط الأمريكي. وهناك بينوشيه الذي ارتكب آلاف الجرائم في حق شعبه ليس فقط بإسقاطه نظام سلفادور الليندي في العام 1973 الذي وصل للحكم باقتراع ديمقراطي ولكن المطالبة بمحاكمته أفادت بأنه ابتز ملايين الدولارات ووضعها في حسابه الخاص، ومارس تجارة المخدرات وتنظيف الأموال. وظلت قضيته تراوح مكانها في تعطيل مقصود تحت حماية القوى العظمى حتى وفاته.⁴⁹

في 7 أبريل/نيسان 2005 نشرت صحيفة ألمانية ملفاً كاملاً طالبت فيه إجراء تحقيق حول الدور الحقيقي لفرنسا الذي ما زال موارباً عن الأنظار في مذابح رواندا. حيث ذكر مراسل الصحيفة "أن الجنود الفرنسيين الذين أرسلوا إلى رواندا بتفويض من الأمم المتحدة عام 1993م لعبوا دوراً أساسياً في الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الهوتو ضد التوتسي فقد وفروا للمعتدين مناطق آمنة ومدوهم بالسلاح. وصرح رئيس منظمة إنقاذ الحياة الفرنسية، فرانسوا إيكسفير، بأن القوات الفرنسية كانت مشاركاً أساسياً في المذابح الجماعية التي حدثت في رواندا فهي التي دربت قوات الحرس الجمهوري الرواندي رأس الرمح في المذابح التي ارتكبت ضد التوتسي. وكانت فرنسا حليفاً أساسياً للرئيس هاياريimana الذي أسهم في توسيع تلك الإبادة حتى مقتله في 6 أبريل/نيسان 1994م. وأضاف تقرير الصحيفة نقلاً عن كتاب للمحامي الفرنسي جيرالدي لابرايدلا "أنه استمع لروايات من روانديات كن ضحايا اغتصاب من جنود فرنسيين وأن فرنسا قدمت أسلحة للجيش الرواندي في الوقت الذي كانت فيه المذابح تتسع ضد التوتسي... وعندما أسقط الثوار التوتسي تلك الحكومة قامت فرنسا بتهريب المسؤولين عن تلك المذابح لباريس."⁵⁰

كذلك نشرت صحيفة لوموند الفرنسية في 1 يوليو/تموز 2007 وثائق رسمية تؤكد أن الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا كان على علم مسبق بخطط الإبادة في رواندا. ونشرت صحيفة تلسن تسابتونغ نموذجاً آخر لخرافة العدالة الدولية بتاريخ 27 مارس/آذار 2007 قالت فيه "حاول أو كامبو المدعي العام رفع دعوى ضد الرئيس الكونغولي ساسو انقيسو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في برازفيل ونظراً لصداقة هذا الرئيس بوزير الخارجية الفرنسية آنذاك لم ينفذ القرار."⁵¹ كما أوردت

صحيفة (TZ) الألمانية في 8 يناير/كانون الثاني 2007 تقريراً المرسلها جونسون قال فيه: الذين يقومون باغتصاب النساء جماعات شاركت في حرب الإبادة في رواندا وهربوا إلى غابات الكونغو. إنهم يهاجمون القرى ويغتصبون النساء بوحشية أمام ذويهن ويأخذون الفتيات كرقيق جنسي. وقالت برلين مورجن بوست 8 مارس/آذار 2005 نقلاً عن تقارير منظمات حقوق الإنسان إن القوات الحكومية والثوار اغتصبوا 10 آلاف امرأة وطفل منذ أن بدأ الصراع في عام 1998 ولم يُقدم أحد للمحاكمة.

وعلى ذات السياق في هذه العدالة الانتقائية فقد ذكر الكاتب الألماني أوجا هورينج في كتابه "الهوتو والتوتسي" والذي انتقد فيه المحكمة الجنائية الدولية التي شكلها مجلس الأمن في فبراير/شباط 1995 فأوضح أن متهمين رئيسيين من مرتكبي مذبحه رواندا هربا إلى نيروبي وهما يعيشان الآن فيها وهما وزير الدفاع الجنرال بيزمان الذي كان يدرب المليشيات الضالعة في قتل التوتسي ووزير الصحة بيزي مونقو الذي ساعد في قتل الآلاف في المستشفيات. وعندما طالب مجلس الأمن باعتقالهما لم يعر الرئيس الكيني آنذاك، دانيال آراب موي، ذلك القرار أدنى اعتبار وعلى العكس من ذلك أصدر قراراً رئاسياً في أكتوبر/تشرين الأول 1995م جاء فيه: "إن أي مسؤول من هذه المحكمة يصل إلى كينيا سيلقى عليه القبض."⁵² (ح عبد الوهاب 3/13)

إن هذه الأحداث لا يمكن فصلها عن الهدف من إنشاء محكمة الجنايات الدولية. فهي "أداة مصوبة لردع كل الخارجين عن خطوط الهيمنة، وسعي الدول الكبرى للسيطرة على الموارد خاصة النفط، ومن ثم تعطيل التقدم الصيني الذي فاق نفوذه الاقتصادي كل جهد غربي في إفريقيا." ولا يقف النقد على قرارات أوكامبو فقط في السودان فقط فقد نشرت جريدة (نيو تايمز) كبرى الصحف الرواندية في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2007 اتهاماً موجهاً لأوكامبو بأنه سعى عن قصد لتمويه الحقائق حول ما حدث لقبيلة الهيمبا من إبادة جماعية قامت بها حكومتها الكونغو وإفريقيا الوسطى وتثير صراعاً إقليمياً حاداً يمتد حتى أنجولا وزيمبابوي.

عندما قدم علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، خطاب السودان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول 2008 أوضح جهود الحكومة

السودانية لتحقيق السلام وشن هجوما ونقدا عنيفا على أوكامبو. وقال مخاطباً الجمعية العامة للأمم المتحدة: "ظلت أهداف السلام والاستقرار بالسودان توجهاً ثابتاً وأساسياً لحكومة السودان والتي أثبتت عملياً تمسكها بخيار السلام الذي يعكسه ما تحقق من إنجاز تاريخي بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في 9 يناير/كانون الثاني 2005، عززتها اتفاقيات سلام دارفور بأوجا في 5 يونيو/حزيران 2006 وسلام شرق السودان بإريتريا... والسلام هدف إستراتيجي". وقال إن اتفاق أبوجا حظي بالتنفيذ الجاد، حيث أمكن في مجال اقتسام السلطة إنشاء سلطة انتقالية لدارفور... لكن ظلت الحركات الراضية للسلام تقاطع وباستمرار مختلف جولات التفاوض على النحو الذي أحبط جهود السيدين الياسون وسالم أحمد سالم... وبدلاً من توجيه الضغط على غير الموقعين أصبح يوجه ضد أطراف أبوجا نفسها، مما جعل العناصر غير الموقعه أكثر تعنتاً وعلى نحو أدى إلى تهديد فرص السلام والأوضاع الإنسانية.⁵³

وحول مذكرة أوكامبو قال نائب الرئيس السوداني "جاء طلب التوقيف مستهدفاً لقيادة البلاد ورمز سيادتها وعزتها في مسعى خاسر للاغتتيال السياسي والمعنوي وتعويق مسيرة السلام بدوافع خفية لا تمت بصلة للعدالة وتحقيق السلام والاستقرار في دارفور. وأن إجراء المدعي العام يتجاوز خارطة الطريق التي تم التوافق عليها بين السودان والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال تفاهات أديس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 والتي عززتها نتائج المؤتمر الدولي الخاص بدارفور الذي عُقد على هامش اجتماعات الدورة المنصرمة للجمعية العامة للأمم المتحدة (2007) بل وأكدها قرار مجلس الأمن رقم 1769، وهي خارطة الطريق المبنية على أربعة مسارات وهي: العملية السلمية كأولوية، وعملية حفظ السلام، والمحور الإنساني، ومسار إعادة التأهيل والتنمية. ولذلك فإن الزج بمسألة المحاسبات التي يتولاها سلفاً قضاء سوداني فاعل ومشهود له بالكفاءة يقلب رأساً على عقب تلك التفاهات ويزعزع أوضاع السلام والاستقرار في الإقليم وفي المنطقة ويقدم دعوة للحركات المتمردة في دارفور للنأي عن خيار السلام. وطالب طه مجلس الأمن بتصحيح الأوضاع الناجمة عن تحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية وعدد الجهات التي تقف مع السودان في هذا المنحى (دول ومنظمات الاتحاد الإفريقي،

وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الأعضاء في مجموعة الدول الإفريقية الباسيفيكية).⁵⁴

على هامش تلك الدورة (رقم 63) للجمعية العامة قام وفد السودان بقيادة نائب الرئيس بجهود دبلوماسية كثيفة لاستقطاب المزيد من المؤيدين للاتجاه المناهض لمذكرة أوكامبو. وقد انعكس نجاح النشاط الدبلوماسي الكثيف في فوز السودان برئاسة مجموعة دول الـ (77) والتي تضم (132) دولة من بينها الصين.

في وقت لاحق لخطاب طه في نيويورك اعترف مدعي المحكمة الجنائية الدولية، أوكامبو، في تسريبات صحفية بأنه تعرض لضغوط قوية من كل الدول بما فيها تلك الدول التي كانت تحرضه لاتخاذ أقصى الإجراءات ضد السودان، للعدول عن قرار الإدعاء على البشير وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن حمام دم في دارفور. غير أنه عاد مرة أخرى، في 30 سبتمبر/أيلول 2008، ليطمسك بموقفه حيث أوضح في مقابلة مع قناة الجزيرة (من خلال برنامج "من واشنطن") في رد على سؤال حول عدم مصادقة السودان لنظام المحكمة الجنائية "أن مجلس الأمن الدولي هو الذي أحال القضية للمحكمة الجنائية الدولية".⁵⁵

لكن يبدو أن حكومة الوحدة الوطنية في السودان لا تتحدث بصوت واحد حيث هناك الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الشريك في الحكم، بعد اتفاقية نيفاشا، الذي ظل يؤثر على تناغم عناصر الحكومة في تعاملها مع القضايا إلى درجة أن البعض لا يعترف بتسمية هذه الحكومة حكومة (وحدة وطنية) خاصة وأن هناك قوى سياسية فاعلة ما زالت غير ممثلة فيها. ففي شأن الموقف من مذكرة أوكامبو صرح وزير الخارجية، دينق ألور (عن الحركة الشعبية) أن "لا مفر من التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية"، وقال إن بعض المسؤولين في المؤتمر الوطني يشاركونه الرأي.⁵⁶ كذلك أدلى الشيخ الدكتور حسن الترابي (أحد مؤسسي الحركة الإسلامية) بتصريحات غامضة حول موقفه من مذكرة أوكامبو لكن آرائه أقرب لتأييد المذكرة، والمعروف أن الترابي انشق عن البشير وشكل حزب المؤتمر الشعبي (كما سبقت الإشارة).

كذلك يرى الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق، أن قضية المحكمة الجنائية الدولية قد عُوملت باضطراب شديد وعدم اهتمام بالقدر الذي تستحق ولذلك

تفاقمت. في رأيه أن الحكومة تعاملت مع القضية ببطء شديد لأنها ترجع لمارس/آذار 2005 منذ صدور القرار 1593. فكان ينبغي أن تتعامل الحكومة منذ ذلك الوقت مع القضية بصورة واضحة إلى أن أخذت القضية بعداً خطيراً بطلب المدعي العام توقيف البشير. وقال المهدي أن حزب الأمة يؤيد القرار (1593)، وكذلك المحكمة التي تعتبر تطور دستوري إيجابي للقانون الدولي لكن توقيف رأس الدولة يفتح الباب أمام الاضطراب في السودان ويعطل مشروعات الإصلاح السياسي ويعرّض البلاد لخطر التدخل الدولي ويعرقل ترتيبات السلام.⁵⁷

في هذه الأثناء قادت عدة دول ومنظمات مثل جامعة الدول العربية وليبيا وجنوب إفريقيا جهود وساطة لتجميد قرار الجنائية الدولية الخاص بتوقيف البشير مع السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن يؤجل ملاحقة البشير لكن وسط معارضة فرنسية للتجميد وتلويح صيني-روسي باستخدام حق الفيتو. وقد حددت المحكمة الجنائية الدولية يوم 4 مارس/آذار 2009 لإصدار قرارها بتوقيف الرئيس السوداني البشير، بينما أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية، السفير علي الصادق، في التلفزيون السوداني في 23 فبراير/شباط 2009 أن هذا القرار سواء صدر أم لم يصدر فالأمر سواء. وقد صدر القرار بالفعل في تاريخه وقد رفضت الحكومة السودانية القرار ورفضت تسليم الرئيس البشير وخرجت مظاهرات شعبية في الخرطوم في اليوم ذاته وما بعده منددة بالقرار ومؤيدة للبشير بينما أيدته حركة العدل والمساواة التي قالت أنها سوف تساعد في تنفيذه. لكن بغض النظر عن مآلات القرار وتداعياته تظل قضية دارفور تبحث دائماً عن الحل الجذري من أجل إنسانها الذي أصبح يعاني كل يوم من حرب مستمرة وآثار مدمرة وإقليم أصبح مسرحاً لصراع القوى العظمى.

هوامش الفصل السادس

1. خالد حسين محمد، آثار التدخل الأجنبي على عملية السلام في دارفور، ملف السودان الإستراتيجي، العدد (4)، مايو/أيار 2008، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 3.
2. بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الإنساني في دارفور، سلسلة كراسات السودان (4)، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فبراير/شباط 2008، 62.
3. عبد الله لأشعل، أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، 23.
4. بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الإنساني في دارفور، 60.
5. بلال قسم الله، "نشر العملية الهجين بدارفور: الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة" (ورقة قدمت في نشر الهجين واتفاقية سوبا SOFA، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 2008/3/4).
6. حسن، التدخل الإنساني في دارفور، 62.
7. دارفور وتداعيات القرار 1706 والتدخل الدولي، في: عابدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور، 159.
8. ياسين حسن بشير، دارفور في العقل السياسي والإنفاذي، السوداني، 2006/11/3.
9. هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706، الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (166)، السنة الثانية والأربعون، أكتوبر 2006، 12.
10. رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706، 12.
11. أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر 2006، 182.
12. محمود، الأبعاد العسكرية...، 190.
13. حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور، 160.
14. أصابع التغيير (الخفية) تقف وراء التدخل الدولي في دارفور، الشبكة الإسلامية (إسلام أون لاين دوت كوم).
15. محمود الأبعاد العسكرية، 191.
16. رسلان أزمة دارفور والقرار 1706، 14.
17. محمود، الأبعاد العسكرية...، 191.
18. حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة، 155.
19. الرأي العام، الخرطوم، 2006/9/3م.
20. الصادق الفقيه، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة للعملية الهجين"، (ورقة قدمت في سمنار نشر الهجين واتفاقية سوبا، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 2008/3/4).
21. بلال قسم الله، "نشر العملية الهجين بدارفور: الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة"، ورقة في سمنار سوبا، 2.
22. قسم الله، نشر العملية الهجين بدارفور، الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة، 3-4.

23. قسم الله، نشر العملية الهجين، الخلفيات...، 5
24. قسم الله، نشر العملية الهجين، 8.
25. قسم الله، نشر العملية الهجين، 12.
26. صحيفة آخر لحظة، الخرطوم: 2008/3/5م.
27. صحيفة الرأي العام، الخرطوم: 2008/7/10م.
28. صحيفة الصحافة، الخرطوم: 2008/8/16م.
29. الصحافة، الخرطوم، 2008/7/29م والسوداني، الخرطوم، 2008/10/4م.
30. حسن نافعة، "عصر ازدهار القانون الدولي أم انهياره؟"، السوداني، الخرطوم، 2008/10/10.
31. نافعة، عصر ازدهار القانون الدولي...،
32. نافعة، عصر ازدهار القانون الدولي.
33. تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17/7/1998 حيث وافقت عليه إدارة كلنتون بالتوقيع (ولكنها لم تصادق عليه). وقد منح إنشاء المحكمة آمالاً عريضة بدخول العالم في مرحلة جديدة تسمح بإخضاع جميع الدول لأحكام القانون الدولي. غير أن اليمين الأمريكي المتطرف بقيادة بوش ما لبث أن أحبط كل هذه الآمال عقب وصوله السلطة حيث قامت إدارة بوش بسحب توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على الأساسي للمحكمة لأن هذا اليمين، كما اتضح لاحقاً، كانت لديه خطط معدة سلفاً للسيطرة الإمبراطورية على العالم. وتعد المحكمة الجنائية الدولية هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث الموظفين والتمويل. وقد وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما البعض من الناحية القانونية. وقد فتحت المحكمة حتى 2008 تحقيقات في أربع قضايا هي جرائم جيش الرب البيوغندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى ودارفور. كما أصدرت (9) مذكرات اعتقال واحتجز اثنتين مشتبه بهما ينتظران المحاكمة. وفي نهاية يوليو/تموز 2008 أُلقت القبض على كراديتش المتهم بحرب إبادة جماعية في البوسنة والهرسك في تسعينات القرن العشرين. ويقع المقر الرئيسي للمحكمة في لاهاي بهولندا وهو أيضاً مقر محكمة العدل الدولية - أهد الأجهزة الرئيسية الخمسة المكونة لهيئة الأمم المتحدة.
34. أخبار اليوم (السودانية)، الخرطوم، 2008/7/17.
35. الصحافة، الخرطوم، 2008/8/21.
36. الصحافة، الخرطوم، 2008/8/21، وأخبار اليوم 2008/10/3م.
37. أحمد محمد هارون (قاضي سابق ووزير الشؤون الإنسانية المطلوب لدى محكمة الجنايات الدولية) في حوار نُشر في صحيفة الصحافة، الخرطوم 2008/9/14م.
38. آخر لحظة، الخرطوم، 2008/7/15.
39. مقابلة مع الأمين العام للأمم المتحدة، كي مون، في صحيفة الأهرام، 2008/8/13.
40. تصريحات للناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية، السفير علي الصادق، صحيفة الأحداث، 2008/8/14.

41. كان للجماهيرية الليبية تجربة مع هذه المحكمة في قضية لوكربي، فتصدى خبراء قانون لدراسة النظام العدلي الدولي فكان نتيجة ذلك أدب كثيف في نقد هذا النظام. لذلك نشروا في (موقع القذافي) نقداً مطولاً لمذكرة أوكامبو بتوقيف البشير ناقدين النظام الأساسي بل الخلفيات التي قامت على أساسها هذه المحكمة والمحاكم المشابهة لها في التاريخ الدولي المعاصر. وقد وصلت لبريد هذا الكاتب أربع صفحات اقتبس منه الفقرات المشار إليه في المتن.
42. خبراء قانون دولي لبييون، في موقع القذافي، في ردهم على إدعاءات أوكامبو.
43. خبراء قانون دولي لبييون... (موقع القذافي).
44. خبراء قانون دولي لبييون.
45. د. معاذ أحمد محمد، رئيس قسم القانون الدولي بوزارة العدل، الخرطوم، في حوار مع صحيفة أخبار اليوم، 2008/8/2.
46. معاذ أحمد محمد مقدماً الرأي الرسمي لوزارة العدل في صحيفة أخبار اليوم، 2008/8/2.
47. فتحى خليل، نقيب المحامين السودانيين متحدثاً في ندوة حول مذكرة أوكامبو، أخبار اليوم، 2008/7/17.
48. خالد حسين محمد، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين، ملف السودان الإستراتيجي، السنة الثانية، إبريل/نيسان 2008 (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، 1 - 5.
49. حسن عبد الوهاب، (صحفي سوداني مقيم في ألمانيا) "دارفور وجنايات العدالة الدولية (3-5)", الرأي العام، 2008/3/13.
50. حسن عبد الوهاب، دارفور وجنايات العدالة الدولية (4-5)، الرأي العام، 2008/3/14.
51. عبد الوهاب، دارفور وجنايات... (5)، الرأي العام، 2008/3/16.
52. عبد الوهاب، دارفور وجنايات... (5)، الرأي العام، 2008/3/16.
53. علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، مقدماً خطاب السودان للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (63)، نيويورك، 25/سبتمبر/أيلول 2008.
54. علي عثمان محمد طه، خطاب السودان... (متابعة الكاتب في الفضائيات وفي صحف الخرطوم الصادرة 2008/9/27).
55. أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، متحدتاً لقناة الجزيرة القطرية في برنامج (من واشنطن)، 2008/9/30.
56. الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، في حوار مع صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2008/9/24.

صراع القوى العظمى (I): أطماع فرنسا وطموحات الصين

الدور الفرنسي

(6)-1/1: أهداف ومصالح السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

تعد النزعة التوسعية الفرنسية التي زادت ما بين 1879-1880 السبب الرئيس لزيادة التكاليف الاستعماري على أفريقيا حيث كان لمؤتمر برلين (1884-1885) الأثر الكبير في تقسيم القارة. وعلى الرغم من هذا الماضي الاستعماري تسعى الدول الإفريقية من خلال أوضاعها الماثلة وما تعانیه من تحديات ومهددات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.. الاستفادة من علاقاتها مع الدول الأوروبية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص إلى تحقيق مجموعة من المصالح والأهداف يمكن إجمالها في الآتي:¹

أولاً: تتطلع الدول الإفريقية لممارسة فرنسا ضغطاً على الاتحاد الأوروبي لشطب جزء كبير من المديونية الخارجية التي تتراكم عليها بسبب فوائدها العالية، وجانب كبير منها لدى نادي باريس الذي تهيمن عليه فرنسا. والتي تبلغ أكثر من 280 مليار دولار، وهي تشكل عبئاً ثقيلاً على مشروعات النهضة والتنمية في القارة الإفريقية.

ثانياً: السعي للاستفادة من الضغط الفرنسي على الاتحاد الأوروبي للحصول على تسهيلات اقتصادية وتجارية محدودة تمكنها من الدخول والاستفادة من الأسواق الأوروبية.

ثالثاً: الاستفادة من الخبرة الفرنسية في مجال التعليم والبرامج التدريبية المتقدمة وذلك لعلاقتها السابقة معها وعدم توفر مشروطة لتقديمها.

رابعاً: مساعدتها على تأسيس بنىات تحتية مادية وفكرية.

خامساً: رغبتها في نشر القيم الديمقراطية والحكم الرشيد والحد من الإرهاب والأمراض الفتاكة. مثل الإيدز، الملاريا، والإسهالات، ومكافحة الجفاف والزحف الصحراوي

سادساً: المساعدة في عملية تسوية النزاعات، وحفظ السلام.

أدت التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية والضغط الخارجية التي دفعت في اتجاه الانفتاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا إلى تقليص نفوذ فرنسا في 20 دولة إفريقية فقط تخضع للفرانكفونية، وتسعى إلى الوقوف أمام أي أطماع أمريكية أو صينية لتطبيق إستراتيجيتها وذلك بعد تقليص قواعدها العسكرية إلى ست (من جملة مائة عام 1960)، وتتطلع من خلال هذا النفوذ المحدود إلى تحقيق الأهداف والمقاصد التالية:²

1. الهيمنة على المنطقة، وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية، وأنها تمثل تهديداً لأمن المنطقة واستقرارها.
2. مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايدين في القارة، خاصة بعد الحرب الباردة وبعد تراجع الدور البريطاني وانتشار الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينيات في القارة بشكل عام وعلى أطراف الصحراء الكبرى بشكل خاص، التي ترتفع فيها نسبة المسلمين، لتحقيق هذه الأهداف ونتيجة لتزايد الضغوط الأمريكية قلصت قواعدها إلى ست وفق الخطة العسكرية التي أنشأتها واعتمدها في عام 1993م وتوجد قيادتها في جنوب غرب فرنسا وتستطيع التدخل في أي وقت في مناطق النفوذ، وعقدت اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول (الكاميرون)، إفريقيا الوسطى، جيبوتي، الكونغو، غينيا، ساحل العاج، تشاد، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول منها: بنين، بوركينافاسو، بروندي، الكونغو، السنغال وغيرها)، كما أنشأت برنامجاً عام 1997م لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفظ الأمن في القارة. ومن المجالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً مباشراً التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح 1994م لصالح حكومة الهوتو، ومساندة

الرئيس إدريس دوبي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت عام 1996م في تشاد، كما نظمت فرنسا عام 1998م، وفي إطار برنامج التعاون السابق، مناورات عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.³

3. الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا، والتي تتمثل في البحث عن أسواق لتصدير السلع الفرنسية المصنعة (700 مليون نسخة)، وعن مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، وذلك بعد تراجع الدور البريطاني وازدياد التنافس الفرنسي الأمريكي وهذا ما نلاحظه من تصريحات المسؤولين الفرنسيين والأمريكيين، ففي أثناء زيارة وليام ديلي وزير التجارة الأمريكي الأسبق للقارة (ديسمبر/كانون الأول 1998)، أي بعد انعقاد القمة (الأفريقية-الفرنسية) العشرين بأيام قليلة، أكد أن هناك دولاً عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين -فرنسا تحديداً- وأن بلاده مصممة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات الجارية في أفريقيا. وفي المقابل نجد أن الرئيس شيراك نقد، في القمة العشرين، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، ويعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط، وليس مبدأ التكافؤ. كما انتقد الشاعر الذي رفعه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، وهو: (شراكة لا تبعية مع أفريقيا) ويرى في المقابل أهمية تقديم المساعدات بجانب الاستثمارات. وقد ظهر الاستقطاب بين الدولتين في عدة مجالات، منها على سبيل المثال: تأييد واشنطن حركة التمرد التي قادها الرئيس الراحل لوران كايلا في الكونغو الديمقراطية في مواجهة نظام الرئيس الراحل موبوتو سيسيسيكو المدعوم من فرنسا. إلى جانب ذلك، تتمثل المصالح الاقتصادية في السعي للوصول إلى المواد الطبيعية التي تمتلكها القارة مثل اليورانيوم في وادي عطرون في دارفور والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى إفريقيا حوالي 13.5 مليار دولار سنوياً، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال واستثمارات النفط في الكونغو برازافيل التي تقوم بها شركة أو-أل-أف "أكويستان" وتتراوح حجم

استثماراتها خلال العقدين القادمين بين 40-60 مليار دولار،⁴ وبدأت فرنسا تعديل سياساتها نحو القارة حيث ألغت المشروطة السياسية لتقديم المعونات واستبدلتها بمشروطة المصلحة، كما خصصت ما يزيد عن 0.7% من دخلها القومي للمساعدات الأفريقية. وقد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في المنطقة من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية حيث قامت ببناء شبكة مواصلات واسعة تربط بين حزام الفرنك الفرنسي الذي تربط به ستة عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا وتتيح لمواطنيها التعامل بالعملة الفرنسية.

4. محاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية.
5. الأهداف السياسية والدبلوماسية والتي تتمثل في المحافظة على استقرار الأنظمة الأفريقية الموالية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا في المحافل الدولية بما يسمح لها الاحتفاظ بمكانتها كدولة عظمى ودائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب سعيها لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة الحكم الرشيد في المنطقة تحقيقاً لمصالحها ووفق رؤيتها، كما تسعى فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية وإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلو سكسوني - الأمريكي يجمع تحت مظلته كافة الدول المناهضة للهيمنة الأمريكية مستغلة في ذلك المراكز القوية التي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية. وتسعى في إستراتيجيتها الجديدة إلى التخطي لمناطق نفوذها التقليدية وبهذا تستخدم المنافسة بينها والولايات المتحدة في منطقة تكنسب أهمية خاصة كمنطقة البحيرات العظمى والتي تضم تسع دول من بينها السودان، إريتريا، إثيوبيا، لدى فرنسا. وذلك للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به والذي يتمثل في الموقع الإستراتيجي القريب من الشرق الأوسط والمحيط الهادي والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر كما تعد حلقة وصل هامة بين إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية (جنوب الصحراء)، وقد دفعت هذه الخصائص الدول الكبرى وعبر التاريخ - للتنافس حولها. إلى جانب اكتشاف أهم المعادن

كالماس واليورانيوم بالقرب من جيبوتي حيث توجد قاعدة فرنسا الشرقية في إفريقيا التي تكتسب أهمية خاصة لإطلالها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ووقوعها على طريق التجارة بين جنوب شرق آسيا المنطقة العربية إلى جانب الموارد البشرية الهائلة وما تمثله من أسواق للمنتجات الفرنسية.⁵

أدى الصراع في البحيرات إلى بروز مساندة فرنسا لنظام الرئيس موبوتو في زائير(الكنغو الديمقراطية حالياً) في مواجهة كايلا الذي تدعمه الولايات المتحدة بهدف الحصول على الماس وتصدير السلاح إلى الكونغو الديمقراطية. وفي السودان نشأت المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة في المنطقة وقد ساندت فرنسا نظام الإنقاذ الذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك لعدة أسباب أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها فيها واستخدام حكومة الإنقاذ في الوساطة بين الحكومة والجماعات الإسلامية في الجزائر التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشاكل الأمنية والاقتصادية، كما استطاعت فرنسا بمساندة الحكومة السودانية تأجيل تطبيق الخطة الأمريكية. إلا أن الوجود الأمريكي في السودان في الفترة الأخيرة صار كثيفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اختصر على التصريحات والإدانة وتأييد مبادرة الإيقاد.⁶

وفي منطقة القرن الإفريقي تتنافس فرنسا والولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في إفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الطبيعية التي تربطها بنظام أسياسي أفورقي في إريتريا حيث تدعمها فرنسا باستثمار ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي من جبهة التحرير الإرتيرية منذ 1982م كما أن فرنسا عضو في نادي أصدقاء الإيقاد.⁷

إذن يمكن القول أن السياسة الفرنسية -الحالية بشقيها السياسي والاقتصادي- لم تخرج عن المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997م، وعُرف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:

أ. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية (بالطبع وفقاً لمعايير المصلحة الفرنسية).

ب. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

ج. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسياً وحزبياً؛ لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

د. دعم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

هـ. إعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة. وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قواعدها العسكرية في القارة إلى ست قواعد فقط في دول: جيبوتي، تشاد، السنغال، كوت ديفوار، الكاميرون والجايبون. وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بانغي في أفريقيا الوسطى أواخر عام 1997م، وذلك بعدما كانت تُستخدم للهيمنة على مناطق إفريقيا الوسطى والبحيرات العظمى. ويلاحظ أن هذه الخطة التي اعتمدها فرنسا ويظهر منها حرصها الرسمي على الالتزام بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جاءت بعد الانتقادات الدولية الحادة التي تم توجيهها لحكومة باريس؛ بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، خاصة نظام موبوتو في الكونغو، وبعد سقوط نظام موبوتو (مايو/أيار 1997) عملت فرنسا على صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.⁸

وتسعى فرنسا لتحقيق أهدافها بعدة أدوات منها المؤتمرات حيث ابتكرت نوعين من المؤتمرات للدول الإفريقية وهما: القمة الفرانكفونية والقمة الفرنسية الإفريقية. وقد نظمت فرنسا عدة قمم فرنسية إفريقية للحفاظ على علاقتهما وتأثيرها وتواجدها، ومن ثم مصالحتها، في القارة بشتى الوسائل والطرق. فقد ربطت قادة أفريقيا بفرنسا عن طريق تلك القمم.

تُعتبر قمة باريس 15 - 16 فبراير/شباط 2007 من أهم القمم التي شارك فيها السودان بوفد كبير ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك فيها كل المتحاربين وحكومة السودان إلى القبول بنشر قوة سلام في دارفور، وأشار في افتتاح القمة الرابعة والعشرين إلى أن المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي (تعهدا) رفض حتمية هذه الكارثة الإنسانية التي تهدد المنطقة. وكان موضوع القمة (إفريقيا والتوازن العالمي). وسبق هذه القمة مؤتمر مهم تم عقده قبيل انعقادها شاركت فيه العديد من الدول

الإفريقية والخبراء الأكاديميين بلغت 60 شخصية في مبنى الأكاديمية الفرنسية تناول موضوع "مستقبل إفريقيا".⁹

أعرب القادة الأفارقة في ختام القمة الإفريقية الفرنسية الرابعة والعشرين والتي عقدت في مدينة كان الفرنسية في يوم الجمعة 16 فبراير/شباط 2007 عن عمق قلقها عن الأوضاع الإنسانية في دارفور، وتأثيره على الاستقرار الإقليمي، الأمر الذي ترتب عليه توقيع رؤساء (إفريقيا الوسطى فرنسوا بوزيزي والسودان عمر البشير وتشاد إدريس دبي ايتنو) على اتفاق يهدف إلى تشجيع استئناف الحوار ومواصلة عملية المصالحة بينهما وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي وسيادة دول الحوار... آخذين في الاعتبار اتفاقية أبوجا في مايو/أيار 2006، واتفاق فض النزاع بين السودان وتشاد، (طرابلس في 8 فبراير/شباط 2006). ومحضر شفوي بين السلطات السودانية والفرنسية في أنجمينا يوليو/تموز 2006 واتفاق أديس أبابا 2006/2/16 بحضور الاتحاد الإفريقي، وقرار مجلس الأمن الدولي في 15 ديسمبر/كانون الأول، وقرار مجلس السلم الأمن الأفريقي في 30 نوفمبر/تشرين الأول قرر المشاركون:¹⁰

- احترام السيادة لهم وعدم موالاة الحركات المحاربة كما اتفق في طرابلس.
 - اتفق الحاضرون على تكوين لجنة تفاهم وحوار فعال بينهما.
 - دعم استمرار التواصل بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة.
- وشهد التوقيع على ذلك كل من رئيس فرنسا، مصر، الجابون، غانا، الكونغو، ورئيس الاتحاد الأفريقي، جاء هذا الاتفاق بعد تطمين تشاد بأن ليس للسودان مطامع في أراضيها وهذا ما أكدته صحيفة لوفيغارو الفرنسية. ويعد هذا الاتفاق هو النتيجة النهائية الرئيسة والملموسة للقمة.¹¹

(6)-2/1: السياسة الفرنسية تجاه السودان

بدأ الاهتمام الفرنسي بالسودان بصورة واضحة بحادثة فشودة وذلك إبان التنافس والزحف الأوربي الذي تلي مؤتمر برلين 1884-1885، وذلك لاعتبارات كثيرة منها أنه يحادد دول ناطقة باللغة الفرنسية ويشغل أكبر مساحة وأنه بوابة لنقل الثقافة العربية والإسلامية لمستعمراتها في القارة السمراء إلى جانب المقدرات

والاحتياطات المعدنية المقدرة. تنوعت محددات وتوجهات سياستها الخارجية تجاه البلاد من البحث عن الموارد الأولية، والتسابق الأوربي على التوسع في المستعمرات في القرنين الماضيين، أما الآن فقد تغيرت التوجهات وتوسعت حيث أثرت فيها عوامل كثيرة منها توسع وتشابك المصالح العالمية التي شملت العديد من القضايا مثل الحرب والسلام في الجنوب، الإرهاب، العمل الإنساني وحقوق الإنسان.¹²

بعد أيام من الانقلاب العسكري على النظام الديمقراطي في السودان في 30 يونيو/حزيران 1989، استقبلت باريس التي كانت تحتفل بالمائة الثانية للثورة الفرنسية قمة مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى كما تصادف مع ذلك تواجد عشرات من رؤساء الدول والحكومات في العالم في العاصمة الفرنسية للمشاركة في هذه الاحتفالات. ولعبت الدبلوماسية المصرية دوراً كبيراً في إقناع غالبية الدول الكبرى والمؤثرة في تبني موقف إيجابي من النظام الجديد في السودان على الرغم من التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وبتوالي سقوط الأنظمة الشمولية في دول أوروبا الشرقية ونهايات الحرب الباردة. تزامن الانقلاب العسكري في السودان مع شروع الدول الغربية ومؤسسات التمويل والمنظمات الدولية في إعداد سياسات تربط ما بين تقديم الإعانات والقروض واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. والذي عرف فيما بعد بالمشروطة السياسية. الأمر الذي دفعها (تحت رئاسة اليسار للجمهورية) إلى التضامن مع حليفتها الأوريبات اتخاذ موقف يحتم على الحكومة السودانية الجديدة انتهاج منحى يكرس الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية. على الرغم من المقاطعة التي مارستها ضد حكومة الصادق المهدي الأخيرة بسبب فشلها في وقف الحرب في جنوب السودان والذي انحصر في تقديم بعض المعونات الإنسانية عبر برنامج شريان الحياة، لذا لم تكن باريس مضطرة لاتخاذ أي خطوات جديدة تجاه النظام الجديد في الخرطوم. وساهم انقلاب الإنقاذ في تعليق اتفاقيات التعاون الاقتصادية بين البلدين التي تم التوقيع عليها في شكل بروتوكولات بسبب تعثر السودان في سداد الديون والتحويلات السياسية الداخلية حيث بلغ حجم الدين 413,764 مليون دولار. عليه اتخذت فرنسا قراراً بوضع السودان في القائمة

السوداء لصندوق الاستثمارات الفرنسية (كوفاس) إلى جانب مساهمة قرار الاتحاد الأوروبي بتجميد مستحقات السودان من اتفاقية لومي أسهم ذلك في تدني مستوى العلاقات الثنائية.¹³

ساهم تناقض الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية المؤيد، مع الموقف الشعبي المعارض للتحالف الدولي في عمليتي (درع الصحراء وعاصفة الصحراء) ضد العراق إلى خلق حالة من السكون والهدوء في العلاقات بين البلدين. ولقد لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً فيها، وظلت مرتبطة على الدوام بمصالح طرف ثالث.

كما أدى إلغاء نتائج الانتخابات في الجزائر عام 1991م إلى انفجار موجات العنف التي ما زالت مستمرة الأمر الذي دفع بفرنسا إلى احتوائه بطرق متعددة لمنع انتقاله إلى أراضيها التي يعيش فيها أكثر من مليوني مهاجر جزائري ومنع ازدياد معدلاتها في حالة استمرارها، وذلك بالاتصال بالجماعات الإسلامية ولقد لعب السودان دوراً بارزاً في حل هذه الأزمة.¹⁴

أبرزت انتخابات 1993م الفرنسية حكومة يمينية لتدخل فرنسا مرحلة جديدة من حكم تشكل من الحزب الاشتراكي وحكومة ائتلافية من اليمين والوسط والتي تميزت بازواجية واضحة التنافس على السياسة الخارجية، والسبب أن السياسة الداخلية من اختصاصات الحكومة، على الرغم من موجهات السياسة الخارجية التي حددها الرئيس فرانسوا ميتران في خطابه أمام القمة الفرانكفونية في لابلول، إلا أن الحكومة اليمينية شرعت في انتهاج طريقة خاصة للتعامل مع السودان وتحول ملفه إلى وزارة الداخلية التي يترأسها شارل باسكوا وهذا ما يدل أن العلاقات مع السودان أصبحت ينظر إليها من منظور أممي وعسكري.¹⁵

ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية على السودان لم يتلق السودان أي مساعدات أو قروض فرنسية ولا توجد فيه مشروعات كبرى تنفذها شركات فرنسية، لذلك باشرت فرنسا مستفيدة من العزلة الدولية للنظام السوداني وحاجته لفتح منافذ اقتصادية له في الخارج في تجريب مفهومها الجديد للتعاون مع دول العالم الثالث Trade and not aid ووجد ذلك هوى لدى بعض الدوائر في السودان. وبالفعل توالى المشروعات وتطورت المبادلات التجارية بين البلدين وظل الميزان التجاري بين البلدين لصالح فرنسا. كما

اتخذت فرنسا مواقف وصفت بأنها معتدلة إزاء الاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء للأدوية. ومنذ عام 1993م غيرت فرنسا سياستها الخارجية تجاه أفريقيا وذلك لقناعتها بأن تطبيق النظام الديمقراطي الغربي على أفريقيا ليس هو الأمثل لها، وساعد تسليم الإرهابي كارلوس على تحسين العلاقات مع السودان على الرغم من عدم وجود اتفاقية لتبادل المجرمين، ولاحقاً وقفت فرنسا مع السودان عندما ترأست مجلس الأمن 2001م ودعمت القرار رقم 1372 المتعلق برفع العقوبات الدولية عن السودان. فمنذ ذلك التاريخ تعددت وتنوعت الزيارات المتبادلة للمسؤولين ورجال الأعمال واللجان الفنية المشتركة الأمر الذي دفع الحكومة السودانية بطلب الانضمام إلى مجموعة الفرانكفونية وذلك اللقاء الذي تم بين الرئيسين وذلك على هامش قمة الفرانكفونية بواغادوغو في نوفمبر/تشرين الثاني 2004م.¹⁶

أدى التنافس الأمريكي الفرنسي على القارة الأفريقية إلى انحسار الوجود الفرنسي وإلى تقليص الارتباط الأفريقي بها، كما شجعت الولايات المتحدة الأمريكية بروز قيادات جديدة متمردة على فرنسا ومتبينة التوجهات الليبرالية والتحديث والتعددية، بل ودخلت مع النخب التاريخية الموالية لفرنسا في صراعات أدخلت بعض الدول مثل الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي وتشاد... في أزمات داخلية هددت وحدتها، ولم تتمكن فرنسا من التدخل مباشرة لمعالجة الأوضاع فيها. إن توجهات النظام السوداني الإسلامي والمعادية للغرب، ومقدرته على معالجة وتسوية أوضاع تلك الدول وتأثيره في بعضها ومعظمها دول لفرنسا مصالح فيها لذلك سعت للتدخل وفق اتفاقات في بعضها. الأمر الذي شكل تهديداً للسودان. إلا أنهما عالجاه بحكمة مستفيدين من التحولات في البيئة الدولية الجديدة.

(6/3) تداعيات السياسة الفرنسية على السودان

توسع اهتمام فرنسا بالسودان وأصبح أكثر جماعياً (من خلال الاتحاد الأوروبي) وخاصة بعد أن فقدت تواجدتها ونفوذها في أفريقيا، لذلك لعبت دوراً بارزاً في تكوين وتأسيس الاتحاد بهدف أن يشكل منافسة للقوى الدولية الجديدة التي أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية، لذلك لا تنفك التوجهات الفرنسية

كثيراً عن التوجهات الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي ومنظماته، وتعتبر السياسة الخارجية للاتحاد موحدة تجاه بعض قضايا المنطقة ومنها دارفور، وخاصة في جانبها الإنساني.

لا زالت الدول الغربية تشكك في توجهات حكومة الوحدة الوطنية في السودان وتعتبر أن إدارة الدولة ما زالت في يد الإنقاذيين، على الرغم من التطورات السياسية التي حدثت بعد 9 يناير/كانون الثاني 2005 والتي تمثلت في توقيع اتفاقية السلام الشامل CPA وما تمخض عنها من التزامات وإنجازات.. تثير تلك الشكوك التي تتمثل في دعم الإرهاب، وسياسة الاعتماد على الذات والتوجه شرقاً نحو آسيا، والدعوة إلى مناهضة الاستعمار والهيمنة الغربية... مخاوف فرنسا من تكرار نموذج أحمد سيكوتوري زعيم شعب غينيا الذي رفض الدستور الذي أعدته فرنسا، في 28/9/1958 بعد أن أجرى الاستفتاء على الدستور الفرنسي في مستعمرات فرنسا في أفريقيا فلم تعارضه سوى دولة غينيا، وبهذا أصبحت الدولة الوحيدة المستقلة عام 1958. وفي خلال عامين استطاعت غينيا بدعم من الدول المناوئة لفرنسا من دعم الدول الأفريقية ودفعهم إلى الاستقلال عن فرنسا وإجلائها من أفريقيا.¹⁷

تتخوف فرنسا من النظام السوداني أن يكرر نموذج أحمد سيكوتوري ويقوم بتحريض دول المنطقة وبمساعدة أمريكا للعمل ضد مصالحها التي بدأت بتغيير نظام الحكم في تشاد ومساعدة نظام موبوتو في أفريقيا الوسطى.. ومن هنا يأتي التدخل الفرنسي في تشاد ودعمها للمعارضة المسلحة في دارفور ووصفها بأن الوضع في دارفور سيئ. سعت فرنسا إلى مواجهة الضغوط والتحديات الأمريكية في المنطقة من خلال عدة آليات منها: تعزيز علاقاتها مع الجانب السوداني (علاقات إستراتيجية) والتنسيق والتعاون المشترك والمستمر مع جمهورية مصر العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويظهر ذلك من الاقتراح الفرنسي الذي طلب فيه حل أزمة دارفور بالحوار، وكذلك أعلن رئيس الحكومة الفرنسية دومينيك دوفيلبان معارضته لصدور قرار من مجلس الأمن ضد السودان على خلفية الوضع في دارفور.¹⁸

لم يأت الموقف الفرنسي الراض في سياق وقوفه مع حكومة السودان وإنما في إطار تأمين فرنسا لمصالحها في تشاد والدول المجاورة كما يتضح من خلال

متابعة فرنسا لكل البعثات الأممية لدارفور وكذلك المسؤولين لتلك البعثات وتشخيصهم من أجل كشف علاقاتهم مع أمريكا من داخل أروقة الأمم المتحدة. إلى جانب المتابعة الدقيقة لكافة القرارات والتصريحات المباشرة وغير المباشرة من مجلس الأمن الدولي ولجنة تقصي الحقائق الخاصة بدارفور، كما ترصد الإدارة الفرنسية كافة التحركات الأمريكية في أفريقيا بصفة عامة وتشاد بصفة خاصة، وخير مثال على ذلك متابعة الوفد الأمريكي الوسيط في إنهاء الخلافات بين الحكومة التشادية والبنك الدولي من جهة والحكومة التشادية والشركات الثلاث (أكسون، موبيل، شيفرون وبتروناس) من جهة أخرى. وأخيراً متابعة الاهتمام الأمريكي تجاه أفريقيا من داخل الكونغرس وخاصة الإستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها.

شكّلت الاحتياطات المعدنية في دارفور محوراً ومركزاً للتنافس الدولي، وأعاد إلى الأذهان الصراع الفرنسي - البريطاني في فشودة (بلدة في جنوب السودان) الذي تمخّض بمقتضاه ترتيب أوضاع الاستعمار في السودان وفي المنطقة بشكل عام وفق نظرية الاتفاقات الودية والتي تبلورت بعد سنوات قليلة فيما سمي بالاتفاق الودي لتقسيم المستعمرات. فالإدارة الفرنسية تبحث عن مصالحها العابرة في المنطقة عبر بوابة دارفور حيث تتحرك فرنسا تحت التحالف الفرنسي الألماني وتحت علم الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من تشاد. لمواجهة الجنوح الأمريكي الإمبراطوري للسيطرة على موارد العالم. على الرغم من المعارضة التي أبدتها فرنسا تجاه التدخل الدولي في العراق وما أفرزه الوضع الأفغاني من تملل في التحالف الأوروبي الأمريكي الذي عكس تعارض المصالح بينهما، إلا أن فرنسا أعلنت عن جاهزيتها للتدخل عسكرياً في دارفور وأن قواتها في تشاد على أهبة الاستعداد. وأعلن رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي غوستاف هاغلان في أول تصريح من نوعه "أن قوة عسكرية أوروبية قد تتدخل في دارفور"¹⁹ وتوالت التصريحات المشابهة من معظم الدول الأوروبية الكبرى.. مما يعكس عودة الاستعمار إلى القارة. إن أوربا أصبحت المنافس الوحيد للولايات المتحدة في دارفور والمنطقة، وهذا يوضح قوة واستقلالية الاتحاد ورغبته في الخروج عن مظلة حلف الأطلسي والوصاية الأمريكية.. مما يتيح فرصة جديدة للحكومة السودانية للحركة والمناورة.

(6)/4: فرنسا وأزمة دارفور

رغم أن فرنسا كانت جزءاً من الذين تقدموا بمشروع القرار (1556) لمجلس الأمن في يوليو 2004 والذي طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد وهدد بفرض عقوبات ضد السودان إلا أن الموقف الفرنسي كان يعتبر الأكثر اعتدالاً بالنسبة للدول الأوروبية حيث أن فرنسا تحرص على مصالحها في تشاد وأفريقيا الوسطى والتي ستتضرر من تفاقم الأمور على الحدود بين البلدين. وللحفاظ على هذه المصالح فإن فرنسا حرصت على استضافة قمة رؤساء السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية في كان (فبراير/شباط 2007) للتشاور حول تهدئة الأوضاع بين السودان وتشاد والتي توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم في كل بلد على أراضي البلد الآخر وانتهى الاجتماع الذي رأسه رئيس الاتحاد الإفريقي جون أجيكوم كوفور (رئيس غانا) ورعاه شيراك بالاتفاق على ثلاث نقاط: الأولى احترام سيادة الدول وعدم السماح لأي حركات مسلحة بالانطلاق من حدود دولة لدولة أخرى، والثانية خلق آلية تشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا التي تطرأ بينهما، والأخيرة خلصت لدعم الاتحاد الإفريقي في دارفور.²⁰

لكن نتيجة لنجاح السياسة الصينية في المنطقة ولأسباب أخرى غيرت حكومة ساركوزي موقفها ورأت أن مصالحها في التحالف مع أمريكا على عدة محاور منها أفريقيا ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة للتدخل الدولي كشفت فرنسا عن إمكانية إرسال قوات ضمن القوة الدولية وذلك لتمكنها من الإشراف على مصالحها في المنطقة وبعد قرار العمليات المختلطة والتي لا يضم تشكيلها قوات غربية سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها في تشاد إلى قوات أممية ذات طابع أوروبي حتى تشكل حماية أكبر لمصالحها في تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عربية وإفريقية في تشكيل المهجين.. ولمزيد من الاستقرار في المنطقة بدأت تمارس بعض الضغوط على رهاها الوحيد في دارفور (عبد الواحد محمد نور).

في 2007/10/25 تم إحباط عملية خطف عدد (103) طفلاً تشادياً وسودانياً تتراوح أعمارهم بين 6 و8 سنوات في محلية أدري التشادية بواسطة منظمة (لارش دو زوي) الفرنسية بزعم أنهم أيتام وتود توفير أسر بديلة لتبناهم. غير أن الناطق

الرسمي باسم المفوضية السامية للاجئين نفى أن يكون الأطفال المعنيين أيتاماً (وقد وصلت أسر الأطفال لمطار أنجمينا بحثاً عنهم عندما انتشر الخبر) بينما أكدت وزير الدولة بالخارجية الفرنسية لحقوق الإنسان، راما أياذ (السنغالية الأصل) بأن العملية غير قانونية.²² غير أن المعارضة الفرنسية أكدت علم الحكومة الفرنسية بالعملية، كما أن السلطات الفرنسية أبلغت الحكومة التشادية بشكوكها حول العملية وحذرت منها فقامت الحكومة التشادية بإحباطها على الفور وتم اعتقال 16 أوروبياً هم تسعة فرنسيين بينهم ثلاثة صحفيين وسبعة أسبان هم أفراد طاقم الطائرة في تشاد وطيار بلجيكي بالإضافة إلى موظفين تشاديين اثنين. ووجهت لهؤلاء تهماً تشمل "خطف قاصرين" و"الاحتيايل" و"التواطؤ".²³ وسعت فرنسا لإخراج الصحفيين وطاقم الطائرة. وزار الرئيس الفرنسي، ساركوزي، تشاد وكان نتيجة ذلك تم إطلاق سراحهم بدعوى محاكمتهم في فرنسا. ولم يتم ذلك وقد احتجت الحكومة السودانية على ذلك.

وصف البعض العملية بأنها نوع جديد من تجارة الرقيق ويقال كان من المتوقع أن تحصل المنظمة على مبلغ 300 دولار مقابل كل طفل. وأن العائلات الفرنسية التي كانت في انتظار الأطفال لتبنيهم أُصيبت بخيبة الأمل.²⁴ كما تعرض برنامج kiosk الذي عرضه القناة الفرنسية الخامسة (TV-5) مساء الأحد 2007/11/4 إلى اختطاف الأطفال من دارفور. وأعرب المشاركون عن تخوفهم من أن يكون الغرض الخفي هو استخدامهم في تجارة الأعضاء البشرية.²⁵ وقد استنكر الرأي العام السوداني هذا التصرف من منظمة (عمرها 3 سنوات) تدعي العمل الإنساني وعبر السودانيون عن ذلك بمظاهرات تدين ذلك العمل. وأشار مراقبون إلى أن ذلك الحدث يعزز موقف الحكومة السودانية الراض دائماً للتدخل الدولي في أزمة دارفور بسبب التخوف من الأجندة الخفية بأشكالها كافة.

في تطور آخر أعلنت فرنسا في مطلع مارس/آذار 2008 أنها فقدت أحد جنودها في غرب السودان الذي كان ضمن قوات القوة الأوروبية (EUROR) لإحلال الأمن في شرق تشاد وأفريقيا الوسطى والتي اتخذت من شرق تشاد معسكراً لها. وبعد أيام قليلة أعلن الجيش السوداني أنه حصل على (جثة) الجندي الفرنسي قرب منطقة (أبو جرادل) بغرب دارفور، وتم نقل الجثة إلى الخرطوم لتسليمها للاتحاد الأوروبي.

وكان الجندي الفرنسي قد دخل في سيارة جيب مع ستة جنود فرنسيين آخرين إلى موقع للقوات المسلحة السودانية في منطقة أبو جرادل وقاموا بإطلاق النار من مدافع رشاشة على الجيش السوداني الذي تعامل معهم بالمثل مما أدى إلى جرح اثنين من القوات المسلحة وقتل خمسة مواطنين وجرح أربعة آخرين بقرية القرعاية التي تقع في موقع الحدث. واحتترقت عربة الجنود الفرنسيين الذين لاذوا بالفرار حسب بيان الجيش السوداني. وقد اعتذرت فرنسا للحكومة السودانية مفسرة الحدث بأن دخول القوة للأراضي السودانية جاء عن طريق الخطأ.²⁶

تظل فرنسا لاعبا مهما في أزمة دارفور. بما لها من مصالح حيوية في المنطقة خاصة وأنها تأوي عبد الواحد محمد نور زعيم إحدى الحركات الرئيسة المتمردة على حكومة الخرطوم. وقد شهدت العلاقات بين الطرفين شدا وجذبا بسبب موقف فرنسا من أزمة دارفور. كما عرضت فرنسا مؤخرا مشروع وساطة بين الحكومة السودانية والحركات المعارضة، غير الموقعة على اتفاقية أوجا لسلام دارفور. غير أن مذكرة أوكامبو بتوقيف البشير سارت بالأحداث في اتجاه جديد حيث اتخذت فرنسا موقفاً متشدداً عندما اقترحت مقابل تعليق إجراءات المحكمة الجنائية بحق البشير تسليم الخرطوم وزير الدولة للشؤون الإنسانية، أحمد محمد هارون، والقيادي في الدفاع الشعبي، علي كوشيب لمحكمة لاهاي وهددت باستخدام حق النقض (Veto) حال إقدام مجلس الأمن على التصويت لتعليق إجراءات المحكمة دون استجابة الخرطوم للشروط الفرنسية. غير أن الحديث عن فرنسا لا تكتمل خيوطه إلا بدراسة اللاعبين الآخرين الفاعلين في مسرح الصراع الدولي في المنطقة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

طموحات الصين:

(6) 1/2: الصين في طريق القوى العظمى:

في نهاية تسعينات القرن العشرين نشر مؤلفان هما: ريتشارد بيرنستاين وروس مونرو كتاباً حول الصراع القادم مع الصين "The Coming Conflict With China". لاحظ الكاتبان أن الولايات المتحدة والصين أصبحتا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين متنافسين دوليين ومن المنتظر أن يستمر هذا الوضع في القرن الحادي

والعشرين. ونشر الكتاب وثائق داخلية للحزب الشيوعي الصيني تصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها العدو الأول وتكشف عن نوايا الصين لتصبح القوة الرئيسية المهيمنة في آسيا وذلك جزئياً بالاستيلاء على بحر الصين الجنوبي بما فيه من جزر ومخزونات نفطية حتى حدود إندونيسيا. وتناول المؤلفان (Richard Bernstein and Ross Munro) السياسة التجارية النشطة وتشمل حواجز الحماية الكثيفة وإنشاء العديد من الشركات العاملة في الولايات المتحدة والتي هي في الأساس تابعة للجيش الصيني وتعمل لنقل التكنولوجيا والدخول للأسواق المالية. ويقول الكتاب إن الصين في طريقها لتكون القوة العسكرية الثانية في العالم.²⁷

يرى الكثير من الباحثين أن هوض الصين سوف يكون أكبر دراما للقرن الواحد والعشرين؛ حيث من الملاحظ "أن النمو الاقتصادي غير العادي والنشاط الدبلوماسي الصيني قد بدأ بالفعل يحدث تحولات كبرى في شرق آسيا. وسوف تشهد العقود القادمة زيادة كبيرة في قوة الصين ونفوذها."²⁸ ويعتقد المراقبون أن العصر الأمريكي في طريقه إلى نهاية. وسوف تؤول قيادة النظام العالمي ذو التوجه الغربي إلى نظام يهيمن عليه الشرق. وقد كتب المؤرخ نبال فيرجسون (Niall Ferguson): أن القرن العشرين الدامي قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجيه العالم نحو الشرق. ويلاحظ المحللون أنه في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، يضعف موقف الولايات المتحدة. ويتوقعون حدوث مشهدين: سوف تحاول الصين استخدام نفوذها المتصاعد لإعادة صياغة قواعد اللعبة (rules of the game) ومؤسسات النظام الدولي ليخدم مصالحها بصورة أفضل. والآخر هو أن الدول الأخرى سوف ترى في الصين تهديد متزايد لأمنها. ويتنبأ هؤلاء بأن نتيجة هذه التطورات سوف تكون التوتر، الصراع، وكل إرهابات انتقال القوة (power transition). وسوف تنتقل زعامة النظام العالمي لأول مرة لخارج الغرب، إلى المنظومة الآسيوية. لكن هذا الانتقال لن يتم بسهولة لأن الصين لن تواجه أمريكا وحدها بل نظام مركز في الغرب (Western-centred system).²⁹

كثير من معطيات الواقع الدولي بدأت ترجح إمكانية حدوث هذا التحول في النظام الدولي تحوّل تقوده الصين. فقد تجاوزت الصين ما كان متوقّعا من حيث قدراتها العسكرية والاقتصادية. "فبعد أن كانت تتبع أسلوب الزحف الهادي، أو الدبلوماسية الناعمة، خرجت في عام 2006 عن ذلك النمط المتدرج والأخطبوطي

حيث أطلقت صاروخاً قادراً على تدمير قمر صناعي في الفضاء، وهو ما يُعد رسالة إلى العالم بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.³⁰ وقد زادت مخاوف أمريكا من صعود الصين في الآونة الأخيرة حيث صرح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، مايكل هايدن، بأن "صعود الصين المتسارع وضعف العلاقات والروابط التي تجمع الولايات المتحدة بأوروبا تمثل أكبر المخاطر التي تهدد أمريكا خلال القرن الواحد والعشرين".³¹

لسنوات مضت ظلت الصين في صراع اقتصادي وتنافس تجاري مع أمريكا وسباق على موارد الطاقة والأسواق التجارية ومناطق النفوذ في عدة مناطق مثل ما حدث في أواخر مارس/آذار 2007 عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض رسوم جمركية تتراوح ما بين 10-20% على الورق المصقول المستورد من الصين من أجل تعويض تأثير الإعانات الخارجية المزعومة على الرغم من أن ذلك الإجراء يتعارض مع اقتصاد السوق. ووصل الأمر لدرجة الشكاوى في إبريل/نيسان 2007 عندما قدمت حكومة الرئيس بوش شكوى ضد القيود الصينية على بيع الأفلام والموسيقى الأجنبية. وهذه ليست أول شكوى ففي فبراير/شباط 2007 كانت الولايات المتحدة قد تقدمت بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد إعانات التصدير الصينية.

لكن الأسوأ بالنسبة للأمريكان هو أن فائض الحساب الجاري للصين وصل 250 مليار دولار أو 9% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 1% فقط عام 2001. وارتفع مؤخراً فائض الصين التجاري في الأربعة أشهر الأولى عام 2007م بنسبة 88% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2006م. وتمضي الصين لتكون عضواً تجارياً فاعلاً ومؤثراً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بعد أن فكّت ارتباط سعر صرف اليوان بالدولار لتعتمد على سعر الصرف المحسوب على أساس الوزن التجاري.³²

من ناحية أخرى أنهت الصين مؤخراً أزمته السياسية التي استمرت طويلاً مع اليابان (الحليف الإستراتيجي لأمريكا) والتي عرفت بأزمة الضريح وكذلك سعت لإفشال الصفقة النووية مع الهند والتي بدأها أمريكا منذ عام 1998م. وبعد أن خاضت الصين حرباً بالتضامن مع روسيا ضد الولايات المتحدة للفوز بنفط بحر

قزوين و نطف القوقاز وسارعت باحتلال مكائها في بترول الجزيرة العربية بعد انتهاء عقد أرامكو.. أتت لتظفر ببتروال السودان.

(6) 2/2: الصين والصراع حول أفريقيا:

بعد مرور نحو خمسين عاماً على تأسيس العلاقات الصينية الأفريقية أضحي التواجد الصيني في أفريقيا واضحاً وكبيراً ومثيراً للتساؤلات، ولا سيما في دوائر صنع القرار الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الثالث لأفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقبل المملكة المتحدة. ويرى الكثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في أفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافته ونتائجه. وإذا أخذنا في الاعتبار تنافس القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة لكسب النفوذ والسيطرة في أفريقيا لوضحت عملية التكالب الاستعماري الجديد على أفريقيا. وطبقاً لمؤشرات التجارة الصينية الأفريقية فإن إجمالي قيمة تجارة الصين مع أفريقيا في عام 1999 قد بلغ 2 مليار دولار أمريكي ارتفعت في عام 2004 إلى نحو 29.6 مليار دولار، وارتفعت بنهاية عام 2005 إلى 39.7 مليار دولار. ويتوقع أن تصل إلى 100 مليار دولار بنهاية هذا العقد الأول من الألفية الثالثة.³³

ولا شك أن التغيير الحاصل في السياسية الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق أفريقية جديدة يقلق كثيراً الولايات المتحدة والدول الغربية. فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحى جانباً عوامل السياسة والأيدولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحتة. فالصين باتت تفكر بمنطق براجماتي مصلحي صرف؛ فهي تهتم بقضايا التجارة والاستثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الأيدولوجي بقضايا مثل الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث.

ويلاحظ المحللون أن تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. فقد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في

إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لتكون بديلاً مريحاً لنفط الشرق الأوسط. وعليه فإن الحديث عن وجود شراكة إستراتيجية سواء أكانت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية. ولكنه بالتأكيد يركز على دعائم مصلحة واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوي في هذه العلاقة.³⁴

ربما يكون ذلك مدعاة للقول بأن أفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الصين إلى أن يكون لها نصيب معلوم في الثروة الأفريقية. لا شك أن السودان في بؤرة عملية السباق (الجديد) نحو القارة.

في سياق هذا السباق نحو أفريقيا، وعندما نظمت الصين في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 الملتقى الصيني الثالث الذي شاركت فيه (48) دولة أفريقية - من ضمنها السودان - أعلنت أنها خلال الخمسين عاماً الماضية قد أعفت (31) دولة أفريقية من ديون مجملها مليار وثلاثمائة وستون ألف دولار. وأن التجارة البينية بين الطرفين (الصين وأفريقيا) بلغت 30 مليار دولار. وأنها قدمت مساعدات لـ (53) دولة أفريقية ولديها استثمارات مع 28 دولة أفريقية حيث أنشأت (900) شركة بالقارة السمراء، وبالتالي أصبحت منافساً قوياً للشركات الأمريكية والفرنسية في أفريقيا كسوق كانت مغلقة لهما في ما مضى.

تسعى الصين لبلوغ هدفها الإستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مرتكزاته إفريقيا وتكون الصين أحد أقطابه ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة لتكون مظلة لتحقيق الهدف الإستراتيجي الأكبر. وللمحافظة على معدل النمو الثابت الذي يبلغ 9% رأي الخبراء الصينيون أنه بالسير على هذا المعدل الثابت فإن مصادر الطاقة المحلية ستخفض انخفاضاً شديداً وبحلول العام 2045م سيكون اعتماد الصين على مصادر خارجية للطاقة يبلغ 45% من احتياجاتها وفي إطار سعيها للطاقة دخلت الصين إفريقيا وبدأت تتغلغل في مناطق النفوذ الأمريكي مثل نيجيريا وجنوب إفريقيا والدول الفرانكفونية والأجلوفونية مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني على التوالي ومنها السودان.³⁵

لذلك عندما بدأ النشاط التجاري الصيني بالإضافة للمنافسة على البترول يقلق الولايات المتحدة قام الكونغرس الأمريكي عام 2000 بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقات الأمريكية الصينية لدراسة انعكاس النمو الصيني في إفريقيا على الأمن القومي الأمريكي وخلصت هذه اللجنة في عام 2006م إلى أن الصين تتعامل مع الدول المارقة على الولايات المتحدة مثل السودان وزمبابوي وأنه لا توجد علاقة تضامنية هدامة تضر بالمصالح الأمريكية كالعلاقة الصينية السودانية.

(6) 3/2: العلاقات السودانية-الصينية

كان السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959م وكان الرئيس عبود هو أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964م وقد كانت الصين من كبار مستوردي القطن السوداني وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التميز في عهد الرئيس نميري ويلاحظ أن العلاقات السودانية الصينية لا تتأثر بتعاقب الحكومات.

بعد العام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بينما الصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية.. وكان اللقاء على مائدة النفط السوداني حيث شاركت الصين بفاعلية في استخراج وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي بصفة خاصة. وذلك لإدراج اسم السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب ولذلك فقد مثل قدوم الصين تحدياً للسياسة الأمريكية وانفتحت آفاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين وقد تم التوقيع على اتفاقيات في مرافق مختلفة (مع وزارة الصحة 1994 ومع وزارة الكهرباء 1995 ومع وزارة المالية للعمل في البترول والتنقيب عن الذهب ومع وزارة الطاقة ومع بنك السودان ومع الجامعات السودانية وعام 1996 تم الاتفاق على تشييد كبري النيل الأبيض وفي عام 1997 اتفقت مع وزارة الري على توريد معدات ري من خلال قرض تجاري)... حتى أصبح السودان عام 2004 أكبر شريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي 96.9% من جملة الصادرات السودانية. وقد شهدت العلاقات السودانية الصينية

تطوراً كبيراً منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له.

وقد تعززت العلاقات الصينية السودانية بعد العام 1999 عندما بدأ السودان يصدر النفط في ظل قطيعة مع الغرب في الوقت الذي تحولت فيه الصين إلى ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، وأصبحت تحصل على 15% من نفطها من السودان.³⁶

تعد السودان دولة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل. وتنتج مليون برميل يومياً. وطبقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فإن صادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو 64% من إجمالي صادراتها النفطية عام 2004. وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام 1995. ومنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونشاطها يزداد اتساعاً بدرجة كبيرة. وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغربية، حيث تمتلك نحو 40% من شركة بترول النيل الأعظم السودانية. ويغطي مشروع النفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى حوالي 15 مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو 220 مليون طن وهو ما يجعله أكبر المشاريع النفطية في الخارج.³⁷

في عام 2000 حددت بكين السودان على أنها نقطة الانطلاق لحملة لزيادة إنتاجها النفطي الخارجي إلى ثلاثة أضعاف في غضون أربع سنوات، رغم العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام السوداني. وتهيمن الشركة القومية الصينية للنفط الآن على مجموعة من الشركات الآسيوية التي تنقب عن النفط في حقول السودان بترخيص من الخرطوم. وتعدّ العلاقات الصينية السودانية مجهودات الأمم المتحدة لعزل الخرطوم بسبب مزاعم ضلوعها في المذابح وعمليات الاغتصاب في دارفور. لقد عارضت بكين أو عملت على تخفيف الكثير من المسودات التمهيدية لقرارات كانت ترعاها الولايات المتحدة وتدين الخرطوم، ولوحت بأنها سوف تستخدم حق الفيتو ضد فرض أي عقوبات أخرى. واستمرت الصين تعارض السياسات

الأمريكية تجاه السودان بقوة لدرجة أن الرئيس الصيني عيّن السيد/ليو جوين مبعوثاً خاصاً للحكومة الصينية للسودان. ويبدو واضحاً أن المبعوث يهدف بصفة أساسية لمتابعة التحركات الأمريكية تجاه السودان وخاصة دارفور عن كثب ويتولى الرد عليها بصورة مناسبة.

هذا الرد المناسب كان واضحاً في فبراير/شباط 2007 عندما زار وفد الكونغرس الأمريكي دارفور. وقد عبّر الوفد -الذي ضم 11 عضواً- عن قلقه من تردّي الأوضاع الأمنية في دارفور وتدهور الأحوال الإنسانية. فتصدى للوفد مبعوث الرئيس الصيني الذي زار دارفور وخطب المجلس التشريعي في مدينة الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور) حيث قال: "إن كثيراً من الناس يدعي بوجود إبادة جماعية في دارفور، نحن لا نرى ذلك ولا نصدق أن شعب السودان المسالم يمكن أن يقوم بالإبادة الجماعية. نحن نرى أن النزاع قام لشح الموارد ويجب تطويرها ونحن في الصين على استعداد للمساهمة في ذلك".³⁸

(6) 4/2: الصين وأزمة دارفور

كما سبق ذكره إن السودان أصبح يشكل أهمية إستراتيجية للصين. لذلك لوحث الصين عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان من خلال قضية دارفور وحقوق الإنسان. وقد أقرت الصين إرسال قوات لحفظ السلام ضمن القوات الدولية المختلطة (الهجين) في الإطار التنموي والاقتصادي على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة إعمار البنى التحتية في دارفور وفي المستشفيات والمدارس.³⁹

تسعى الصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تود الصين أن ترى وجه أميركا منافساً لها في دارفور أو تشاد أو حتى مراقباً عن قرب لمصالحها في السودان ولهذا دأب المبعوث الصيني للسودان بخصوص دارفور على التردد أن الصين لا ترى أن هناك إبادة جماعية وإنما يمكن حل المشكلة في الإطار السياسي دون الحاجة لتدخل دولي وقد انتقل هذا الصراع إلى مجلس الأمن الدولي حين قامت الصين بجهود كبير لإضافة فقرة تنص على موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولية لدارفور في القرار رقم (1706) وكذلك عندما ساهمت مع الحكومة في

صياغة مشروع العمليات المختلطة (المهجين) الأمر الذي ربما يدفع أمريكا للبحث عن طرق أخرى للتدخل في السودان حفاظاً على توازن القوى القائم على السيطرة على الأماكن الإستراتيجية ومنابع الطاقة.

وقد دعمت الصين السودان ليس اقتصادياً فحسب بل سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. وفيما صوتت الصين لفرض عقوبات على إيران بسبب الملف النووي، استمرت تدافع عن السودان وتقف في وجه العقوبات التي تتحرك داخل مجلس الأمن ضد السودان لدرجة أن علق بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المتحدة، ليو قوي جين، وكأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السوداني من الباطن. أو أن دارفور إقليم من الأقاليم الصينية.⁴⁰ وقد جلب لها موقفها هذا الضغوط من الغرب فهددت العديد من الدول مقاطعتها للأولمبياد (التي نظمتها الصين) في أغسطس/آب 2008، لكن جرت المناسبة بنجاح.

كما اهتمت الدول الغربية الصين بأنها تزود السودان بأسلحة متطورة. جاء رد الصين أن مبيعات الأسلحة السودانية من الصين لا تتجاوز 8% من حجم مشتريات الخرطوم من السلاح. وقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا هي أكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان، حيث ظلت الولايات المتحدة تشكل أكبر بائع للسلاح في العالم بنسبة 36%، تليها روسيا بحصة 28%، وبريطانيا 11%، وألمانيا 6%، والصين 3%. وأشار الرد الصيني إلى أن السودان ثالث أكبر منتج للسلاح التقليدي في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا. وأن هناك سبع دول تبيع السلاح للسودان، وأن الصين حتى لو توقفت عن ذلك لا يؤثر في الأمر شيء.⁴¹

رغم ظروف الحرب استمرت الصين تدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب. كما استمرت مساعيها لمنع أي عقوبات ضد السودان. وكانت الصين تردد دائماً أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى زيادة التعقيد عبر عدم تشجيع الحكومة السودانية تجاه حل الأزمة.⁴² وفي 11 أغسطس/آب 2008 أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني البشير

بارتكاب جرائم حرب في دارفور. وأكدت دعمها لموقف الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية حيال الأزمة. وقالت أن المذكرة تؤثر على العملية السلمية في دارفور.⁴³

بسبب هذه المواقف الصينية تجاه السودان اتهم المبعوث الأمريكي السابق للسودان (حتى يونيو/حزيران 2008)، إلياسون، الصين بحماية الخرطوم. كما ذهب بعض المراقبين إلى وصف ما يجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه "حرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نفط ويورانسيوم دارفور."⁴⁴ وهذا ما سوف يتضح من خلال الفصل التالي.

هوامش الفصل السابع

1. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيراتها على السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، 7.
2. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا... 8.
3. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، (ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)، 131.
4. بدر حسن الشافعي، في البحيرات العظمى.. فرنسا ترتدي ثوباً أمريكياً، موقع انترنت. www.Islamonline.net/Arabic/Politics
5. بدر حسن الشافعي، نفس الإحالة السابقة.
6. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيراتها على السودان، 15.
7. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 17.
8. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 20.
9. جلال عبد العزيز عبد الرحمن، "المنظمة الحكومية الفرانكفونية"، آفاق افريقية، العدد الرابع، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، خريف 2001، 7.
10. جلال عبد العزيز، "المنظمة الحكومية الفرانكفونية"، 8.
11. وليد نور الدين، قمة الفرانكفونية.. من الثقافي إلى السياسي، موقع انترنت: www.Islamonline.net/arabic/political
12. عون الشريف قاسم، "الرحالة الفرنسيون إلى السودان"، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، فبراير/شباط 2005م، 82.
13. عون الشريف قاسم، "الرحالة الفرنسيون إلى السودان...، 88.
14. العلاقات الفرنسية، التقرير الإستراتيجي لعام 2004، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، 170.
15. العلاقات الفرنسية، التقرير الإستراتيجي لعام 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ص 223.
16. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 40-42.
17. أحمد زعيم، الموقف الفرنسي تجاه قضية دارفور وعلاقتها بتشاد، موقع الانترنت: www.sudanonline.com.mar20/2007
18. طلعت رميح، حركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية، 2008/2/29، موقع انترنت: www.almoslim.net/moslim-files
19. طلعت رميح، حركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية.
20. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 41.
21. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 21.

22. صحيفة الرأي العام (السودانية)، 2007/11/3.
23. السوداني، الخرطوم، 2007/11/4.
24. أخبار اليوم (السودانية)، الخرطوم، 2007/10/29.
25. حسن عيسى الطالب، سفير بوزارة الخارجية السودانية وقد عمل كأول قنصل عام في مدينة أبشي التشادية في الفترة من 1993-1995، "محنة أطفال دارفور المختطفين"، مقال نشرته صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، العدد (5169)، 2007/11/7م.
26. تصريح الناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية، عميد عثمان الأغيش، لوسائل الإعلام حول مقتل الجندي الفرنسي بغرب السودان على يد القوات المسلحة السودانية، 2008/4/6.
27. Richard Bernstein and Ross Munro, **The Coming Conflict With China** (Random House:1998).
28. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can Liberal System Survive?", Foreign Affairs, January/February 2008, 23.
29. John Ikenberry, The Rise of China..., 24.
30. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية: 2006 - 2007م، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (18)، ربيع 2008، 180.
31. الرأي العام، 08/6/10.
32. B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa", www.asiantribune.com/show-article.php.id,10.4.2006.
33. Johnson Kurlantzick, Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November 2006.
34. Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, China's Africa Strategy, Current History, May 2006, 219-224.
35. Gao Jinyuan, China and Africa: the Development of Relations over Many Years, African Affairs, Vol. 83, No.331, April 1984, 24.
36. حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟" آفاق إستراتيجية، العدد الأول، يناير/كانون الثاني 2008، 1.
37. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية...، 3.
38. حسن، العلاقات الصينية الأفريقية، 5.
39. صحيفة الانتباهة، الخرطوم: 2008/1/20.
40. الصحافة، الخرطوم، 2008/3/11.
41. الرأي العام، الخرطوم، 2008/3/8.
42. تقرير إدارة البحوث بالكونجرس الأمريكي، سبتمبر/أيلول 2007.
43. الرائد، 2008/8/12.
44. محمد عبد الله سيد أحمد، أمريكا والصين، الصحافة، 2008/6/21.

صراع القوى العظمى (II): الدور الأمريكي في أزمة دارفور

الحديث عن البعد الدولي لأزمة دارفور أو تدويلها يقتضي كشف أهم ملامح البيئة الدولية التي تفاعلت في إطارها عناصر الأزمة. فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة في سياق نظام دولي أحادي القطبية كقوة مهيمنة إلى حد كبير على السياسة الدولية ومؤثرة على مجريات الأحداث ومسار العلاقات الدولية وما يترتب ذلك على تأثير (أو تدخل) في الشؤون الداخلية للدول.

لاحظ المحللون أن مخططي وإستراتيجيي الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعوا نصب أعينهم السيطرة على العالم عن طريق القوة العسكرية مع استخدام دبلوماسية المدفع لتبقى الولايات المتحدة هي القطب الأوحيد في العالم. وقد بينت الوثائق التي صدرت عن مؤسسة راند كوربوريشن الأمريكية والمقربة من البنتاجون والبيت الأبيض أنه لا يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية إلا من خلال السيطرة على الاقتصاد العالمي بما فيه الموارد الطبيعية ومن ضمنها النفط الذي يعد المورد الأهم من هذه الموارد للدول المستضعفة. كما عمل إستراتيجيو الولايات المتحدة على تطويع الدول من خلال فرض الوصاية السياسية عليها، مدركين أن تحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب وجود قوة عسكرية ضخمة جداً ومزودة بترسانة هائلة من الأسلحة المتطورة. بما فيها النووية تنتشر في كل أنحاء المعمورة.¹

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة كثفت واشنطن من تواجدها العسكري في العديد من دول العالم وذلك استناداً إلى خطة السياسة الخارجية التي وُضعت في عام 1992م بواسطة نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني، وزير الدفاع آنذاك، والتي

أكدت ضرورة تحقيق التفوق العسكري والسياسي في العالم. وفي عام 2002 نشرت مجموعة "المشروع الأمريكي الجديد" التي يشرف عليها ديك شيني ووزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد والرئيس السابق للبنك الدولي بول وولفوفيتز تقريراً بعنوان: "إعادة بناء الدفاع الأمريكي" دعت فيه إلى رفع الإنفاق العسكري، وإقامة القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وقسمت وزارة الدفاع العالم إلى خمس قطاعات:²

أولاً: القيادة الشمالية، وتشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكوبا، يقع مقرها في قاعدة القوات الجوية في كولورادو؛

ثانياً: القيادة الجنوبية، وتشمل أمريكا الوسطى والجنوبية (ميامي، فلوريدا)؛
ثالثاً: قيادة المحيط الهادي، وتشمل الصين والهند وأستراليا ودول جنوب شرق آسيا ومقرها (هونولولو، هاواي)؛

رابعاً: قيادة أوروبا، يقع مقرها في شتوتغارت-فايهنغن في ألمانيا، وتشمل روسيا وأوروبا والمغرب العربي وجنوب أفريقيا والمحيط المتجمد الجنوبي، كما تضم أيضاً إسرائيل وتركيا؛

خامساً: القيادة الوسطى، ويمتد نطاق عملها من القرن الأفريقي وصولاً إلى آسيا الوسطى بما في ذلك الشرق الأوسط - المنطقة الأهم بالنسبة لواشنطن (قاعدة ماك ديل الجوية - فلوريدا). وقد تم فصل القطاع الخاص بأفريقيا لاحقاً في ما عُرف بـ "الأفريكوم".

ومن خلال التقارير والدراسات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية يؤكد خبراء متخصصون في الشأن الأمريكي أنه يتواجد حالياً أكثر من سبعمائة قاعدة أو منشأة عسكرية خارج أمريكا، فيما يشير آخرون إلى وجود أكثر من ألف قاعدة إذا ما أُضيفت إليها القواعد السرية، إضافة إلى مراكز التجسس ونقاط الارتكاز، فضلاً عن أشكال أخرى للتواجد العسكري الأمريكي في كثير من دول العالم مثل ما يُعرف بـ (التسهيلات العسكرية). وتشير التقديرات إلى أن المباني العسكرية الأمريكية الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية تفوق الـ 845 ألف (من معسكرات، وقواعد ومطارات، ومرافئ، ومستشفيات، الخ...) تمتد على مساحة 30 مليون هكتار. ويقدر الكاتب الأمريكي كالمرز جونسون حجم الانتشار

العسكري خارج الأراضي الأمريكية بأكثر من نصف مليون عنصر بين جنود وعملاء استخبارات وتقنيين ومتعاقدين، إضافة إلى نحو 45 ألف من المستخدمين المحليين.³ إذن هذا هو الإطار الأشمل للصورة التي ينبغي أن نقرأ فيها الدور الأمريكي في دارفور، وهي تعني أن ننظر للدور الأمريكي من خلال إستراتيجيتها العالمية خاصة من خلال سياستها تجاه أفريقيا.

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا:

بعد أن انتهت الحرب الباردة شهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين تبلور ملامح اهتمام دولي بأفريقيا تحولت معه القارة إلى ساحة صراع تجلّى في السياسات الأمريكية والصينية والفرنسية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم لاعب على الإطلاق على الساحة الأفريقية منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الأوربي التقليدي في أفريقيا وخصوصاً الفرنسي وتبلورت مرتكزات السياسة الأمريكية في التالي:⁴

أ. الحصول على البترول حيث تستهدف أمريكا الحصول على 25% من استهلاكها اليومي من البترول البالغ 20 مليون برميل يومياً من أفريقيا مع حلول 2020 كبديل ربما عن بترول الشرق الأوسط الذي أصبحت تكلفته الأمنية باهظة.

ومن المؤشرات في هذا المجال تورط كونداليزا رايس إبان عملها في شركة "شيفرون" النفطية في دعم نظام الحكم العسكري في نيجيريا إضافة لمساندة شركة هالبير تون التي يعمل فيها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشني نظام أباشا في نيجيريا أيضاً وهي الدولة المرشحة أن يصل معدل إنتاجها اليومي في 2010 إلى أربعة ملايين برميل يومياً من النفط بما يؤهلها أن تكون في صدارة منتجي النفط في العالم إلى جانب إيران وروسيا والسعودية. كما ظلت أهداف الوصول إلى مناطق التعدين والموارد الخام وحماية التجارة البحرية وفتح الأسواق الأفريقية أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية أغراضاً معلنة للسياسات الأمريكية.

ب. الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في ضوء أن أفريقيا تعد الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي مع سهولة

اختراق الحدود وحالة الفشل أو الهشاشة للدولة الوطنية ووفرة الموارد الطبيعية فيها خصوصاً مع وجود تجارة غير مشروعة للماس في مناطق البحيرات العظمى وحوض نهر مانو.

وفي هذا السياق اعتمدت أمريكا على الآليات الآتية:⁵

1. دبلوماسية التجارة مع أفريقيا كآلية بديلة عن المساعدات والمنح الاقتصادية فتم الإعلان عن الشراكة الاقتصادية مع أفريقيا.
2. اعتماد عدد من القادة الأفارقة كنماذج للقادة الجدد في أفريقيا يمكن أن يحملوا لواء التطور الديمقراطي كبديل عن وجوه شمولية.
3. مبادرة دول القرن الأفريقي التي أعلنها كلينتون 1998 والتي لحقتها مبادرة بوش بدعم دول شرق أفريقيا بـ 100 مليون دولار لرفع قدراتها في الحرب على الإرهاب.
4. اعتماد عدد من الدول كنموذج قائد في الجهات الأفريقية مثل جنوب أفريقيا في الجنوب ونيجيريا والسنغال في الغرب وإثيوبيا في الشرق وكينيا وأوغندا في الوسط، وذلك للقيام بأدوار تنافسية مع الدول العربية في أفريقيا.
5. وجود عدد من القواعد العسكرية الأمريكية في أفريقيا جيبوتي 2002م وطرح مبادرة الساحل التي وسعت عام 2005 لتشمل عشر دول أفريقية مضافة إلى الدول الأربع (مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر).
6. تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا في فبراير/شباط 2007م ضمن هيكلية وزارة الدفاع الأمريكية. وقد تم ذلك من خلال (الأفريكوم).
7. المشاركة في بعض عمليات مكافحة الإرهاب وذلك بالتخطيط في مارس/آذار 2004 لعمليات ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد في أعقاب اختطاف 32 سائحا من الصحراء الجزائرية إضافة لقصف مناطق بالصومال في يناير 2007 كان يعتقد بأنها تأوي بعض عناصر القاعدة.
8. اعتماد وكلاء إقليميين للحرب على الإرهاب وتشجيع أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية (الحالة الإثيوبية في الصومال 2007).
9. التدخل بشكل حاسم في التسويات الكبرى بمناطق الصراع في القارة الأفريقية استغلالاً لإريتريا، انتهاء الصراع في أوغندا، الإطاحة بموبوتو في الكونغو،

إسقاط النظام العسكري في سيراليون، انتهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان.

كما يرى المراقبون أن السياسات الأمريكية تجاه أفريقيا ما زالت تحظى بقدر من الجدل في دوائر صناع القرار حيث ناقشت دراسة صادرة عام 2006 مسألة أهداف التدخل الإنسانية والتوجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا وخلصت إلى أن القارة تكتسب أهمية إستراتيجية متزايدة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني وفي هذا السياق طرحت الدراسة عدد من التساؤلات تشمل تأثير الشأن الأفريقي على الدوائر الانتخابية الأمريكية، الوجود الصيني في أفريقيا ومدى تهديده للمصالح الأمريكية والموقف الأمريكي من الدول المنتجة للطاقة في قضايا الأمن والشفافية والتطور الديمقراطي.⁶

كذلك أشارت العديد من الدراسات والبحوث الإستراتيجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة تسعى في إطار إعادة ترتيب المسائل المرتبطة بأفريقيا إلى إعادة تقسيم القارة السمراء إلى خمس مناطق رئيسة تجعل لكل منطقة دولة محورية مسؤولة أمام الولايات المتحدة.. ذلك لأن إفريقيا أحد أكبر المصادر للمواد الخام والموارد كما تعتبر من الأسواق الواعدة، وقد تم التقسيم كالآتي:⁷

المنطقة الأولى: هي غرب إفريقيا وتصبح نيجيريا هي الدولة المحورية فيها وذلك بسبب عدد سكانها البالغ 80 مليون نسمة بالإضافة لثرائها النسبي وغناها بالموارد والخامات وتشمل المنطقة من السنغال غرباً إلى تشاد شرقاً.

المنطقة الثانية: هي جنوب ووسط إفريقيا وتضم الكونغو الكبرى (برازافيل وكينشاسا السابقتين) وأنجولا وأفريقيا الوسطى والغابون وزائير سابقاً أي الكونغو الديمقراطية حالياً والأخيرة هي الدولة المحورية لهذه المجموعة.

المنطقة الثالثة: وهي منطقة البحيرات الكبرى وتضم يوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وتكون يوغندا هي الدولة المحورية للمجموعة والمعنية بتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

المنطقة الرابعة: هي جنوب إفريقيا وتضم اتحاد جنوب إفريقيا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وناميبيا والدولة المحورية لهذه المجموعة هي اتحاد جنوب إفريقيا.

المنطقة الخامسة: هي منطقة القرن الأفريقي وتضم السودان وأثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي والدولة المحورية هي أثيوبيا. هذا مع ملاحظة إخراج إفريقيا شمال الصحراء، إفريقيا العربية (المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا) من هذه الإستراتيجية. وقريب من هذه التقسيمات ذهب الكاتب الكيني الأصل الأمريكي الهوية علي المزروعي في نظريته (الاستعمار من الداخل).

وقد قامت الولايات المتحدة بتشكيل قوات أسمتها قوات درء الكوارث الأفريقية (A.C.R.E) وقاعدتها في كامبا بشمال يوغندا بغرض تنفيذ إستراتيجيتها المعلنة وغير المعلنة وقد تم تحويلها ضمن قوات أخرى لقيادة موحدة باسم أفريكوم (AFRICOM Command) بدءاً من أكتوبر/تشرين الأول 2007. بحسب وكيل وزارة الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية، ريان هنري، إن قوات الأفريكوم سوف تكون فريدة في مهمتها وفي هيكل قيادتها. في 21 و 22 يوليو/تموز 2007 أجرت الولايات المتحدة مشاورات مكثفة مع دول أفريقية وبعض الحلفاء الآخرين في فترة الإعداد والتخطيط لهذه القوة. وقد عين الرئيس الأمريكي جورج بوش الجنرال وليام كيب وارد قائداً أول للأفريكوم لتبدأ عملياتها في نهاية العام 2008. ويشير البنساجون إلى أن الهدف الأساسي للقيادة الأمريكية في أفريقيا هي تطوير بيئة مستقرة في القارة لترقية المجتمع المدني وتحسين مستوى الحياة للسكان.⁸

أشار هنري إلى "أهمية أفريقيا المتعاظمة لأمريكا التي تشكل 35% من كتلة اليابسة في الكرة الأرضية و25% من سكان العالم. وقد حان الوقت لكي تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أهمية القارة وأن تعزز جهودها وتزيد نشاطها فيها... وتأتي الأفريكوم كخطوة مهمة في هذا الاتجاه. وهي تركز على المساعدات الإنسانية والنشاط المدني والمهنية العسكرية، ومساعدات لحماية الحدود والأمن البحري والاستجابة للكوارث الطبيعية."⁹

غير أن من أولى العقبات التي تواجه عملية نشر هذه القوات الأمريكية في أفريقيا هي أنها لم تجد ترحيباً من الكثير من الدول الأفريقية حيث ترى هذه الدول أنها سوف تصبح هدفاً للإرهاب إذا ما استضافت هذه القوة. كما يتخوف البعض من الأبعاد السياسية للمبادرة الأمريكية، وأنها تعوق جهود الإتحاد الأفريقي في

تطوير قدراته الأمنية الذاتية.¹⁰ وقد أعلنت بعض الدول رفضها صراحة لهذه القوة مثل الجزائر وليبيا عندما زارها دبلوماسيون أمريكيون في يونيو 2007. بل رفضت الدولتان أن تدخل هذه القوة في أي من الدول المجاورة لهما. غير أن دولاً مثل ليبيريا قد وافقت وسوف تشكل ليبيريا إحدى القواعد الرئيسة لتمرکز هذه القوة التي سوف تتوزع قيادتها على عدة دول أفريقية. وقد دافعت رئيسة ليبيريا، إيلين جونسون، بأن قوة البنتاجون لن تشكل مشروعاً أمريكياً للمصلحة والنفوذ بل تساعد الدول الأفريقية على تطبيق الديمقراطية، التنمية المستدامة ورفع مستوى الحياة للشعب في بيئة آمنة وبتعاون ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.¹¹ وأكد ريان هنري أن قواهم لن تشعل أي حرب لكنها سوف تكون مستعدة للتدخل إذا ما تعرضت دولة أفريقية لمحنة أو تكون على حافة الانزلاق في حرب أهلية.

غير أن النقاد يشيرون إلى أن القارة أصلاً غارقة في صراعات عنيفة: فمن تشاد إلى السودان، ومن الكونغو الديمقراطية إلى الصومال، ومن نيجيريا إلى الجزائر سلسلة اضطرابات وعدم استقرار. لكن يرى المحللون أن الهدف الأساسي (الخفي) هو حماية المصالح التجارية الأمريكية من الهجوم وتأمين المصالح الغربية والأمريكية، وتأمين خطوط نقل الموارد الطبيعية الأفريقية من قوات تراها أمريكا معادية لها. لكل ذلك يرى المحللون أن نقل القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة (أفريكوم) من مدينة ستوتغارت الألمانية إلى داخل أفريقيا بأنه محاولة لإعادة استعمار أفريقيا بشكل جديد.¹² لذلك كانت الحكومة السودانية ترفض باستمرار تدخل القوى الأجنبية في قضية دارفور أو إدخال قوات غربية خوفاً من الأجندة الخفية.

أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في السودان:

إن اهتمام الولايات المتحدة الزائد بالسودان منذ تسعينات القرن العشرين ينم عن أهداف ومصالح أمريكية متعددة الأبعاد. كما أن هناك دوافع وأسباباً كثيرة (كما سيرد تفصيله لاحقاً). إحدى المظاهر التي تؤكد اهتمام أمريكا بالسودان هو كثرة المسؤولين الأمريكيين الذين زاروا السودان خلال العقد الأخير، وكذلك كثرة المبعوثين الأمريكيين الخاصين بالسودان (especial envoys). فمن أمريكا جاءت ميليسا ويلز، وجاء شارلز سنايدر، وهاري جونستون وجون دانفورت وأنريتا

ناتسيوس وريتشارد وليامسون. بل أن بعضهم تكررت زيارته للسودان عدة مرات في العام الواحد. الملاحظ أن كثرة عددهم وزياراتهم تمت بسبب دارفور أكثر مما كان يتعلق بمشكلة الجنوب.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل، كما يرى المراقبون، إن تداعيات أزمة دارفور تشير إلى تأليب الإدارة الأمريكية للمجتمع الدولي ضد السودان مستنفرة إمكاناتها الإعلامية والدبلوماسية لهذا الغرض. لذلك شجعت المتمردين بل دعمتهم سياسياً ومعنوياً، وكانت البداية للتدويل بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الإقليم بعد تداول معلومات في الأروقة الدولية تفيد أن مليشيات مسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم، ارتكبت مجازر في دارفور مسببة في نزوح الآلاف من المنطقة.¹³ ثم توالى الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية.

إن تحول السياسة الأمريكية وميلها إلى ممارسة صنوف من الضغوطات على الخرطوم من خلال هذه الأزمة مرتبطة بنوعين من الأهداف، الأولى بعيدة المدى والثانية آنية. فالأهداف البعيدة المدى تدخل ضمن سياسة التفكيك وإعادة التركيب في إطار إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد، كما تدخل أيضاً ضمن مصالح اقتصادية مرتبطة بالنفط.¹⁴

بالإضافة إلى النفط لأمريكا أهداف أخرى تسعى لتحقيقها من وراء التدخل الأجنبي في دارفور تحت غطاء الأمم المتحدة، تتمثل في السعي لتنصير هذه المنطقة المهمة والسيطرة عليها لما لها من أهمية إستراتيجية يمكنها من التأثير على الدول المجاورة لها، وتمتعها بالموارد وعلى رأسها البترول،¹⁵ فضلاً عن فصل العالم الأفريقي المسلم عن باقي القارة الأفريقية خشية انتشار الإسلام في ربوع أفريقيا. ولهذا يسعى العالم الغربي لعزل العنصر الأفريقي المسلم عن العنصر العربي وتنصير هذا الجزء المسلم بمساعدة من الصهيونية العالمية.¹⁶

إن الأطماع الأمريكية للتحكم في القارة الأفريقية موجودة منذ فترة طويلة جداً، فهم أرادوا أن يكون السودان مدخلهم للقارة الأفريقية وبالسيطرة عليها، يسيطر على عمليات نقل السلاح، لذلك يتفق البعض على أن ذلك يتم ضمن إستراتيجية أمريكية تريد أن تتحكم في القرن الأفريقي عبر السودان.¹⁷

أما الأهداف القريبة المدى فهي ذات ارتباط وثيق بالانتخابات وإعلان فوز بوش بفترة رئاسية ثانية. الملاحظ إن الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال حملتيهما حاولا استغلال أزمة دارفور وتوظيفها لكسب أصوات الأفارقة الأمريكان، فقد صورت لهم هذه الأزمة على أنها صراع بين القبائل العربية المدعومة من الحكومة مع القبائل الأفريقية، من هنا جاء وصف أحداث دارفور بعمليات الإبادة الجماعية، وكذلك مطالبة كتلة السود في أروقة الكونغرس الرئيس بوش بالعمل على استصدار قرار قوي من مجلس الأمن الدولي يخول تكوين قوة متعددة الجنسيات لوقف ما اعتبره فظاعات ترتكب ضد المدنيين الأفارقة، شبيه بالذي حدث في الكونغو 1994 والصومال عام 1992. ولقد حاول النواب صرف الرأي العام عما ارتكبهت الولايات المتحدة في سجن أبو غريب وغوانتانامو.

يبدو، من قرائن الأحوال في السلوك الأمريكي، أن ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، هو نفط منطقة دارفور وتشاد بل وكل منطقة السودان القديم من الصومال إلى نيجيريا تكون تحت قبضتهم، فهم الآن ينتظرون كازاخستان وأفريقيا، حتى لا يصل سعر البرميل الواحد من النفط 155 دولاراً وهذا هو الذي يفسر السرعة والعجلة في الإدانة والتهديد باحتلال السودان.¹⁸ وهناك إدارة إمبريالية جديدة تسمى بالمنظمات الطوعية أو الإنسانية، وهي واجهات استخباراتية، وشركات لجمع المال لصالح أعضائها، وهي تضخم المشاكل لتبرير التدخل في الدول المستهدفة، ومنها الحصول على أموال الدول الداعمة، فهي تجمع البلايين باسم المساعدات الإنسانية وتنفق القليل.¹⁹

يرى بعض المراقبين أن مشكلة دارفور بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لعبة انتخابية وسط الأمريكان، فاللوبيات المختلفة لها قدرتها الهائلة في التأثير على الرأي العام الأمريكي، ومن ثم على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، اللذان يشكل أحدهما الحكومة في آخر المطاف. وأبرز هذه اللوبيات: اللوبي الصهيوني المسيحي المتطرف، واللوبي الأسود، ولوبي صانعي السلاح، ولوبي شركات البترول، والشركات عابرة للقارات، وهي معظمها قد توحدت آراؤها حول ما يجري في دارفور وصار من الصعب على الإدارة الأمريكية تجاهل ضغوط هذه اللوبيات، بل وجدت من الأفضل تبني مواقفها كضرورة انتخابية.

أما بخصوص اللوبي المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة فقد وجد في مشكلة دارفور فرصة سانحة للتأثير علي أتباعه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية عما سواهما من قيم، ومحاولة تغيير ومحو التاريخ الذي شهد انتهاكات واسعة من هؤلاء المسيحيين ضد السود الذين تم جلبهم من أفريقيا، والإبادة التي مورست ضد الهنود الحمر أصحاب الأرض الحقيقيين داخل الولايات المتحدة.²⁰ هذا بالإضافة إلى أن اليمين المسيحي داخل الولايات المتحدة ظل يقدم الدعم والمساندة منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان، سواءً كان بالدعم المادي أو الدعم المعنوي. وقد قام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان، وجعل منها القضية الأولى على مستوى العالم قبيل التوصل إلى اتفاقيات السلام في عام 2005. وقد رأت هذه المجموعة فيما يبدو في مشكلة دارفور بداية لتحقيق أحلامها، مع بدء أكبر مجموعتين في الشمال والوسط والغرب بالاقত্তال لأن الحرب سوف تؤدي إلى إضعاف الاثنين في المستقبل، بينما تستغل الحركة الشعبية لتحرير السودان فرصة السلام المؤقتة هذه في تجميع قواها المعنوية والعسكرية لأجل الإطاحة بالمجموعتين في آخر المطاف.²¹

كما يبدو أن جماعة أخرى من اليمين المسيحي رأت في مشكلة دارفور والنزوح الكثيف الذي نجم عنها فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحي وسط هؤلاء اللاجئين الجياع الحفاة، وذلك لأن الإنسان في قمة بؤسه يمكن التأثير فيه بسهولة من خلال الإغراءات بالطعام، أو توفير الحماية أو اللجوء إلى الدول الكبرى، وتوفير فرص العمل ونحو ذلك. وللكنيسة الإنجيلية تجارب واسعة في منطقة جبال النوبة، حيث أفلحت في تنصير أعداد من المسلمين في تلك المناطق، وقد انعكس ذلك على أسمائهم التي تحتوي أسماء محلية الطابع وأسماء إسلامية وأخيراً أسماء مسيحية.²²

في الحقيقة أن الاندفاع الحماسي لليمين المسيحي للتصدي لمشكلة دارفور، ورائه غايات وأهداف، ربما تكون أبعد ما يكون من مسألة الحماس والغيرة الدينية وغيرها من شعارات براقعة، وذلك لسبب بسيط هو أن الدين قد تم استغلاله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال، مثله مثل أي سلعة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وصارت له مؤسساته المالية وشركاته الاقتصادية وأجهزة إعلامية مستغلة ومؤثرة.²³

أما اللوبي الثالث الذي وجد من مشكلة دارفور أمراً يعنيه مباشرة هو اللوبي الأسود الذي يميل لصالح الديمقراطيين تلقائياً، وقد تمت استشارته من خلال تصوير الصراع الذي جرى بدارفور وكأنه صراع غير متكافئ بين البيض والأفارقة السود. ومع تزايد هذه الادعاءات تم إحياء سنوات العبودية والكبت والاضطهاد الذي مر بالسود في أمريكا،. ومن هنا قرروا أن لا يعطوا الفرصة لكي تتكرر نفس الاضطهادات القديمة، وهؤلاء بالطبع من السود حسني النية أما السود الآخرون من قادتهم فقد رأوا في مشكلة دارفور مشكلة تزيد من حدة التعاطف معهم، لذلك سعوا إلى جمع تبرعات سخية وبالتالي تصب في صناديقهم الاستثمارية.²⁴

اللوبي الرابع فهو لوبي شركات البترول وهو لوبي قوي جداً بما يمتلكه من أموال وأجهزة إعلامية ومسؤولين يعملون في الإدارة العليا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. ويأتي على رأس هؤلاء نائب الرئيس الأمريكي وربما الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، من خلال استثمارات أسرته الواسعة في مجال البترول بولاية تكساس، وهو لوبي يمثل تلقائياً أصحاب النفوذ والمال والسلطة والحزب الجمهوري الأمريكي.²⁵

إن شركات البترول في الولايات المتحدة والخليج العربي وفنزويلا وبحر الشمال كانت قادرة على تأمين احتياجات السوق من النفط الخام، وكان يعني إضافة إنتاج السودان لهذه الأسواق إغراقها بمنتجات النفط وبالتالي إصابة المنتجين العالميين وعلى رأسهم شركات البترول الأمريكية بالخسائر، وهو أمر تحرص الرأسمالية العالمية على عدم الانزلاق إليه وتفضل في العادة التخلص من السلع الفائضة أياً كانت برميها في البحر حتى ولو كان قمحاً يحتاجه الجياع لتحافظ على الأسعار،²⁶ ومن هنا اعتبر بترول السودان احتياطاً للأجيال الأمريكية القادمة.

عند تفجر مشكلة دارفور تصورت هذه الشركات أن الأزمة قد تتيح لها إعادة تقسيم الثروة النفطية في السودان بصورة جيدة، وأن الجيش الأمريكي يمكن أن يتدخل بكامله لأغراض إنسانية في بداية الأمر.

ثم أخيراً لوبي شركات الأسلحة الذي يشجع على الدوام المنازعات والحروب حتى يستطيع تصريف بضاعته إلى الخارج، وتكتمل بذلك دورة التصنيع (إنتاج - بيع - استهلاك). لذلك يحرص هذا اللوبي على وجود إدارة أمريكية

جمهورية متشددة تجاه الخارج بحيث تعمل على الدوام على نشر القواعد الأمريكية في الخارج، وتأديب الدول غير المنحازة للولايات المتحدة، لأن مثل هذه الإدارة تكون في حاجة مستمرة لمنتجات المصانع الحربية الأمريكية، وهي في أغلبها شركات إنتاج خاص لا تقوم الحكومة الأمريكية إلا بالتصديق لها والإشراف غير المباشر عند تصدير بضاعتها.²⁷

أما موقف الإدارات الأمريكية فيما يبدو، فقد كان منذ البداية الرغبة في تحقيق سلام في السودان حتى يُحسب لها ذلك إنجازاً ضمن حملتها الانتخابية. هذا بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية أرادت التغطية عما يجري في العراق وأفغانستان من مقاومة. لكل ذلك وحتى في يونيو/حزيران 2007 وبعد قبول السودان بالعملية المختلطة (المهجين) والتي تشكل آخر حزم الدعم الثقيل فإن راييس لم تكف عن إطلاق تهديداتها في مؤتمر باريس الأخير بشأن دارفور وفي ذات الوقت نشرت الواشنطن بوست على لسان جينداي فريزر: (حتى صدور أعمال تجاه دارفور فإن احتمال فرض عقوبات جديدة قائم). وبالفعل حتى العام 2008 وضعت الحكومة الأمريكية السودان ضمن الدول الأسوأ انتهاكاً لحقوق الإنسان. بخلاف النظام العالمي الجديد والسعي للسيطرة على مراكز القوى فإن المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين من أجل السيطرة على مقاليد الحكم تزيد الوضع سوءاً.²⁸

لكن مع كل تلك الأهداف والمصالح يبقى الهدف الأكثر عمقاً إستراتيجياً فهو ذلك المتعلق بحرب الموارد وعلى رأسها النفط وهو السبب في غزو أمريكا للعراق ولعدم ضمان أمريكا استمرارية انسياب النفط من الجزيرة العربية وخاصة بعد انتهاء عقد أرامكو في السعودية لذا فهي تسعى لإيجاد مسارات جديدة تتفادى الممرات المائية الحالية المتمثلة في الخليج العربي وقناة السويس والبحر المتوسط بحسبان أنها ممرات غير آمنة على المدى الطويل وتؤكد التقارير أن التفكير الأمريكي يتجه لإنشاء خطوط تعبر الغرب الأفريقي نحو سواحل غرب إفريقيا الأكثر أماناً أولاً والأبعد عن المخاطر التي تمثلها الجماعات الإسلامية في الجزيرة العربية والخليج ومصر بالإضافة للخطر الذي تمثله إيران كما أن مشاكل إفريقيا وإن تعقدت فهي أيسر على الولايات المتحدة من مشاكل الشرق الأوسط.

أضف إلى ذلك بروز الصين كأكبر مستهلك للنفط وخاصة بعد أن حلت محل الولايات المتحدة في نفط السعودية ودخولها الناجح للقارة الأفريقية ومنها السودان لتصبح أكبر شريك في نفط الجنوب بعد طرد شركة "شيفرون" الأمريكية. وتشير التقارير إلى وجود نفط بكميات كبيرة وبنوعية أجود في دارفور. 29 كل هذا جعل أمريكا تندفع بقوة نحو دارفور.

لذلك يرى كثير من المحللين أن الاهتمام الحقيقي ليس الأوضاع الإنسانية وإنما المواد الخام. فقد انتهى في عام 2005 عقد شركة أرامكو الأمريكية التي تحتكر بمقتضاه استغلال البترول السعودي طيلة السنوات الخمسين الماضية في حين ازدادت المخاطر واستمر تدهور ظروف الاستثمار للشركات الأمريكية في منطقة جنوب غرب آسيا. وفي الوقت ذاته تم اكتشاف مخزون - وبنوعية أفضل - للنفط في أفريقيا في كل من ليبيا وتشاد والسودان. كذلك تميز هذه المصادر بأنها أكثر قرباً من الولايات المتحدة الأمريكية وأسهل تأميناً من سابقتها. وتقدر شركة "شيفرون" التي قامت بالعمليات الاستكشافية في جنوب السودان في ثمانينات القرن العشرين مخزونه من النفط والغاز الطبيعي بما لا يقل عن ما في العراق أو السعودية. وقد أورد بعض الباحثين أن الدراسات الصهيونية اعتمدت السودان بديلاً إستراتيجياً لنفط الخليج منذ السبعينات. 30

الأهداف الحقيقية لموقف أمريكا من قضية دارفور

يمثل السودان لأمريكا أهمية إستراتيجية كبرى لموقعه الجيوبوليتيكي. فهو أكبر دولة في أفريقيا. وله حدود مع تسع دول وهو حلقة وصل بين أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها. وموقعه مهم لأمن مياه البحيرات وأمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ولقد تزايد اهتمام أمريكا بالسودان بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطه وتصديره رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره ومقاطعة أمريكا له وفرض عقوباتها عليه. فأمرى لن تنسى ولن ترضى بحقيقة أن نفط السودان الحالي الذي تستمتع به الشركات الصينية والآسيوية الأخرى قد أتى من الحقول التي سبق أن اكتشفتها شركتها "شيفرون" في عام 1974م والتي أنفقت فيها 1.2 مليار دولار ثم توقفت بعد أن تعرض عمالها لهجمات من المتمردين ثم غادرت بإيعاز من حكومتها

ليجىء من بعدها الصينيون والآسيويون وينجحون في استخراج نـفـط السودان وتصديره.

يبدو أن استـبـاق الصين لأمريكا في استخراج نـفـط السودان وتصديره قد أثار حفيظتها وأجج صـراعاً خفياً بينهما. إذ لم يكن وارداً في حسابات أمريكا على الإطلاق أن شركة من الشركات يمكن أن تأتي بعد "شيفرون" لتنفض أحتام آبارها وتستأنف العمل فيها. ومن أجل ذلك اشتدت حملة أمريكا وحلفائها على الشركات العاملة في نـفـط السودان وهددتها لكي توقف عملياتها واستطاعت أن تجبر شركة "تلسمان" الكندية على إيقاف استثماراتها النفطية في السودان. ولا تزال الشركات الأمريكية تضع خططاً لإنفاق عشرات المليارات من الدولارات سنوياً لصناعة النـفـط في أفريقيا. وأمريكا تتوقع أن تحصل على ربع احتياجاتها من النـفـط من أفريقيا عام 2015م. والصين صارت في عام 2006م ثاني أكبر دولة مستوردة للنـفـط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي تستورد اليوم حوالي سبعة ملايين برميل نـفـط يومياً، وبحاجتها المتزايدة للنـفـط بمعدل 30% سنوياً فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النـفـط خلال سنوات قلائل قادمة. والصين كذلك تأخذ ما يقارب ثلث احتياجاتها من النـفـط من إفريقيا. ولذا كانت إفريقيا والسودان بوجه خاص بؤرة اهتمامها. وتمتلك شركة CNPC الصينية الآن على حق تنقيب النـفـط في مربع 6 في دارفور قرب الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى وأشارت المصادر إلى أن إقليم دارفور إضافة إلى النـفـط يوجد به واحد من أكبر وأنقى ثلاثة حقول يورانيوم في العالم. وكذلك واحد من أكبر أربعة حقول للنحاس في العالم. ويُعد حقل دارفور واعداداً ومتوقفاً أن يصل إنتاجه إلى 500 ألف برميل يومياً. فالصين تملك ترليوناً من الدولارات الأمريكية في بنكها المركزي تغامر بها في التنقيب عن النـفـط حتى في أكثر المناطق في العالم اضطراباً وذلك من أجل سد احتياجاتها المتزايدة من النـفـط. و"شيفرون" ليست بعيدة الآن عن السودان وعن دارفور. إنها الآن في تشاد تعمل مع دبي المتهم بدعم الحركات المسلحة في دارفور والمتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدتهم جميعاً بالسلاح والتدريب. وقد أصبح النـفـط الإفريقي يحتل المرتبة الأولى في المنافسة بين أمريكا والصين في أفريقيا وخاصة في السودان ودارفور على وجه الخصوص.³¹

لقد أزعج وأمريكا التوسع الاستثماري للصين في نفط السودان. وهناك مشروع أمريكي متداول عن إمكانية ربط النفط السوداني تحديدا من بحر الغزال ودارفور بشبكة أنابيب إلى تشاد ليلتقي بخط الأنابيب الذي تم إنشاؤه من حقول نفط تشاد والذي يمتد إلى ميناء كربي الكمروني بساحل المحيط الأطلسي بطول أكثر من ألف كيلومتر والذي سيؤمن لأمريكا نفطا أقل تكلفة من نفط الشرق الأوسط. وتقول المصادر أن هذا الخط قد صمم على أساس أنه مشروع كبير سيضم إليه نفط دارفور والجنوب. وتقول مصادر إن أمريكا بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001 اعتبرت أن النفط الإفريقي بمواصفاته العالية بات يشكل سوقا متنامية لمصافي النفط الأمريكية على الساحل الشرقي. وأن أفريقيا صارت واحدة من أسرع المناطق في العالم نموا في إنتاج النفط وأنه سيكون بوسع الولايات المتحدة في عام 2012م أن تستورد من أفريقيا ما يعادل نفس كمية نفطها التي تستوردها حاليا من الشرق الأوسط. فمشكلة دارفور كما بات يتضح تؤججها حرب باردة على النفط بين أمريكا والصين. ولذا فإن هناك مراقبين يرون أن هناك حربا مؤجلة ستشب بينهما انطلاقا من دارفور على وجه التحديد، لأنه إما أن تتمدد أمريكا من نفط تشاد إلى دارفور، وإما أن تتمدد الصين من نفط دارفور إلى تشاد. فدارفور تمثل لهما مخزنا للنفط والغاز واليورانيوم والنحاس وثروات زراعية ومائية عديدة.³²

فأمريكا بتدخلها في إقليم دارفور إنما تسعى للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي وكذلك الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم ونحاس وبما في ذلك ثروته الصمغية الهامة لكثير من صناعاتها وسلب فرنسا من نفوذها في مستعمراتها السابقة. فحقول النفط في السودان تتمركز حاليا في جنوب السودان وتمتد حتى دارفور وحدود تشاد. وأمراء النفط في أمريكا يعلمون عن نفط السودان أكثر مما تعلمه حكومة السودان. وإذا وضعنا في الاعتبار أن نفط السودان أو نفط دارفور على وجه الخصوص يمكن تصديره لأمريكا عن طريق ذلك الأنبوب وهو ما يمكن أن يمثل منفذا آخر للنفط السوداني وخاصة نفط دارفور الذي ترنو عيون أمريكا للاستيلاء عليه، فإن ذلك يفسر حدة الصراع والتدخل الأجنبي القائم الآن في دارفور والسودان. وكما

يقول مراقبون فلا يوجد مكان آخر في العالم أسخن في النزاع بين أمريكا والصين من السودان وبالتحديد في دارفور. وأن أمريكا في سبيل أن تستولي على ثروات دارفور حرصت على إبقاء مشكلتها مشتتة.. فهي كانت على رأس المشاركين في الوصول إلى اتفاق سلام في أبوجا في مايو/أيار 2006 بحضور ممثلها روبرت زوليك وقبوله باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه وتم توقيعه مع حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي بينما رفضته حركة العدل والمساواة والمنشق عبد الواحد محمد نور. وقد قامت أمريكا بتهديد الرافضين للتوقيع لكنها لم تنفذ تهديداتها بمعاقتهم كما توعدتهم، وعاقبت بدلا منهم حكومة السودان. بل وقفت موقف المؤيد لاستمرار تمردهم ووصفت الاتفاق الذي تم برعايتها بأنه ناقص. فأمريكا لها دور كبير في تأزيم مشكلة دارفور وهي القادرة على حلها إن أرادت بالتضامن مع القوى الأخرى بضغطها على الحركات المسلحة وتجفيف تمويلها لتجلس للتفاوض ولكنها لا تريد حلا للمشكلة الآن. وإنما تريد أن تجعلها ذريعة لاتهم حكومة السودان بالعجز عن حلها كمبرر لعدم رغبتها في تطبيع العلاقة معها. وتكون مصدر إزعاج دائم للحكومة أو سببا لقلب نظام الحكم إن وجدت لذلك سبيلا.³³

فمشكلة دارفور كما يقول الكاتب وليام إنغدال William Engdall في مقال له بعنوان: (دارفور؟... إنه النفط يا غبي) يقول: إن انشغال الولايات المتحدة بدارفور لا يعكس قلقا حقيقيا على عملية إبادة جماعية تتم أو حقوق إنسان تنتهك. ولكنه انشغال بنفطها وثرواتها. ولو كان لأمريكا اهتمام بالإبادة الشاملة لكانت قد اهتمت بإبادات عديدة جرت في جهات مختلفة من العالم ابتداء من إبادةها هي لأكثر من مائة مليون هندي أحمر ولا زالت تجس بقاياهم في سجون تسميها محميات وتنتهك فيهم حقوق الإنسان. ولم يكن لديها وازع أمام الإبادة الجماعية التي نظمتها في العراق بهدف الوصول إلى نفطه. كما أن أمريكا تبدو محايدة مع دول تنتهك حقوق الإنسان. فمصالح أمريكا فوق الديمقراطية وفوق حقوق الإنسان. وإن صحافة العالم عندما تناقش مشكلة دارفور تنسى دائما أن تورث حقيقة النفط كسبب أساسي في الصراع،³⁴ وفي التدخل الدولي.

إن سرعة اهتمام أمريكا وحلفائها بقضية دارفور أمر يثير الشكوك إذا ما قورن بالصمت الذي استمر لقرابة عقدين من عمر الحرب التي استمرت في الجنوب والتي أسفرت عن مقتل مليونين وتشريد أكثر من أربعة ملايين. فبينما وصلت أزمة دارفور إلى مجلس الأمن في 22 شهرا لم تصل مشكلة الجنوب إليه إلا بعد 22 عاماً. ولم تهتم أمريكا بمشكلة الجنوب وتبحث لها عن حل إلا بعد أن تمكنت الشركات الصينية من استخراج نפט الجنوب وبعد أن فشلت أمريكا في إيقاف استخراج وتصديره عن طريق العقوبات. وفشلت كذلك حركة التمرد ومعارضة الشمال المسلحة من إيقاف تصدير النفط عن طريق منشآت النفط وخطوط أنابيبه أهدافا عسكرية، كما فشلت مطالب الحركة المسلحة بالجنوب بجعل إيقاف ضخ النفط وتصديره شرطا لازما لوقف إطلاق النار الدائم. ثم لما أيقنت أمريكا أنها قد فشلت في حربها وعن طريق الضغوط والعقوبات من إسقاط نظام الخرطوم وإيقاف الاستثمار في النفط. ورأت أن موارد النفط قد فكت عزلة النظام السياسية، خشيت أمريكا من أن يختل توازن القوة العسكرية بين الحكومة والحركة الشعبية ومعارضة الشمال بما يجعل احتمال انتصار التمرد في الجنوب وحلفائهم المعارضين في الشمال أمرا بعيد المنال بما يضعف من مقاومتهم لحكومة الإنقاذ. بمرور الأيام وبانتظام. ولذا فقد رأت أمريكا أن تسارع لعقد اتفاق سلام شامل بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية وتكون هي عرابه وبسند من حلفائها حتى تكون الحركة في مركز قوى قبل أن يتجاوزها الزمن، وأن تنال مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من الاتفاق أكثر مما لو تأخر بها الوقت الذي سيكون في صالح حكومة الخرطوم والتي متى ما تقوت بموارد النفط بمرور الوقت فسوف تكسب من ضعف الحركة الشعبية العسكري وقد يغريها ذلك لرفض المفاوضات. ربما هدفت أمريكا أن يفضى اتفاق السلام إلى إنشاء نظام علماني في الجنوب مرتبط بمصالحها ويتمدد شمالا لكي يكون سودانا جديدا في ظل سودان موحد، أو لينفصل الجنوب ويرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوى يضم كل من الكونغو ويوغندا وإثيوبيا وإريتريا ومن ثم يسهل على أمريكا التحكم في منطقة حوض النيل وإخضاع دوله لسياساتها. ولقد عولت أمريكا على اتفاقية السلام الشامل لتكون سببا في تفكيك النظام سلما عن طريق التحول الديمقراطي

والانتخابات وأن يستمر إضعاف النظام في هذا الأثناء بكثرة الضغوط والعقوبات عليه ومطالبته بحل مشكلة دارفور التي تعقدت والتي لأمریکا دور في إشعالها وتأزيمها. وربما تسعى أمريكا من خلال فصل الجنوب لإنشاء دولة جديدة وتغرقها بالسلاح والتكنولوجيا والخبرات لكي تكون بمثابة "إسرائيل إفريقية"³⁵ في المنطقة لتخدم مصالح أمريكا بالدرجة الأولى.

ما يعضد هذا التحليل هو سلوك أمريكا المتأرجح تجاه حكومة السودان في ما يخص محاولات الخرطوم لتطبيع علاقاتها معها. فمطامع أمريكا ورغبتها في الاستيلاء على نفط السودان وثرواته هي أهم مسألة تهدف أمريكا لتحقيقها قبل التفكير في تطبيعها لعلاقتها مع حكومة السودان. ولكنها رغبة مسكوت عنها في مفاوضات التطبيع لأن أمريكا لا تدرى حتى الآن كيفية تحقيقها وهي أيضا مسألة مرتبطة بشرط إسقاط النظام. فأمريكا لذلك عوضا عن الإفصاح عن هذه الرغبة صارت تتعلل بحرصها على مراعاة حقوق الإنسان في السودان. ومن أجل ذلك صارت تعاقب السودان وتقاطع الاستثمار في نفطه وثرواته تاركة الفرصة للشركات الأخرى وتعاقب تلك الشركات بسبب استثماراتها في السودان، بينما هي في حقيقة أمرها ترغب في الاستثمار مثلهم. ثم إن قرار التطبيع مع حكومة السودان لا بد أن يكون خاضعا لمؤسسات عملاقة بعيدة عن الواجهة السياسية التي تمثلها الإدارة الأمريكية وهذه المؤسسات تشمل جماعات الضغط وعلى رأسها شركات النفط المتحالفة مع غرف التجارة والصناعة وجميعها حريصة على مصالحها. وهي قد استطاعت في عهد بوش الأب والابن أن تحمي نفط الخليج خلال حرب تحرير الكويت وهي الآن تسيطر على نفط العراق ونفط قزوين بإهداء نظام طالبان وسقوط شفرنادزه في جورجيا. ثم اتجه تركيزهم للسودان ودارفور التي قد تكون مدخلا لإسقاط نظام الحكم فيه وإزاحة الصين. وهم يغلفون كل حروبهم ومؤامراتهم بغطاء أخلاقي يتمثل في إدعائهم التمسك بقيم الدين المسيحي وحقوق الإنسان. وقد أعطتهم أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ذريعة هامة للتدخل في دول معينة واحتلالها وتغيير حتى مناهج التعليم والمفاهيم فيها بدعوى محاربة الإرهاب والحرب الاستباقية دفاعا عن النفس وإرساء الديمقراطية وطرح المشروعات الإنسانية والخيرية والإنمائية والخدمية، كما أعطاهم سوء إدارة حكومة

السودان لمشكلة دارفور ذريعة لاتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية في دارفور وللتدخل بدعوى وقف الإبادة الجماعية ومن ثم محاولة احتلال دارفور.³⁶

لكن يرى البعض أن أمريكا بمثل سلوكها هذا تبدو كمن ضل الطريق وأخطأ الهدف وليس لديها إستراتيجية محددة وواضحة لتحقيق هدفها في الاستيلاء على هذا النفط حتى وإن أسقطت هذا النظام أو سقط لها من تلقائه، ولا كيف تزيح الصين وتستولي على حقول نفطها في السودان. وربما كان في تصور أمريكا بأنها عن طريق اتفاقية الجنوب ستمكن من ممارسة قيادة ورقابة على حكومة السودان من خلال مراقبتها لسير الاتفاق وتدخلها لتنفيذ شروطه وشروطها، وإن حكومة السودان إذا ما قامت بتنفيذ الاتفاقية بالكامل إضافة إلى شروطها فسيتركك النظام تلقائياً، وينبني على أنقاضه سودان جديد علماني، أو يتم لها انفصال للجنوب ودارفور.

إن هذه النوايا الأمريكية هي التي تجعلها متذبذبة في علاقاتها بالحكومة السودانية. فرغم كل التعاون الأمني الذي قدمته الحكومة السودانية منذ أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وعلى الرغم من أنه بعد أحداث سبتمبر بدأ اليرجمانيون يسودون على الأصوليين في الخرطوم، ظلت الولايات المتحدة تراوغ أمام محاولات الحكومة السودانية لتطبيع علاقتها معها. لكن مصدر في وزارة الخارجية السودانية قال إن السبب الحقيقي الذي لا يظهر في الإعلام هو أن "الأمريكيين يطالبون بتغيير توجهات النظام الإسلامية وكذا العناصر المنفذة المعبرة عن هذه التوجهات".³⁷ وكان الرئيس السوداني البشير قد كرر في مناسبات سابقة بأن حكومته على قناعة بأن واشنطن وحلفاءها يجحدون أي تعاون معهم ويريدون إسقاط نظامه لأنه يحمل توجهات إسلامية ويقف مع القضايا العربية والإسلامية.³⁸

أسباب التدخل الأمريكي في دارفور:

أولاً: الأسباب والدوافع:

على الرغم من أن تدخل الولايات المتحدة في أزمة دارفور جاء متأخراً نسبياً - بعد ضغوط داخلية من الرأي العام والإعلام ومنظمات المجتمع المدني - إلا أنها قامت في وقت وجيز بتصعيد المشكلة وإعطائها بعداً دولياً والوصول بها لمجلس الأمن الدولي وإصدار قرارات عديدة منه بشأنها وذلك بسبب النفط لأن أمريكا -

كما يشهد التاريخ- لا تتدخل مباشرة في أية مشكلة إنسانية لأية دولة ما لم تكن لها مصلحة فيها.

تباينت الرؤى حول أسباب التدخل الأمريكي في قضية دارفور وبرزت عدة آراء أهمها:

1. يرى البعض أن الولايات المتحدة تسعى لتصفية حكومة الخرطوم، حيث بذلت منذ البداية جهوداً كبيرة لتصفية الإنقاذ إلا أنها فشلت في كل ذلك، وذلك بسبب توجهات الإنقاذ الإسلامية ودعمها للإرهاب الدولي. وقد حمل هذا الرأي مناصري حكومة الإنقاذ الوطني، وبعض المحللين في العالمين العربي والإسلامي، إلا أن بعض المحللين يرون بطلان هذا الرأي، وذلك أن حكومة الإنقاذ الوطني قد تراجعت تماماً عن شعاراتها الدينية، وهي على توافق تام مع الإدارة الأمريكية وتنفذ سياستها في مكافحة الإرهاب، وتعقب الإسلاميين في العالم واعتقالهم، وتسوية مشكلة الجنوب سلمياً، وبهذا فالإدارة الأمريكية تفضل بقاء نظام الإنقاذ على أي نظام آخر لتحقيق تلك المصالح الأمريكية في السودان والتي على رأسها الملف الأمني وتنفيذ اتفاق نيفاشا.

2. يرى البعض الآخر أن الإدارة الأمريكية تتدخل في دارفور من أجل إيجاد موطئ قدم لها في ثروات دارفور الكثيرة المتمثلة في البترول واليورانيوم والمعادن الأخرى النفيسة، وهي تفعل ذلك في إطار سياساتها الرامية للتدخل في إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، ووضع يدها على البترول التشادي، وذلك بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بتوقيع اتفاق نيفاشا. ويرى آخرون كذلك بطلان هذا الرأي، فالإدارة الأمريكية موجودة أصلاً في أفريقيا والدول الأفريقية ترحب بها وبشركاتها وقواعدها العسكرية إن أرادت، فهي ليست في حاجة لإتباع كل تلك السبل الملتوية والشاقة للولوج في أفريقيا، وهي إن أرادت الاستثمار في بترول السودان فإن الحكومة السودانية نفسها وفي إطار توددها للولايات المتحدة لا تمنع من منحها ذلك الامتياز، بل إن عدداً من الشركات الأمريكية قد وجدت موطئ قدم لها في السودان، وهي تستثمر البترول التشادي مع العلم أن معظم بترول السودان في جنوب السودان، وقد أصبح الجنوب في يد الإدارة الأمريكية.³⁹

3. يذهب آخرون إلى أن الولايات المتحدة تدخلت لدواعي إنسانية بحجة مغلبة تلك الدواعي على مصالحها هناك، فقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية صوب دارفور متأخراً (كما سبق ذكره) بالمقارنة مع دول أخرى خاصة دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن مصالحها كانت تقتضي إخماد مشكلة دارفور في مهدها حتى لا تعكر صفو السلام في الجنوب.

لقد تحركت الإدارة الأمريكية بسبب ضغوط الرأي العام العالمي والأمريكي تجاه المآسي الإنسانية في دارفور، وربما تكون الإدارة الأمريكية بعد ذلك قد استغلت الوضع في دارفور لتحقيق مآربها مثل الدعاية الانتخابية، والضغط على نظام الخرطوم لمزيد من التنازلات في نيفاشا، وتنفيذ اتفاقية نيفاشا بعد توقيعها، وتحقيق مصالحها الكثيرة في السودان (كما سبقت الإشارة).

كذلك للعامل الانتخابي وضغوط الرأي العام حضور واضح في مسألة دارفور. فالمرشحون الثلاثة للرئاسة الأمريكية في انتخابات 2008 (أوباما وهيلاري كلينتون وجون ماكين) جاء موقفهم واحداً تجاه دارفور وهو "أن الحكومة السودانية هي المسؤول الرئيس عن ذلك العنف والجهة القادرة على وقفه." وطالبوا في حملتهم الانتخابية التحرك السريع لوقف "العنف والإبادة الجماعية في دارفور". وأكد المرشحون أن ذهاب إدارة بوش لن يغيّر شيئاً في الموقف الأمريكي من دارفور إذا كانت الحكومة السودانية تعوّل على ذلك. ويرتبط إجماع المرشحين للرئاسة الأمريكية بالصورة التي رسمها الإعلام الدولي لدى الرأي العام العالمي حول دارفور وقد خصصت أمريكا (470) مليون دولار لتشويه صورة السودان.⁴⁰ فحوى الصورة هو "وجود كارثة إنسانية غير مسبقة في دارفور، الأضرار فيها معروفون والضحايا كذلك." وتتلخص الصورة في "أن الملايين من المدنيين وقعوا ضحايا هجمات شرسة من مليشيات متوحشة لا تعرف الرحمة، وليس لديها وازع أخلاقي فهي تقتل وتحرق القرى وتغتصب النساء وتشرد الصغار والكبار. ويضاف إلى هذا هناك قناعة بأن الحكومة السودانية تدعم هذه المليشيات وترضى عن أفعالها وتتستر على بغاتها،"⁴¹ رغم النداءات المتكررة لوقف هذا العنف. يرى بعض المحللين أنه وبغض النظر عن صدق هذه الدعاوى فإن القناعة ترسخت بها في كل أنحاء العالم، فقد روّج لها الإعلام وحملات الناشطين وتصريحات السياسيين، كما زوّد

محرك البحث العالمي (Google) خرائطه الرقمية بمواقع القرى التي تعرضت للهجوم والحرق في دارفور وأضاف بيانات المتضررين.⁴²

كما نشطت منظمات أمريكية كثيرة تحت الحكومة الأمريكية على التدخل لإنهاء مأساة دارفور. فمثلاً منظمة أنقذوا دارفور (Save Darfur) عبارة عن تحالف يضم (180) منظمة أمريكية من المنظمات الكنسية العاملة في مجال حقوق الإنسان أعادت تنظيم حملتها مرة أخرى في مايو/آيار 2008، وقالت إن كل المرشحين للرئاسة الأمريكية أجمعوا على أن أي واحد منهم يصل للبيت الأبيض سوف ينتهج سياسة حازمة تجاه الخرطوم. حركة "أنقذوا دارفور" هي أكبر حركة جماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حركة السلام الحركة المعادية لنظام التمييز العنصري في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين لكنها ليست حركة سلمية بل حركة تدعو إلى الحرب إذ يقول أحد شعاراتها: "Out of Iraq, into Darfur" - أي (أخرج من العراق، أدخل دارفور)، مما يؤكد أنهم يرغبون في تدخل عسكري بجنود لديهم تفويض ليطلقوا النار ويقتلوا.⁴³

ثانياً: نقد الموقف الأمريكي

قد يكون هناك جزء من الحقيقة فيما ذهبت إليه أمريكا من ناحية تصريحات قادتها أو إعلامها لكن يرى الكثير من المراقبين أن هناك تضخيماً في الصورة. هذا التيار الناقد لأمريكا ليس في السودان فحسب، بل هناك أصوات غربية تصدت لأمريكا بالنقد.

لقد لعب الإعلام الغربي دوراً رئيسياً في صعود قضية دارفور إلى سطح أجندة الإعلام الدولي وذلك بقيادة الإعلام الأمريكي الذي يمثل أقوى آليات ذلك الإعلام وله تأثير كبير في تشكيل الصورة الذهنية (image) عن كل الأحداث في العالم، وبالتالي له تأثير في تشكيل الرأي العام العالمي، وكذا المواقف السياسية للدول والشعوب تجاه القضايا الدولية المختلفة. فقد لاحظ كاتب غربي (د. ستيفن كرويلين) أن الولايات المتحدة "في منافستها مع اللاعب العالمي الجديد، الصين، اندفعت بإستراتيجية تستهدف السيطرة على احتياطات البترول الأفريقية

مستغلة في ذلك تصاعد النزاعات الإقليمية... وتستخدم التغطية الإعلامية المضللة لتلك المأساة الإنسانية كذريعة لتدخل عسكري سوف يؤدي إلى تفاقم الكارثة وازدياد الاضطراب في المنطقة ومنع وصول المعونات الحقيقية اللازمة لتخفيف معاناة السكان.⁴⁴

في رأي كرويلين أنه وبعد أن انكشفت فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب (بغداد) في سبتمبر/أيلول 2004 وتأكد بصفة قاطعة أن غزو العراق كان مبنياً على أكاذيب بحتة أعلنت أميركا - بعد زيارة وزير خارجيتها كولن باول للسودان - أن ما يجري في دارفور ما هو إلا حرب إبادة منظمة تشكل ما أسماه جريمة القرن. وذلك في محاولة لتحويل الأنظار عن فظائع أميركا في العراق التي راح فيها مئات الآلاف ما بين قتلى ومشوهين. ومنذ ذلك الحين تميزت التغطية الإعلامية الغربية لأحداث دارفور بالمبالغة وإكالة الاتهامات المتحيزة وذلك بدلاً عن الوصف الموضوعي لأطراف المشكلة وأسبابها المعقدة ونتائج ما يجري على الصعيد العسكري والإنساني.⁴⁵

كذلك انتقد كتاب وصحفيون غربيون التغطية الإعلامية الدولية لمسألة دارفور. فقد كتب جونثان ستيل الصحفي بصحيفة الجارديان البريطانية تقارير ومقالات تحت عنوان: "هستريا الغرب تمنعه من رؤية دارفور تقترب من السلام"، حيث قال إن أزمة دارفور "تعاني من مسألتين: الأولى أنه قد تم تضخيمها، والثانية أنها أحياناً تُناقش في أجواء هستيرية. فقد وصفها رئيس الوزراء البريطاني (براون) بأنها "أكبر المآسي الإنسانية التي يواجهها العالم اليوم." لكن أزمة العراق تمثل المشكلة الأكبر حيث يحتاج ثمانية ملايين شخص للعون العاجل وأن هناك ثلاثة ملايين شخص قد تركوا ديارهم خلال العامين الأخيرين، ويموت فيها ما يقارب الألف شخص كل شهر بسبب العنف. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من اتفاقية السلام الهشة، قالت وكالات الإغاثة أن ما يقارب الـ (1200) شخص يموتون كل يوم. غير أن ستيل استدرك بأن "هذا لا يعني أن أزمة دارفور لا تمثل مأساة كبرى ولكن بدأ الوضع يتغير الآن (منذ نهاية العام 2007)."⁴⁶ كما أن العام 2008 بدأ يشهد العودة الطوعية لعدد كبير من أسر النازحين واللاجئين.

أبعاد التدخل الأمريكي في دارفور:

جاء التدخل الأمريكي في أزمة دارفور متأخراً بالمقارنة مع دول أخرى وهيئات دولية، وقد بدأت علاقات الولايات المتحدة بحكومة الخرطوم تتحسن نسبياً بعد التعاون الذي أبداه السودان في مكافحة الإرهاب الدولي، والموافقة على الضغوط الدولية بتسوية قضية الجنوب سلمياً برعاية وأجندة دولية، والانخراط في مفاوضات مضمينة وطويلة ورتيبة من أجل تحقيق ذلك، لكل تلك الأسباب فقد كانت سياسة الولايات المتحدة ترمي للإبقاء على حكومة الإنقاذ الوطني على الأقل حتى إنجاز اتفاق السلام، واستنفاد ما عندها من معلومات حول الإرهابيين والأصوليين الإسلاميين.⁴⁷

وقد كانت الإدارة الأمريكية مهمومة بإنجاز السلام قبل نهاية عام 2003، والاحتفال بتلك المناسبة بهدف استدرار عطف الشعب الأمريكي وخاصة السود منهم، ومن ثم كسب أصواتهم في الانتخابات. بما يوحي بأن الحكومة الأمريكية نجحت في وضع حد لحرب استمرت خمسين عاماً، ونجحت في استرداد الحقوق المغتصبة من الزنوج المسيحيين في الجنوب من قبل المستعمرين العرب المسلمين في الشمال، وتكون بذلك قد كسبت عطف وأصوات الزنوج والمسيحيين معاً في تلك الانتخابات.⁴⁸

لكل ذلك فقد لاحظ المراقبون أن الإدارة الأمريكية كانت في بادئ الأمر ضد التمرد الذي نشب في دارفور، فهي ضد كل ما يعكّر صفو المفاوضات الجارية في نيفاشا، ولذلك فقد كانت مع حسم التمرد هناك بسرعة حتى لا تؤثر في مفاوضات الجنوب وإنهاءها في الموعد المحدد من قبل الإدارة الأمريكية في ديسمبر 2003، ويذكر البعض أن الإدارة الأمريكية هي التي أعطت الحكومة السودانية الضوء الأخضر لحسم التمرد في دارفور عسكرياً، وأن الحكومة السودانية فهمت أنها تعمل برخصة من الولايات المتحدة، ولذلك ارتكبت كل تلك التجاوزات في حرب دارفور.

بعد سقوط القناع وانقشاع جرائم الحرب في دارفور للرأي العام العالمي ترددت الولايات المتحدة في إدانة الحكومة السودانية، ثم جاء تحركها متأخراً بعد تحرك الرأي العام العالمي، والاتحاد الأوروبي، وجماعات الضغط،

والمنظمات الشعبية والحكومية داخل الولايات المتحدة، والتي اتهمت بعضها الإدارة الأمريكية بالتستر على الفظائع التي ترتكب في إقليم دارفور. فعلى سبيل المثال أصدرت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين في الولايات المتحدة قراراً في يونيو/حزيران 2004، وصفت فيه ما حدث في دارفور بأنه إبادة جماعية للسود من سكان ذلك الإقليم، وطالبت الجمعية من الحكومة الأمريكية التدخل لنزع أسلحة مليشيات الجنجويد، ودعت المجتمع الدولي إلى الانتباه إلى الإبادة الجماعية التي تجري في دارفور، كما قدمت الجمعية التماساً إلى كولن باول يحمل توقيع خمسة وعشرين ألف شخص يطالبونه بالاعتراف بأن ما يجري في دارفور إبادة جماعية وأن على الإدارة الأمريكية التدخل لمنعها، وقام أعضاء نفس الجمعية بإرسال 1300 رسالة إلى مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية الأمريكية تطالبه بإعلان أن ما يحدث في دارفور إبادة عرقية، وأن تأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة في تشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها لدارفور لحماية المدنيين الأفارقة من بطش مليشيات الجنجويد المدعومة من حكومة الخرطوم.⁴⁹

بناءً على تلك الضغوط تحرك الكونغرس الأمريكي أولاً ثم إدارة بوش بعد ذلك. فقد عقد الكونغرس عدة جلسات واتخذت عدة قرارات تطالب إدارة بوش والمجتمع الدولي بالتدخل لحماية المدنيين في دارفور، وتقدم مرتكبي جرائم الحرب في دارفور للعدالة الدولية، فعلى سبيل المثال أصدر الكونغرس الأمريكي في 22 يوليو/تموز 2004 بياناً يعتبر ما يحدث في دارفور إبادة جماعية وتطهيراً عرقياً، مطالباً الإدارة الأمريكية بالتحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الأمم المتحدة بالتدخل في دارفور عبر قوة متعددة الجنسيات بهدف إنقاذ المدنيين في دارفور.⁵⁰ وهذا يثبت عدم صحة الأصوات التي تتهم الولايات المتحدة بصناعة حرب دارفور، فهي تأتي في إطار إلقاء الذنب وما نرتكبه من أخطاء على الأجنبي دوماً، فلا للولايات المتحدة ولا لإسرائيل دور في إشعال أحداث دارفور، فقد نشأت الحرب لأسباب محلية بحتة، ثم تأزمت داخلياً بسبب طريقة تعاظمي الحكومة السودانية مع المشكلة في أطوارها الأولى. وكما سبق ذكره إن الولايات المتحدة استخدمت في البداية الوضع في دارفور وجرائم الحرب التي

ارتكبت هناك كورقة للضغط على الحكومة السودانية لانتزاع المزيد من التنازلات منها في مفاوضات الجنوب ومزيد من التعاون في مكافحة الإرهاب، وقد نجحت الإدارة الأمريكية في إدارة مفاوضات الجنوب بملف دارفور فكانت تهدد المفاوضين هناك وتذكرهم دوماً بجرائمهم في دارفور، بالإضافة إلى محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.

فلذلك تريد أمريكا تغيير نظام الحكم في السودان إلى نظام علماني يمكنها من تحقيق أهدافها في استغلال ثروات السودان من نفط وغاز ويورانيوم ونحاس وثروات زراعية وغيرها دون أن يكون هناك تيار إسلامي متشدد. وهي تريد بهذا التغيير أن يتم دون تدخل مباشر منها حتى لا تتورط مثلما تورطت في العراق وأفغانستان. فأمريكا لا ترغب في التطبيع مع نظام الحكم الإسلامي الحالي مهما تعاون معها أمنياً ولأبعد الحدود، ومهما استجاب للكثير من ضغوطها، ومهما ضحى ببعض عناصره. لأنها تراه مخادعا وما أقدم على هذا التعاون إلا لخوفه من انتقامها. وتعتبر ذلك منه حركة تكتيكية وعملية تجميل مؤقتة لإقناعها وحلفائها بتوبته واعتداله ودليل على حسن سيره وسلوكه. كما أوردت بعض المصادر الغربية أنه ظهرت في فبراير/شباط من نفس هذا العام رسومات وشعارات للقاعدة في الخرطوم. وهناك صحف أمريكية ما زالت تتهم السودان بأنه لا يزال مأوى ومكاناً لتفريخ الإرهابيين وأنه لا يزال يستقبل إرهابيين. وعندما انتقل ملف دارفور من الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة (2006) وكان على قوات أممية أن تستلم من الأفريقية مهمة حفظ السلام في دارفور بنهاية ذلك العام هددت القاعدة بأنها سوف تنقل نشاطها إلى دارفور إذا ما تدخلت قوات دولية هناك.

أشكال التدخل الأمريكي في أزمة دارفور:

استجابة لضغوط الرأي العام الأمريكي والعالمي تحركت الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفور، وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات عملية لمجابهة الحكومة السودانية تمثلت في 1- قرارات سياسية، 2- عقوبات اقتصادية، 3- مساعدات إنسانية، و4- الضغط من خلال الأمم المتحدة.

أولاً: القرارات الأمريكية ضد حكومة الإنقاذ

على غرار قانون سلام السودان الذي أصدره الكونغرس الأمريكي والذي أفضى إلى سلام الجنوب السوداني، أصدر الكونغرس الأمريكي في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2004 قانوناً جديداً أسماه قانون السلام الشامل في السودان، وهو على تشابه مع قانون سلام السودان إلا أنه يختص بدارفور فقط، وقد تحدث قانون السلام الشامل بصورة تفصيلية عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاعتصاب، وأحكام الإعدام العشوائية في دارفور، ودعا لوقف أعمال العنف في دارفور، ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم وعدم إتاحة الفرصة لهم للإفلات من العدالة الدولية.⁵¹

ونسبةً لأن الحكومة السودانية كانت تمنع دخول المنظمات الأجنبية لتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا تلك الأحداث، فقد ركزت الإدارة الأمريكية حملتها في بادئ الأمر على ضرورة إتاحة الفرصة لإغاثة أهل دارفور والوصول إلى هؤلاء الضحايا، وركز الإعلام الأمريكي على أن الحكومة السودانية تمنع دخول الإقليم لمنع المجتمع الدولي من معرفة ما يرتكب من فظائع هناك، وقد ذكر ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية: (أن السلطات السودانية ترفض تقديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهالي دارفور المشردين)، وذكرت كونداليزا رايس: "أن الحكومة السودانية تمنع منظمات الإغاثة عن دخول دارفور حتى لا يعلم المجتمع الدولي ما يحدث هناك وأنها بذلك تعمل على زيادة معاناة هؤلاء النازحين وتزيد من جرائمها في دارفور، وأن الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي لن تخضع لمكر وتماطل الحكومة السودانية وأكدت أن بلادها ستسعى مؤقتاً لتميرير المواد الغذائية والمساعدات عن طريق ليبيا لدارفور."⁵²

وقد أسفرت تلك الجهود عن سماح الحكومة السودانية لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخول إلى دارفور وتقديم مساعدات للمدنيين هناك، حيث مثلت هذه الخطوة المرحلة الأولى في التدخل الدولي في دارفور، والانفتاح على ما يحدث هناك. وبعدها انتقلت الضغوط الدولية على السودان إلى مرحلة جديدة لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً قيادياً، حيث توالى الاتهامات على الحكومة السودانية بارتكاب مجازر وجرائم بشعة ضد الإنسانية في دارفور، وأعمال اغتصاب وتطهير عرقي ضد الزوج هناك،

وذلك بمساعدة المليشيات العربية المعروفة باسم الجنجويد.⁵³

ومن قبل أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً هو الأول من نوعه يقضي بتكوين لجنة معنية بالسودان فقط أطلق عليها اسم "سودان كوكاس"، وأسندت لها مهمة إبقاء ملف السودان مفتوحاً بشكل دائم في أروقة الكونغرس الأمريكي، وحث الإدارة الأمريكية على تصعيد الوضع إلى الهيئات الدولية، وفي السياسة الخارجية حتى تتحقق محاسبة الحكومة السودانية على ما اقترفت من جرائم، ويتم إنقاذ المدنيين في دارفور من بطش مليشيات الجنجويد والقوات الحكومية المساندة لها.⁵⁴ في يوليو/تموز 2004 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يدين الحكومة السودانية، ويصف الأعمال المرتكبة في دارفور بأنها إبادة جماعية، ويدعو في نفس الوقت الولايات المتحدة إلى التصرف بسرعة حتى ولو كان ذلك بشكل أحادي لوقف أعمال العنف في دارفور ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم.⁵⁵

وللتثبت من هذه التهم أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها كولن باول إلى السودان في يوليو/تموز 2004م، والذي استهل زيارته بتصريحات تدعو الحكومة السودانية لإنهاء العنف في دارفور ووقف اعتداءات مليشيات الجنجويد على المدنيين العزل. وقد زار باول معسكرات النازحين بدارفور، ووقف على حجم المأساة من خلال لقاءات مباشرة مع هؤلاء النازحين.⁵⁶ وقد صرح بعد زيارته بأن الناس يموتون في إقليم دارفور على أيدي المليشيات المسلحة، وأن جرائم حرب واسعة النطاق قد ارتكبت هناك، وقال إن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات حاسمة لردع الحكومة السودانية، وأن الولايات المتحدة سوف لن تسكت على تلك الفظائع، ودعا المجتمع إلى تحمل مسؤولياته تجاه دارفور وإغاثة المتضررين من تلك الأحداث وملاحقة الذين ارتكبوا تلك الجرائم، وأن على الحكومة السماح فوراً بدخول فريق مراقبة دولية لحماية المدنيين والتحري من صحة المزاعم المتعلقة بالهجوم عليهم من قبل مليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة.⁵⁷

أعقب زيارة كولن باول في اليوم الثاني مباشرة زيارة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان للسودان والذي ذكر عقب الزيارة أن مليشيات الجنجويد المدعومة من حكومة الخرطوم تتحمل مسؤولية قتل الآلاف من الأفارقة في دارفور، وقال إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بمشاهدة ما يدور من أعمال في ظل تقاعس الحكومة السودانية عن حماية المواطنين في دارفور، وقد تم الاتفاق مع

الحكومة السودانية خلال هذه الزيارة لإمهاها تسعين يوماً لنزع أسلحة مليشيات الجنجويد ووقف العنف في دارفور.⁵⁸

دفعت زيارة باول وكوفي عنان مجلس الأمن لاتخاذ القرار رقم 1556، والذي أمهل الحكومة السودانية شهراً للسيطرة على الوضع في دارفور وحل مليشيات الجنجويد، والسماح بتقديم المساعدات للنازحين.⁵⁹

بعد ذلك توالى زيارات المسؤولين الأمريكيين للسودان بغرض الضغط على الحكومة السودانية أبرزها زيارة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في 21 يوليو/تموز 2005 حيث زارت دارفور والتقت بالسلطات المحلية والنازحين.⁶⁰ كما توالى زيارات وفود من الخارجية الأمريكية والكونغرس الأمريكي بهدف الاطلاع على الأوضاع في السودان، أهمها الزيارات المتتالية لنائب وزير الخارجية الأمريكية روبرت زوليك للسودان بغرض متابعة مجريات سير تنفيذ اتفاق نيفاشا الخاص بالجنوب والضغط تجاه التسوية السلمية لمشكلة دارفور، كذلك الزيارات المتتالية لجنداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية.⁶¹

في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 أجاز الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة دارفور والذي دعا إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة، وتمديد حظر إرسال الأسلحة للسودان سواء كانت للحكومة أو للحركات المسلحة تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم 1556 و1591 في هذا الصدد، ويدعو القانون كذلك لمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور، خاصة من كبار المسؤولين في الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم إن لم تف الحكومة السودانية بالتزاماتها، ودعا القانون إلى ضرورة أن تتخذ الولايات المتحدة إجراءً انفرادي ضد السودان دون الالتزام بإجراءات مجلس الأمن.

وفي جلسة الاستماع التي عقدها اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في مجلس النواب الأمريكي حول دارفور ذكرت جندي فرايزر بأن الرئيس الأمريكي بوش كان أول رئيس دولة يتحدث علناً عن أحداث العنف والفظائع الجارية في دارفور في العام 2004م، مضيفاً أن الولايات المتحدة كانت أول دولة تدعو لاتخاذ إجراءات في مجلس الأمن الدولي.⁶²

وهكذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت عدداً من الخطوات الدبلوماسية والقرارات التي تدين الحكومة السودانية، وتؤكد تورطها في الأحداث في دارفور وقد تمت الدعوة إلى ضرورة محاسبة من اقترفوا تلك الجرائم.

ثانياً: العقوبات الاقتصادية:

اتبعت الولايات المتحدة وسيلتها المألوفة للضغط على حكومة السودان اقتصادياً فيما يتعلق بتسوية الأوضاع في دارفور، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تحاصر السودان اقتصادياً منذ عام 1991، بعد موقف السودان المساند للعراق في حرب الخليج الثانية، وبسبب التوجه الأصولي لحكومة الخرطوم ودعمها للجماعات الإسلامية المتطرفة التي تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب، وبسبب سجل الحكومة السودانية في مجال حقوق الإنسان خاصة فيما يخص بحرب الجنوب وممارسات القوات السودانية وقوات الدفاع الشعبي هناك، وقد جاءت مشكلة دارفور لتضيف سبباً آخر على تلك القائمة وتبرر استمرار الولايات المتحدة في إجراءاتها الاقتصادية ضد السودان، وقد تمثلت تلك الإجراءات في وجهين: الأول الحصار الاقتصادي (بصورة انفرادية) والآخر المعونات.

الوجه الأول: المحاصرة الاقتصادية

اتخذت الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصادياً، حيث اشتمل قانون سلام دارفور على بند كامل يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على السودان، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسؤوليها وأصول الشركات التابعة لها أو لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان،⁶³ كذلك قامت الولايات المتحدة بخطوات عملية في عام 2007، حيث أصدرت قراراً بتشديد عقوباتها الاقتصادية على السودان وتجميد أرصدة شركات وأفراد تتهمهم الولايات المتحدة بدعم النظام القائم في الاستمرار في تعنتها ورفض قرارات الشرعية الدولية تجاه دارفور، وقد اشتملت القائمة ما يزيد عن ثلاثين شركة سودانية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 دعا برلمانيون أمريكيون لدى عودتهم من دارفور إدارة الرئيس بوش إلى مزيد من الالتزام في حل النزاع، ودعوا خصوصاً إلى بذل جهود دبلوماسية لكي يفرض المجتمع الدولي عقوبات على الخرطوم، كما

جددت إدارة بوش ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية، وذلك لأنها مقتنعة أن الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور، إلا أن الدعوة لمعاقبة قطاع النفط السوداني قد ووجهت بالرفض الصيني المطلق لارتباطه بمصالح الشركات الصينية النفطية في السودان، إذ لم تفلح الجهود الأمريكية في هذا الصدد.⁶⁴

أما الوجه الثاني للإجراءات الاقتصادية الأمريكية تجاه السودان فيتمثل في المعونات الاقتصادية في إطار سياسة الترغيب والترهيب التي تمارسها الولايات المتحدة على المستوى الدولي، فقد كانت الولايات المتحدة تقدم معونات اقتصادية للسودان منذ خمسينات القرن العشرين.

ومع بدايات مشكلة دارفور ركزت الولايات المتحدة ضغوطها على الخرطوم بالسماح للمنظمات الإنسانية بدخول دارفور لتقديم مساعدات لضحايا الحرب هناك، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على تقديم مساعدة قدرها ثلاثة وتسعون مليون دولار لحل الأزمة الإنسانية في دارفور، بحيث يتم صرف خمسة وسبعين مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتخصيص ثمانية عشر مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية، كما قدمت واشنطن كذلك مائتي ألف طن من القمح لكي تلبي حاجة ما يقارب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين في تشاد وجنوب أفريقيا لمدة خمسة أشهر.⁶⁵

في أثناء انعقاد مؤتمر الدول المانحة في أبريل/نيسان 2005 في أوسلو بالنرويج دعمت الولايات المتحدة الجهود الدولية لمساعدة السودان، حيث كشف مسؤول أمريكي على أنه تم إيفاد بعثة لتقييم الوضع الاقتصادي، والذي ذكر أن السودان يحتاج خلال فترة السنتين ونصف السنة القادمة إلى 2.5 مليار دولار لدعم عملية الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتؤكد الولايات المتحدة على ضرورة مساعدة الدول الغنية للسودان من أجل التغلب على الظروف غير الإنسانية التي يعيش فيها الملايين من السودانيين. والمعروف أيضاً طبقاً لبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الولايات المتحدة خصصت خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من 1.6 مليار دولار لمساعدة السودان، أنفقت الوكالة منها (حتى 2008) أكثر من 600 مليون دولار كمساعدات إنسانية طارئة في دارفور.⁶⁶

ثالثاً: دور الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة

دفعت الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة الرامية للتضييق على حكومة السودان ودفعها لتسوية قضية دارفور سلمياً، ونسبةً لأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت القوة الرئيسة المؤثرة على الأمم المتحدة، فقد كان طابع قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور كما في غيرها من القضايا هو الطابع الأمريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور، وتدعو للوقف الفوري لأعمال العنف وتسريح مليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم العون لإنسان دارفور، والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين حيث أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن عشرين قراراً في هذا الصدد. يشمل دور الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة: أ- موقفها من القوات الدولية، ب- موقفها من مجرمي الحرب، ثم ج- موقفها من المفاوضات.

(أ) موقف الولايات المتحدة من القوات الدولية:

كانت الولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك، وقد دعا بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الإدارة الأمريكية للتحرك وإرسال قوات أمريكية لدارفور دون انتظار الأمم المتحدة، وبعد شد وجذب تم الاتفاق على أن يتولى مهمة السلام في دارفور قوات من الاتحاد الأفريقي، إلا أن تلك القوات فشلت في إدارة الوضع في دارفور، فبادر الاتحاد الإفريقي نفسه بالاعتراف بفشله في دارفور ودعوة الأمم المتحدة للتدخل وحماية المدنيين هناك، وذلك في دورة الاتحاد رقم 45 المنعقد في أديس أبابا في مارس/آذار 2006م.⁶⁷ وقد دفعت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون الأمم المتحدة بقوة صوب إرسال قوات دولية إلى دارفور، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم 1706 القاضي بإرسال القوات الدولية لدارفور تحت الفصل السابع، وقد أثار هذا القرار ضجة دولية كبيرة حيث رفضته الحكومة السودانية، ورفضت التعاون مع مجلس الأمن في هذا الصدد، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على

الحكومة السودانية لقبول القرار، ورغم التهديد الأمريكي والغربي للخرطوم؛ فقد كان موقف الخرطوم ثابتاً حيال القرار حيث اعتبرت حكومة السودان قبول القرار بمثابة حياة أو موت، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تليين مواقفه وتقديم مشروع قرار آخر أخف وطأة من القرار 1706، حيث جاء القرار القاضي بإرسال قوات هجين بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والذي حظي بموافقة الخرطوم، ووضع موضع التنفيذ الآن.⁶⁸

(ب) موقف الولايات المتحدة من مجرمي الحرب في دارفور

كانت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي دعت لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب في دارفور وعدم السماح لهم بالإفلات عن العدالة الدولية حيث أصدر الكونغرس الأمريكي العديد من القرارات في هذا الصدد، ودعت الولايات المتحدة الهيئة الدولية للتدخل ومحاسبة هؤلاء المتهمين.

بعد مداوات عدة توصل مجلس الأمن إلى ضرورة تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول تلك الجرائم حيث اتهمت اللجنة صوب دارفور ودول الجوار لجمع المعلومات ورفعت تقريرها المفصل لمجلس الأمن الذي اتخذ قراراً بدوره بإحالة مجرمي الحرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية،⁶⁹ وقد عارضت الولايات المتحدة مشروع القرار خوفاً من أن يطال ذلك ممارسات جنودها في العراق ودول أخرى، والذين يعملون حسب الرأي الأمريكي لحفظ الأمن في تلك الدول، واقترحت بدلاً من المحكمة الجنائية الدولية محاكمة مجرمي دارفور في محكمة خاصة بأروشا في تنزانيا وبقضاة دوليين، أو محكمة العدل الدولية، ولم يُجَزَّ القرار إلا بعد أن أدخلت عليه تعديلات تستثنى المواطنين الأمريكيين، ومع ذلك تحفظت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح القرار في مجلس الأمن، ولم تستخدم الفيتو لمنع صدوره، مع أنها أحجمت عن استخدام الفيتو ضد صدور القرار، واستمرت في دفع الجهود الدولية الرامية إلى عدم السماح لمجرمي حرب دارفور بالإفلات عن العدالة الدولية.⁷⁰

(ج) موقف الولايات المتحدة من المفاوضات في دارفور:

دعت الولايات المتحدة منذ البداية إلى ضرورة تسوية مشكلة دارفور سلمياً، ودعت الأطراف المتنازعة في مناسبات عديدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد

دفعت الإدارة الأمريكية جهود الاتحاد الإفريقي ورعايته للمفاوضات في دارفور وحرصت الإدارة الأمريكية على إرسال مندوب لحضور كل اجتماعات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بمشكلة دارفور، كما قدمت دعماً مادياً كبيراً للاتحاد الإفريقي في جهوده تلك، بل قدمت مساهمات كبيرة لتغطية جولات المفاوضات المعقودة في أبوجا بشأن دارفور، وكانت الإدارة الأمريكية حاضرة في تلك المفاوضات السلمية، كما كانت ضمن الدول التي دفعت تجاه توقيع اتفاق أبوجا، حيث أعلنت على الفور تأييدها للاتفاق، ودعت الحركات التي لم توقع بضرورة اللحاق الفوري باتفاق أبوجا، وبعد فشل المجتمع الدولي في إثراء الحركات الراضية عن اللحاق بأبوجا دعت الولايات المتحدة الحكومة وتلك الحركات للجلوس في طاولة المفاوضات لتسوية مشكلة دارفور سلمياً، ودعت حركات دارفور المسلحة لتوحيد مواقفها للدخول في أي مفاوضات قادمة، ودعمت لقاء أروشا، وجهود الحركة الشعبية لتحرير السودان الرامية لتوحيد الحركات المسلحة بدارفور، كما دعت الولايات المتحدة عبد الواحد محمد نور للمشاركة في المفاوضات التي عُقدت بسرت في ليبيا، ورغم رفض الحركات الرئيسية حضور الجلسة الافتتاحية فإن الإدارة الأمريكية أوفدت مندوباً لحضور تلك المفاوضات والمشاركة فيها.⁷¹

البعد الإسرائيلي:

كانت قضية دارفور عند تفجيرها قضية محلية، لم تهتم بها هذه اللوبيات بقدر ما اهتمت بها منظمات الأمم المتحدة، وأجهزة المخابرات الأجنبية، وعلى رأسها المخابرات الإسرائيلية، التي تسعى على الدوام إلى تفكيك الوطن العربي، وإشغاله بحروب داخلية تلهيه عن قضية العالم الإسلامي (فلسطين).⁷² وبالطبع فإن الحديث عن اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط اليهودية وتأثيره على الرأي العام والانتخابات يقود للحديث عن إسرائيل.

فقد لاحظ المراقبون وجود علاقة حميمة بين بعض المتمردين في دارفور وإسرائيل. وقد اتهمت الحكومة السودانية في أكثر من مناسبة إسرائيل رسمياً بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه. في عام 2006 أتهم مستشار الرئيس السوداني للشؤون الخارجية، الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور،

حيث أشار إلى امتلاكه لوثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل في إقليم دارفور. وقال إن إسرائيل درّبت العديد من القيادات المتمردة. وأنه تم اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي الذين يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور. ذات الحديث أكدته تقارير سرية للأمم المتحدة اعترفت فيه بأن إسرائيل المسؤول الأول عن إبادة مليون مواطن إفريقي، وذلك من خلال تغذية الحروب حول العالم بالأسلحة ومن ضمنها تمويل الفصائل المسلحة في إقليم دارفور السوداني.⁷³ وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول 2008 نظمت "أصدقاء إسرائيل" ندوة في باريس لمناقشة كتاب جديد صدر عن الجهة المشرفة على الندوة وكان الكتاب يحمل عنوان: "لماذا يموت الإنسان في دارفور؟"⁷⁴

وذهب البعض إلى أن اهتمام إسرائيل وتعاطيها مع مشكلة دارفور يرجع إلى أن ذلك يذكرها بما تعرض له اليهود من إبادة في الهولوكوست. بل شبه كاتب إسرائيلي الإبادة التي يتعرض لها الدارفوريون بالهولوكوست. لذلك تعاطفت إسرائيل مع سكان دارفور سواء كان من قادة التمرد أو اللاجئيين. فقد ذكرت وزارة الداخلية السودانية أن عدد اللاجئيين السودانيين لإسرائيل بلغ ثلاثة آلاف لاجئ تسفلوا عبر الأراضي المصرية نسبة 40% منهم من جنوب السودان، و35% من دارفور، و25% من جبال النوبة. كما يؤكد العلاقة القوية بإسرائيل فتح عبد الواحد محمد نور مكتب له في إسرائيل في فبراير/شباط 2008 وهي خطوة وجدت استنكاراً شديداً من الحكومة السودانية. وقالت إن هذه الخطوة تؤكد ما ذهبت له الحكومة السودانية في وقت سابق بدعم إسرائيل للتمرد في دارفور.⁷⁵ وبعد بضعة أيام أعلنت سلطات الجمارك السودانية أنها أحبطت محاولة إدخال جهاز استخبارات إسرائيلي للسودان، وهو جهاز متطور يُعرف باسم: (Router Computer Power) يقوم برصد وتسجيل إنتاج السودان من النفط. وفي ذات السياق كشفت المعارضة التشادية عن وصول وفد من العسكريين ومسؤولين من منظمات يهودية إلى العاصمة التشادية (أنجمينا) لإجراء مباحثات بشأن ترحيل سودانيين إلى إسرائيل. كما أن الوفد الإسرائيلي وصل أيضاً مدينة (أبشي) شرق تشاد لإكمال عمليات تهجير اللاجئيين السودانيين الموجودة قرب الحدود بين البلدين. كذلك وضح أن هناك "أيادي صهيونية خفية في مسألة دارفور منذ العام 2003 حيث استقال أربعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي الديمقراطي

احتجاجاً على تلقي شريف حرير، الذي كان يشغل موقع نائب رئيس التحالف، دعماً مالياً من إسرائيل.⁷⁶

وفي المرحلة التالية بدأت أصابع اللوبي الصهيوني المنتفد في وسائل الإعلام العالمية في إطلاق حملة كثيفة في الإعلام الدولي حول الأزمة تم إعطاء إشارة البدء لها من متحف الهولوكوست في نيويورك. وهي الأصابع نفسها التي وقفت خلف إنشاء تحالف "أنقذوا دارفور" الذي ساهم بشكل فاعل في الضغط على الكونجرس الأمريكي والبيت الأبيض واستصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن واختلاق العديد من الأزمات الفرعية مع الحكومة السودانية، والإصرار الشديد على اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية رغم النفي القاطع لذلك من لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس الأمن، إلى أن وصل الأمر تحت تأثير هذه اللوبيات، إلى تحول أزمة دارفور إلى سوق واسعة لمتبضعي الشهرة من ممثلي هوليوود ومخرجيها الذين دخلوا الحلبة لصنع صور اجتماعية زائفة بينما يغضون الطرف عن ما يحدث من انتهاكات وفضائح إسرائيلية في فلسطين وأمريكية في العراق وأفغانستان وكذلك ما يحدث من فضائح في الكونغو.⁷⁷

كذلك تحدثت تقارير كثيرة حول المطامع الإسرائيلية في السودان، في المياه وفي النفط واليورانيوم والغذاء. وأشارت تقارير أمنية ودبلوماسية إلى أن مزاعم اتهام رئيس الجمهورية السوداني بجرائم حرب في دارفور، يتجاوز في أبعاده الحقيقية محاكمة رئيس عربي ليعيد إلى الذاكرة المقدمات التي سبقت الحرب على العراق. فالسودان يمتلك الماء والنفط والقدرة على إنتاج الغذاء واليورانيوم، وهو يتوسط القارة الأفريقية وشكل نافذة مهمة للعرب على هذه القارة. وإسرائيل تعمل منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان من خلال وجود عسكري وسياسي في باب المنذب وفي دول أفريقية تحيط به، وقد شاركت مع الولايات المتحدة في تصعيد التوتر في المنطقة الشرقية، كما في الجنوب ودارفور الغنية باليورانيوم، عن طريق تفجير الصراعات العرقية والقبلية والإثنية بين أبناء هذه المناطق لتقطيع هذا البلد الغني بالنفط والثروات المعدنية والمياه والمساحات الزراعية الواسعة المؤهلة لأن تشكل خزاناً للغذاء العربي.⁷⁸

في تقرير حديث اعترفت إسرائيل بقيامها بدور مؤثر وفعال حول الأوضاع بدارفور. بمساندتها للسياسة الأمريكية في المنطقة لوضعها خطة للتدخل الإسرائيلي

في دارفور منذ العام 2003 بواسطة رئيس الوزراء السابق أرييل شارون. وكشف (أفي ديختر) وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أن صانعي القرار في إسرائيل وضعوا خطة للتدخل في دارفور عبر الذراع الأمريكي. وقال: "كنا سنواجه مصاعب في الوصول إلى دارفور لممارسة أدوارنا المتعددة. بمنأى عن الدعم الأمريكي والأوروبي." مبيناً أن تدخلهم في دارفور حتمي وضروري حتى لا يجد السودان المناخ والوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته لصالح القوة العربية. وأشار الوزير الإسرائيلي إلى السودان بمساحته الشاسعة وموارده المتعددة كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية منافسة مع مصر والسعودية والعراق لولا الأزمات الداخلية والبنوية وصراعات الحروب الأهلية.⁷⁹

وفي تقدير الخبراء الإستراتيجيين أن العقبة الأساسية التي حالت إلى اليوم دون التغلغل الأمريكي والإسرائيلي (عبر الأمريكي) في السودان هي الاستثمارات الصينية. فالشركات الصينية هي التي تستثمر بمجمل النفط في هذه الفترة، وقد نجحت الصين في أن تنجز خط أنابيب بطول 1600 كيلومتر يمتد من الحقول إلى ميناء (بشاير) في بورتسودان. كما أنشأت الصين مصفايتين للنفط ونقلت أكثر من ألف فني تقني للعمل في الآبار. وقد تحول السودان إلى رابع أكبر مصدر للنفط في اتجاه الصين، الأمر الذي ضاعف الضغوط الأمريكية على الحكومة كما سبقت الإشارة.⁸⁰

وتقول صحيفة لوموند الفرنسية إن مجلس إدارة الأعمال الأمريكية الإسرائيلية هو الذي دشّن حملة إعلامية دولية تحت عنوان "أنقذوا دارفور" تروج لهولوكوست جديد يتعرض له أبناء الإقليم، بقصد تدويل قضية الإقليم الغني باليورانيوم والاحتياطي الهائل من النفط وبحيرات المياه الجوفية، وكذلك إيجاد مبرر رسمي للتدخل الدولي. ويتمثل هذا الأسلوب أيضاً في السماح لأكثر عدد من لاجئي دارفور بالهجرة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على امتيازات عملية وشخصية. ولتأكيد ذلك أقرّ أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي خطة لحل كل مشاكل السودانيين المقيمين بشكل غير شرعي في إسرائيل، بقصد استقطاب أعداد جديدة منهم واستخدامهم للضغط على الحكومة، وتعزيز العلاقات الإسرائيلية بسكان دارفور، من أجل أن يكون لإسرائيل السبق في استغلال ثروات الإقليم وتنفيذ مخطط تقسيم السودان بأيد سودانية.⁸¹

ومعروف أن السودان كان حتى وقت قريب مجرد محطة لتهريب يهود الفلاشا من أنيوبيا، وكان اللاجئون السودانيون والأفارقة يدخلون إسرائيل من دون تأشيرة، وتجري معاملتهم بشكل غير إنساني كما تجري ملاحقتهم ويتم ترحيلهم. لكن المطامع الإسرائيلية في دارفور أحدثت تحولاً في هذا التعامل، كما أن إسرائيل دعمت قبل سنوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل (جون قرنق)، من أجل إنقاذ السودان اقتصادياً وسياسياً، كما قدمت دعماً مباشراً لحركات دارفور مما حمل الحكومة السودانية على اتهام إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور وتدريب عدد من القوات المتمردة واستضافة بعض قيادات هذا التمرد.⁸²

لذلك يمكن القول إن ضعف التنمية والخدمات والمشكلات القبلية وأخطاء الحكومات السودانية هو الذي قاد إلى هذا الوضع من التعقيد والجرائم والانتهاكات المتبادلة لحقوق الإنسان (من جانب الحكومة والمعارضة على حد سواء) وأدى في النهاية إلى تدخل الأجنحة الخارجية والتي أخطرها إسرائيل التي "تسعى إلى تحقيق أهداف قديمة لها تتعلق بتغذية النزعات العرقية والعنصرية في أنحاء مختلفة من السودان لتفكيكه وحصار مصر من الجنوب."⁸³ والملاحظ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي خصص مجلس وزرائها جلسة كاملة لدراسة أزمة دارفور واتخاذ التدابير المناسبة لها. ثم أعلنت إسرائيل منح حق اللجوء السياسي لستمائة شخص من هؤلاء، وقال عبد الواحد، تبريراً لفتح مكتب لحركته في إسرائيل، أنها أنقذتهم (لاجئي دارفور) من الإبادة.

إضافة إلى ذلك فقد أوردت تقارير مخططات صهيو-أمريكية تأخذ من أزمة دارفور مدخلاً لتنفيذها في السودان وفي المنطقة. ففي عام 2004 نشرت جريدة الخليج الإماراتية سلسلة تحقيقات تحت عنوان (متوالية تقسيم السودان)، أظهرت معها خريطة التقسيم المزمع، أي تجزئة أكبر قطر عربي وأفريقي مساحة وتنوعاً جغرافياً وعرقياً إلى دويلات: دارفور في الغرب، والجنوب (جنوباً) والبجا في الشرق، أما الدويلة الرابعة فستكون عربية في الشمال الأقل ثروة وموارد.

يهدف هذا المخطط لخدمة إسرائيل وحرمان العرب من أن يكون السودان الغني بأراضيهِ الخصبة وموارد المياه (سلة الغذاء العربية)، ومحاصرة واستهداف قلب العروبة مصر، بالتحكم في مصدر حياتها، أي مياه النيل، ودفعها لأن تضطر إلى

شراء مياه النيل بعد اقتراح قوانين جديدة بتقنين حصص الدول المتشاطئة القديمة والدويلات الجديدة.⁸⁴

لتحقيق هذه الأهداف، وباستغلال أزمة دارفور، سعت إسرائيل وأمريكا للترويج لمسألة التطهير العرقي، وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية وجرائم الحرب ونحو ذلك. لكن تبقى الأهداف الحقيقية واضحة وما دارفور إلا حلقة في هذه السلسلة المتصلة ضمن الإستراتيجيات الصهيونية-أمبريالية في العالم وفي هذه المنطقة على وجه الخصوص والتي فجرت المصالح فيها صراعاً جديداً للقوى العظمى التقليدية والصاعدة.

هوامش الفصل الثامن

1. خليل النقي، "ماذا تعني القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم؟"، صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، 2008/1/16.
2. خليل النقي، "ماذا تعني القواعد العسكرية.
3. النقي، القواعد العسكرية الأمريكية.
4. أماني الطويل، سياسات القوى الكبرى في أفريقيا، ملف السودان الإستراتيجي، العدد (11)، سبتمبر/أيلول 2007، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 11.
5. الطويل، سياسات القوى الكبرى، 12.
6. الطويل، سياسات القوى...، 12.
7. مضوي الترابي، التدخل الأمريكي في دارفور، (ندوة نظمها في الخرطوم مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008/3/26).
8. Gerrie Swart, The Rules of Re-engagement: The Pitfalls and Panaceas of the Pentagon's New African Command, Electronic Briefing Paper, No. 39, 2007, Centre for International Political Studies, University of Pretoria.
9. Gerrie Swart, The Rules of Re-engagement
10. Swart, The Rules of Re-engagement...
11. Swart, The Rules...
12. كمارا عباس، أفريكوم: سيناريوهات محتملة في أفريقيا، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، 2008/2/29.
13. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور، 77.
14. حسن مكّي، "دارفور: المأساة واجتهادات في مساعي الحل، (حلقة دراسية حول أزمة دارفور، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ديسمبر/كانون أول 2004، 292.
15. الدكتور قطبي المهدي، المستشار السابق للسيد رئيس الجمهورية متحدثاً في ندوة القوات الأجنبية في السودان، الخرطوم، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم 2006/2/6
16. الشبكة الإسلامية، في: عابدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة على الأمن القومي السوداني، 156.
17. عابدة عبد الله حامد، أثر التحول، 157.
18. حامد، 158.
19. وكالة السودان للأنباء، تجاوزات وانتهاكات المنظمات الأجنبية في السودان، 2006.
20. تقرير في إسلام أون لاين، نيت إغاثة إسلامية بدارفور، 2004/9/10
21. تقرير إسلام أون لاين، 2004/9/10.
22. تقرير إسلام أون لاين.
23. المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المقدمات، النتائج والحلول" (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، الخرطوم، 13-14/12/2004)، 14.

24. الأمين، أزمة دارفور، 41.
25. الأمين، أزمة دارفور، 47.
26. الأمين، 25.
27. الأمين، 47.
28. عبد العزيز محمود عبد العزيز، الصراع القبلي، (الخرطوم: مركز السودان للخدمات الصحفية، (SMC)، نوفمبر 2007)، 44.
29. عبد العزيز، الصراع القبلي...، 45.
30. ستيفان كريبيلين، دارفور الأزمة المفتعلة لتضليل الرأي العام العالمي مقال مترجم منشور في صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 24/6/2007
31. محمد عبد الله سيد أحمد، "تدخل أمريكا في دارفور: دافع إنساني أم اندفاع نفطي؟"، مقال في صحيفة السوداني، 2008/2/7.
32. محمد عبد الله سيد أحمد، "المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية"، مقال في السوداني، 2008/3/13.
33. محمد عبد الله سيد أحمد، المسكوت عنه.
34. سيد أحمد، المسكوت عنه...
35. عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية-الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، العدد (319)، سبتمبر/أيلول، 2005، 74.
36. سيد أحمد، المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية.
37. صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، 08/3/2.
38. الحياة، لندن، 08/8/9.
39. آدم محمد أحمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور، مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، أبريل 2008، 45، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
40. صحيفة آخر لحظة، الخرطوم: 08/3/9. وصحيفة الصحافة، الخرطوم: 2008/5/31.
41. عبد الوهاب الأفندي، "بين أوباما ومورينو أو كامبو حول الجناية الدولية ودارفور"، الصحافة، 2008/7/30.
42. الأفندي، "بين أوباما ومورينو...".
43. الصادق الفقيه، "أمريكا: تصورات متناقضة لأزمة دارفور"، الرأي العام 2008/4/30.
44. ستيفان كريبيلين، "دارفور: الأزمة المفتعلة لتضليل الرأي العام العالمي، مقال مترجم منشورة في الرأي العام، الخرطوم: 2007/6/24.
45. ستيفان، دارفور: الأزمة المفتعلة...
46. جوناثان ستيل، الجارديان، 2007/8/10.
47. آدم محمد أحمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور، مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، العدد الثاني، إبريل/نيسان 2008، 48.

48. الصادق المهدي، "اتفاقية السلام والتآات الأربع"، سلسلة قضايا سودانية للنقاش، الخرطوم، العدد الأول، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، 2006، 76.
49. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 223.
50. مركز الدراسات السودانية، التقرير الإستراتيجي السوداني السادس، 2004-2005، 49.
51. سلمى التجاني، "قانون سلام السودان من الجنوب إلى دارفور وبالعكس"، الرأي العام، الخرطوم: 2004/10/12.
52. آدم محمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة من أزمة دارفور، 50.
53. عبد الله، موقف الولايات المتحدة...، 55 - 60.
54. عماد مكي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9830)، 2005/10/27.
55. حسن الرشيد، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، مجلة البيان، العدد (204)، أكتوبر/تشرين الأول 2004.
56. صحيفة الصحافة، الخرطوم: 2004/7/9.
57. الصحافة، 2004/7/9.
58. صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة، 2004، 40.
59. صلاح فضل، 47.
60. صحيفة الرأي العام (السودانية)، 2005/7/23.
61. الأهرام، 2005/6/2.
62. الرأي العام، 2006/8/27.
63. سلمى التجاني، قانون سلام السودان.
64. التقرير الإستراتيجي السوداني السادس، 340.
65. الأهرام، 2004/11/22.
66. ميادة كمال الدين سليمان، الدور الأمريكي في إحلال السلام في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، 2006م، 113.
67. صحيفة رأي الشعب، الخرطوم: 2007/3/29.
68. رأي الشعب، 2007/7/23.
69. خالد حسين محمد، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2007)، ص 73.
70. دارفور أمام المحكمة الجنائية واستثناء الأمريكيين، إسلام أونلاين نت، 2005/4/1.
71. رأي الشعب، 2005/5/18.
72. <http://www.aljazeera.net/NR/exers/38E23C6F-5D7c-4380-8668>
73. صحيفة السوداني، الخرطوم، 2008/8/6.
74. صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 2008/11/24.
75. صحيفة السوداني، الخرطوم: 2008/3/1.
76. هاني رسلان، "عبد الواحد وإسرائيل وأزمة دارفور"، الرأي العام، 2008/3/6.

77. جوناتان ستيل، الجارديان، 2007/8/10.
78. المثشى عبد القادر الفحل، (تقرير) "أثرياء يهود أمريكيون يمولون الحملة ضد السودان: الاستثمار الإسرائيلي في الحروب، من دارفور إلى تبليسي"، صحيفة الرائد، الخرطوم: 2008/9/21.
79. الرأي العام، 2008/10/6.
80. الفحل، أثرياء يهود أمريكيان، الرائد، 2008/9/21.
81. الفحل، أثرياء يهود أمريكيان...
82. الفحل، أثرياء يهود...
83. مخططات قديمة لتمزيق السودان، صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، 2008/7/13.
84. مخططات قديمة لتمزيق السودان..

خاتمة

الملاحظ أن مشكلة دارفور - كما تناولها هذا الكتاب - تقع في ثلاثة مستويات، أو مرّت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي عندما بدأت المشكلة على المستوى الداخلي، والمحلي في داخل الإقليم، كصراع قبلي حول الموارد خاصة بين الرعاة (والذين صادف أنهم عرب)، والمزارعين (أو غير العرب). ثم بعد انتشار التعليم وتكونت الطبقة المتعلمة ظهر مستوى جديد من الوعي قادته نخبة دارفور تمثل ذلك في إدراكهم بأن الصراع حول الموارد ناتج عن غياب التنمية. وهذا التخلف هو إفراز للتهميش وحرمان الإقليم من التنمية والخدمات وعدم اهتمام المركز بالأطراف. فلذلك نقلت النخبة الدارفورية الصراع إلى المستوى أو المرحلة التالية وهي المواجهة مع المركز. وفي سياق الصراع ما بين المركز والأطراف ومن خلال أطروحات التهميش والإقصاء قدموا مطالب للحكومة المركزية التي تعاملت معهم باعتبارهم "خارجون عن القانون" و"قُطّاع طرق" وعناصر "مُهب مسلح".. وأقبلت على المشكلة بعقلية أمنية وانتهجت نهجاً عسكرياً لحسم هذه "التفلات الأمنية".

ثم حدث استقطاب حاد بين طرف تدعمه الحكومة، وهي مليشيات الجنجويد، وطرف آخر لجأ لدول الجوار مثل تشاد وليبيا للحصول على أراض يرتكز عليها وينطلق منها. ثم إلى دول الغرب للحصول على الدعم المادي والسياسي وتصعيد القضية في الإعلام الدولي. وبهذا انتقلت القضية إلى المرحلة الثالثة - المستوى الدولي.

مع كل التقدير للظروف التي دفعت المعارضة الدارفورية بالاستنجاد بالأجنبي إلا أن التدخل الدولي عقّد المشكلة أكثر من الإسهام في حلها. لأن المجتمع الدولي، وإن توافرت لديه حسن النية، ليس لديه فكرة عن طبيعة وخصائص

المجتمعات النامية كالسودان ودارفور لأن الصراع هنا يحصل ليس بين أفراد بل بين جماعات. لذلك جاءت رؤية المجتمع الدولي الخاطئة أو تحرك بناءً على فرضيات خاطئة. فالحركات المسلحة لا تمثل كل قبائل دارفور أو كل شعب دارفور، كما أن المجتمع الدولي أقبل على المشكلة وكأنها حرب بين متمردين وحكومة. وهذا تبسيط مخل أضر بالمشكلة وزاد من تعقيدها. كما أن المجتمع الدولي - كما يرى أحد نخبة دارفور المستنيرة، بروفيسر آدم الزين (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم) - قد فرض الحل فرضاً: إما التوقيع وينالوا الحوافز أو يذهبوا للمحاكمة؛ وهذا يتناقض مع الأعراف في دارفور حيث يُحل الصراع باجتماع أهلي "جودية" يجمع كافة الأطراف ويصلوا إلى حلول مقبولة وليست مفروضة.

صحيح أن حكومة الإنقاذ الوطني اعترفت أخيراً بالمشكلة. وبدأت تسعى للتفاوض. لكن الصحيح أيضاً أنها شاركت في تفاقم المشكلة بسبب المنهج الخطأ الذي سلكته منذ البداية في التعاطي مع المشكلة. فعندما بدأت بوادر المعارضة المسلحة، نواة الحركات الحالية، تعاملت الحكومة معهم بعقلية عسكرية بحتة. فبدلاً من أن تبعث فريق من العلماء في مجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنمية والإدارة لتدرس مشكلة دارفور لتضع حلول علمية وواقعية لها، بعثت بضابط (الفريق محمد أحمد مصطفى الدابي) وفوضته بصلاحيات رئيس الجمهورية "لحسم المشكلة ووضع حد للخارجين عن القانون". وعندما عاد للخرطوم كان رأيه، وكذلك رأي الحكومة، أنه قد "حسم" مشكلة دارفور وقضى على الانفلات الأمني. وكرّمته الحكومة بمنحه نجمة الإنجاز كما تم تعيينه سفيراً. وكان مؤلف هذا الكتاب قد كتب مقالاً في صحيفة الرأي العام السودانية (23 أغسطس/آب 2002) تحت عنوان: "الأوضاع في دارفور تحتاج إلى منهج جديد". اعترض المقال على إدعاء الحكومة بأنها قد حسمت مشكلة دارفور وتنبأ بأنها سوف تنفجر بصورة عنيفة بسبب هذا المنهج الخطأ. وبالفعل بعد أقل من عام تصاعدت الأحداث ووصلت إلى طور الأزمة كما تابعها العالم فيما بعد.

أوضح هذا الكتاب أنه بسبب هذه المنهج الخاطئ تطورت المشكلة إلى أن تحولت إلى كارثة إنسانية وأزمة دولية. كذلك أخطأت الإنقاذ عندما لم تأخذ موقع الحياد في التعامل مع أطراف المشكلة، فكان من الطبيعي أن يستقوى الطرف الثاني

بالقوى الخارجية، الإقليمية والدولية. فكان نتيجة ذلك هو التدويل والتعقيد والتأزيم. كذلك أخطأت في إدارة الأزمة عندما أقصت الآخرين وأهملت الاستعانة بالقوى السياسية الداخلية وانفرد المؤتمر الوطني بإدارة الأزمة، بل وفي داخل الحكومة كان المسؤول عن ملف دارفور هو شخص واحد وهو الراحل مجذوب الخليفة، أحد "صقور" المؤتمر الوطني. ثم بعد وفاته تحول الملف لشخص آخر، وليس مؤسسة أو لجنة قومية، وهو نافع علي نافع، والمصنّف أيضاً بأنه من صقور الإنقاذ. وهكذا كان المنهج المتبع هو شخصنة الملف من ناحية والتعامل مع القضايا بعقلية أمنية/عسكرية.

من التداعيات التي استعرضها هذا الكتاب يتضح أن أخطاءنا الداخلية في التعامل مع المشكلات السودانية هي التي أدت إلى ذلك. ويتفق مع رأي هذا الكتاب أحد مفكري الحركة الإسلامية، الأستاذ الدكتور حسن مكي الذي تحدث في حوار أجرته معه صحيفة الانتباهة (2008/9/15) بالقول بأن المشكلة السودانية تأزمت ونحن نسير في هذا الاتجاه لأننا نسير في الطريق الخطأ والتدويل جاء لتداعيات أخطائنا... جاءت اتفاقية جبال النوبة وهي جزء من التدويل، وجاءت اتفاقية نيفاشا بالتدويل، واتفاقية أبوجا بالتدويل، والآن قضية أبيي تسير بمرجعية دولية، وقضية أوكامبو مرجعية دولية، والحكومة الحالية (الإنقاذ) تحكم بمشروعية التدويل لأن ولاية الرئيس (البشير) انتهت في 1 يناير/كانون الثاني 2005.

يرى هذا الكتاب أن المنهج السليم كان ينبغي أن يقوم على الاعتراف بالمظالم التنموية والخدمية التي بدأها الاستعمار وسارت عليها كل الحكومات الوطنية بعد الاستقلال. كما يجب الاعتراف بوجود استعلاء ثقافي وعرقي ظللنا - العامة والنخبة - ممارسه على كل المستويات وشكّل ثقافة اجتماعية في مفردات الخطاب والسلوك الاجتماعي. كما يجب تنقية المناهج التعليمية في السودان من كل الإيماءات العنصرية وأن يتضمن المقرر المدرسي مادة عن مساوئ ومضار العنصرية وأسبابها وأشكالها ودواعيها مع غرس قيم التسامح وقبول الآخر واحترام التعدد الثقافي والديني ووضع ميثاق إعلامي يحرم ويجرم التعابير والمفردات والإيماءات أو الإيحاءات العنصرية ومفردات تحقير الآخر المختلف. وأمامنا الولايات المتحدة المتعددة الأعراق والقوميات نجحت في إدارة التنوع بالديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص

حتى أن المراقبين يتحدثون عن ظاهرة اقتحام السود للسياسة في أمريكا في أعلى مستوياتها (black politics).

يجب أن تسمو النخبة السودانية فوق هذا الواقع المشوه وتؤسس لواقع جديد وسلوك حضاري رفيع يتجاوز الانتماء الإثني الضيق ويضمن الحياد في التعامل مع الأعراق المختلفة وأن تتولى الطبقة المستنيرة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام عملية التأسيس لهذا السلوك وهذا التحول الجديد المطلوب بإلحاح لإطفاء نيران العنصرية المسؤولة عن كثير من مشكلات السودان. ذلك لأن السودان إذا لم يعش العدالة والمساواة والمواطنة في الواقع فإن أي اتفاقيات لن تنجح في وضع حد لبؤر التوتر ولن تحفف ينابيع التمرد. إذن هناك حاجة لتحول حقيقي غير زائف يتجاوز مجرد إدارة التشتت والانشقاقات بالتعامل المرحلي إلى النظر لظروف الثقافة السائدة في الذاكرة الجماعية مع التركيز على دراسة العوامل البنوية التي تعمل على خلق واستدامة التخلف ومخاطبة التهميش كظاهرة مرتبطة بالسلطة والثروة بدلاً عن إنكار هذا الواقع.

هذا التحول الحقيقي أو الحل الجذري يستدعي معالجة أزمة المجتمع وأزمة الدولة بكل مكوناتها:

1. أزمة الهوية: هرمنة الفيسفساء بخطاب وطني محايد ومنهج قومي جامع لتكوين أمة سودانية تضع حداً للجدل بين الأفريقيانية والعروبة والإسلامية والزوجة، فتشكل هوية جامعة يتفق الجميع، وباقتناع كامل، على توصيفها وتسميتها.

2. أزمة الشرعية: بتطبيق الديمقراطية السليمة، غير المشوهة، بأن يتم الوصول إلى ذلك عبر بناء ثقافة سياسية تؤسس لممارسة ديمقراطية رشيدة وتؤسس للتداول السلمي للسلطة حتى يكون للسلطة السياسية الحاكمة مشروعيتها لتتمكن من تحقيق الوحدة والاستقرار. هذا الفهم للديمقراطية ينطوي على الحرية والمساواة والعدالة وإنهاء عملية احتكار الموارد والفرص والسلطة والثروة لفئة معينة وإزالة عملية تهميش وإقصاء الأغلبية، لأن غياب العدالة والتنمية المتساوية (equitable) يؤدي إلى الإحباط والذي يؤدي إلى سخط واستنكار، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور حالات العصيان والتمرد والثورات.

3. أزمة المجتمع: بتغيير سلوك النخبة السياسية وتغيير الخطاب المشوه الذي زرع الإحساس بالتهميش والإقصاء في نفوس الكثير من فئات المجتمع، وبناء الأمة التي تترابط عناصرها بتلقائية قوامها قيم التسامح والاندماج الاجتماعي وقبول الآخر. فالمجتمع السوداني يعيش في أزمة دائمة لأنه فقد الإحساس بالترابط الوطني بين مكوناته بسبب الواقع المشوه الذي شكل صورة ذهنية في العقل الجمعي للعريقات المختلفة بأنها تعيش على هامش الدولة والحياة والمجتمع، وأنها مغتربة داخل وطنها.

4. أزمة في إدارة الأزمات: نحن في السودان تعوزنا الرؤية البعيدة والتخطيط السليم والإدارة الحصيفة. دائماً تتعامل النخبة الحاكمة بردود الأفعال - تنتظر وقوع الكارثة ثم تتحرك ببطء وبدون منهج - أو بالأحرى تتخبط. لا تتعامل الحكومات السودانية بعلمية مع الواقع السوداني المعقد. فدولة مثل السودان تستلزم دراسة مكوناتها الاجتماعية وأعرافها لمعرفة خصائص كل جماعة إثنية وثقافتها لنفسح المجال للتعبير عنها في الخطاب القومي والإعلام الوطني حتى يتأصل في داخلها الإحساس بأنها جزء من هذه الهوية وأنها جزء من الشخصية السودانية وأنها تسهم في تشكيل الطابع القومي والثقافة العامة السائدة. وكذلك لمعرفة احتياجاتها الحقيقية للتجاوب معها وفق الإمكانيات المتاحة. وأن يسير ذلك مترامناً مع تنمية شاملة تزيل المظالم والاحتقانات التي تشعل التوتر والاضطراب وتهدد الاستقرار والوحدة.

لكن في حالتنا الراهنة - أزمة دارفور - قد تأخذ التنمية وقتاً حتى تتحقق بالصورة التي تزيل تلك التظلمات والتوترات. لذلك يجب النظر للحل من خلال عناصر أساسية وهي: صراع الموارد (بين الرعاة والمزارعين)، وصراع بين الحكومة والمركز (قسمة السلطة والثروة وإزالة التهميش)، ثم الصراع بين أبناء الإقليم (من يحكم دارفور)؟ فعلى الحكومة التي تقدم المزيد من التنازلات مستفيدة من تجربة نيفاشا في الجنوب، وأن تسرع في عملية بناء الثقة من خلال إزالة خلافاتها مع حركة مناوي الموقعة لاتفاق أبوجا حتى تستطيع إقناع الآخرين بالتوقيع والالتحاق بالعملية السلمية.

بيد أن جزءاً كبيراً من المسؤولية هو أيضاً في يد الحركات الدارفورية المختلفة التي عليها أن توحد صفها ورؤيتها حتى تنجح المبادرات المختلفة في وضع حد

للقتال كبدية لطريق طويل من أجل إعادة البناء والتعمير. فقد بلغت الحركات 23، والمبادرات 37، كان آخرها المبادرة القطرية (سبتمبر/أيلول 2008) التي بدأت في الدوحة في فبراير/شباط 2009 برعاية ووساطة دولة قطر تحت مظلة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة - يمثلهما المبعوث الأممي-الأفريقي جبريل باسولي (بوركييني) بالإضافة إلى الجامعة العربية. غير أن عبد الواحد محمد نور رفض المشاركة في المبادرة بل زار إسرائيل طالبا دعمها ووعد بأنه سوف يفتح سفارة لإسرائيل في السودان إذا ما استلم الحكم في الخرطوم. في 17 فبراير/شباط 2009 وقع الطرفان - الحكومة وحركة العدل والمساواة - اتفاق "حسن النوايا وبناء الثقة" واتفقا على مواصلة العملية السلمية في خلال ثلاثة أشهر.

كما انطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 مبادرة أهل السودان في الخرطوم. وعلى الرغم من أن حركات دارفور وصفتها بأنها بين الحكومة والموالين لها إلا أن الحكومة قد أثبتت جدية كبيرة في تنفيذ توصيات المبادرة. وقد بدأت الحكومة خطوات عملية في 24 ديسمبر/كانون الأول 2008 حيث خصصت مبلغ (40) مليون جنيه سوداني (20 مليون دولار أمريكي) للتعويضات الفردية لمواطني دارفور. كذلك زار الرئيس السوداني دارفور - ضمن جولة ولائية - وأفتتح عدة منشآت خدمية من بينها محطات كهرباء ومستشفيات بها معدات طبية متطورة وكل التخصصات. كما أعلن عن بدء طريق الإنقاذ الغربي والذي جاء ضمن اتفاقية بقيمة 1.5 مليار دولار شملت مشاريع كهرباء وطرق لعدد من ولايات السودان على رأسها دارفور. هذه الجدية تحتاج لتقدير واستجابة من الحركات الدارفورية المعارضة بأن تعطي السلام واتفاقية أبوجا والحكومة فرصة حتى لا ينطبق على تلك الحركات وصف الرئيس البشير لقادتها بأنهم "تجار حرب".

لكن يصح القول أيضاً، ومع عظمة هذه الخطوات، إلا أن المشروعات هنا وهناك ربما تظل مجرد مسكنات أو إخماد مؤقت لنيران كامنة في جوهر أزمة الدولة السودانية، وتكرار للمنهج القديم - التعامل برد الفعل والتجزئة، أكثر من التعامل برؤية إستراتيجية تضع حلاً شاملاً وجذرياً لكل الأزمات. كما ينبغي في معالجة الجذور الثقافية للصراعات بالتركيز على الطبيعة الاقصائية للنخبة السودانية الحاكمة وتصحيح الواقع المشوهة كما سبقت الإشارة في هذه الخاتمة.

كذلك يرى هذا الكتاب أن الحل الجذري لمشكلة دارفور لا يتحقق بمصالحة جزئية أو اتفاقية لوقف إطلاق النار وعودة النازحين ودفع التعويضات وإنفاذ الترتيبات الأمنية وبداية عملية الإعمار وما شابه ذلك. إن الحل الجذري يكمن في إرساء أسس جديدة للتنمية الشاملة والعدالة في كل شئ: في توزيع الفرص وفي الخدمات والتنمية وفي الثروة وفي السلطة واحترام حقوق الإنسان دون النظر لاعتبارات العرق واللون والدين، واحترام الثقافات لكل القوميات والهويات المختلفة في التغطية الإعلامية والخطاب الإعلامي والسياسي حتى يشعر الجميع في السودان بأنهم مواطنون من الدرجة الأولى. عندها فقط سوف يحقق السودان الاستقرار، ما عدا ذلك سوف نستمر ندور في الحلقة المفرغة، ودوامه لا تنقطع من الأزمات، ما نوقّع اتفاقية إلا وتظهر حركات احتجاج أخرى ترفع السلاح وتهدد الأمن والاستقرار وتعطل التنمية - مهما كانت درجتها.

تكمن أهمية المشروعات الحالية إذا ما تم تنفيذها بشمول وعدالة في أنها سوف تسهم في إعادة الثقة في النخبة الحاكمة من قبل مواطني المناطق المهمشة وفي توفير الاستقرار وتوفير المناخ لإعادة بناء شامل للإنسان والقيم والمجتمع على أسس جديدة.

وإذا ما تفاءلنا بأن الحل ربما يكون قريباً، إلا أن عملية إعادة بناء دارفور ليس مادياً بل اجتماعياً إلى سابق عهدها سوف يأخذ زمناً طويلاً وتحتاج لجهد الجميع. والأهم من ذلك أن نأخذ الدرس والعبر لرؤية جديدة لإدارة هذه الفسيفساء (الموزاييك) السودانية، وتغيير منهج التعاطي مع المشكلة على النحو الذي سبق ذكره في هذه الخاتمة، وحسن إدارة التنمية وصياغة برامج لتحقيق اندماج اجتماعي/ثقافي وتماسك وطني يؤسس لاستقرار ووحدة مستدامة.

المصادر

أولاً: الكتب:

1. أحمد سمير، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس/آذار 1983.
2. أحمد عبد الله آدم، قبائل السودان نموذج للتعایش السلمي (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1987).
3. الباقر العفيف، ما وراء دارفور، ترجمة محمد سليمان، (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، رقم 13، 2006).
4. بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الإنساني في دارفور (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، 2008.
5. بهاء الدين مكاي، الصراعات الإثنية في إفريقيا، (الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007).
6. التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تداعياته، وعلاجه (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 1987).
7. جون هيلز، جوليان لوغرمان، ديفيد بيشاو (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، (344)، 2007.
8. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006).
9. حسن علي الساعوري، السودان والبحث عن السلام (القاهرة: المطبعة النموذجية، 1990).

10. حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1996).
11. خالد حسين محمد، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2007).
12. ذو النون التيجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008).
13. رياض عزيز هادي، السياسة في العالم الثالث، ط2 (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989).
14. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).
15. شريف حريير وترجي تقيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، ترجمة مبارك ومجدي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997).
16. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، (الخرطوم: د. ن.)، 2006.
17. صلاح فضل وصيام الإبس، مشكلة دارفور والسلام في السودان (الخرطوم: شركة الإعلانات الشرقية، دار الجمهورية، 2004).
18. عبد الله الأشعل، أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007).
19. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997).
20. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا وتأثيراتها على السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008).
21. عبد الغفار محمد ولايف مانقار (تحرير)، ترجمة محمد علي جادين، دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006).
22. عبده مختار موسى، صراع الهويات ومهددات الوحدة في السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007).
23. علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع في دارفور (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2003).

24. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وآخر البشر، نيويورك: فري بريس، 1992.
25. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (سبها: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997).
26. محمود أبو العينين، إفريقيا والتحويلات في النظام الدولي الجديد في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
27. مصطفى حسن، "سوسولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث: نحو نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام". في: <http://www.fikrwanakd.aljabriabed.com/philosophie.htm>
28. موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي (الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1995).
29. نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987).
30. يوسف سليمان تكنة، تجربة الحكم الإقليمي والقبلية بدارفور (الخرطوم: الخرطوم للطباعة والنشر، 1980).
31. يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450 - 1821م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ط2، 1972).

ثانياً: دوريات:

- مجلة قضايا عربية، السنة 3، الأعداد من 1 - 6، أبريل/نيسان - سبتمبر/أيلول 1976م.
- مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، إبريل/نيسان 2008.
- مجلة الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 1998.
- المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (319)، سبتمبر/أيلول 2005.

- المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد (4)، 2003.
- مجلة الفكر الإستراتيجي العربي، السنة الأولى، العدد 3، يناير/كانون 1982.
- مجلة السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر/تشرين الأول 2006.
- المجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، فبراير/شباط 2005، الخرطوم: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.
- مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس/آذار 1983م.

ثالثاً: أوراق ندوات، مؤتمرات

- أبحاث وأوراق ندوة مركز الدراسات السودانية "التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان"، القاهرة، 1 - 3 أبريل/نيسان 1995.
- سمنار الهوية الثقافية والسياسات الثقافية، 20 - 22 أغسطس/آب 1991، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.
- ندوة "التعدد الإثني والديمقراطية في السودان"، 18 - 19 مايو/أيار 2002، الخرطوم: مركز الدراسات السودانية.
- ورشة عمل مبادرة المجتمع المدني للسلام في اتفاقية السلام الشامل حول نظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية، 9 فبراير/شباط 2005، الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت (الألمانية).
- ندوة دارفور في الذاكرة الإعلامية والقانون الدولي، القاهرة، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
- ندوة ملتقى العلاقات السودانية-الأوروبية "نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلة"، الخرطوم: 10 - 13 مارس/آذار 2008، المركز السوداني للخدمات الصحفية (SMC).
- سمنار "نشر المهجين واتفاقية سوفا (SOVA)"، 4 مارس/آذار 2008، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع.
- سمنار "أزمة دارفور" جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ديسمبر/كانون الأول 2004.

- المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور، جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الخرطوم، 13 - 1 ديسمبر/كانون الأول 2004.

رابعاً: مواد غير منشورة:

- عائدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبليّة في دارفور على الأمن القومي 1989 - 2006، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
- يوسف بريمة سليمان، تشاد: الدولة العربية المجهولة، رسالة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006.
- ميادة كمال الدين سليمان، الدور الأمريكي في إحلال السلام في السودان، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان، أم درمان 2006.

خامساً: تقارير:

- عبد اللطيف البوني وصديق محمد أحمد مضوي، دراسة حول "دور أبناء دارفور في المسألة الدارفورية"، تقرير رقم (1)، (سلسلة تقارير شهرية، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية) الخرطوم، أبريل/نيسان 2007.
- التقرير الإستراتيجي السوداني السادس 2004-2005، الخرطوم، مركز الدراسات السودانية.
- نص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، 18 سبتمبر/أيلول 2004.
- تقرير وزارة الشؤون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر/أيلول 2007، الخرطوم.
- التقرير الإستراتيجي لعام 2004، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم.
- أماني الطويل، سياسات القوى العظمى في إفريقيا، ملف السودان الإستراتيجي سبتمبر/أيلول 2007، الخرطوم، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

سادساً: الصحف اليومية:

- أعداد مختلفة من صحف الخرطوم اليومية في الأعوام 2005 - 2008: أخبار اليوم السودانية، آخر لحظة، الرأي العام، الصحافة، الأحداث، أجراس الحرية، الانتباهة، والسوداني.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن.

سابعاً: المصادر باللغة الإنجليزية:

- B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa", www.asiantribune.com/show_article.php?id,10.4.2006.
- David Sills (ed.), *the International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: London: Macmillan: Free Press, 1972).
- Deng, Mading. Francis, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan*. Washington D.C.: the Brookings Institution, 1995.
- Deng, M. Francis, *Dynamics of Identification: a Basis for National Integration in the Sudan*, Khartoum University Press, 1973.
- Fukuyama, Francis, *the End of History and the Last Man*, New York: Free Press, 1972.
- *Encyclopedia Britanica*, Vol. 14, USA, 1966
- Gao Jinyuan, *China and Africa: the Development of Relations over Many Years*, *African Affairs*, Vol. 83, No.331, April 1984.
- John Stone, *Ethnicity Versus the State: the Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-determination*, in Rotchild and Olorunsola, (eds.), *State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemma*, p.85.
- John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can Liberal System Survive?", *Foreign Affairs*, January/February 2008.
- Johnson Kurlantzick, *Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance*, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November 2006.
- Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, *China's Africa Strategy*, *Current History*, May 2006.

- Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development and Conflict in Sudan: A Case Study of Northern Darfur State*, unpublished master thesis, Development and Research Centre, (Khartoum: University of Khartoum, May 2007),
- Richard Bernstein and Ross Munro, **The Coming Conflict With China** (Random House:1998).
- Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: the News for New Paradigm*, New York, 1997
- Ted Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton: Princeton University Press. 1970).

الملاحق

ملحق رقم (1)

قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور

(1) القرار 1556 (2004):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5015، المعقودة في 30 تموز/يوليو 2004
إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ 25 أيار/مايو 2004 (2004S/PRST/) وإلى
قراره 1547 (2004) المؤرخ 11 حزيران/يونيو 2004، وقراره 1502 (2003)،
المؤرخ 26 آب/أغسطس 2003، بشأن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة
الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة
الوضع في دارفور.

وإذ يعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود.
وإذ يرحب كذلك بالبلاغ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد
الأفريقي في 27 تموز/يوليو 2004، (2004S/603).

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه
واستقلاله، تمشيا مع بروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليو 2002،
والاتفاقات التالية له والمستندة إليه، التي وافقت عليها حكومة السودان.

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم
المتحدة في 3 تموز/يوليو 2004، بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة، وإذ يعترف
بالخطوات المتخذة من أجل تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية.

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن السودان، الصادر في 3 حزيران/يونيو
2004، وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لشؤون السودان وبالجهود التي
بذلها حتى الآن.

وإذا يعرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة مئات الألوف للخطر.

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة، وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد المدنيين والاعتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، وبخاصة ما ينطوي منها على بُعد عرقي.

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون.

وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها الموجودين داخل إقليمها، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي.

وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ووضع نهاية لها وإذ يشدد على أن مرتكبي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب.

وإذ يرحب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها.

وإذ يؤكد التزام حكومة السودان بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نزع سلاح ميليشيات الجنجويد.

وإذ يشير أيضا في هذا الصدد إلى قراراته 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، بشأن النساء والسلام والأمن، و1379، (2001)، المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، و1460 (2003)، المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2003، و1539 (2004) المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2004، بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة و1265 (1999)، المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 1999 و1296 (2006)، المؤرخ 19 نيسان/أبريل 2000، بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في نجامينا في 8 نيسان/أبريل 2004، وإذ يكرر تأكيد أن جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار عليها أن تتمثل لجميع الشروط الواردة فيه.

وإذ يرحب بالمشاورات التي عقدها الجهات المانحة في جنيف في حزيران/يونيو 2004، وبما تلاها من جلسات الإحاطة التي سلط فيها الضوء على الاحتياجات الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وإذ يشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وإلى أن تقديم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم المطير، وأن مئات الآلاف من الأشخاص ستتعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل.

وإذ يعرب عن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر.

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور.

وإذ يؤكد أن عودة أي من اللاجئين أو المشردين إلى ديارهم لا بد أن تكون طوعية وأن توفر لها المساعدة المناسبة والأمن الكافي.

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى 200000 لاجئ قد فروا إلى دولة تشاد المجاورة، مما يلقي عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا السودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود، وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. يطلب إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 بطرق منها على وجه الخصوص

تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولا سيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان.

2. يؤيد إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الأفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، ويرحب بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، ويؤكد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية بتيسير عمل المراقبين وفقا لاتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ 28 أيار/مايو 2004 بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار.

3. يحث الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، ويرحب بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

4. يرحب بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إيفاد مراقبين لحقوق الإنسان إلى السودان، ويهيب بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين.

5. يحث الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004، على أن تبرم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم مشاركة

كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في 15 يوليو في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية، ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسي للتوترات التي تشهدها دارفور، ويحث بشدة الجماعات المتمردة على احترام وقف إطلاق النار والقيام فوراً بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع.

6. **يطالب** حكومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح ميليشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون 30 يوماً، ثم كل شهر بعد ذلك، تقريراً عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحرز، من تقدم في هذا الصدد، ويعرب عن اعتزاه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

7. **يقرر** أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع الأنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، أو إمدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أراضيها أم لا.

8. **يقرر** أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية والأفراد المحدثين في الفقرة 7، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، بالتدريب أو المساعدة التقنية فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة 7 أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها.

9. **يقرر أن التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 أعلاه لن تنطبق على:** -
- اللوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعنية.
 - لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصد حقوق الإنسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها.
 - لوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخبوذات العسكرية، للاستخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبي حقوق الإنسان، وممثلي وسائط الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات.
10. **يعرب عن اعتزازه النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب؛ الفقرتين 7 و8 عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة 6.**
11. **يؤكد مجددا دعمه لاتفاق نيفاشا الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتطلع إلى التنفيذ الفعال للاتفاق وإلى وجود سودان موحد يسوده السلام ويعمل في تآلف مع جميع الدول الأخرى من أجل تنمية السودان، ويهيب بالمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة المتواصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لدعم السلام والتنمية الاقتصادية في السودان.**
12. **يحث المجتمع الدولي على توفير المساعدة التي تحتاج إليها كثيرا عملية تخفيف آثار الكارثة الإنسانية التي تتبدى أبعادها في منطقة دارفور الآن، ويهيب بالدول الأعضاء أن تفي بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة.**
13. **يطلب إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز.**

14. يشجع الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور.
15. يمدد البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار 1547 لمدة 90 يوماً إضافية، حتى 10 كانون الأول/ديسمبر 2004، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة.
16. يعرب عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن يجري الاستعدادات اللازمة وفقاً للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز.
17. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(2) القرار 1564 (2004):

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2004.

إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراره 1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، وبيان رئيسه المؤرخ 25 أيار/مايو 2004 (S/PRST/2004/18) وقراريه 1547 (2004) المؤرخ 11 حزيران/يونيو 2004، و1502 (2003) المؤرخ 26 آب/أغسطس 2003. وإذ يأخذ في اعتباره خطة العمل التي وافق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان.

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ 30 آب/أغسطس 2004 (S/2004/703) وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، وإذ يعرب عن قلقه لأن الفقرات من 59 إلى 67 تدل على أن حكومة السودان لم تف بكامل التزاماتها

بموجب القرار 1556 (2004)، وإذ يضع في اعتباره ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للأذى) وتحسين الوضع الأمني العام تحسينا جذريا في دارفور، وإذ يرحب بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستصواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان. وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور.

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2004 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسيجون أوباسانغو، بما في ذلك مناشدته المجتمع الدولي دعم تمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، بما يتفق وبروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليو 2002، والاتفاقات التالية والمستندة إلى ذلك البروتوكول، التي وافقت عليها حكومة السودان.

وإذ يشير إلى البيان المشترك الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة، وإذ يعرب عن تقديره للجهود التي تقوم بها آلية التنفيذ المشتركة والممثل الخاص للأمين العام لتحقيق الأهداف الواردة في البلاغ ومتطلبات القرار 1556(2004).

وإذ يرحب باتخاذ حكومة السودان عددا من الخطوات لرفع العقوبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية، مما أدى إلى وصول عدد متزايد من أفراد الإغاثة الإنسانية إلى دارفور فضلا عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية، وإذ يسلم بأن حكومة السودان وسعت من نطاق تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها.

وإذ يحث حكومة السودان وجماعات المتمردين على تيسير إيصال هذه الإغاثة الإنسانية عن طريق السماح بوصول الإمدادات الإنسانية وعمال الإغاثة الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك عبر حدود السودان مع تشاد وليبيا برا وجوا حسب الاقتضاء. وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتحديد هوية زعماء الجنجويد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور وتقديمهم للعدالة.

وإذ يشير إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها الموجودين داخل أراضيها، وعن احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي.

وإذ يشدد على أن جماعات المتمردين السودانية، وخاصة حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، يجب عليها أيضا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وإذ يؤكد أن الحل النهائي للأزمة في دارفور يجب أن يشمل العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم المبرمة في 21 آب/أغسطس 2004 بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة.

وإذ يعرب عن عزمه على القيام بكل ما يمكن من أجل وضع حد لمعاناة أهل دارفور، وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولا استقرار المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1. يعلن عن قلقه الشديد من أن حكومة السودان لم تف تماما بالتزاماتها الواردة في القرار 1556 (2004) والبيان المشترك مع الأمين العام الصادر في 3 تموز/يوليو، بتحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، كما يتوقع المجلس، في مواجهة ضروب النهب المتواصل، ويأسف للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف، ولا سيما لما جاء في تقارير لجنة وقف إطلاق النار عن هجمات شنتها الطائرات المروحية التابعة لحكومة السودان وهجمات الجنجويد على قرى ياسين وحاشابا وغلاب في؛ 26 آب/أغسطس 2004.

2. يرحب ويؤيد اعتزام الاتحاد الأفريقي تعزيز وزيادة بعثته للرصد في إقليم دارفور بالسودان، ويشجع الرصد القائم على روح المبادرة.

3. يحث الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق توفير كل المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية وغيرها من الموارد الضرورية لدعم التوسع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ومن خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وحماية سلامة

أهل دارفور، ويرحب بطلب حكومة السودان من الاتحاد الأفريقي زيادة حضوره لرصد الأوضاع في دارفور، الوارد في رسالتها المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2004 الموجهة إلى مجلس الأمن، ويحث حكومة السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام والتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي لكفالة بيئة آمنة ومستقرة.

4. **يطلب** إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، العمل معا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أبوجا بقيادة الرئيس أوباسانغو ويحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن، ويحث الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فورا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، ويؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

5. **يحث** حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل باعتباره خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام والرخاء في السودان.

6. **يؤكد** ضرورة السماح للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من السكان المعرضين للأذى، بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن.

7. **يعيد تأكيد** دعوته حكومة السودان وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في دارفور، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة، بما في ذلك أفراد قوة الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد، ويصر على أن تتخذ حكومة السودان جميع الخطوات الملائمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع.

8. **يدعو** جميع الأطراف السودانية إلى أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فورا للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار ومحاسبة المسؤولين عنها.

9. **يطالب** بأن تقدم حكومة السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لأغراض التحقق، وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات الجنحويد الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين ألقى القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك فيما يتعلق بأدائنا بموجب القرار 1556 (2004) واتفاق نجamina لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل (2004).

10. **يطالب** جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات المتمردين، وقف جميع أعمال العنف والتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وجهود الرصد وكفالة امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتأمين ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية.

11. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لاتفاق نجamina لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004، وفي هذا الخصوص، يبحث حكومة السودان على الامتناع عن القيام بأعمال الطيران العسكري داخل إقليم دارفور وفي أحواله، وفقا لالتزاماتها.

12. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضاً ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وذلك بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان.

13. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية ومتواصلة على وجه السرعة إلى الجهود الإنسانية الجارية في دارفور وتشاد لسد النقص في الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة المتواصلة، ويؤكد ضرورة أن تفي الدول الأعضاء بتعهداتها فوراً، ويرحب بالمساهمات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن.

14. **يعلن** أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالاً كاملاً للقرار 1556 (2004)، أو لهذا القرار، بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد

- التشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تعاوناً تاماً مع توسيع وتمديد بعثة الاتحاد الأفريقي للرصد في دارفور، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل اتخاذ تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام.
15. **يطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في التقارير الشهرية التي يقدمها، بما أحرزته أو لم تحرزها حكومة السودان من تقدم في الامتثال لطلبات المجلس الواردة في هذا القرار، وما تبذله حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهد لإبرام اتفاق سلام شامل على وجه السرعة.
16. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(3) القرار 1547 (2004):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5082، المعقودة في 19 نوفمبر 2004 في نيروبي.

إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراره 1547 (2004) المؤرخ 11 يونيو (حزيران) 2004، 1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، 1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يعيد أيضاً تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليه 2002 والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه.

وإذ يعرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء السودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين.

وإذ يشير إلى انه رحب بالإعلان الموقع في 5 حزيران/يونيو 2004 في نيروبي، كينيا، والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة جيش تحرير شعب السودان وأعدت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات.

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم متواصل تيسيرا لمبادرات السلام في نيروبي، وإذ ييحي الجهود الذي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، وإذ يعرب عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية.

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل، وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من اجل تنفيذه.

وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهيئ الظروف الصحيحة لتقديم تلك المساعدة.

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرار خروقات وقف إطلاق النار وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان.

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، وإذ يشدد على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم.

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشير أيضا إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان.

وإذ يؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، وإذ يرحب بالدور الحيوي الشديد التنوع الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي تحقيقاً لتلك الغاية، وإذ يرحب بقرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي.

وإذ يحيط علماً بتقريري الأمين العام المؤرخين 28 أيلول/سبتمبر 2004 (S/2004/763) و2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 (S/2004/881) بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة. وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.

1. يعلن تأييده القوي لجهود حكومة السودان وحركة جيش تحرير شعب السودان الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، ويشجع الطرفين على مضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبي في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بعنوان «إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان» المرفقة بهذا القرار، والاتفاق على أن البروتوكولات الستة المشار إليها في إعلان نيروبي بتاريخ 5 حزيران/يونيو 2004 تكون وتشكل اتفاق السلام الأساسي، ويصادق تماماً على التزام الطرفين بالتوصل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2004، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توخي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة.

2. يعلن التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء امة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء. على أن يكون مفهوماً أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد.

3. يحث بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الدولي والطرفان، بالاشتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، الجهود الرامية إلى تهيئة المجال للمساعدة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتعمر والتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة

- الإثرائية الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه.
4. **يرحب** بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل.
5. **يرحب** باستمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل، وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة.
6. **يعيد تأكيد** استعداده للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل
7. بغية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق و**يعيد تأكيد** طلبه إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس في أقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها.
8. **يرحب** بالأعمال التحضيرية التي نفذتها بالفعل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان المنشأة بموجب القرار 1547 (2004) و**يؤيد** التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخين 28 أيلول/سبتمبر 2004 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة و**تقديم** ولايتها لمدة ثلاث أشهر أخرى، حتى 10 مارس 2005، ويدعو حركة جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة.
9. **يدعو** جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح.
10. **يؤكد** على أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمة في دارفور و**يؤكد** ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام.
11. **يؤكد** أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بغية حل الأزمة في دارفور، و**يعرب عن إصراره** على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا

بنية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل ويرحب بالتوقيع على البروتوكولين الإنساني والأمني، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ويحث الأطراف على تنفيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع الباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

12. **يطالب** بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جميع أعمال العنف والهجمات فورا، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وان تمتنع عن تهجير المدنيين قسريا، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفي العمليات الإنسانية، وان تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المتعلقة بالسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره 1502 (2003) المؤرخ 26 آب/أغسطس 2003، بشأن إفساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى السكان المحتاجين ووفقا لبروتوكولات أبوجا المؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

13. وفقا لقراراته السابقة بشأن السودان يقرر رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلك الصدد، ورهنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته.

14. يعرب عن تأييده القوى لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى 3320 فردا وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة 6 من البيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ 20 تشرين، ويحث الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والموارد الأخرى اللازمة، ويحث حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي.

15. **يكرر تأكيد** دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد.

16. **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة 4 تشرين

- الأول/أكتوبر 2004 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/812)، والتي ستبلغ نتائجها إلى مجلس الأمن.
17. **يطلب تأكيد أهمية نشر المزيد من مراقبي حقوق الإنسان في دارفور.**
18. **يطلب إلى الأمين العام أن يطلع بصفته منتظمة على التطورات في السودان،** وان يقدم أية توصيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ القرار وقراراته السابقة بشأن السودان.
19. **يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.**

* * *

(4) القرار 1585 (2005):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5137 المعقودة بتاريخ 10 آذار/مارس 2005.

إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراراته 1547(2004) المؤرخ 11 حزيران يونيو 2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 و1547(2004) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

وإذ يعيد تأكيد استعداداه لدعم عملية السلام.

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان المنشأة بموجب قراره 1547 (2004) حتى 17 آذار/مارس 2005.

يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(5) القرار 1588 (2005):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5143 المعقودة بتاريخ 17 آذار/مارس 2005.

إن مجلس الأمن:

وإذ يشير إلى قراراته 1547(2004) المؤرخ 11 حزيران يونيو 2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 و1547(2004) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585 (2005) المؤرخ 10 آذار مارس 2005.
وإذ يعيد تأكيد استعداداه لدعم عملية السلام.
يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان المنشأة بموجب قراره 1547 (2004) حتى 24 آذار/مارس 2005.
يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(6) القرار 1590 (2005):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5151، المعقودة في 24 آذار مارس

2005

إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراراته 1547 (2004) المؤرخ في 11 حزيران/يونيو (2004) و1556 (2004) المؤرخ في 30 تموز/يوليو 2004 و1564(2004) المؤرخ في 18 أيلول/سبتمبر (2004)، و1574(2004) المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585(2005) المؤرخ في 10 آذار/مارس 2005 و1588(2005) المؤرخ في 17 آذار/مارس، وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة ووحدة واستقلال وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي كينيا في 9 كانون الثاني/يناير 2005م على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنتها الطرفان في أنجمننا لوقف إطلاق النار المبرم في نيسان/أبريل وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وإذ يشير إلى التعهدات التي وردت في البيان المشترك الصادر في تموز/3 يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام.

وإذ يعرب عن تصميمه لمساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لكل المواطنين كافة.

وإذ يحيط علما ببيانات نائب الرئيس علي عثمان طه بحكومة السودان وقرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اجتماع المجلس المعقود في 8 شباط/فبراير 2005، وبغزمهما وتصميمهما القويين على إيجاد حل سلمي للصراع في دارفور على النحو الذي تم الإعراب عنه في الاجتماع.

وإذ يسلم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاعتماد على هذا الاتفاق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يناشد جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طرفا اتفاق السلام الشامل، أن تخطو خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في دارفور وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتضع حدا للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للآثار السيئة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في توطيد عملية السلام.

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين بالمساعدة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وسائر السكان المتضررين من الحرب.

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 من قبل جميع الأطراف في دارفور وتدهور الحالة الأمنية والأثر السلبي لذلك على جهود المساعدة الإنسانية.

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء

والفتيات منذ اتخاذ القرار 1547 (2004)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على كفالة تحديد المسؤولين عن جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير، وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات 1556 (2004)، و1564 (2004) و1574 (2004)، بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى أي شكل من العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يثني أيضا على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يثني أيضا على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما حكومة كينيا بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد قراراته 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و1379 (2001) و1460 (2003) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن القرارين 1265 (1999) و1296 (2000) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار 1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة. وإذ يرحب بجهود الأمم المتحدة لتوعية موظفي الأمم المتحدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها في جميع عملياتها القائمة.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفراد الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة القائمة، وإذ يرحب برسالة الأمين العام المؤرخة 9 شباط/فبراير 2005 الموجهة إلى المجلس بهذا الشأن، مؤكدا أن سياسة عدم التسامح المطلق ستُتبع إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أي نوع في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية بالنسبة لنجاحه، وإذ يؤكد التقدم المحرز صوب تسوية الصراع في دارفور من شأنه أن

يسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يعرب عن انزعاجه من استمرار العنف في دارفور مع ذلك.

وإذ يحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2005 (S/2005/57) و4 آذار/مارس 2005، (S/2005/68) و4 شباط/فبراير 2005، (S/2005/140) وكذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2005، (S/2005/60).

وإذ يحيط علماً بطلب طرفي اتفاق السلام الشامل لإنشاء بعثة لدعم السلام. وإذ يعرب عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية حفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولي، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

1. يقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها 6 أشهر، ويقرر كذلك أن تتألف البعثة من قوام يصل إلى 10000 من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى 715 من أفراد الشرطة المدنية.
2. يطلب إلى البعثة الاتصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.
3. يطلب إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان، وتعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تنميته الاقتصادية في الأجل الطويل، وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعماً للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان.

4. **يقرر أن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:**
- أ. دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:
1. رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقق في الانتهاكات.
 2. الاتصال بالمأخوذين الثنائيين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة.
 3. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقاً لاتفاق وقف إطلاق النار.
 4. المساعدة على وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه لتفاه السلام الشامل، مع الاهتمام تحديداً بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طواعية، وجمع الأسلحة وتدميرها.
 5. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.
 6. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى نهج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة.
 7. تقديم المساعدة لطرفي اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقاً للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية.
 8. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان من خلال إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني.

9. كفالة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد.
10. تقديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرفي اتفاق السلام، بالتعاون مع عناصر فاعلة دولية أخرى، لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما.
- ب. القيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية.
- ج. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق.
- د. الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في السودان، وكذلك تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية.
5. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون 30 يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام بالاتصال مع الاتحاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المتحدة، ولا سيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية.
6. **يطلب** إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاوننا تاما في نشر البعثة وفي عملياتها، لا سيما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم.

7. **يؤكد** أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سريع، **ويحث** طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعما لمبادرات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.

8. **يناشد** الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية.

9. **يدعو** جميع الأطراف أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والأمن وبدون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين.

10. **يطلب** إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوجستيات المكتب حسب الاقتضاء، في التاريخ الذي تُنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية.

11. **يطلب** إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغرض تعديله بالخفض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتعين إنجازها، وأن يرفع التقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر.

12. **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفور شهريا.

13. **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بذل جهودهم إعدادا للإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، ستُنفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تعمير السودان وتنميته الاقتصادية، ويحث المجتمع الدولي، طبقا لذلك، على التبرع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المرشدين داخليا واللاجئين.

14. **يطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الإستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدتها والتصدي لها، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية وفقا لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (13/2003ST/SGB/) وان يداوم على إعلام المجلس بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها لضمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها.

15. **يؤكد** من جديد أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار 1325 (2000)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم.

16. **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم

المتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتنا، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان.

2. **يطلب** إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناسبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القوات في غضون 30 يوماً من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة 82/58 بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويُلاحظ أنه ريثما يبرم هذا الاتفاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (594/45A).

17. **يؤكد** ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضاً قدماً بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وينتظر من الأمين العام أن يُبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة 11 أعلاه.

18. **يقدر** أن يبقى المسألة قيد نظره.

* * *

(7) القرار 1591 (2005):

الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته 5153، المعقودة في 29 آذار/مارس

2005.

إن مجلس الأمن

إذ يشير إلى قراراته 1547 (2004) المؤرخ في حزيران/11 يونيو (2004) و1556 (2004) المؤرخ في تموز/30 يوليو 2004 و1564 (2004) المؤرخ في 18 أيلول/سبتمبر (2004)، و1574 (2004) المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585 (2005) المؤرخ في 10 آذار/مارس 2005 و1588 (2005) المؤرخ في 17

آذار/مارس، و1590(2005) المؤرخ 24 آذار/مارس 2005 والى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية،
وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل، وبرتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بين حكومة السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمساواة، و**إذ يشير** إلى التعهدات التي وردت في البلاغ المشترك الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام.

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبي، كينيا، في 9 كانون الثاني/يناير 2005، على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

وإذ يسلم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاستفادة من ذلك الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، و**إذ يدعو** جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طرفي اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور ولاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ولوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الآثار المفجعة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في دعم عملية السلام.

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين، والمشردين داخليا، وسائر السكان المتضررين بالحرب.

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 ولبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 من قبل جميع الأطراف في دارفور، وكذلك تدهور الحالة الأمنية وتداعياتها السلبية على جهود المساعدة الإنسانية.

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات منذ اتخاذ القرار 1547(2004)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على السعي إلى الكشف عن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير.

وإذ يسلم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية لنجاح ذلك الاتفاق، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع الدائر في دارفور من شأنه أن يساهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يقلقه استمرار العنف رغم ذلك في دارفور.

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات 1556 (2004)، و1564 (2004)، و1574 (2004) بأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يرحب باجتماع القمة الذي عُقد بشأن دارفور في أنجمينا في 16 شباط/فبراير 2005 وباستمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بدور رئيسي في تيسير التوصل إلى حل للصراع الدائر في دارفور بجميع جوانبه، وإعلان حكومة السودان في 16 شباط/فبراير 2005 بأنها ستتخذ خطوات فورية، بما في ذلك سحب قواتها من لبدو وكاريفا ومارالا الواقعة في دارفور، وسحب طائرة الأنتونوف التابعة لها من دارفور.

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يعيد تأكيد قراراته 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و1379 (2001) و1460 (2003) بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك القرارين 1265 (1999) و1296 (2000) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار 1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

ويحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2005 (Add) و1 (S/2005/57) و3 كانون الأول/ديسمبر 2004، (S/2004/947) و4 شباط/فبراير 2005 (S/2005/68) و4 آذار/مارس 2005 (S/2005/140)، وكذلك التقرير المؤرخ كانون الثاني/يناير 2005 (S/2005/140) للجنة التحقيق الدولية، (S/2005/60).

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. يعرب عن استيائه الشديد لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعات المسلحة في دارفور لم تمثل امتثالا كاملا لالتزاماتها ولطالب المجلس المشار إليها في القرارات 1556 (2004) و1564 (2004) و1574 (2004)، ويدين استمرار انتهاك اتفاق أنجمنينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت، بها حكومة السودان في كانون الأول/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير 2005 وهجمات المتمردین على قرى دارفور في كانون الثاني/يناير 2005، وعدم قيام حكومة السودان بنزع سلاح أفراد مليشيا الجنجويد والقبض على زعماء الجنجويد وأعاونهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وأعمالا وحشية أخرى وتقديمهم للمحاكمة، ويطالب جميع الأطراف بأن تتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها في ما يتعلق باحترام اتفاق أنجمنينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، بما في ذلك الإبلاغ عن مواقع قواتها، وتيسير المساعدة الإنسانية، والتعاون تعاوننا تاما مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

2. يؤكد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعاً إلى اتفاق، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعماً لمبادرات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.

3. يقرر، في ضوء عدم وفاء جميع أطراف الصراع في دارفور بالتزاماتها: أ. أن ينشئ، وفقاً للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه باللجنة) وتضطلع بالمهام التالية:

1. رصد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من هذه الفقرة والفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) والفقرة 7 أدناه.

2. تحديد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) من هذه الفقرة والنظر في طلبات الاستثناء وفقاً للفقرتين الفرعيتين (و) و(ز).

3. وضع ما يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ).

4. تقديم تقرير كل 90 يوماً على الأقل إلى مجلس الأمن عن أعمالها.

5. النظر في الطلبات المقدمة من حكومة السودان بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقاً للفقرة 7 أدناه، وإصدار موافقة مسبقة عليها حسب الاقتضاء.

6. تقييم التقارير المقدمة من فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ومن الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، بشأن الإجراءات المعينة التي تتخذها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ) والفقرة 7 أدناه.

7. تشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير.

ب. يطلب إلى الأمين العام أن يعين، في غضون 30 يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار وبالتشاور مع اللجنة، فريقاً للخبراء يتألف من أربعة أعضاء يتخذ من أديس أبابا، إثيوبيا، مقراً له، ويسافر بانتظام إلى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان، ويعمل بتوجيه من اللجنة، وذلك لمدة ستة أشهر للاضطلاع بالمهام التالية:

1. مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ التدابير المبينة في الفقرتين الفرعيتين (د) و(هـ)، والفقرتين 7 و8 من القرار، 1556(2004) والفقرة 7 من هذا القرار وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن إجراءات قد يود المجلس النظر في اتخاذها.

2. تقديم إحاطة في منتصف المدة إلى اللجنة عن أعماله، وتقرير مرحلي إلى المجلس في موعد لا يتجاوز 90 يوماً بعد اتخاذ هذا القرار، وتقديم تقرير نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة وفي موعد لا يتجاوز 30 يوماً قبل انقضاء ولايته، يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات.

3. تنسيق أنشطته، حسب الاقتضاء، مع ما تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من عمليات؛.

ج. أن يكون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، استناداً إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العام، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة وسائر المصادر ذات الصلة، ممن يعرفون عملية السلام، أو يشكلون تهديداً للاستقرار في دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غير ذلك من الأعمال الوحشية، أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقاً للفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) أو الفقرة 7 من هذا

القرار، عند تنفيذ الدول لها أو يعتبرون مسؤولين عن التحليلات العسكرية الهجومية الموصوفة في الفقرة 6 من هذا القرار، عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه) أدناه.

د. أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضيها مع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها.

هـ. أن تجمد جميع الدول جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت لاحق، التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحددهم اللجنة عملاً بأحكام الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، أو التي تحوزها كيانات يملكه أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، ويقرر كذلك أن تكفل جميع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية هؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم.

و. ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (د) أعلاه حيثما تقرر اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بناء على كل حالة على حدة، أن هذا السفر تبرره الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الواجبات الدينية أو كلما استنتجت اللجنة بأن الاستثناء سيستخدم بطريقة أخرى أهداف قرارات المجلس في ما يتعلق بإرساء السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة.

ز. ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (هـ) من هذا القرار على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي:

1. تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصرفات الأساسية، بما في ذلك سداد ثمن المواد الغذائية أو الإيجارات أو القروض، أو الأدوية والعلاج الطبي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المنافع العامة أو

لسداد رسوم مهنية معقولة وسداد النفقات المقترنة بتقديم خدمات قانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المحددة وفقا للقوانين الوطنية من أجل تسيير الأعمال الروتينية المتعلقة بحفظ وصون الأموال المجمدة وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية، على أن يكون ذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بأنها تعتزم التصريح بالحصول على هذه الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية، حيثما اقتضى الأمر، وما لم ترفض اللجنة ذلك في غضون يومي عمل من هذا الإخطار.

2. **تقرر** الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الاستثنائية، شريطة أن تبلغ الدول المعنية اللجنة بذلك وأن توافق اللجنة عليه؛ أو.

3. **تقرر** الدول المعنية أنها خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأموال أو الأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية للوفاء بهذا الرهن أو الحكم شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد أصبح ساريا قبل تاريخ صدور هذا القرار، وألا يكون لصالح شخص أو كيان حددته اللجنة، وأن تكون الدول المعنية قد أخطرتها به.

4. **يقرر** أن يبدأ نفاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين 3 (د) و(ه) بعد 30 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه.

5. **يعرب عن استعداده** للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة 3، بناء على توصية اللجنة أو في نهاية فترة 12 شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذا رأى مجلس الأمن قبل ذلك الحين أن أطراف الصراع في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه؛.

6. **يطالب** حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أحوائها، وذلك وفقا لالتزاماتها

بموجب اتفاق أنجمنينا لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004 وبرتوكول أبوجا الأمني المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة في هذا الشأن عند الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخ براء المنشأ بموجب الفقرة 3 (ب).

7. يؤكد من جديد التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) ويقرر أن تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضا على جميع أطراف اتفاق أنجمنينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور؛ ويقرر أن هذه التدابير لا تسري على ما يرد في الفقرة 9 من القرار 1556 (2004) من إمدادات وما يتصل بها من تدريب ومساعدة فنيين، ويقرر عدم سريان هذه التدابير في ما يتعلق بالمساعدة والإمدادات المقدمة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويقرر كذلك عدم سريان هذه التدابير على عمليات نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، التي توافق عليها مقدا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) بناء على طلب من حكومة السودان؛ ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة 3 (ب)؛

8. ويؤكد مجددا إن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين 1 و6، واستمرار تدهور الحالة في دارفور.

9. يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

(8) القرار 1593 (2005)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5158 المعقودة في 31 آذار/مارس 2005.

إن مجلس الأمن:

إذ يحيط علماً بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (2005/60/س).

وإذ يشير إلى المادة 16 من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى.

وإذ يشير أيضا إلى المادتين 75 و79 من نظام روما الأساسي، وإذ يشجع الدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا.

وإذ يحيط علماً بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة 98 — 2 من نظام روما الأساسي.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. يقرر إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 1 تموز/يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

2. يقرر أن تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة، عملاً بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاوناً كاملاً.

3. يدعو المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعي العام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تساهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.

4. يشجع أيضاً المحكمة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقاً لنظام روما الأساسي، بدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور.

5. **يشدد أيضا على ضرورة العمل على التثام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي.**
6. **يقرر إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا.**
7. **يسلم بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات فيما يتصل بالإحالة، بما فيها النفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وان تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية.**
8. **يدعو المدعي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار.**
9. **يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.**

* * *

(9) القرار 1627 (2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5269 المعقودة بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2005
 إن مجلس الأمن:
 إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما 1590 المؤرخ 24 آذار/مارس 2005،
 وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.
وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور
جون قرنق دمبيور في 30 تموز/يوليو 2005، وإذ يشن على حكومة السودان ونائب
الرئيس سلفاكير ميارديت للجهود المستمرة من أجل توطيد دعائم السلام في السودان.
وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش
الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في 9 كانون الثاني/يناير
2005، وإذ يرحب بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة وباعتباره خطوة تاريخية
هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان.

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها حيال اتفاق السلام
الشامل، ولا سيما القيام على سبيل الأولوية بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم.
وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.
وإذ يعبر عن تقديره للالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم
المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم
تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه.

1. يقرر تمديد ولاية البعثة حتى 24 آذار/مارس 2006، مع اعتزام تجديدها لفترات
أخرى.

2. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ
ولاية البعثة بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في
السودان لتوطيد سلام دارفور.

3. يحث البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة
24 آذار/مارس 2005 (710/57/أ)، وان تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع
الاستقلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة بما في
ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار وان تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها
من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي
يقع فيها أفراد تابعون لها.

يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(10) القرار 1651 (2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5342، المعقودة في 21 ديسمبر 2005. إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارين 1591 (2005) المؤرخ 29 آذار/مارس 2005 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي ("محادثات أبوجا")، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل، ووضع حد لأعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسى أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان.

وإذ يشير إلى الإحاطة المقدمة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2005 من فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة 3 (ب) من القرار 1591 (2005)، وإذ ينتظر تلقي تقريره النهائي.

وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات. وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الحوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. يقرر تمديد ولاية فريق الخبراء المعين عملا بالقرار 1591 (2005)، حتى 29

آذار/مارس 2006، ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة.

2. **يطلب** إلى فريق الخبراء أن يقوم قبل انتهاء فترة ولايته بتقديم تقرير وتوصيات إلى المجلس عن طريق اللجنة المنشأة بموجب الفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرات 3 و6 و7 من القرار 1591 (2005) والفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004).
3. **يقرر أن يبقى** المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(11) القرار 1663(2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5396، المعقودة في 24 آذار/مارس

2006

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، ولا سيما 2006 القرار 1627 (2005) و1653 (2006)، والبيان المؤرخ 3 شباط/فبراير 2006 (5/2006S/PRST/)

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يرحب بتنفيذ الأطراف اتفاق السلام الشامل المبرم في 9 كانون الثاني/يناير 2005، وإذ يحثها على الوفاء بالتزاماتها.

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه.

وإذ يؤكد من جديد وبأشد العبارات ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بوضع حد للعنف والأعمال الوحشية.

وإذ يؤكد أهمية الطابع الملح لاختتام محادثات أبوجا بنجاح، وإذ يناشد الأطراف التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن.

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والأربعين لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 10 آذار/مارس 2006، وقراره القاضي بأن يدعم،

من حيث المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في إطار الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفور في نهاية شهر نيسان/أبريل 2006، وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006.

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحدود كعملية التمرد الوحشية والطويلة الأمد التي يقوم جيش الرب للمقاومة والتي تسببت في قتل واختطاف وتشريد العديد من المدنيين الأبرياء في السودان.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

1. يقرر تمديد ولاية البعثة حتى 24 أيلول/سبتمبر 2006، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى.

2. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة.

3. **يكرر طلبه** الوارد في الفقرة 2 من القرار 1590 (2005) القاضي بان تظل البعثة على اتصال وتنسيق وثيقين ومستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على جميع المستويات، **ويحثها** على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

4. **يطلب** إلى الأمين العام، أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبوجا للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بدفع عجلة عملية التخطيط التحضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى بها للبعثة تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات، وأن يقدم الأمين العام إلى المجلس بحلول 24 نيسان/أبريل 2006 مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي ينظر فيها.

5. **يشجع** الأمين العام على أن يواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.
6. **يطلب** إلى الأمين العام وإلى الاتحاد الأفريقي التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لتحديد الموارد اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.
7. **يدين** بقوة الأنشطة التي تضطلع بها الميليشيات والجماعات المسلحة كجيش الرب للمقاومة التي تواصل الاعتداء على المدنيين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في السودان؛ ويحث في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في السودان على الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها.
8. **يشير** إلى القرار 1653 (2006) وإلى طلبه القاضي بأن يقوم الأمين العام بتقديم توصيات إلى المجلس ويتطلع إلى تلقي بحلول 24 نيسان/أبريل 2006 هذه التوصيات التي قد تتضمن مقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها وبصورة خاصة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة.
9. **تشجع** الأطراف السودانية على الانتهاء من إنشاء مؤسسات وطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل وعلى تسريع عملية وضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما ينص على ذلك القرار 1590 (2005).
10. **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(12) القرار 1665 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5402، المعقودة في 29 آذار/مارس 2006
إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1651 (2005) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2005، و1591 (2005) 29

آذار/مارس 2005 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد من جديد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي (”محادثات أبوجا“)، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2005، وإنهاء أعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسى أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان.

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمين العام وزعماء المنطقة من أجل توطيد السلام والاستقرار في دارفور، ويعيد تأكيد تأييده الكامل لهم.

وإذ يحيط علما بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2005 (S/2006/06) المقدم من فريق الخبراء، الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة 3 (ب) من القرار 1591 (2005) ومددت ولايته بالفقرة 1 من القرار 1651 (2005)، وذلك انتظارا لتلقى التقرير الثاني من الفريق الذي تنظر فيه حاليا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، وإذ يعرب عن التزامه مواصلة دراسة توصيات فريق الخبراء والنظر في اتخاذ الخطوات التالية المناسبة.

وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات.

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقرر أن يمدد حتى 29 أيلول/سبتمبر 2006 ولاية فريق الخبراء المعين أصلا عملا بالقرار 1591 (2005)، ومددت ولايته بموجب القرار 1651 (2005) ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة.**
2. **يطلب إلى فريق الخبراء أن يقدم، في موعد أقصاه 90 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، إحاطة منتصف المدة عن أعماله إلى اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، وتقريراً حتامياً، في موعد أقصاه 30 يوما قبل انتهاء فترة ولايته إلى المجلس مشفوعاً باستنتاجاته وتوصياته.**
3. **يحث جميع الدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى، على أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخبراء، ولا سيما عن طريق تقديم أية معلومات يجوزهم عن تنفيذ التدابير المفروضة بالقرار 1591 (2005) والقرار 1556 (2004).**
4. **يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.**

* * *

(13) القرار 1672 (2006)

**الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5423، المعقودة في 25 نيسان/أبريل 2006
إن مجلس الأمن:**

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1665 (2006) المؤرخ 29 آذار/مارس 2006، و1651 (2005) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2005 و1591 (2005) المؤرخ 29 آذار/مارس 2005، و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد مرة أخرى التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي ("محادثات أبوجا")، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2005، ووضع حد لأعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

- وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
1. يقرر أن تنفذ جميع الدول التدابير المحددة في الفقرة 3 من القرار 1591 (2005) بشأن الأفراد المذكورين أدناه:
 - اللواء جعفر محمد الحسن (قائد القوات المسلحة السودانية بالمنطقة العسكرية الغربية).
 - الشيخ موسى هلال (ناظر قبيلة الجلول في شمال دارفور).
 - آدم يعقوب شانت (قائد جيش تحرير السودان).
 - جبريل عبد الكريم بدري (القائد الميداني للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية).
 2. يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(14) القرار 1679 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5439، المعقودة في 16 أيار/مايو 2006
إن مجلس الأمن:

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1665 (2006) و 1663 (2006) و 1593 (2005) و 1591 (2005) و 1590 (2005) و 1574 (2004) و 1564 (2004) و 1556 (2004) وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان وبخاصة البيان (S/PRST/2006/5) المؤرخ 3 شباط/فبراير 2006، والبيان (S/PRST/2006/21) المؤرخ 9 أيار مايو 2006.

وإذ يشير إلى قراراته 1612 (2005) بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة و 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و 1674 بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، و 1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، والتزامه بسيادة جميع الدول في المنطقة ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وبقضية السلام والأمن والمصالحة في جميع أنحاء السودان.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء العواقب الوخيمة للنزاع الذي طال أمده في

دارفور

على السكان المدنيين، وإذ يكرر التأكيد بأقوى عبارة على ضرورة أن يبادر جميع أطراف النزاع في دارفور إلى أنها العنف والأعمال الوحشية على الفور.

وإذ يرحب بنجاح محادثات السلام بين الأطراف السودانية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا، ولا سيما الإطار الذي اتفقت عليه الأطراف لتسوية النزاع في دارفور (اتفاق السلام في دارفور).

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الرئيس أولوسيغون أوبسانجو، رئيس نيجيريا التي استضافت محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا؛ والرئيس دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، رئيس الاتحاد الأفريقي؛ والدكتور سالم أحمد سالم المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام في دارفور وكبير الوسطاء، ووفود كل منهم في محادثات دارفور؛ والأطراف الموقعة على اتفاق السلام في دارفور.

وإذ يؤكد على أهمية الإسراع بالتنفيذ التام لاتفاق السلام في دارفور بغية استعادة السلام الدائم في دارفور، وإذ يرحب بالبيان الصادر في 9 أيار/مايو 2006 عن ممثل السودان في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، الذي أكد فيه التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ اتفاق السلام في دارفور.

وإذ يؤكد من جديد قلقه من أن استمرار العنف في دارفور قد يؤثر سلبا على باقي أنحاء السودان، وكذلك على المنطقة، بما في ذلك أمن تشاد.

وإذ يلاحظ ببالغ القلق التدهور الأخير في العلاقات بين السودان وتشاد، وإذ يحث حكومتي كلا البلدين على التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/فبراير 2006، وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها طوعا.

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، رغم الظروف البالغة الصعوبة، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، وإذ يثني كذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدت في نشر البعثة.

وإذ يحيط علما بالبيانات الصادرة في 12 كانون الثاني/يناير و10 آذار/مارس و15 أيار/مايو 2006 عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة.

وإذ يشدد على أن تتسم عملية الأمم المتحدة، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قوين.

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمواصلة وتعزيز دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وربما لعملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وإذ يتطلع، بصفة خاصة، إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في حزيران/يونيو، وإذ يهيب بالشركاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللازم للبعثة لتمكينها من مواصلة النهوض بولايتها أثناء فترة الانتقال.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3. يطلب إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق على توقيعه دون تأخير، وعلى ألا تتصرف بأي طريقة تعوق تنفيذ الاتفاق؛ ويعرب عن اعتزازه بالنظر في أن يتخذ، بما في ذلك استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق السلام في دارفور أو تحاول عرقلة تنفيذه.

4. يطلب إلى الاتحاد الأفريقي أن يتفق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء على المتطلبات التي أصبحت ضرورية الآن، بالإضافة إلى تلك التي حددتها بعثة التقييم المشتركة لشهر كانون الأول/ديسمبر 2005، من أجل تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام في دارفور، توخيا لنشر عملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

5. يؤيد قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الوارد في بيانه المؤرخ 15 أيار/مايو 2006، الذي يقضي بأنه في ضوء توقيع اتفاق السلام في دارفور،

يجب اتخاذ خطوات ملموسة لإنجاز التحول من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة؛ ويطلب إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور تيسير عمل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء والعمل مع كل هذه الجهات من أجل تسريع الانتقال إلى عملية الأمم المتحدة، وتحقيقاً لهذا الهدف، وإذ يكرر تأكيد ما طلبه الأمين العام ومجلس الأمن، يدعو إلى نشر بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون أسبوع من اتخاذ هذا القرار.

6. **يشدد على ضرورة أن يتشاور الأمين العام مع الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في اتفاق السلام في دارفور، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.**

7. **يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس، في غضون أسبوع من عودة بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بشأن جميع الجوانب المهمة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك هيكل القوة، والاحتياجات الإضافية للقوة، والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات، وتقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل.**

8. **يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.**

* * *

(15) القرار 1706 (2006)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/أغسطس

2006م

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1679 (2006) المؤرخ 16 أيار/مايو 2006 و1665 (2006) المؤرخ 29 آذار/مارس 2006، و1663 (2006) المؤرخ 24 آذار/مارس 2006، و1593 (2005) المؤرخ 31 آذار/مارس 2005 و1591 (2005) المؤرخ 29 آذار/مارس 2005، و1590 ()

2005) المؤرخ 24 آذار/مارس 2005، و1574 (2004) المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليه 2004، وإلي بيانات رئيسته المتعلقة بالسودان.

وإذ يشير أيضا إلى قراراته السابقة 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، و1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، و1612 (2005) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و1674 (2006) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقرتين 138 و139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام 2005، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفترة من 4 إلى 10 حزيران/يونيو 2006.

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام، وإذ يعرب عن تصميمه على أن يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية، في ظل الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المختلفة التي يواجهها السودان، وان تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للازمة في دارفور بعدة طرق من بينها إنجاز محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولاسيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من اجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام)، وإذ يثني علي جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، وإذ يعرب عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفور، وإذ يؤكد مجددا ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في 9 أيار/مايو 2006 في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، وإذ يشدد على أهمية بدء الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، وإذ يقر بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب علي نطاق واسع في دارفور، وإذ يشير إلى قراري مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين في 10 آذار/مارس، و27 حزيران/يونيه 2006 المبيينين في الفقرة 10 من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقي مستعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أسفرت المشاورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفاق بالانتقال إلى عملية لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وإذ يشدد على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، وإذ يرحب بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2006 بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، وإذ يرى أن البعثة بحاجة ملحة إلى التعزيز.

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقي الوسطى، وإذ يشدد على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور.

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعو حكومتي البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/فبراير 2006، الموقع بين السودان وشاد في أنجمينا في 26 تموز/يوليه 2006 ، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، وإذ يرحب بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين السودان وتشاد، وإذ يدعو جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي.

وإذ يكرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في دارفور، وإذ يدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنسي في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية

إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسألة إلقاء الاستمارة رقم (8) وتوفير سبل الانتصاف القانوني.

وإذ يعرب عن قلقه البالغ بشأن أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهم من السكان المتضررين من الحرب، وإذ يدعو جميع الأطراف، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبدون معوقات، وان تكفل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين.

وإذ يحيط علما بالبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 12 كانون الثاني/يناير و10 آذار/مارس و15 أيار/مايو و27 حزيران/يونيو 2006 بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006 (s/2006/591).

وإذ يعتبر أن الحالة في السودان مازالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

1. **يقرر**، دون المساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار 1590(2005)، ومن أجل دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعثة على النحو المحدد في الفقرات 8 و9 و12 أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، ويحث الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة.

2. **يطلب** إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006.

3. **يقرر** تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل غلى 17300 من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل على 3300 من

- أفراد الشرطة المدنية، وعددا يصل إلى 16 من وحدات الشرطة المشكلة، ويعرب عن تصميمه على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخذاً في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة حالياً من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار 1590 (2005).
4. **يعرب** عن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء على طلب الأمين العام، في حدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة 87 من تقريره المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006.
5. **يطلب** إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقرات 40 إلى 58 من تقرير الأمين العام المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006 في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 2006، وأن يجري بعد ذلك، كجزء من عملية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في اقرب وقت مستطاع عملياً، وأن تنقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31 كانون الأول/ديسمبر 2006.
6. **يلاحظ** أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار 1590 (2005)، ينطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحاءه، بما في ذلك دارفور.
7. **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأذن للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006، بما في

ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي اللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة.

8. **يقدر أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ 5 أيار/مايو 2006 واتفاق أنجمنينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور ("الاتفاقان")، بوسائل منها أداء المهام التالية:**

أ. رصد تنفيذ الأطراف للفصل 3 ("وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية") من اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمنينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ.

ب. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقيتين.

ج. التحقيق في انتهاكات الاتفاقيتين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار، وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملا بإحكام الاتفاقيتين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي.

د. الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحাজرة المنشأة عملا باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا والمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لا سيما عن طريق ردع استخدام القوة.

هـ. رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الجماعات المسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.

و. المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة

إدماجهم على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام
القرارين 1556 (2004) و1564 (2004).

ز. مساعدة الأطراف، بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى،
على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام،
وإجرائها.

ح. مساعدة أطراف الاتفاقية في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم
المتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى
جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

ط. التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور،
ومده بالدعم والمساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم
المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين
الأطراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة
إزاء المصالحة وبناء السلام.

ي. مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في
ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان
بأكمله من خلال وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة
الإفلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى
الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار
القانوني الوطني وتدعيمه.

ل. تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان
والمسائل الجنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل
الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي
تولي اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة والطفل.

9. **يقرر كذلك** أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة
في السودان ما يلي أيضا:

أ. العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون
الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين

والمشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور.

ب. الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ورصدها، فضلا عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال.

ج. مساعدة الأطراف في الاتفاقية، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطور الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة.

د. المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد، بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في 26 تموز/يوليو 2006.

10. يدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور.

11. يطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته.

12. وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

- أ. يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواتها وحسبما تراه في حدود قدراتها من أجل:
- حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني.
 - دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين.
 - القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بها يشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقية وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 من القرار 1556، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب.

ب. يطلب إلى الأمين العام وحكومي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاق مع مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 82/58 بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويقرر أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يطبق بصورة مؤقتة اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/594) فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد.

13. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان.

14. يدعو الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون

تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، ويؤكد مجدداً عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.

15. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(16) القرار 1714 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5545 المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2006
إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبالأخص القرار 1709 (2006) المؤرخ 22/أيلول/سبتمبر 2006، 1706 (2006) الصادر في 31 أغسطس 2006م، والقرار 1679 (2006) المؤرخ 16 أيار/مايو 2006 و 1663 (2006) المؤرخ 24 آذار/مارس 2006، و 1653 (2006) المؤرخ 27 كانون الثاني/يناير 2006، و 1627 (2005) المؤرخ 23 أيلول/سبتمبر 2005م، و 1590 (2005) المؤرخ 24 آذار/مارس 2005، و 1574 (2004) المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و 1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 و 1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليه 2004، وإلى بيانات رئيسه وبالأخص البيان الصادر في 3 فبراير 2006 والمتعلق بالحالة في السودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية وبقضية السلام.

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته أطراف اتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2005. في تنفيذ الترتيبات الأمنية، ويهيب بالأطراف أن تعجل على وجه السرعة بتنفيذ تلك الترتيبات وغيرها من جوانب الاتفاق.

وإذ يرحب بنشر قوات الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بصورة كاملة في مناطق العمليات دعماً لاتفاق السلام الشامل ويعرب عن تقديره للالتزام البلدان المساهمة بقوات بدعم هذه البعثة.

وإذ يرحب بتحسين الحالة الإنسانية في جنوب السودان نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وإذ يلاحظ مع القلق القيود المفروضة من حكومة السودان على تحركات البعثة ومعادتها وما لتلك القيود من أثر سلبي على قدرة البعثة على أداء ولايتها على نحو فعال.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء قيام الجماعات المسلحة وبخاصة "الجماعات المسلحة الأخرى" في جنوب السودان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع الدائر في ذلك البلد.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في دارفور وإذ يكرر التأكيد بأقوى العبارات على ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بما فيها تلك التي ليست أطرافا في اتفاق سلام دارفور بوضع حد للعنف والفظائع المرتكبة في تلك المنطقة.

وإذ يرحب بما قرره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والستين المعقود 20 أيلول/سبتمبر 2006 من تمديد لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2006.

وإذ يشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ أحكام القرار 1706 (2006) المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ويطلب إلى أطراف اتفاق سلام دارفور وجميع الأطراف الأخرى في دارفور تيسير هذه العملية.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

1. يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى 30 نيسان/أبريل 2007 بنية تجديدها لفترات أخرى.

2. يطلب إلى الأمين العام أن يوافي المجلس كل ثلاثة أشهر بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة.

3. يهيب بأطراف اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور واتفاق أنجيميا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أن تحترم التزاماتها وتنفذ الاتفاقات بجميع جوانبها على الوجه الأكمل دون تأخير، ويهيب بالأطراف التي لم توقع اتفاق

سلام دارفور أن تفعل ذلك دون إبطاء وألا تتصرف على أي نحو يمكن أن يعوق تنفيذ ذلك الاتفاق.

4. يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

إعلان المبادئ لحل النزاع في دارفور

موقع دارفور نيوز 22 حزيران/يونيو 2005

الديباجة:

1. نحن حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المشار إليها كأطراف مجتمعة في أبوجا نيجيريا برعاية الاتحاد الأفريقي في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع بدارفور.
2. إذ نكرر التزامنا باتفاقاتنا السابقة وهي اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في أنجمينا بتاريخ 8 أبريل/نيسان 2004م المسمى فيما يلي باتفاق أنجمينا والاتفاق حول إجراءات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين الموقع في أديس أبابا بتاريخ 28 مايو/أيار 2004م المسمى باتفاق أديس وكذلك البرتوكولين حول تحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور وحول تعزيز الوضع الأمني في دارفور الموقعين في أبوجا بتاريخ 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2004م.
3. وإذ نذكر بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقررات الاتحاد الأفريقي التي تؤكد ضرورة التوصل إلي حل سياسي بغية إنهاء النزاع في دارفور.
4. وإذ نعرب عن قناعتنا بات النزاع الحالي في دارفور لا يمكن حله إلا من خلال الوسائل السلمية وفي إطار تسوية شاملة تعالج أسبابه وجوانبه المختلفة.
5. وإذ نعرب بأن العقيدة والقيم التقليدية والعادات وكذلك الأسرة باعتبارها النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع تؤدي دوراً إيجابياً.
6. وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله.

7. وإذ نعترف بالتقدم المحرز في عملية السلام التي قادتها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية إيقاد بخصوص السودان كخطوة هامة نحو إيجاد حل عادل سلمي ودائم للنزاع في السودان.
8. نتفق على وجوب الاسترشاد في مداولاتنا المستقبلية بالمبادئ التالية التي يجب أن تشكل الأساس لتسوية سياسية عادلة شاملة ودائمة للنزاع في دارفور.
9. تكنسي وحدة السودان أهمية كبرى شأنها في ذلك شأن تنوع شعبه والاعتراف التام بالطابع المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان والثقافات للمجتمع ومواءمة هذا الطابع وسوف تتعزز وحدة السودان عن طريق الاعتراف بمثل هذا التنوع ومواءمته.
10. يوفر تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية والمجتمع المدني المتسم بالنشاط والديناميكية وسيادة حكم القانون واستقلال السلطة القضائية والمساءلة والشفافية والعدل والمساواة للجميع بغض النظر عن العرق والدين والجنس أساساً للمشاركة الفعلية لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة وعمليات اتخاذ القرارات علي كل مستويات الحكمة.
11. المواطنة هي أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية بما فيها حرية التعبير والعقدية وتكوين الجمعيات لكل السودانيين ويجب أن يتم النص علي هذا في الدستور الوطني.
12. يعتبر النظام الفيدرالي للحكم مع تفويض فعلي للسلطات وتوزيع واضح للمسؤوليات في المستوى الوطني للحكم وسائر المستويات أمراً أساسياً لضمان مشاركة فعلية وإدارة منصفة للسودان عامة ودارفور خاصة وفي هذا السياق يتعين معالجة المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية.
13. يجب ضمان تمثيل فعلي في المؤسسات الحكومية علي المستوى الوطني بما في ذلك الفروع التشريعية والتنفيذية لمشاركة فعالة من جانب كل المناطق والمجتمعات المحلية بما يشمل تلك الموجودة بدارفور.
14. يجب توزيع الثروات الوطنية بأنصاف وهذا أمر جوهري لضمان فعالية تفويض السلطة في دارفور في إطار نظام فدرالي للحكم وضمان إعطائه الاعتبار اللازم للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

15. إن مكافحة الإفلات من العقاب وضمان التحقيق على جناح السرعة وبشكل فعال في انتهاك حقوق الإنسان ومعالجتها يشكلان عنصرين هامين للجهود الرامية التي تحقق سلام واستقرار دائمين في دارفور.
16. ينبغي توفير المساعدات الإنسانية علي أساس المبادئ الإنسانية.
17. للاجئين والنازحين داخلياً الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى أماكنهم الأصلية ولهذا الغرض يجب تهيئة البنية المواتية وتقديم المساعدة الضرورية.
18. إن تعزيز المصالحة واستعادة التعايش السلمي التقليدي والمتسم بقداسة القدم بين المجتمعات المحلية بدارفور على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والالتزام بتفادي حدوث انقسامات مستقبلية هي أمور جوهرية لإعادة وتعزيز سلام واستقرار دائمين في دارفور.
19. إعادة التأهيل والتعمير في دارفور أمر ذو أولوية ولهذا الغرض يجب اتخاذ خطوات لمعالجة الشكاوى والخسائر في الأرواح والممتلكات المدمرة أو المسروقة والمعاناة الناجمة عن ذلك.
20. يجب معالجة التدهور البيئي والخلافات حول الموارد المائية وملكية الأرض واستخدامها على أن يؤخذ في الاعتبار كما ينبغي التقاليد المحلية وآليات تسوية النزاعات.
21. يجب معالجة ترتيبات أمنية واسعة النطاق لتعزيز إعادة السلام بما في ذلك المسائل المرتبطة بالحفاظ على القانون والنظام ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمهم في سياق اتفاق شامل.
22. تسهياً للتنفيذ الفعلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتسوية الشاملة للنزاع في دارفور وتعزيز كذلك الشمولية والملكية يجب بذل جهود لتأمين دعم كامل لشعب دارفور من خلال آليات ملائمة للتشاور.
23. يجب الدخول بحسن نية في المفاوضات الرامية لإنهاء النزاع في دارفور دون إطالة مدة تنفيذ اتفاقيات السلام الأخرى أو تقويض المبادئ المنصوص عليها في تلك الاتفاقات.
24. يجب طلب المساعدة من المجتمع الدولي لتسهيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها لحل النزاع في دارفور.

الحركات الرئيسية في دارفور

أولاً: حركة تحرير السودان:

يعتبر كثير من المراقبين أن حركة تحرير السودان هي الأقوى أثراً في دارفور وقد مرت الحركة بعدة مراحل يمكن إيجازها في الآتي:

أ - النشأة والتكوين:

تعتبر تطور طبيعي للمليشيات القبلية التي تكونت لدى مختلف قبائل دارفور وقد ساهم في تكوين حركة تحرير السودان مجموعتين مسلحتين:

المجموعة الأولى هي المليشيا التي كونها الفور بهدف الدفاع عن مزارعهم ومناطقهم في مواجهة المسلحين الفارين من جحيم الصراعات التشادية وإيقاف زحف الرعاة النازحين مع مواشيهم من شمال دارفور ليستبيحوا مزارعهم في وادي صالح وجبل مرة لدرجة وصلت لأن يحرق الفور زراعتهم حتى لا ترعاها الماشية وكذلك وصل الأمر لدرجة مقاطعة الرعاة في الأسواق ومنعهم البيع والشراء كما حدث في حامية رتكي.

أشار مؤتمر الصلح القبلي بين الفور وبعض القبائل العربية المنعقد سنة 1989م بمدينة الفاشر صراحة في بنوده إلى تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات قبلية مسلحة كما قرر أن تقوم الحكومة بأبعاد كافة الأجانب الذين دخلوا الإقليم بطريقة غير مشروعة وأن يتم تقديم كشوفات بهم بواسطة العمدة والمشايخ وكذلك أن تقوم الحكومة بفتح المراحل القائمة المتفق عليها. لكن اتخذ الصراع طابع اثني بعد تحالف القبائل الرعوية لانتمائها جميعاً لمجموعات عربية بينما المزارعين كلهم من مجموعات أفريقية.

بظهور الكتاب الأسود سنة 1998 عقب انقسام الإسلاميين زاد الوضع تعقيداً لأن الكتاب تحدث عن التهميش بالأرقام في الشرق والغرب والجنوب والوسط مما عكس دلالات حية على كيفية تطلع نخبة إقليمية ناهضة للمشاركة في كعكة السلطة دون الاهتمام بالبرامج التي تكابد جماهير البلاد في مختل المناطق وأشارت أصابع الاتهام للمؤتمر الشعبي بتأجيج الفتنة.

في عام 2001 تشكلت خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها سبعة عشر من الشباب يقودهم المحامي عبد الواحد محمد نور وذلك عقب إطلاق سراحه من الاعتقال جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو لإثارة النعرات القبلية والعنصرية... وهرب من زالنجي (موطنه الأصلي) لمنطقة مرتجلو بجبل مرة حيث أفتتح معسكر تدريسي لنحو (120) من عناصر الفور بزعم تكوين مجموعة عسكرية هدفها حماية المزارعين من هجمات الرعاة البدو من القبائل العربية.

المجموعة الثانية نشأت في شمال دارفور بمناطق كرنوي وأم برو وقوامها بعض المسرحين (2000 عنصر) من الجيش الثوري الليبي الثالث. وأغلبهم من القبائل المشتركة بين ليبيا وتشاد ودارفور.. هذه المجموعة عادت بصدمة عنيفة في المشروع العربي الاشتراكي بعد أحداث الزاوية المأساوية بين المنحدرين من أصول زنجية والمجموعات العربية والتي قتل فيها (280) سوداني أغلبهم من شمال دارفور (الزغاوة، الميذوب، البدايات) وتمثل هذه المجموعة مجموعات محمد بن سليمان جار النبي وإبراهيم البشري ومحمود النور وسليمان أبكر وغيرهم.

وتزامن مع وجود هذه المجموعة مجموعة ثانية كانت قد ساهمت في ثورة إدريس دبي ووصوله للسلطة ويمثلها خاطر تور الخلا وعبد الله أبكر بشير أول قائد ميداني لحركة التحرير وهؤلاء كانوا ضباطاً في الجيش التشادي والأخير كان ضمن الحرس الخاص للرئيس التشادي وهو يحمل الجنسية السودانية إلي جانب الجنسية التشادية، وبلغ عدد الزغاوة الذين قاتلوا في الحركة الوطنية للإنقاذ التشادية (MPS) نحو (750) عنصراً أغلبهم عاد محبطين من أنجينا بعد أيلول كثير من مقاليد الحكم في الخدمة المدنية للساراي (قبائل مسيحية جنوب تشاد) لموازنات سياسية.

جمعت هذه المجموعات المتناقضة الأهداف والمنطلقات حادثة نزاع في فبراير/شباط 2001م بين بطن من قبيلة الزغاوة (دارقلا) وبطن من قبيلة أولاد زيد العربية قتل فيها ثمانية من الزغاوة... ولم تدفع الديات أو يعقد مؤتمر الصلح لأن الجناة لم يتم القبض عليهم.. واتهمت القيادات الشبابية في مناطق كرونوي وأم برو وعين فرح الإدارة الأهلية للزغاوة (دارقلا) بالتواطؤ في حسم القضية وبدأ التمرد على الإدارة الأهلية لقبيلة الزغاوة بمعسكر تدريبي لـ (48) من الشباب متزامناً مع معسكر جبل مرة.

وفي يناير/كانون الثاني 2002م توجه وفد يضم (17) من العسكريين المتمردين في كرونوي إلى جبل مرة بهدف التنسيق مع المجموعة المتمركزة في قلول وتدريب عناصر الفور وتم افتتاح معسكر تدريبي في منطقة قولو بقوة قدرها (215) من الفور تقوم بتدريبهم العناصر الوافدة من شمال دارفور.

في الأسبوع الثاني من فبراير/شباط 2002م قدمت لجنة الأمن والدفاع بالجلس الوطني برئاسة الفريق حسين عبد الله جبريل تقريراً كشف لأول مرة بصورة علنية عن وجود مجموعات تتدرب على السلاح في جبل مرة وشمال دارفور وطالب التقرير باتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون وقوع تمرد في المنطقة... وذكر التقرير أن طائرة صغيرة من طراز سيسنا أخذت تجوب أعالي جبل مرة وشوهدت تمبب في أعالي الجبل وأن ضابطاً من الحركة الشعبية يدعى حسين رمضان (من أبناء جبال النوبة) تولى مهمة التنسيق بين المسلحين والحركة الشعبية لتحرير السودان.

ب/التطور السياسي والعسكري:

في 9 يوليو/تموز 2002م بدأ العمل المسلح في إطار إعلان العداء ضد الدولة حين هاجم 37 مسلحاً من أبناء الزغاوة والمليشيات نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنزل المحافظ في قولو وقد أسفر الهجوم عن قتل فرد من شرطة وآخر من الأمن كما تم نهب 14 قطعة سلاح وكمية من الذخائر وترك الجناة ورقة بخط اليد أعلنوا فيها أنهم (جيش تحرير دارفور).

في 13/أغسطس/آب 2002م تكرر نفس الهجوم على معسكر القوات بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل تسعة من أفراد القوة واثنين من المواطنين.

بتاريخ 13/ديسمبر/تشرين الثاني 2002م أوفد والي غرب دارفور ثلاثة من أعضاء المجلس التشريعي من بينهم نائب المنطقة أحمد حبيب للتفاوض إلا أن المسلحين القوا القبض عليهم ووضعوهم قيد الاعتقال بعد تجريدهم من ملابسهم وتعرضوا للضرب والتعذيب على أيدي المسلحين (خاصة القادمين من شمال دارفور لتدريب الفور علي السلاح).. وأدى التعذيب والوحشية التي عومل بها أعضاء المجلس التشريعي بغرب دارفور لنشوء مشكلة بين الزغاوة والفور عاد إثرها المسلحون من شمال دارفور لمناطقهم وتحصنوا بمنطقة عين سيرو وعين فرح.

يوم 20/فبراير/شباط 2003م هاجم المسلحون نقطة شرطة تارني بشمال دارفور وبعد ذلك وفي يوم 24/فبراير/شباط 2003م هاجموا كبكائية وقتلوا نحو 19 من بينهم مدنيين وأطفال صغار ونساء.

في مناطق جبل مرة قام المسلحون باغتيال المهندس أحمد يوسف مهدي مدير مشروع جبل مرة وابنه في طريق نيالا كاس زالنجي في نفس الفترة.. وفي شمال دارفور قام المسلحون يوم 5 مارس/آذار 2002م بتفتيش منزل الشرتاي آدم صبي التجاني الطيب والاستيلاء على مركبات تخصه ومركبات أخرى تخص بعض التجار من خارج دارفور.

إلا أن التطور الأهم قد جاء في إعلان جبهة تحرير دارفور وجيش تحرير دارفور في بيان لها بتاريخ 14/مارس/آذار 2003م وقعه السكرتير العام للجبهة مبي أركو مناوي، من مكان نشاطه في جبل مرة في دارفور عن تبني اسم جديد لتنظيمهم هو حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، كما صدر الإعلان السياسي للتنظيم باسمه الجديد والذي يحمل تاريخ 13/مارس/آذار 2002م والذي أرسله السكرتير العام للحركة إلي وكالات الأنباء العالمية التي تداولته ووصل منها إلي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية نتيجة للقاء عبد الواحد بقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان في رمبيك.

يتكون الإعلان السياسي لحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان من 1794 كلمة مصاغة بلغة انجليزية متمكنة وموزعة على فقرات تتناول المحاور الأساسية لاهتمامات التنظيم.

بعد صدور الإعلان وفي يوم 17 مارس/آذار 2003 وقع هجوم علي قرية قويا بالجنينة قتل فيه 24 مواطن بينهم امرأتان وطفلان ثم في يوم 25 مارس/آذار 2003 تمت تصفية عمر عبد الله النور وإبراهيم وعبد الله جبارة شاقور.

أما في شمال دارفور ويوم 25 مارس/آذار 2003م أيضاً فقد قتل عدد من المواطنين وتم تسريب امتحانات الشهادة السودانية في هجوم علي الطينة.

بعد التصعيد السياسي جاء التصعيد العسكري في يوم الجمعة 25 أبريل 2003 حيث هاجم المسلحون مدينة الفاشر... دخل مسلحون يستقلون عربات لاندكروزر مسلحة توجه جزء منهم إلي المطار وقاموا بعملية تخريبية حيث حرقوا ست طائرات في مطار الفاشر والمجموعة الثانية توجهت إلي مباني القيادة العسكرية وقد أسفر الهجوم عن مقتل عدد من المواطنين وإصابة العشرات داخل منازلهم جراء تراشق النيران وتم اسر اللواء طيار إبراهيم البشري.

كنتيجة لذلك صدرت قرارات يوم الجمعة 8 مايو/أيار 2003 بتعيين والين جديدين لشمال وغرب دارفور ووزراء اتحاديين وحل آلية حفظ الأمن وإعفاء والي وقادة الجيش والشرطة والأمن.

ج/أبرز الانشقاقات:

تعرضت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان الانقسامات وانشقاقات سياسية وميدانية نلخص هنا أبرزها:

1- مؤتمر حسكينية:

انعقد في حسكينية في الفترة من 28 أكتوبر/تشرين الأول 2005م - 5/نوفمبر 2005م واصدر بيانه الختامي كما قام بتعيين عيسي بحر الدين محمود رئيساً لمجلس التحرير الثوري ومحمد هارون هود نائباً له كما تم تعيين مني أركو مناوي رئيساً للحركة خلفاً لعبد الواحد محمد أحمد النور ود. الريح محمود جمعة نائباً له ومصطفى محمد احمد تيراب أميناً عاماً للحركة والقائد جمعة محمد حقار قائد عام لقوات الحركة وبجيت كريمة قائد ثاني للقوات وذلك قبل انعقاد جولة المفاوضات السابعة في أبوجا وعارض بعض القادة الميدانيين المؤتمر لأنه لا يمثل الحركة وفيه كثير من الالتفاف. وقد انسحب 270 عضواً من المؤتمرين عقب رفع الجلسة الافتتاحية من جملة المؤتمرين البالغة 800 عضو

ويرى كثير من المراقبين أن مؤتمر حركيته هو نهاية لخلافات سابقة بين عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي والتي بدأت في الظهور بطريقة واضحة أبان انعقاد مؤتمر طرابلس 2004م وأعقب ذلك اجتماع القادة بوادي هور (56 قائد) يوم 28/1/2005م والذي نوقش فيه لأول مرة مقترحاً بعزل عبد الواحد محمد نور رئيس الحركة وتحميد نشاط الأمين العام مني أركو مناوي وتلاه بيان القائد جمعة محمد حقار يوم 1/فبراير/شباط 2005م جاء فيه: (أعرب القادة الميدانيين عن عدم رضاهم للعمل التنظيمي وخاصة المدعو رئيس الحركة وابدوا قلقهم الواضح إزاء غياب المؤسسة وبروز النزعة الدكتاتورية والانفراد باتخاذ القرارات المصرية والتي أحرقت الثورة كثيراً وقرر المؤتمر عزل عبد الواحد محمد أحمد النور من موقعه كرئيس للحركة لعدم التزامه المؤسسة وانفراجه في اتخاذ القرارات وفضله في عمليات الفساد المالي وجمعه الأموال لمصلحته الخاصة وكذلك لإثارة الفتن العنصرية داخل الجيش وقيادته العسكرية المتناسكة) وقد ردت القيادة العسكرية والسياسية ببيان في اليوم الثاني موضحة أن بيان جمعة حقار ورائه فئة عنصرية لها أجندتها الذاتية وتمثل امتداداً طبيعياً لما يسمى بمجموعة وادي هور منبهاً إلى أنهم مجموعة نفعية قصيرة النظر تسعى لتحقيق مكاسب شخصية وقد رد جمعة حقار ببيان عاصف ذكر فيه تورط عبد الواحد في ارتكاب جرائم عنصرية ضد طلاب أبرياء بمنطقة زانجي (حادث اختطاف طلاب من بص سفري وقتلهم) وكذلك إصدار أوامر بالسطو على عربات إغاثة بين الفاشر وكبكاية وإصدار أوامر بعمليات عسكرية ضد المدنيين حول جبل مرة وقد عارض الفور ذلك وأخذوا قواتهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة حقار وبعضهم سمي عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً ولم تفلح اللجنة التي كونها أحمد عبد الله مور (أبو دقن) برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمداد بالحركة في لم تشمل المقاتلين بالرغم من أنها عقدت عدة لقاءات.

2 - قرار مجموعة الـ (19):

في أثناء المفاوضات السابعة التي بدأت أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2005م قرر عبد الواحد محمد نور نفس المفاوضات مخاطبة الاتحاد الأفريقي وسحب ممثلي حركة تحرير السودان من المفاوضات وإلغاء تكليفهم من قبل الحركة وذلك

لمكاييدات شخصية بينه وبين ميني أركو مناوي اثر مؤتمر حسكينية. فاجتمع (19) من القادة السياسيين والعسكريين بفندق شيذا بأبوجا وأصدروا قراراً بعزل عبد الواحد محمد نور من رئاسة الحركة وتكليف نائبه خميس عبد الله أبكر برئاسة الحركة والإبقاء على وفد التفاوض مع الحكومة كما هو إنفاذا للمفاوضات وبعض الصحف تصور مجموعة الـ (19) ككيان سياسي له وجود عسكري على الأرض وهذا خطأ.

3 - الإرادة الحرة:

عند رفض عبد الواحد محمد نور وكذلك خميس عبد الله أبكر التوقيع علي اتفاق أبوجا انشقت الإرادة الحرة بعد أن خاطب القادة (علي ديناري والفاضل كايا ومجموعة أحمد كبر بقيادة القائد آدم صالح ومحمد عبد الكريم وبجيت ود فروج قائد جناح الداجو والقائد بشري عمر أتييم وإسماعيل أغبش) عبد الواحد محمد نور طالبين حضوره للميدان لمناقشة القادة أو إرسال طائرة تقلهم إلى أبوجا للإدلاء برأيهم لان دستور الحركة ينص علي أن المرجعية للميدان وقرروا جميعاً الانحياز لجانب السلام وعندما علم عبد الواحد بنواياهم لم يحضر ولم يرسل لهم طائرة تقلهم بل وبلغ به الأمر أن أخفى ذلك على الاتحاد الأفريقي الراعي للمفاوضات وقد كلف هؤلاء القادة البروفسور/ عبد الرحمن موسى برئاستها فوقع على الاتفاق في أديس أبابا باسم الإرادة الحرة.

4 - جناح السلام:

هو جناح منشق عن الإرادة الحرة يقول القائد بشري عمر: (بعد توقيع اتفاق أبوجا التمسنا أشياء لا تليبي طموحاتنا انتهازية فردية من البعض بطلب المناصب ولذلك طلبنا من القائد أحمد كبر جبريل إخطار باقي قادة الإرادة الحرة لجمع الفصائل ومن ثم نقرر المصير الحقيقي للإرادة الحرة ولكنهم رفضوا الاجتماع ولم يقيم أي واحد منهم بزيارة الميدان بعد مجيئهم من أبوجا ولهذا قررنا أن نؤسس جناح السلام) وكلفت القيادات الميدانية المهندس إبراهيم مادبو بالرئاسة وقد وقع على الاتفاق بأديس أبابا..

5 - جناح الوحدة:

بعد الانشقاقات التي لحقت بحركة تحرير السودان وسيطرة الطموحات الشخصية علي كثير من القادة والإحباط الذي رافق هذه الانشقاقات حاول القائد أحمد كبر جبريل جمع القادة الميدانيين علي منفتو الحركة وأهدافها وبذلك أسسوا حركة تحرير السودان/الوحدة حيث تم تكليف عبد الله يحيي برئاسة المجلس الثوري والأستاذ أحمد كبر نائباً لرئيس المجلس الثوري.

6 - مجموعة أحمد عبد الشافع:

عندما أصدر جمعة حقار بيانه بعزل عبد الواحد محمد نور وتجميد نشاط مني أركو مناوي سارع مني بإصدار بيان يعلن فيه انصياعه للقيادة الميدانية كان نصه: (يرحب الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان مني أركو مناوي بقرار القيادة الميدانية لجيش تحرير السودان وفق البيان/القرار الصادر من القائد العام لحركة/جيش تحرير السودان ووفق ذلك يؤكد الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان أنه على أهبة الاستعداد لتنفيذ أي قرارات تصدر من القيادة الشرعية.. مني أركو مناوي الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان يوم 2/فبراير/شباط 2005م) إثر ذلك أخذ قادة الفور قواتهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة محمد حقار وبعضهم سمي عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً واعتبروها شأناً قبلياً، وقد كلف أحمد عبد الله (مور) لجنة برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمداد لحلحلة ما حدث وتجاوز الخلافات قبل انعقاد مؤتمر الحركة وقد اجتمع بشري بالقيادة في منطقة دربات في مارس/آذار 2005 ثم التقى بعضهم في دار السلام ثم مهاجرية حيث التقى مني أركو مناوي في أبريل وقد وعدهم بإصلاح ما حدث وبعدها ذهبت اللجنة لام سعونا ثم حسكينية ليجدوا أن مني قرر إقامة المؤتمر رغم وجود خلافات داخل القوات كنتاج لاختلاف الرئيس والأمين العام.. بعد ذلك ظل الذين صعدوا شرق الجبل تحت رئاسة عبد الواحد حتى قررت القيادة الميدانية تكليف أحمد عبد الشافع برئاسة الحركة وذلك بعد ذهاب خميس عبد الله أبكر لجهة الخلاص الوطني.

7 - حركة التحرير الأم:

في يوم الأحد 17 سبتمبر/أيلول 2006م صدر قرار عن المجلس العسكري الثوري جاء فيه: (استناداً على البند (5) من لائحة المجلس العسكري الثوري والذي ينص على اكتمال تكليف الرئيس بعد أدائه القسم أمام المجلس العسكري الثوري وبما أن الرئيس المكلف أحمد عبد الشافع يعقوب باسي إلي تاريخ صدور هذا القرار لم يتمكن من الحضور أمام المجلس العسكري لأداء القسم وبناء هياكل الحركة فإن المجلس العسكري الثوري يصدر القرار الآتي نصه:

قرار: يسمي هذا القرار قرار عزل وتكليف

1. يعزل الرئيس المكلف أحمد عبد الشافع يعقوب باسي من منصب رئيس حركة وجيش تحرير السودان من تاريخ 14 سبتمبر/أيلول 2006م.
2. يكلف كل من الآتية أسماؤهم كل حسب ما هو مبين أمام اسمه إلي حين انعقاد المؤتمر العام:

أبو القاسم أمام الحاج رئيس مكلف للحركة

محي الدين عبد الله عبد الجبار أمين عام مكلف للحركة

د. سنوسي محمد السنوي ناطقاً رسمياً باسم الحركة وكبير المفاوضين.

وقد وقع علي البيان (22) عضواً يمثلون المجلس العسكري الثوري/القيادة الميدانية وقد لحقت حركة تحرير السودان الأم بالسلام عقب توقيع برتوكولات إضافية لاتفاق أبو جاجا في طرابلس يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2006م.

ثانياً: حركة العدل والمساواة

تحوم الشكوك حول تبعية حركة العدل والمساواة لحزب المؤتمر الشعبي المنشق عن حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) ويرأس الحركة د. خليل إبراهيم وهو أحد أمراء المجاهدين الذين دعوا إلى المواجهة العسكرية بين المؤتمر الشعبي وأجهزة الشرطة والأمن وكذلك عبد الباقي علي قرفة الذي حاول احتلال مدينتي الدلنج وكادوقلي وتفجير أنابيب البترول ثم هرب إلى نواحي هييان بعد انكشاف محاولته.

يقول مؤسس الحركة أنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهوية قومية التكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن

السوداني التي بلغت ذروتها بعد أن انقطع الأمل في عدل الحكومات وخاب الرجاء في قدرة الأحزاب علي إصلاح شأن الوطن وتهدف إلي القضاء علي ظاهرة الظلم الاجتماعي المنظم - كما تقول - والاستبداد السياسي المستحكم في السودان وتأمين وحدة البلاد وتنميتها.

شبهة تبعية الحركة للمؤتمر الشعبي تأتي أيضا من قياداتها حيث أن مسار أحمد حسين كان مديراً لمكتب الدكتور الترابي عندما كان رئيساً للحزب الحاكم، وكذلك الدكتور/جبريل إبراهيم كان مديراً لشركة عزة للطيران هذا بخلاف الدكتور/خليل إبراهيم مؤسس الحركة.

وقد جاء في بيان صادر عن جبهة الخلاص الوطني - حركة العدل والمساواة السودانية - القيادة العامة بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007م ما نصه: (هيمنة عناصر من المؤتمر الشعبي علي مفاصل العمل داخل الحركة وأصبحوا يتنادون مما جعل الحركة قبلة لما يسمى بأمرء المجاهدين الشيء الذي أدى إلى إقصاء الكوادر التي لا تنتمي إلى ماضيهم حتى صار الأمر وكأنه رابطة لزملاء جهاد طويل وقديم) وقد عزل البيان الدكتور خليل إبراهيم من موقعه ووقع عليه 74 من القادة العسكريين والميدانيين.

وقد مرت حركة العدل والمساواة بعدد من الانشقاقات والانقسامات نلخصها في الآتي:

1. انشقاق عبد الرحيم آدم أبو ريشة مسئول قطاع جنوب دارفور وانضمامه للسلام مع علي حامد وصديق عبد الكريم الذي قاد الانفلات الأمني بالقوز الغربي وكان قائداً للعمود الأخضر وقد وقعوا على السلام.
2. انشقاق القائد عبد الله عبد الله بخيت والقائد آدم موسي والقائد صلاح أبو زيد (كيمياء) عن خليل بتاريخ 30 مارس/آذار 2006م بعدد من المقاتلين بين مهاجرية وعديلة وتوقيعهم اتفاق وقف عدائيات مع حكومة ولاية جنوب دارفور.
3. المذكرة التصحيحية بتاريخ 26 أبريل/نيسان 2006م ثم مذكرة المكاتب الخارجية في يوليو/تموز 2006م (مذكرة السبعة) التي وقع عليها كل من م. يوسف أبكر آدم (مكتب فرنسا) وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا) ونصر

الدين حسين دفع الله (مكتب هولندا) ود. إدريس ازرق الناطق الرسمي وعلي سليمان بروجو وجمال حسن (مكتب الخليج) واقتمت المذكرة خليل بالعنصرية والقبلية والمحسوبة لأقربائه.

4. مؤتمر أديس أبابا المنعقد في الفترة 30 ديسمبر/كانون الأول 2006 - 3 يناير/كانون الثاني 2007 والذي انتهى بتنصيب الدكتور إدريس إبراهيم ازرق خلفاً للدكتور خليل إبراهيم.

5. يوم 3 أكتوبر/تشرين الأول 2007 تم تأسيس حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحر إدريس أبو قرده نائب د. خليل السابق وأسندت القيادة العسكرية للقائد عبد الله بنده أبكر القائد العام السابق ورئيس المجلس العسكري الذي تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007.

